

# الإمبراطورية الأمريكية

الجزء الثالث

## بأقلام

د. القس إكرام لمعى  
د. رضا شحاتة  
رضا هلال  
سجيتى دولارمانى  
سمير مرقس  
د. صفى الدين حامد  
لواء أ. ح. طه المجدوب  
غادى المعلم  
د. عبد العاطى محمد  
د. محمد قدرى سعيد  
د. منار الشورى  
لندا حامد

مكتبة الشروق الدولية





# الإمبراطورية الأمريكية

## صفحات من الماضي والحاضر

الطبعة الأولى

١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م



القاهرة - كوالامبور - جنيف - لوس أنجلوس

تليفون وفاكس: ٢٥٦٥٩٢٩ - ٤٥٤٤٦٧

Email: adel almonem <shoroukintl@yahoo.com>

# الإمبراطورية الأمريكية

صفحات من الماضى والحاضر

الجزء الثالث

مكتبة الشرق الدولية



## مقدمة

### إمبراطورية مترددة

هل تغيرت أمريكا بعد ١١ سبتمبر ؟ !

ربما كان المؤرخ الشهير پول كيندى على حق ، عندما قال : إن بداية القرن الواحد والعشرين ( والألفية الثالثة ) كانت يوم ١١ سبتمبر ٢٠٠١م وليس يوم الأول من يناير ٢٠٠٠م. وقد أصبح مؤكداً أن هجوم الطائرات الانتحارية على نيويورك وواشنطن في ذلك التاريخ ، يمثل بداية فصل جديد في تاريخ العالم وتاريخ الولايات المتحدة الأمريكية.

فقد تغير العالم قبل ٦٠ عامًا من هجوم الطائرات الانتحارية على واشنطن ونيويورك ، بالهجوم الياباني على الطائرات والسفن الحربية الأمريكية في « بيرل هاربر » عام ١٩٤١م ، عندما دخلت الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية ، وردت على الهجوم الياباني الغادر ، بهجوم كاسح بالسلح النووى على اليابان .

وكان هجوم « بيرل هاربر » بداية لنظام عالمى جديد ، ذلك الذى عرف بنظام «القطبية الثنائية» ، وحيث تجاذب النظام العالمى قطبان هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى . وبنهاية الحرب العالمية الثانية أصبحت الولايات المتحدة قوة عظمى ، وراجت مقولة : إن القرن العشرين هو « القرن الأمريكى » ، وهى المقولة التى تأكدت مع سقوط الاتحاد السوفييتى وانهيار الشيوعية مع انتهاء الحرب الباردة .

وبالقياس مع الفارق الضخم ، فإن هجوم « بيرل هاربر » يبدو متواضعاً للغاية أمام هجوم الطائرات الانتحارية على برجى مركز التجارة العالمية ( معقل السوق

العالمية ) فى نيويورك ( عاصمة العالم للمال والاتصالات ) وعلى الپنتاجون (وزارة الدفاع الأمريكية ورمز القوة العسكرية الأمريكية ) فى واشنطن ( عاصمة العالم السياسية ) .

ولكن هل تغير العالم حقًا ؟ وإلى أى مدى تغيرت أمريكا ؟  
وهل يعكس التغير ( عالميًا وأمريكيًا ) جسامه حدث ١١ سبتمبر مقارنة بحدث « بيرل هاربور » ، لدرجة الحديث عن نظام عالمى جديد وأمريكا جديدة ؟

### تغيرات استراتيجية عالمية

فى الواقع : إن هجوم الطائرات الانتحارية على نيويورك وواشنطن فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١م ، قد قاد إلى إعادة التفكير فى الأفكار التى تأسست عليها العلاقات الدولية . إن من المعروف أن الدولة القومية ذات السيادة - منذ معاهدة وستفاليا ١٦٤٨ - هى أساس العلاقات الدولية . ويعنى آخر ، فإن العلاقات الدولية تنتظم بين دول تتساوى شكلًا وقانونًا فى السيادة ، وتفاوت فعليًا فى القدرة الاقتصادية والعسكرية وتباين فى المصالح ، وقسم الصراع بينها داخل النظام الدولى سلمًا أو حربًا .

وجاء حدث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م ، ليؤكد عدة حقائق :

**الحقيقة الأولى :** هى أن هناك فاعلين جدد فى النظام الدولى من غير الدول .  
فتنظيم القاعدة بزعامة « أسامة بن لادن » المشتهى الأول فى تنفيذ هجوم الطائرات الانتحارية ، ليس دولة وإنما فاعل دولى دون الدولة Sub-national .

**والحقيقة الثانية :** وهى مرتبطة بالأولى ، إنه عندما كانت الدولة هى أساس العلاقات الدولية ، كانت الحروب تنشب بين دول ، ولكن ما بعد حدث ١١ سبتمبر وحرب أفغانستان تغير التفكير الاستراتيجى حيث أصبحت الحرب ضد منظمة يعتقد أنها إرهابية ، بل ضد أفراد متخفين ( مثل ابن لادن والملا محمد عمر ) وتعقبهم فى الكهوف لاصطيادهم أو قتلهم . كما شملت الحرب محاصرة وتمجيد أرصدة منظمات وجماعات يعتقد أنها إرهابية مثل حزب الله وحماس والجهاد الإسلامى .

**والحقيقة الثالثة :** هى أنه مع بروز فاعلين غير دول فى النظام الدولى ، أعيد الاعتبار للدولة ، وأصبحتنا نشهد ظاهرة « عودة الدولة » . فإذا كان توسع ظاهرة



العولمة ثقافيًا واقتصاديًا في العالم قد ارتبط بظاهرة « انسحاب الدولة » من المجال السياسي والاقتصادي لصالح المجتمع المدني والقطاع الخاص والأفراد ، فإن تهديد أمن أمريكا الدولة العظمى في العالم ، قد زاد من دور الدولة باسم حماية الأمن ومكافحة الإرهاب لدرجة العودة لتقييد الحريات المدنية والشخصية .

**والحقيقة الرابعة** والمرتبطة بإعادة الاعتبار للدولة ، أن أحداث سبتمبر ٢٠٠١م ، قد كشفت عن التهديد الذي تمثله ظاهرة « الدول الفاشلة » أو « الدول المنهارة » أى الدول التى تعصف بها الحروب القبلية والعرقية والفقر المدقع وغياب النظام العام .

وبدلنا للتاريخ الحديث على أن هناك دولاً تنهار ، وكانت ضحايا انهيارها أضعاف ضحايا انهيار برجي مركز التجارة العالمية دون أن تمثل تهديدًا عالميًا .

ففى عام ١٩٩٤م ، وخلال أسبوع واحد ، قتل حوالى نصف مليون إنسان فى رواندا ، ولكن شيئًا لم يتغير فى السياسة العالمية . وفى عام ١٩٩٥م ، قتل حوالى ٨ آلاف آدمى فى سربرينتشا بالبوسنة فى يوم واحد ، ولم تتعد تأثيرات المأساة نطاق البلقان .

ولكن أفغانستان باعتبارها « دولة فاشلة أو منهارة » أصبحت ساحة حرب عالمية بعد هجوم الطائرات الانتحارية ؛ لأنها كانت تضم معسكرات تنظيم القاعدة بزعامة « ابن لادن » المشتبه الرنيمى فيه فى هجوم ١١ سبتمبر على قلب أمريكا . كما عادت الصومال إلى الاهتمام العالمى للسبب نفسه .

ومن ثم فإن الدول الفاشلة أو المنهارة أصبحت تمثل تهديدًا للأمن العالمى ، وأصبح ما يحدث فيها يهدد واشنطن ونيويورك ، ولا يمكن للعالم أن يعزل عنها ، بل يعيد ترتيبها سواء بالحرب أو بإعادة البناء أو إعادة صياغتها سياسيًا وثقافيًا من خلال « الإمبريالية الثقافية » كما هو مطروح بالنسبة لدول فى الشرق الأوسط .

**والحقيقة الخامسة :** التى كشفها هجوم للطائرات الانتحارية هى تقييد العولمة ، فقد أصبح بوصف حدث ١١ سبتمبر بأنه « إرهاب العولمة » ، أو « عولمة الإرهاب » . إرهاب عولمى بمعنى أنه استفاد من تسهيل حرية حركة الأفراد والأموال والمعلومات . فالمشتبه فيهم - التسعة عشر - الذين فجروا برجي مركز التجارة والبنيتاجون استفادوا من حركة العولمة فى الانتقال إلى الولايات المتحدة

وتحويل التمويل اللازم للمهمة الانتحارية ، والحصول على المعلومات عن أهداف العملية . والتعليم على الطيران في معاهد أمريكية . أما عولمة الإرهاب ، فتعني أن الإرهاب قد أصبح تهديدًا عالميًا بما يترتب عليه أنه ليست هناك « دولة » مهما عظمت في مأمن من الإرهاب ، ومن ثم ، تبدو الحاجة إلى « ائتلاف دولي » لمحاربة الإرهاب .

وقادت حقيقة « إرهاب العولمة » أو « عولمة الإرهاب » إلى « تقييد العولمة » لحد تقييد تأثيرات السفر وتفتيش أحمية الركاب في المطارات ورصد التحويلات المالية ومراقبة البريد العادي والإلكتروني . كما زاد من « تقييد العولمة » تدنى حركة السياحة ، حيث اضطرت شركات الطيران العالمية إلى إلغاء خطوط طيرانها أو تقليل عدد رحلاتها إلى العديد من مناطق العالم ( شرق آسيا - الشرق الأوسط ) ونزاييد « تقييد العولمة » مع هبوط حركة التدفقات الرأسمالية ، عبر العالم خوفًا من مخاطر الإرهاب والحرب أو التجديد ، أو بسبب دخول الاقتصاد العالمي في كساد طويل وعميق زادت حدته أحداث سبتمبر ٢٠٠١م .

### أمريكا بين الانفرادية والإمبراطورية

لئن كان هجوم الطائرات الانتحارية على واشنطن ونيويورك ، بداية فصل جديد في التاريخ العالمي ، وتغيرات استراتيجية عالمية لحد أن البعض قد شبه حدث ١١ سبتمبر بحدث سقوط حائط برلين من حيث ضخامة التغيرات التي أحدثها في العالم ، فهل أحدث في أمريكا ما أحدثه سقوط حائط برلين ؟ الإجابة تبدو بالإيجاب ولكنها تجسد أزمة القيادة في أمريكا .

لقد كان سقوط حائط برلين عام ١٩٨٩م ، رمزًا لانتهاء الشيوعية وسقوط الاتحاد السوفييتي ، وانتصار أمريكا واعتبارها القوة العظمى الوحيدة في العالم ، وتحول النظام العالمي إلى نظام أحادي القطبية بقيادة أمريكا .

غير أن لحظة صعود الولايات المتحدة قمة النظام العالمي بانتصارها في الحرب الباردة ، ارتبطت بأزمة داخل أمريكا فيما يتعلق بقيادة العالم . فقد تنازع الساسة ومخططو السياسة والمتفقون الأمريكيون اتجاهين أحدهما يرى أن تمارس أمريكا

دورًا إمبراطوريًا عالميًا ، أى أن تقود العلم من خلال دور الشرطي العالمى ونشر الديمقراطية والقيم الأمريكية فى العالم ، بينما كان الاتجاه الثانى يرى أن على الولايات المتحدة أن تمارس دورًا « ثنائيًا - Unipolar » لتحقيق المصالح الأمريكية فى العالم فقط .

ذلك التنازع بين الاتجاهين بدأ أنه قد حسم مع مجيئ إدارة جورج بوش الابن فى يناير ٢٠٠١م لمصلحة اتجاه « الانفرادية » ، أى تحرك أمريكا منفردة لتحقيق مصالحها الكونية دون تحمل العبء الاقتصادى والعسكرى للقيام بدور عالمى إمبراطورى . أو بمعنى آخر تحقيق الهيمنة الأمريكية « على العالم دون تحمل تكلفة الإمبراطورية » .

وفى هذا الإطار ، رأى صقور إدارة بوش الابن ( رامسفيلد - ولتس - كوندوليزا رايس ) ، أن على الولايات المتحدة أن تستأنف الحرب الباردة ضد روسيا والصين ، والإبقاء على أوروبا واليابان تحت المظلة الدفاعية الأمريكية وحماية الأمن القومى الأمريكى من خلال مبادرة الدرع الاستراتيجى .

واتساقًا مع توجه أمريكا للتحرك ثنائيًا لتحقيق مصالحها الكونية بغض النظر عن مصالح الآخرين بمن فيهم حلفائها ، انسحبت واشنطن من اتفاقية الحد من حرارة الأرض ( بروتوكول كيوتو ) وترأجت عن التزام التوقيع على اتفاقية محكمة الجرائم الدولية واتفاقية الحد من انتشار الأسلحة البيولوجية واتفاقية ضبط وتنظيم تجارة الأسلحة الصغيرة ، واتفاقية مكافحة غسل الأموال .

وبرغم ما قد بدا من أن واشنطن قد حسمت أزمة القيادة ، أى النزاع بين « الانفرادية » و « الإمبراطورية » ، مع مجيئ بوش الابن باتجاه الانفرادية ، جاءت أحداث ١١ سبتمبر لتكشف من جديد عمق الأزمة .

لقد راجت ثلاثة نماذج نظرية تفسيرية Paradigm لتفسير ما حدث فى ١١ سبتمبر .

النموذج الأول الرئيسى : هو مقولة « صمويل هنتجتون » عن « صدام الحضارات » ، التى بشر بها فى مقاله فى مجلة « فورين أفيرز » عام ١٩٩٣ ، ثم فى كتابه « صدام الحضارات » وإعادة صياغة النظام العالمى عام ١٩٩٥م .

والنموذج الثاني : هو مقولة « فرانسيس فوكوياما » عن « نهاية التاريخ » التي بشر بها في كتابه : « نهاية التاريخ والإنسان الأخير » عام ١٩٩٢م .  
أما النموذج الثالث : فهو مقولة : « الجهاد ضد عالم ماك » « لبنيامين باربر » في كتابه المعنون بتلك المقولة عام ١٩٩٦م .

ولأن من قاموا بهجوم الطائرات الانتحارية في ١١ سبتمبر اشتبه من الساعة الأولى في أنهم مسلمون ، كان تفسير « هنتجتون » الأعلى والأكثر صخباً في الولايات المتحدة . ولكن معظم للمسلمين أدان الهجوم الإرهابي وأعلنت الإدارة الأمريكية أن حرب أفغانستان هي حرب ضد تنظيم القاعدة وطالبان وليست حرباً بين الغرب والإسلام ، وشاركت دول إسلامية في الحرب ، فضلاً عن أن الجماعات الإرهابية المنتسبة إلى الإسلام قد مارست الإرهاب والقتل ضد المسلمين في دول إسلامية عديدة .  
وكل ذلك ، أضعف حجة تفسير « هنتجتون » .

أما تفسير « نهاية التاريخ » « لفوكوياما » ، فقد خبا يوم ١١ سبتمبر وراء دخان وأتربة تجبر برجي مركز التجارة العالمية ، فقد بشر « فوكوياما » بأن مستقبل النظام العالمي ، بعد انهيار الشيوعية سيشكل من خلال قوتين دافعتين للإنسان هما الديمقراطية الليبرالية ، واقتصاد السوق ، وأن للسلام العالمي ينتشر مع انتشار الديمقراطية واقتصاد السوق والحدثة الغربية . ولكن حدث ١١ سبتمبر أثبت أن للتاريخ لم ينته بيمه الليبرالية والحدثة الغربية . فالذين قادوا هجوم الطائرات الانتحارية ، وكذلك أعضاء تنظيم القاعدة ونظام طالبان وغيرهم كثير في العالم ، كانوا من الكارهين والمعادين لقيم ومؤسسات الليبرالية والحدثة الغربية في أمريكا وما شابهها في الدول الإسلامية .

ويقدم تفسير « الجهاد ضد عالم ماك » « لباربر » صورة لعالم « العولمة » الذي يتنازع توجهان ، التوجه الأول : هو « استعادة للقبليّة » أي استعادة الهوية الأصلية في صراع مع الغرب ، والتوجه الثاني : هو عالم ماك ( كمبيوتر مكنوتش - همبرجر مكنونلذ ) الذي يقرب بين البشر في العالم .

والآن يقدم تفسير «بارير» على أنه يشرح لماذا صدق الغربيون منذ اللحظة الأولى ما اعتبرته واشنطن أدلة على تورط «ابن لادن» والقاعدة في الهجوم الإرهابي على نيويورك وواشنطن، في حين أن الملايين في العالم العربي والإسلامي لم يعتبرها أدلة أصلاً وتعاطف مع «ابن لادن».

ما يفسر ما حدث في ١١ سبتمبر هو «الانفرادية الأمريكية» فالانفرادية، بعد ثمانية أشهر من وجود إدارة بوش في الحكم، أثارت للرفض والعداء تجاه أمريكا. فقد عارضت أوروبا مبادرة الدرع الصاروخي، وتحدثت أوروبا للولايات المتحدة بالتوقيع على «بروتوكول كيوتو»، وفي الصين وروسيا والشرق الأوسط والعالم الإسلامي، تصاعدت حدة مشاعر العداء لأمريكا.

وبعبارة أخرى، فإن أزمة للقيادة التي تمثلت في تردد أمريكا في القيام بدور إمبراطوري عالمي خوفاً من تحمل أعبائه، وتفضيلها «الانفرادية» أي للتدخل في الشؤون العالمية «منفردة» ومن أجل مصالحها فقط، هي التي تقصر لماذا حدث ما حدث.

ولكن، هل تغيرت أمريكا بعد أحداث ١١ سبتمبر؟ أي: هل تخلت عن «الانفرادية»؟

بمجرد أن أعلنت أمريكا أنها في «حالة حرب»، أعلن وزير الخارجية «كولين باول» أن مهمته هي «بناء تحالف عالمي»، وتحدث الرئيس بوش عن «إعادة بناء أفغانستان» وعن دور للأمم المتحدة. وفي القمة الاقتصادية في شنغهاي في منتصف أكتوبر ٢٠٠١م، لم تعد للصين دولة عدواً. وهناك قال باول: بعد الآن لن بصفتنا أحد بـ «الانفرادية»، نحن الآن مع التعددية لدرجة أنني أفضي ٢٤ ساعة يومياً في «مصافحة كل يد».

وبالفعل، اتجهت أمريكا إلى «التعددية» في بناء تحالف دولي في الحرب ضد الإرهاب ضم بريطانيا وألمانيا وفرنسا واليابان، وقال الأوروبيون: كلنا نيويوركيون، كما ضم روسيا والصين اللتين كانتا هدفي الحرب الباردة الجديدة حتى ١٠ سبتمبر، وكذلك الهند وباكستان الجارتين العدويتين، بالإضافة إلى دول عربية وإسلامية قدمت التسهيلات والمعلومات.

غير أن التعددية التي توجهت إليها أمريكا كانت من نوع « التعددية بالطلب - a la carte multilateralism » ويعد السقوط السريع والمهل لمزار الشريف وكابل وسقوط حكم طالبان ، سرعان ما عادت الانفردانية الأمريكية تطل برأسها . فام تمصيح أمريكا لحلفائها عن مدى الحرب المعلنه ، وعن المرحلة الثانية منها ، والدول الأخرى التي ستتقل إليها ، كما أعلنت واشنطن عن انسحابها من جانب واحد من اتفاق للصواريخ الباليستية الموقعة مع الاتحاد السوفيتي السابق عام ١٩٧٢م . وظلت تتجاهل نشاطات « بروتوكول كيوتو » و « اتفاق الأسلحة البيولوجية » .

وهكذا ، فإن أحداث سبتمبر ٢٠٠١م ، وإن كانت قد أكدت أن أمريكا لا يمكن أن تنزل عن العالم ، لأن أمنها قد يتهدد من أفقر دول العالم وأكثرها تخلفاً ، فقد أظهرت أيضاً حاجة أمريكا إلى الأمم المتحدة والعمل الدولي الجماعي عند الأزمات « للتعددية » أي أن أمريكا منفردة لا تستطيع أن تحقق مصالحها على المستوى العالمي « الانفردانية » .

غير أن أمريكا على نحو ما يمكن استتلاجه بعد حرب أفغانستان ، لم تتخل عن « الانفردانية » إلا قليلا باتجاه « التعددية بالطلب » في الأزمة ثم العودة إلى الانفردانية . وهذا ما قد تطبقه أمريكا في حروب لاحقة مع ما تسميه « الدول المارقة » ، أو في إطار ما تسميه الحرب الممتدة ضد الإرهاب .

وبالنتيجة فإن أحداث سبتمبر وما تلاها من حرب أفغانستان قد كشفت من جديد مآزق قيادة أمريكا للعالم . فأمريكا تحرص على الانفردانية في العالم « للهيمنة » من جانب ، ومن جانب آخر ، تطالب للعالم بثمن الهيمنة ( تمويل من ألمانيا واليابان ودول الخليج - وقولت من بريطانيا - وقواعد في باكستان - ومعلومات استخباراتية من إسرائيل والدول العربية ) .

وبمعنى آخر ، فإن أمريكا تريد الهيمنة على العالم وخوض الحروب في أطرافه وإسقاط النظم المارقة فيه وفرض قيمها السياسية والثقافية عليه ، كإمبراطورية ، ولكنها لا تريد أن تتحمل تكاليف الإمبراطوريات حتى لا تسقط تحت وطأة العجز الاقتصادي كما حدث للإمبراطورية الرومانية أو الإمبراطورية البريطانية .

غير أن الانفردانية الأمريكية ستظل تخلق دوماً عدوها . فالهيمنة الفرنسية  
النابليونية خلقت حلفاً معادياً من بريطانيا وروسيا وروسيا والنمسا في القرن التاسع  
عشر ، والهيمنة الألمانية في القرن العشرين تحالفت ضدها بريطانيا وفرنسا وروسيا  
ثم أمريكا .

إنه قانون حديدي للتاريخ .

رضا هلال

٢٠٠٢/١/١٥





## الحروب الأمريكية في القرن العشرين

د محمد قنري سعيد(\*)

### التدخل الأمريكي في كمبوديا

كان قرار التدخل العسكري الأمريكي في كمبوديا في ٣٠ أبريل ١٩٧٠ مفاجأة كبرى للأوساط الدولية وللرأي العام الأمريكي نفسه . فقد جاء للتدخل في وقت أعلنت فيه الولايات المتحدة أنها سوف تبدأ انسحابها من الهند الصينية و«فتمة» الصراع هناك بتركه للفييتناميين . لكن تطورات الأحداث التي سبقت التدخل يمكن أن تشرح الأسباب وراء اتخاذ الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون لهذا القرار . السبب الأول كان تدعيم حكم الجنرال لون نول قائد الانقلاب اليميني في كمبوديا الذي أطاح بحكم الأمير سيهانوك في ١٨ مارس ١٩٧٠ . والسبب الثاني تعزيز سياسة فتمة الحرب الدائرة في الهند الصينية وتوفير أفضل الظروف لنجاحها .

كان الموقف الاستراتيجي بالنسبة لقوات نظام لون نول الموالي لأمريكا صعباً ، فقد أجبرت قواته على الانسحاب أمام هجوم الثوار من أربعة أقاليم كثيفة بالسكان شمال شرق كمبوديا ، وسيطرت القوات الفيتنامية الشمالية فعلياً على ما يقرب من ثلثي المساحة الكلية للبلاد ، كذلك واجهت كمبوديا مصاعب إدارية واقتصادية جمة ، وكان لابد من المعون الأجنبي ، فبدونه كان النظام مقضياً عليه لا محالة . في ذلك الوقت كان واضحاً للرئيس نيكسون أن عدم اتخاذ إجراء حازم ضد مراكز تمركز الشيوعيين في كمبوديا قد يغريهم بمهاجمة «بنوم پن» وإقامة حكومة بديلة تحول كمبوديا بأسرها إلى قاعدة شيوعية .

---

(\*) رئيس وحدة الدراسات العسكرية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية .

من ناحية أخرى ، لقيت الولايات المتحدة أن انسحابها من فيتنام أمر ضروري ولن يتأخر كثيراً ، وأن احتلال الشيوعيين لجميع أنحاء كمبوديا سيكون نتيجة تطويق فيتنام الجنوبية تمامًا وسيضع القوات الأمريكية والقوات الفيتنامية الجنوبية في وضع لا يمكن الدفاع عنه ، لذلك رأت الولايات المتحدة أن توجه ضربة قاضية إلى القوات الشيوعية وأن تزيد نشاطها العسكري على كل الجبهات في وقت واحد في محاولة منها لقمع القوات الثورية وتدمير قدرتها على المقاومة والقتال .

كان لقرار الرئيس نيكسون بالتدخل العسكري في كمبوديا أصداء واسعة على المستوى الدولي والداخلي في الولايات المتحدة . فقد أعلن الاتحاد السوفييتي أن الأمر بالزحف على كمبوديا يعد خرقًا للقواعد التي تقوم عليها مفاوضات باريس الرابعة الدائرة بشأن إنهاء الحرب الفيتنامية ، وقامت الصين الشعبية بإمداد قوات التحرير الوطنية التي شكلها سيهاوك في بكين بالعون العسكري والمادي ؛ أما الرأي العام الأمريكي فقد أدى قرار التدخل العسكري في كمبوديا إلى انقسامه وبث روح جيدة في المجموعات الراقصة لتورط الولايات المتحدة في الهند الصينية . وازدادت حدة اضطرابات الطلبة الأمريكيين في بعض الجامعات الأمريكية واشتدت معارضتهم لسياسات الحكومة في الهند الصينية . وأشار لاتخاذ الرئيس الأمريكي لقراره بالتدخل في كمبوديا دون علم للكونجرس سخط غالبية الأعضاء ، واتضح ذلك بصورة مباشرة حين رفض المجلس بأغلبية ٥٢ صوتًا ضد ٤٧ صوتًا مشروعًا بقضى بالتصريح للرئيس بأن يرسل في أي وقت قوات إلى كمبوديا .

إزاء فشل القوات الأمريكية وقوات فيتنام الجنوبية في القضاء على ثوار كمبوديا ومناصريهم من الفيت كونج وقوات فيتنام الشمالية ، وإزاء موجة السخط الداخلي ضد الغزو الأمريكي لكمبوديا ، أعلن الرئيس نيكسون في يوم ٨ مايو - أي بعد حوالي أسبوع واحد من إصداره لقرار التدخل - أنه سوف يسحب القوات الأمريكية من كمبوديا في ٣٠ يونيو ١٩٧٠ . وتحقق بالفعل الانسحاب في هذا التاريخ بينما استمرت الغارات الأمريكية ، كما أعلنت فيتنام الجنوبية أن قواتها سوف تظل في كمبوديا إلى الوقت الذي يشعر فيه الكمبوديون بأنهم قادرين على الدفاع عن أنفسهم . لم يتخذ الرئيس نيكسون كلية عن نظام لون نول اليميني في بنوم پنه ، واستمرت الولايات المتحدة في دعم النظام اقتصاديًا وعسكريًا ، وعملت من ناحية

أخرى على النزج بتايلاند إلى مسرح المواجهة بين قوات لون نول وبين الثوار ومناصريهم من الشيوعيين .

### الحرب الباردة

بانتهاى الحرب العالمية الثانية ، تفكك معظم الحشد الأمريكى وتقلصت قوة الولايات المتحدة العسكرية . فمن ١٢ مليون رجل وامرأة تحت السلاح ، انخفض العدد إلى حوالى مليون ونصف فى سنة ١٩٤٧ ، ومع ذلك بقى الأسطول والقوات الجوية الأقوى على مستوى العالم ، وساعد احتكار الولايات المتحدة للسلاح النووى على خلق شعور بالأمن لا يمكن إغفاله . أنشأت الولايات المتحدة وكالة للطاقة النووية فى عام ١٩٤٦ لأغراض البحوث والتطوير ، وجعلت من القوات الجوية سلاحا مستقلا ، وفى ١٩٤٩ وضعت أفرع القوات المسلحة تحت إدارة واحدة للدفاع (وزارة الدفاع الأمريكية) . فى نفس العام أجرى الاتحاد السوفييتى تجربته النووية الأولى وبدأ عصر السباق النووى بتفجيرات متبادلة للأسلحة النووية والهيدروجينية .

تميزت فترة رئاسة ترومان الثانية ( ١٩٤٩-١٩٥٣ ) باقذلاع موجة « الرعب الأحمر - Red Scare » التى قامت على تصورات وجود تغلغل شيوعى داخل الإدارة الأمريكية ، وفى ١٩٤٧ صدر برنامج « ولاء الموظفين الفيدراليين » **Federal workers loyalty program** الذى تسبب فى فصل أعداد كبيرة من الموظفين الفيدراليين وإجبار آلاف منهم على الاستقالة بسبب الشك فى ميوئهم الشيوعية . وساعد على تضخيم تلك الموجة من الاضطهاد الفكرى ، انقصار الشيوعية فى الصين ، وتفجير الموفيت لتقبلتهم النووية الأولى ، والحرب الكورية ، وسرقة أسرار القنبلة النووية الأمريكية بواسطة عملاء للموفيت ( جوليوس روزنبرج وزوجته إيثيل ) ولقبض عليهم فى ١٩٥١ ثم إعدامهم بعد ذلك فى ١٩٥٣ .

خلال فترة إيزنهاور الأولى ( ١٩٥٣-١٩٥٧ ) توفى جوزيف ستالين فى ٥ مارس ١٩٥٣ ، وفتح ذلك الباب لبدء محاولات لتحسين العلاقات مع الاتحاد السوفييتى . وفى عام ١٩٥٥ ، وافق السوفييت على إنهاء « احتلال القوى الأربعة » للنمسا ، وتقابل فى بوليه ١٩٥٥ إيزنهاور مع الزعيم السوفييتى الجديد

نيكيتا خروشوف، تبنى أيزنهاور سياسة «النظرة الجديدة» للدفاعية، فقام بتخفيض الجيش من ١,٥٠٠,٠٠٠ فرد إلى ٩٠٠,٠٠٠ فرد خلال سبع سنوات، وفي المقابل توسع في تطوير الأسلحة النووية والصواريخ بعيدة المدى، وخلال فترة الثانية واجه أزمعتين عالميتين: الأولى ثورة المجر ضد الحكم الشيوعي في ٢٣ أكتوبر ١٩٥٦، والثانية الغزو الثلاثي الإسرائيلي - الفرنسي - الإنجليزي لمصر. في الحالة الأولى، نجح أيزنهاور في ألا تتحول الأزمة إلى مواجهة بين القوتين العظميين، وفي الثانية ساعد في إخراج القوى الغازية وتسحابها من مصر.

نجح الاتحاد السوفييتي في ٤ أكتوبر ١٩٥٧ في إطلاق أول قمر صناعي يدور حول الأرض، وزلات المخاوف في الولايات المتحدة من التقدم التكنولوجي السوفييتي في مجال الفضاء مما أطلق سباقًا بين البلدين في هذا المجال، كانت نتيجته نجاح الولايات المتحدة في إنزال أول إنسان فوق القمر في ٢٠ يولييه ١٩٦٩. ولتحقيق مزيد من التقارب بين الكتلتين، اجتمع أيزنهاور مرة أخرى في سنة ١٩٦٠ مع خروشوف وباقي الرؤساء الغربيين لمناقشة مشكلة برلين وتوحيد ألمانيا ومسائل الحد من التسلح. ولم يمض أسبوعين على هذا اللقاء حتى أسقط الاتحاد السوفييتي طائرة تجسس أمريكية «يو-٢ - U-2» وسر الطيار الأمريكي وأحدث ذلك نكسة في العلاقات بين البلدين.

انتخب الرئيس جون كينيدي عن الحزب الديمقراطي في ١٩٦٠ مع صعود التلفزيون كوسيلة للدعاية الانتخابية، واستطاع التغلب على منافسه الجمهوري ريتشارد نيكسون. وفي إبريل ١٩٦١ صدق كينيدي على خطة لغزو كوبا والإطاحة برئيسها الكوبي فيديل كاسترو، وكانت الخطوط الأولى للخطة قد وضعت في عهد أيزنهاور على أساس أن تقوم وكالة المخابرات الأمريكية بتدريب وتمويل ١٥٠٠ من اللاجئين الكوبيين في أمريكا للقيام بعملية الغزو. وفي ١٧ إبريل ١٩٦١ تم إنزال اللاجئين الكوبيين في «خليج الخنازير - Bay of Pigs» جنوب غرب كوبا، وتحول الأمر بعد ذلك إلى كارثة بسبب تصرف أنباء الغزو إلى الكوبيين، ورفض الرئيس كينيدي دعم عملية الغزو بالقوات الجوية، ولم يحدث ما توقعته المخابرات الأمريكية من أن الغزو سوف يفجر تمردًا داخليا ضد كاسترو. قامت قوات كاسترو

بإغلاق الخليج ، ومنعت القوة الغازية من الوصول للشاطئ ، وقتلت بعضهم واستسلم منهم ١٢٠٠ رجل . وفى سنة ١٩٦٢ أطلق كامسترو سراح السجناء الأسرى فى مقابل ٥٣ مليون دولار من الأغنية والأدوية الأمريكية .

أدت تلك المحاولة الفاشلة لغزو كوبا إلى مزيد من التدهور فى العلاقات الأمريكية - السوفيتية ، ووصلت الأمور إلى أسوأ من ذلك فى أكتوبر ١٩٦٢ عندما قام السوفيت بنشر صواريخهم طويلة المدى فى كوبا مما شكل تهديدًا صارخًا للأرض الأمريكية . وبدا وقتها أن الاتحاد السوفيتى يطمع من وراء ذلك لتحريك الجرى فى الحصول على مكاسب عسكرية وتحقيق نفوذ سياسى فى أمريكا اللاتينية ، بالإضافة إلى حماية النظام الشيوعى فى كوبا بعد أن حاولت الولايات المتحدة التخلص منه فى عملية خليج الخنازير . بدأت الأزمة بعد اكتشاف طائرات الاستطلاع الأمريكية لعمليات بناء وتركيب لمواقع إطلاق صواريخ نووية متوسطة المدى فى جزيرة كوبا ، ورفض الرئيس كيندى نصيحة مستشاريه بشن هجوم مفاجئ على كوبا لتدمير تلك القواعد وقدم إندراةً علنيًا مباشرًا إلى الاتحاد السوفيتى وأعلن عن حصار بحرى حول كوبا مطالبًا بالإزالة الفورية لقواعد الصواريخ وسحب كل الصواريخ الهجومية . وبعد أسبوعين كاملين من التوتر الدولى غير المبوب ، أصبح العالم على حافة حرب نووية شاملة ، ثم تراجع خروشوف ، وفى المقابل ولق كيندى على عدم القيام بمحاولات جديدة للإطاحة بالنظام الكوبى . ورغم هذا التنازل ، اعتبر الجميع أن الأزمة قد انتهت بانتصار الولايات المتحدة وكسب كيندى شهرة واسعة على المستوى الدولى . وحظيت تلك الأزمة وأسلوب إدارتها بكثير من اهتمام الباحثين بوصفها إحدى الأزمات الخطيرة فى عصر الحرب الباردة ولتّى كان يوسعها إشعال حرب عالمية ثالثة .

هيمنت أحداث حرب فيتنام على رئاسة جونسون ، وامتد أثرها على العلاقات بين الشرق والغرب بعد ذلك خلال السنوات الأولى من حكم الرئيس نيكسون . قام نيكسون ووزير خارجيته هنرى كيسنجر بإحداث تغيير جوهري فى السياسة الخارجية الأمريكية ، فخفضا من حدة سياسات الاحتواء والأحلاف ، وجعلا من توازن القوى والعلاقات الثنائية مع السوفيت والصين حجر الزاوية فى العلاقات الخارجية

الأمريكية. ولمصر ذلك في النهاية عن سياسة الانفراج أو التهدئة في العلاقات الدولية ، وبدأت مباحثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية «سولت» انتهت بتوقيع معاهدة حظر استخدام نظم الصواريخ المضادة للصواريخ ، وفي ١٩٧٢ بدأت المفاوضات الخاصة بالحد من أعداد الصواريخ الاستراتيجية الهجومية . وصاحب ذلك تطور مفاجئ في العلاقات الأمريكية - الصينية بعد أن قام كيم سنجر سراً في ١٩٧٢ بزيارة للصين ، تلتها زيارة مماثلة لنيكسون وإقامة علاقات كاملة بين الدولتين . ولم ينتظر العالم كثيراً حتى تعرض المناخ الدولي الجديد لاختبار صعب عندما اندلعت الحرب العربية - الإسرائيلية في أكتوبر ١٩٧٣ ، فوقفت الولايات المتحدة وراء إسرائيل ودعمتها بالأسلحة ، وأيد الاتحاد السوفياتي العرب ، لكن إدارة الأكرمة على المستوى الدولي لم تقلت من أيدي الطرفين ، ولم يتحول الصدام في الشرق الأوسط إلى مواجهة عالمية .

استقال نيكسون في ٨ أغسطس ١٩٧٤ على أثر فضيحة «واتر جيت» ، وأخذ مكانه نائبه جيرالد فورد الذي خسر بعد ذلك أمام المرشح للديمقراطي جيمي كارتر في ١٩٧٦ . حاول كارتر الاستمرار في سياسة التهدئة ، لكن جهوده لم تنجح نتيجة للسياسة السوفياتية التي قدمت الدعم للثورات في إفريقيا ، ونشرت صواريخ متوسطة المدى في أوروبا ، وقامت باحتلال أفغانستان . ولم يعد انتخاب كارتر وفاز منافسه الجمهوري ريجان بمقعد الرئاسة في ١٩٨٠ . بدأ ريجان رئاسته بمحاولة تحسين الاقتصاد وإعادة تعريف أهداف السياسة الخارجية ، وأعلن في ١٩٨٣ عن مبادرة للدفاع الاستراتيجية عرفت بـ «حرب النجوم» لبناء نظام فعال لاعتراض الصواريخ الاستراتيجية الهجومية . وتميزت فترة ريجان الأولى بعدد من التحركات الجريئة ، مثل زعزعة نظام «المائدنيستا» اليساري في نيكاراغوا عن طريق تقديم الدعم لمتمردي الكونترا . كذلك إرسال كتيبة من مشاة البحرية الأمريكية إلى لبنان في ١٩٨٣ للمساعدة في وقف إطلاق النار هناك ، انتهت بمقتل ٢٦٠ فرداً من القوة بسبب عمل فدائي مضاد لتسحب على أثره قوات المارينز من الشواطئ اللبنانية . وفي ١٢ أكتوبر ١٩٨٣ قام ريجان بغزو «جرينادا» في الكاريبي لمواجهة النفوذ الكوبي والموقفي المتزايد هناك . ووصلت الخسائر في الأرواح في هذا الغزو إلى ٤٢ أمريكياً و ١٦٠ من جرينادا و ٧١ من كوبا .

استطاع ريجان خلال فترة رئاسته الثانية أن يتفاوض مع السوفييت حول « معاهدة الحد من الأسلحة النووية متوسطة المدى » INF ، وأن يزول من أوروبا نوعين من الصواريخ كان الطرفان قد قاما من قبل بنشرهما هناك . وتحسنت العلاقات مع الاتحاد السوفييتي بدرجة كبيرة في ١٩٨٨ مع تولي ميخائيل جورباتشوف رئاسة الحكومة ، وواجه ريجان بعض المشاكل عندما قامت إدارته ببيع الأسلحة إلى إيران في مقابل الإفراج عن الرهائن في لبنان واستخدام جزء من عائد الصفقة مع إيران في مساعدة متمردي « الكونترا » في نيكاراغوا . تابع للرئيس بوش بعد انتخابه في ١٩٨٨ سياسة سلفه رولاند ريجان في الحفاظ على العلاقات الجيدة مع الاتحاد السوفييتي ، وفي ديسمبر ١٩٨٩ أرسل قوات أمريكية إلى بنما لاختطاف رئيسها إسماويل أورتيجا الذي حوكم بعد ذلك في الولايات المتحدة بتهمتي الابتزاز وتهريب المخدرات . أدت سياسات ميخائيل جورباتشوف الداخلية إلى تفكك الاتحاد السوفييتي وتحويل جمهورياته إلى دول مستقلة ، وباختفاء الاتحاد السوفييتي في أكتوبر ١٩٩٠ كانت نهاية الحرب الباردة .

### حرب الخليج ١٩٩٠ - ١٩٩١

اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة للعراق سياسة الاحتواء ، وعملت خلال فترة حربه مع إيران ( ١٩٨٠ - ١٩٨٨ ) على ألا تخسر العراق الحرب وطورت علاقتها معه . وفي محاولة للتأثير في توجهات العراق بعد انتهاء الحرب ، قامت إدارة بوش وريجان بزيادة مشترياتهم من البترول العراقي ، ووافقت على برنامج ضخم يسمح بتقديم قروض للمشتريات الزراعية ، وعملت على زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين ، وبجانب ذلك قدمت للعراق قرب نهاية حربه مع إيران معلومات أمنية وعسكرية مهمة . وفي بداية عام ١٩٩٠ ، أعلنت العراق أنها سوف ترد بالأسلحة الكيميائية إذا هجمتها إسرائيل ، وأخذت في توجيه الانتقادات للتواجد الأمريكي العسكري في الخليج ، وزادت من التهديدات العدائية للمكويت والإمارات واتهام الدولتين بخرق الاتفاقات الخاصة بالحد من إنتاج البترول وخفض أسعاره والتسبب في خفض عائد العراق من البترول وتحميله خسائر طفلة .

غزت القوات العراقية الكويت واحتلتها في ٢ أغسطس ١٩٩٠ ، وكان ذلك سبباً في اشتعال حرب الخليج الثانية التي استمرت من ١٦ يناير إلى ٢٨ فبراير ١٩٩١ وانتهت بطرد العراق واستعادة الكويت لاستقلالها . كان دور الولايات المتحدة رئيسياً في الحرب ، فقد نجحت في حشد تحالف دولي من ٣١ دولة وتحقيق التعاون مع روسيا الاتحادية في إصدار ١٢ قراراً من مجلس الأمن بإدانة الغزو العراقي للكويت واستعمال القوة ضد العراق إذا لم تسحب قواتها بدون شروط قبل ١٥ يناير ١٩٩١ . تكون التحالف الدولي من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ومصر وسوريا والسعودية والأرجنتين وأستراليا والبحرين وبنجلاديش وبلجيكا وكندا وتشيكوسلوفاكيا والدنمارك واليونان والمجر وإيطاليا والكويت والمغرب وهولندا ونيوزلندا والنيجر والنرويج وعمان وباكستان وبولندا وقطر والسنغال وكوريا الجنوبية وإسبانيا والإمارات العربية المتحدة . وفي أكبر حفلة عسكرية بعد حرب فيتنام ، تكونت القوة الأمريكية من ٥٠٠,٠٠٠ جندي و ١٨٠٠ طائرة و ١٠٠ سفينة حربية . ولم تتحمل الولايات المتحدة تكاليف الحرب وحدها بل طالبت الدول الأخرى بدفع ما يقرب من ٥٣ بليون دولار ، تكفلت المملكة العربية السعودية والكويت بالقسط الأكبر منها .

تأثرت الأسرة الدولية في مواجهة الغزو ، ولم يواجه الرئيس بوش إلا صعوبات قليلة في الحصول على تأييد الرأي العام بضرورة مقاومة العدوان العراقي . تركزت الصعوبة الحقيقية بالنسبة للإدارة الأمريكية أمام الرأي العام في تحديد الأسباب التي تبرر ذهابها إلى الحرب . هل لمقاومة العدوان وتحرير الكويت؟ أم الحفاظ على أمن مصادر النفط؟ ولماذا لم تبادر دول أخرى أكثر اعتماداً على نفط الخليج بإرسال قوات أو المشاركة في التكاليف؟

بعد عدد من المداولات العاجلة بين المسؤولين الأمريكيين والسعوديين ، قامت المملكة العربية السعودية بطلب قوات أمريكية للدفاع عن المملكة ، وأطلق على نشر قوات التحالف الدولي في السعودية « عملية درع الصحراء » . ولقد تم ذلك من خلال عملية إرار جوي ضخم للقوات الأمريكية وتبعها فرق المشاة الميكانيكية والمدعمة من مصر وسوريا وإنجلترا وفرنسا ، كما واكب ذلك وصول الطائرات المقاتلة



والقاذفة وحاملات الطائرات والبوارج والمدمرات في الوقت الذي كان فيه العراق يواصل حشد قواته في الكويت ويعد مسرح العمليات ويجهز دفاعاته وموانعه لصد أى هجوم لطرد قواته من الكويت. وفي ٨ نوفمبر ١٩٩٠ أعلن الرئيس بوش عن البدء في تشكيل قوة هجومية أطلق عليها « عملية عاصفة الصحراء » لإخراج العراق من الكويت ، واستخدم في ذلك جسراً جويّاً وبحريّاً ضخماً لنقل المعدات والأسلحة استمر إلى ما يقرب من شهر ونصف ، وبعد جدل طويل صوت الكونجرس في يناير ١٩٩١ في صالح للقيام بعملية عسكرية لتحرير الكويت استجابة لقرار مجلس الأمن باستخدام « كل الوسائل الضرورية » إذا لم تتسحب العراق من الكويت قبل ١٥ يناير ١٩٩١ ووضع الكونجرس بهذا التصويت نهاية « لعقده فيتنام » ، ومع اقتراب نذر الحرب ، تسارعت محاولات رؤساء الدول والمنظمات الدولية لمنع اندلاع الحرب ، إلا أن الولايات المتحدة أصرت على الانسحاب غير المشروط وأصر صدام حسين على البقاء في الكويت.

وتمثلت المحاولات الأخيرة لتجنب الحرب في اقتراح الرئيس بوش مقابلة وزير خارجية العراق طارق عزيز في واشنطن وأن يذهب وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر للقاء الرئيس صدام في بغداد ، وأكد بوش أن الولايات المتحدة لن تقبل بأقل من الانسحاب الكامل وغير المشروط للقوات العراقية من الكويت. ومن جانبه اشترط العراق أن تتضمن المباحثات المشكلة الفلسطينية ولم تقبل الولايات المتحدة الربط بين القضيتين. وتحول اقتراح بوش إلى فكرة عقد اجتماع بين وزيرى خارجية البلدين في جينيف في التاسع من يناير ١٩٩١م قبل ستة أيام من الميعاد النهائي الذى حدده مجلس الأمن للعراق للانسحاب من الكويت. وبالفعل حدث اللقاء بين الوزيرين وسط أجواء توتر عالمي واستمر لست ساعات ، لكنه لم يسفر عن شيء نتيجة رفض للعراق الانسحاب من الكويت ومطالبته خلال اللقاء بمعالجة كل نزاعات الشرق الأوسط كحزمة واحدة. ولم يعد أمام كل الأطراف بعد ذلك إلا الاحتكام للملاح.

انقسمت عملية عاصفة الصحراء إلى مرحلتين. الأولى جوية استمرت خمس أسابيع من الغارات المكثفة قصد بها تحطيم دفاعات العدو لتقليل الخسائر عندما تبدأ

مرحلة الهجوم البرى ، استخدم فى المرحلة الأولى ١٨٠٠ طائرة انطلقت من القواعد الجوية ومن فوق حاملات الطائرات ، ومجموعة من الأسلحة المتطورة تكنولوجيا مثل الصاروخ الكروز توماهوك والصاروخ الباتريوت المضاد للصواريخ ونظم الكشف وتحديد الأهداف باستخدام الأشعة فوق الحمراء والطائرة الأمريكية إف-١١٧ ( الشبح ) والطائرة البريطانية التورنادو . عملت قوات التحالف تحت قيادة الجنرال الأمريكى نورمان شوارتسكوف والفريق خالد بن سلطان من السعودية بصفته مسئولاً بصورة مباشرة عن القوات العربية . شاهد العالم حرب تحرير الكويت على شاشات التلفزيون من خلال التقارير اليومية لقيادة قوات التحالف ، ولم تسمح سياسة الپ نتاجون الإعلامية للصحفيين بالتحرك داخل مسرح العمليات ، واقتصرت على ما تقدمه لهم من أنباء وصور فيلمية .

بدأ الهجوم البرى فى صباح ٢٣ فبراير ١٩٩٩ ولم يأخذ إلا ١٠٠ ساعة تحديداً ، وتميز بتنفيذ عمليات التفاف وتطويق ناجحة ضد القوات العراقية . صاحب الهجوم الرئيسى عمليات تمويه وخداع بحشد قوات برمائية فى الخليج ، وركز العراقيون على تقوية دفاعاتهم على الجبهة اعتقاداً منهم أن الهجوم البرى المتوقع سوف يأتى عبر خط المواجهة المباشر . وفى هذه المرحلة قامت القوات السعودية والفرقة الأولى والثانية مشاة أسطول ولواء النمر الأمريكى والقوات المصرية والقوات السورية باختراق الخطوط الدفاعية العراقية فى الكويت المحتلة وأعطى ذلك انطباعاً للعراقيين أن الهجوم الرئيسى قادم من الأمام ، ولكن كان الفيلق الثامن عشر المدرع الأمريكى يتم حركه المناورة الواسعة إلى الغرب برّاً وجوّاً داخل الأراضى العراقية منشئاً محطات ضخمة لإعادة عمليات الإمداد اللوجيستى فى عمق الصحراء العراقية . وأدت الحملة الجوية المكثفة إلى خفض معنويات القوات العراقية بدرجة كبيرة ، وتميز قسط كبير من أسلحتها ، وقطع خطوط اتصالاتها مع قياداتها فى بغداد ، مما أدى فى النهاية إلى قتل عدد كبير من الجنود والضباط واستسلام البعض الآخر . وفى محاولة من بغداد للزج بإسرائيل فى الحرب وتقكيك التحالف الدولى ، أطلقت عليها ٨٥ صاروخاً باليستياً مطوراً ، لكن الضغوط الأمريكية كانت كافية لمنع إسرائيل من الدخول فى الحرب ، وحصلت إسرائيل فى المقابل على بطاريات باتريوت المضادة للصواريخ ، بالنسبة لإيران فقد ظل موقفها محايداً أثناء فترة الحرب ، وقام صدام

حسين بإخلاء ١٣٧ طائرة عراقية إليها للمحافظة عليها من التدمير ، لكن إيران استولت عليها ومازالت تحتفظ بها حتى بعد انتهاء الحرب .

ومع الساعات الأولى من يوم ٢٧ فبراير ١٩٩١ كانت القوات العربية تقف على أبواب الكويت ، ولم يكد النهار ينتصف حتى تم تحرير المدينة ورفعت القوات المصرية العلم المصرى على السفارة المصرية ، بينما كانت القوات العربية الأخرى تستكمل تحرير المدينة وتأسر الآلاف من القوات العراقية التى لم تجد أمامها بدا من الاستسلام . وانتهت الحرب فى منتصف ليلة ٢٨ فبراير ١٩٩١ بالمسحاب الجيش للعراقى من الكويت ، وبلغ عدد القتلى من الجانب الأمريكى فى العمليات العسكرية ١٤٨ وفى غير العمليات العسكرية ١٢١ وبلغ عدد الجرحى ٤٠٧ . اشتركت المرأة الأمريكية فى الحرب بأعداد كبيرة وفى مهام متعددة أكثر من أية حرب سابقة وأصيب منهم ١٥ امرأة ، وطبقاً لتقدير وكالة المخابرات الأمريكية فى يونيو ١٩٩١ بلغت الخسائر العراقية ١٠٠,٠٠٠ قتيل ٣٠٠,٠٠٠ جريح و ٦٠,٠٠٠ أسير .

وجهت كثيرٌ من الانتقادات لإدارة الرئيس بوش ؛ لأنها سمحت للقيادة العراقية بإفقاد عدد من وحداتها وقواتها والانسحاب بها سالمة إلى بغداد ، مما أتاح لصدام حسين بعد انتهاء الحرب للتحوّل لإخماد التمرد الشيعى فى الجنوب والكردى فى الشمال . وفرض مجلس الأمن على العراق حصاراً اقتصادياً حتى يتحقق من إزالة كل ما يمتلكه من أسلحة التدمير الشامل .

أدت حرب الخليج إلى تحريك المياه الراكدة فى الشرق الأوسط ، وأسفرت الجهود الأمريكية عن استئناف عملية السلام للعربية - الإسرائيلية فى مؤتمر مدريد الذى عقد فى أكتوبر ١٩٩١ تحت إشراف الولايات المتحدة وروسيا وباشتراك مصر والأردن ولبنان والمملكة العربية السعودية وسوريا وممثلين عن الفلسطينيين . أسفرت الحرب أيضاً عن زيادة التعاون الأمنى بين الولايات المتحدة وعدد من دول المنطقة فى صورة اتفاقات دفاعية وتدريبات مشتركة وتخزين أسلحة مما أتاح للقوات الأمريكية للتدخل السريع عندما حرك العراق قواته تجاه الكويت مرة أخرى فى أكتوبر ١٩٩٤ .

## التدخل الأمريكى فى البوسنة

فى مارس ١٩٩٢ أعلنت دولة البوسنة والهرسك استقلالها عن يوجوسلافيا ، لكنها لم تلبث أن انخرطت فى حرب أهلية طويلة بين طوائفها العرقية الرئيسية من المسلمين ( ٥٢ ٪ ) والصرب ( ٣١ ٪ ) والكروات ( ١٧ ٪ ) ، ويرجع سبب الحرب إلى رفض صرب البوسنة الانفصال عن يوجوسلافيا ذات الأغلبية الصربية والى تحكم بواسطة العسكريين من الصرب ، ولوجود معظم مصانع أسلحة يوجوسلافيا فى منطقة البوسنة . مارس الصرب خلال فترة الحرب الأهلية جرائم التطهير العرقى ضد المسلمين والكروات وقاموا بطردهم من المناطق الصربية ونتج عن ذلك أكثر من ٣ ملايين لاجئ ، ولم يأت صيف ١٩٩٢ حتى كان الصرب قد وضعوا أيديهم على ثلثى مساحة البلاد وأعلنوها جمهورية «لصرب البوسنة والهرسك» ، وزاد اختلال التوازن بين الأطراف المتصارعة بعد أن فرضت الأمم المتحدة حظراً على بيع السلاح للمنطقة مع استمرار تلقى صرب البوسنة للدعم العسكرى من يوجوسلافيا .

وللوصول إلى حل للنزاع بين الأطراف الثلاثة فى البوسنة ، قامت الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبى ومعهم بعد فترة قليلة الولايات المتحدة وروسيا ، باقتراح مشروع للسلام قدمه عن الأمم المتحدة وزير الخارجية الأمريكى السابق سبروس فانس ، وعن الاتحاد الأوروبى لورد أوين ، كان الهدف من المشروع للحفاظ على البوسنة كجمهورية متعددة الطوائف برئاسة الرئيس المسلم على عزت بيجوفيتش مع تقسيم البلاد إلى عشر مقاطعات تتمتع بالحكم الذاتى . قبل المسلمون والكروات وزعيم صرب البوسنة رادوفان كرايتشيك مشروع فانس - أوين فى البداية ، ثم رفضه برلمان صرب البوسنة نتيجة لتحريض للقائد العسكرى الصربى الجنرال راتكو ملادىك . وفى أغسطس ١٩٩٣ اقترح أوين ووسيط الأمم المتحدة ثورفالد ستولتبرج تقسيم البوسنة إلى ثلاثة أقسام ٥٢ ٪ للصرب و ٣٠ ٪ للمسلمين و ١٨ ٪ للكروات . لم يلق مشروع أوين - ستولتبرج التأييد الكافى لكنه استمر كأساس للوساطة الدبلوماسية خلال العامين التاليين(\*) .

(\*) رغم أن البوسنيين يمثلون أكثر من ٥٠ ٪ من السكان .

خلال عام ١٩٩٤ قامت قوات حلف الناتو تحت مظلة الأمم المتحدة بشن غارات جوية على القوات الصربية لفك الحصار عن سراييفو ودفع قوات صرب البوسنة بعيداً عنها ، وتلا ذلك نشر قوة حفظ سلام من الأمم المتحدة قوامها ٢٠,٠٠٠ جندى «قوة حماية الأمم المتحدة» للحد من أعمال العنف وتقديم المساعدات الإنسانية . وبرغم ذلك استمر للعنف والقتال المتبادل ، وأخذ عدد من جنود الأمم المتحدة كرهائن بواسطة صرب البوسنة مما جعل الرئيس الأمريكي الأسبق كارتر يطير إلى البوسنة ويجتمع بقيادة الأطراف المتحاربة ويتوصل إلى اتفاق للهدنة لمدة أربعة شهور في ٢٤ ديسمبر ١٩٩٤ .

وفي محاولة لتحقيق تسوية نهائية وإيقاف نوبات تفجر القتال ، استمرت «مجموعة الاتصال» المكونة من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وروسيا في البحث عن مخرج . وفي مايو من نفس العام انفجر الموقف بشدة وحاصرت قوات صرب البوسنة مرة أخرى قوات الأمم المتحدة لتتقاعاً لغارات حلف الناتو على مقر قيادتهم . وفي تطور مفاجئ قرب نهاية يوليو ١٩٩٥ بادرت حكومة كرواتيا بشن هجوم سريع استرجعت به منطقة كراچينا من أيدي الصرب ، وطردت الصرب من المدن البوسنية جلاموك و بوسانكو و جراهوفو وأصبح الأمل ممكناً بعد تدهور الموقف الصربي للوصول إلى تسوية للمشكلة من خلال التفاوض . تقدم مساعد وزير الخارجية الأمريكية ريتشارد هولبروك بمشروع مغل للسلام أعطى صرب البوسنة ٤٩% والاتحاد الفيدرالي للمسلمين والكروات ٥١% من البوسنة ، توصل قادة صربيا وكرواتيا والبوسنة إلى بنود اتفاق السلام في مدينة دايتون بولاية أوهايو الأمريكية في نوفمبر ووقعت الاتفاقية في باريس في ١٤ ديسمبر ١٩٩٥ .

وطبقاً لبنود الاتفاقية بقيت سراييفو عاصمة للبوسنة داخل الجزء المسلم - للكرواتى وشكلت حكومة مركزية تعمل تحت قيادة جماعية معنولة عن السياسة الخارجية والاقتصاد والمالية والشئون الأخرى المشتركة . نصت الاتفاقية على وجود برلمان مركزى يحتل ممثلو صرب البوسنة ثلث مقاعده ، ويحتل الثلثين الآخرين ممثلو الكروات والمسلمين . أما أمور الدفاع والأمن للدخلى فترك تصرفها لكل فريق على حدة .

وصل عدد قتلى الحرب الأهلية في البوسنة إلى ٢٥٠,٠٠٠-٣٠٠,٠٠٠ شخص وأكثر من ٣ مليون بدون مأوى . وتركت الحرب آثاراً جسيمة على اقتصاد المنطقة والبنية التحتية . ونتيجة للمذابح الوحشية والتجاوزات المختلفة لحقوق الإنسان ، تشكلت محكمة التحقيق في جرائم الحرب اليوجوسلافية ومحاكمة المتهمين ، واضطلعت قوة دولية قوامها ٦٠,٠٠٠ جندي تحت قيادة حلف الناتو بمراقبة تطبيق اتفاقية دايتون لتكون في معظمها من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ، وايضاً اشتركت روسيا وأكثر من ٢٠ دولة أخرى في هذه القوة . وفي سبتمبر ١٩٩٦ وطبقا لبنود الاتفاق انتخب مجلس ثلاثي للرئاسة من على عزت بيجوفيتش وممثل عن كل من الصرب والكروات .

### حرب كوسوفا

أسس جوزيف بروز تيتو جمهورية يوجوسلافيا الاتحادية الاشتراكية في عام ١٩٤٥ من ستة أقاليم : صربيا وكرواتيا وسلوفاكيا والبوسنة والهرسك ومقدونيا والجبل الأسود ، بالإضافة إلى إقليمين آخرين يتمتعان بالحكم الذاتي وهما فريغونيا وكوسوفا . تمتعت كوسوفا في عهد تيتو بنظام برقي إلى مستوى الإقليم المستقل ، فقد كان لها رئيس وبرلمان ، وبعد رحيله ظهرت نزعات قومية انفصالية اتخذت مظهرًا متطرفًا في صربيا تحت قيادة سلوبودان ميلوسيفيتش . قام ميلوسيفيتش بإلغاء الصلاحيات التي منحها الدستور اليوجوسلافي لإقليم كوسوفا وضمه إلى جمهورية صربيا مما أدى إلى تفجر الأوضاع داخل الإقليم وتدخل الجيش اليوجوسلافي لقمع الاضطرابات بأسلوب اتسم بالعنف الشديد .

مع بداية عام ١٩٩٦ ظهر تيار كوسوفي للمقاومة المسلحة كان من نتيجته ظهور كيان عسكري للإقليم ممثلاً في « جيش تحرير كوسوفا » وأصبح العنف متبادلاً بين الطرفين للصربي والكوسوفي وانطلقت أعمال القتال بينهما إضافة إلى المظاهرات المستمرة التي قوبلت من الشرطة الصربية بالقمع ، وفي شهر مارس ١٩٩٨ تطورت أحداث العنف ، وصعدت قوات الأمن للصربية من إجراءات القمع ، واستخدمت أساليب وحشية في مهاجمة التجمعات السكنية ذات الأصل الألباني مما أدى إلى ارتفاع عدد الضحايا إلى حوالي ١٥٠٠ وخروج موجات من النزوح والهجرة

الجماعية لحوالي ٤٠٠.٠٠٠ من السكان الألبان أخذوا طريقهم إلى خارج القرى والمدن واتجهوا نحو الجبال أو عبروا الحدود إلى جمهورية الجبل الأسود أو ألبانيا ، وأصبح الوضع برمته يهدد الأمن والاستقرار الإقليمي في أوروبا بصفة عامة وفي منطقة البلقان بصفة خاصة .

بدأت الجهود الدولية في للتوصل إلى تسوية مناسبة لمشكلة كوسوفا بداية من مارس ١٩٩٨ ، ونشطت لجنة الاتصال المعنية بالموضوع والمكونة من الولايات المتحدة وروسيا وألمانيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا ، حيث أوفدت عدة مبعوثين لها لإقناع القيادات اليوجوسلافية وقيادات ألبان كوسوفا ببدء حوار جاد وغير مشروط للتوصل إلى تسوية سلمية ، وفي نفس الوقت أصدر الاتحاد الأوروبي عدة بيانات تدعو لحل المشكلة سلميًا ، واستخدم في ذلك عددًا من أساليب الضغط الاقتصادي ومنع هبوط الطائرات اليوجوسلافية في المطارات الأوروبية وحظر تصدير الأسلحة إلى يوجوسلافيا . وتصاعدت دعوات المنظمات الدولية والإقليمية ومن بينها منظمة الأمن والتعاون الأوروبي ومنظمة المؤتمر الإسلامي بالتباعد الطرق السلمية ووقف أعمال العنف حتى يمكن التوصل إلى تسوية سياسية تسمح بالمحافظة على حقوق الأقليات القومية في كوسوفا ومعاقبة مرتكبي جرائم الحرب . ومع تدهور الموقف ، أصدر مجلس الأمن قراره رقم ١١٩٩ عبر فيه عن أسفه لاستخدام قوات الأمن الصربية والجيش اليوجوسلافي للعنف وطالب بوقف إطلاق النار بين أطراف النزاع . كما ساند قرار مجلس الأمن رقم ١٢٠٣ القيام بمهمة للتحقق من الموقف على الأرض ومن الجو للتأكد من التزام الجانب الصربي بتوجيهات مجلس الأمن .

بدأت مجموعة الاتصال مفاوضات « رامبوييه » بفرنسا على مرحلتين : الأولى في رامبوييه من ٦ - ٢٣ فبراير ، والثانية في باريس من ١٥ إلى ١٨ مارس ١٩٩٩ . ونجحت مجموعة الاتصال في حمل الطرفين على التخلي عن مطالب الحد الأقصى التي تعنى بالنسبة لألبان كوسوفا الاستقلال التام عن صربيا ، وبالنسبة للصرب إخضاع الإقليم للسيادة الصربية الكاملة . ركزت المفاوضات في أسبوعها الأخير على بعض التفاصيل الإجرائية التي تدور حول منح الإقليم حكمًا ذاتيًا يتمتع بصلاحيات جوهرية في مجال التعليم والإدارة وحرية التعبير والاقتصاد والأمن

الداخلي ، مع احتفاظ الحكومة المركزية للاتحاد اليوجوسلافي بشئون الدفاع والشئون الخارجية ، ورغم ذلك رفض الصرب توقيع الاتفاق لرفضهم فكرة أن تتولى قوات تابعة لحلف الناتو مهمة حفظ السلام في إقليم كوسوفا واعتبروا ذلك ماثلاً بسيادتهم ، في حين أصر ألبنان كوسوفا على ذلك نظراً لفقدانهم الكامل للثقة في نيات الصرب وتوقعهم أن يستأنف الصرب أعمال التطهير العرقي بنفس الأسلوب الذي اتبع من قبل في البوسنة .

انفرد عقد المفاوضات في ١٩ مارس ١٩٩٩ ، وعقد المجلس الدائم لحلف الأطلسي اجتماعاً في بروكسل لبحث استراتيجية الحلف حيال الأزمة ، وتزايدت احتمالات توجيه ضربة عسكرية بواسطة الحلف بعد أن قررت منظمة الأمن والتعاون الأوروبي إجلاء المراقبين التابعين لها وعددهم ١٤٠٠ ، بينما طالب المتحدث باسم جبهة تحرير كوسوفا بتدخل فوري لحلف الناتو من أجل حماية السكان المدنيين . وفي محاولة أخيرة لإثناء الرئيس ميلوسيفيتش عن موقفه ، سافر السفير الأمريكي هولبروك إلى بلجراد ووجه إليه إنذاراً نهائياً بالامتثال أو المخاطرة بمواجهة غارات جوية وشبكة من حلف الناتو . وصرح للرئيس الأمريكي أن اتخاذ موقف حاسم تجاه الصرب أصبح ضرورياً وأن ذلك يخدم المصالح القومية الأمريكية من خلال ضمان الأمن الإقليمي في أوروبا وتجنب وقوع كارثة إنسانية في تلك المنطقة الحساسة من العالم . وأعلن رئيساً مؤتمر باريس ووزيراً خارجي فرنسا وألمانيا وقف المباحثات إلى أجل غير مسمى وعدم استئنافها قبل أن يعلن الجانب الصربي موافقته على الاتفاق بكل أجزائه والتوقيع عليه بعد أن وقع عليه ألبنان كوسوفا . وأعلن الجنرال الأمريكي ويسلي كلارك أن قوات الحلف مستعدة لتوجيه ضربات عسكرية ضد يوجوسلافيا ، لكن للرئيس الصربي لم يترك لأوروبا والولايات المتحدة خياراً إلا الحرب .

في ٢٣ مارس ١٩٩٩ صدرت الأوامر ببداية عملية « القوات الحليفة » وشن الحرب الجوية ضد يوجوسلافيا . ضربت موجة الغارات الأولى مجموعة كبيرة من وحدات الرادار والإنذار المبكر ووحدات للدفاع الجوي والقواعد الجوية ومراكز القيادة . ومن الواضح أن ميلوسيفيتش قد قام على حدوث رد فعل دولي يستتكر للهجوم على دولة ذات سيادة لم تقم الأمم المتحدة بتوقيع عقوبة عليها ، وخلال الأيام



الأولى للحرب ، قام الرئيس المصري بانهزام ظروف القتال وطرد أعداداً كبيرة من سكان كوسوفا خارج الإقليم مما أثار الرأي العلم العالمي ضده . ولم تكن الحملة الجوية للناتو خالية من الأخطاء ، فقد أصابت بعض الغارات بطريق الخطأ السفارة الصينية في بلجراد وأعدادا كثيرة من المدنيين ، كما في حادثة ضرب أحد الكبارى أثناء مرور أحد القطارات عليه وضرب إحدى قوافل اللاجئين ، ورغم ذلك نجحت الحرب الجوية في تدمير البنية الاستراتيجية للنظام المصري . استطاع الناتو مستخدماً الصواريخ الكروز ، والقنابل الثقيلة بي- ٥٢ ، وب- ٢ ، والفورنادو ، وكذلك القنابل الموجهة ، ورؤوس الكريون ، في تدمير نظم الرادار الساحلية ونظم التحكم الجوي والملاحي الحصينة ووحدات تكرير البترول ومستودعاته ومحطات الطاقة والكبارى الاستراتيجية ومحطات المياه والمصانع الحربية ومراكز القيادة للجيش والبوليس والمخابرات .

استمرت الحرب الجوية لمدة ٧٨ يوماً ، ووصل عدد طلعات الطيران في الثالث الأخير من الحملة إلى ما يقرب من ٧٠٠ طلعة في اليوم الواحد بإجمالي ٣٥٠٠ طلعة طيران خلال فترة الحرب كلها ، واستهلكت الغارات الجوية ٢٠,٠٠٠ قنبلة وصاروخ ، ودمر الجانب المصري ٤٠ كبرى و ١٢٠ دبابة و ١٠٠ طائرة ، وقتل له من المدنيين حوالى ١٢٠٠ . وخلال فترة الحرب لم تنجح قوات الناتو في القضاء على القوة الصربية الموجودة باليوسنة ( ٤٠,٠٠٠ جندي ) نتيجة لطبيعة الأرض وانتشار تلك القوات بصورة جعلت اصطادها صعباً . ونتيجة لاشتراك قوات جيش تحرير كوسوفا في المراحل الأخيرة من الحرب وإغارتهم على القوات الصربية ودفعهم للخروج من مخابنهم ، تمكن حلف الناتو من توجيه الضربات إليهم . ووصلت خسائر الصرب مع نهاية الحرب إلى ١٢٠ دبابة و ١٠٠ طائرة و ٢٢٢ عربة مصفحة و ٤٥٤ قطعة مدفعية . وفى ١٠ يونيو ١٩٩٩ صرح وزير الدفاع الأمريكى ويليام كوهين أنه قد دمر ليو جوسلافيا خلال الحرب ٨٠ ٪ من قواتها الجوية ودفاعها الجوي ، وثلاثي قدراتها في مجال صناعة الذخيرة ، وكل مصانع تكرير البترول ، و ٤٠ ٪ من إمدادات الوقود . ونتج عن الحرب مليون لاجئ ، ووصلت تكلفتها إلى حوالى ٥ بلايين دولار ، بليونين تحملتهم الولايات المتحدة وتحمل حلف الناتو البلايين الثلاث الباقية ، ووصلت خسائر الصرب المادية إلى حوالى ٤٠ بليون دولار .

انتهت حرب البلقان في ١٠ يونيو ١٩٩٩ عندما أعلن حلف الأطلسي تعليق غاراته العسكرية على يوجوسلافيا ، وتزامن ذلك مع قيام بلجراد بسحب قواتها العسكرية من كوسوفا . وفي نفس الوقت بدأت استعدادات قوات الناتو الموجودة في مقدونيا لدخول الإقليم بعد أن انضم إليها قوات من مشاة البحرية الأمريكية المتمركزة في اليونان وألبانيا . ونص الاتفاق العسكري بين حلف الناتو ويوجوسلافيا على أن يكتمل انسحاب قوات الجيش والشرطة والمجموعات شبه العسكرية الصربية واليوجوسلافية من كامل إقليم كوسوفا خلال ١١ يوماً . من ناحية التفاصيل جاء الانسحاب اليوجوسلافي موافقاً للاتفاق الموقع بين الناتو ويوجوسلافيا في ٩ يونيو وما تلقى عليه في ٣ يونيو بين يوجوسلافيا والاتحاد الأوروبي والرئيس الفنلندي أهتيمساري ورئيس وزراء روسيا السابق فيكتور تشيرنوميردين . وفي ١٠ يونيو صدر عن مجلس الأمن القرار ١٢٤٤ متضمناً نشر قوات مدنية وأمنية دولية في كوسوفا تحت إشراف الأمم المتحدة مع وجود « مؤثر » لقوات الناتو على أن تعمل كل القوات تحت قيادة موحدة . وينص القرار أيضاً على عودة اللاجئين ونزع سلاح جيش تحرير كوسوفا والعمل على تطوير المنطقة اقتصادياً .

بعد صدور قرار مجلس الأمن بدأ الجنرال الإنجليزي ميتشيل جاكسون استعداده لدخول أول عناصر قوات حفظ السلام إلى كوسوفا في ١٢ يونيو ، وفي ٢٠ يونيو ١٩٩٩ كان الانسحاب الصربي من كوسوفا قد اكتمل . تكونت قوة حفظ السلام ( كفور - KFOR ) من ٥٠.٠٠٠ فرد معظمها من قوات حلف الناتو واشترك فيها قوات من خارج الحلف تمثل ١٢ دولة ، كما اتفق على كيفية اشتراك الجانب الروسي في القوة بعد أن قامت قوة روسية صغيرة قوامها ٢٠٠ فرد باحتلال مطار بريشتينا عاصمة كوسوفا ووصل الأمر إلى حافة المواجهة . وعلى أثر اكتمال الانسحاب الصربي من كوسوفا أعلن خافيير سولانا سكرتير عام الحلف إنهاء الحملة الجوية .

تكفل حلف الناتو منذ بداية الأزمة بالقسط الأعظم من عمليات الإغاثة ومعالجة الأزمة الإنسانية الناتجة عن ارتكاب النظام الصربي للتطهير العرقي والمذابح الوحشية ضد اللبان كوسوفا وقام ببناء معسكرات للاجئين ، ومراكز استقبال ،

ومحطات للإمداد بالغذاء ومواد الطوارئ ، ونقل آلاف الأطنان من مواد الإغاثة .  
وبعد انتهاء الحرب صدم العالم بالحالة التي وجد عليها إقليم كوسوفا من الدخول ،  
والمؤشرات الواضحة لعمليات الإعدام والتطهير العرقي واسعة النطاق ، واستخدام  
السكان كدروع بشرية ، وعمليات الاغتصاب ، والطرد الجماعي ، ونهب وحرق  
المساكن وتدمير المحاصيل ، وحرق مستندات وأوراق الهوية ، وأعمال أخرى كثيرة  
تمثل انتهاكا لحقوق الإنسان .

وبعد مرور شهر على بداية حرب كوسوفا ، احتفل حلف الناتو في ٢٣ إبريل  
١٩٩٩ بمرور ٥٠ سنة على إنشائه ، وكانت النية أن يحتفل أعضاء الحلف للتسعة  
عشر بانتصار الحلف في الحرب الباردة وتوسيع الحلف وتبني استراتيجية جديدة  
للألفية القادمة ، لكن تزامن الاحتفال مع العمليات العسكرية في كوسوفا ساعد على  
 طرح أسئلة جوهرية عن مستقبل الحلف ودوره في أوروبا والعالم .

كان مستقبل الحلف - في الحقيقة - موضعاً للتساؤل منذ سقوط حائط برلين في سنة  
١٩٨٩ وانهار الاتحاد السوفييتي وتفكك جمهوريته ؛ فنشأة الحلف جاءت بعد انتهاء  
الحرب العالمية الثانية بهدف الدفاع عن أوروبا ومنع نشوب حرب عالمية ثالثة ،  
وتركز دوره في التصدي لهجوم سوفييتي محتمل ضد أوروبا الغربية . لقد قام الحلف  
بدوره خلال سنوات الحرب الباردة حيث وفر غطاء للأمن الجماعي الأوروبي -  
الاطمئنى كما أوجد إطارا لحل المشاكل بين أعضائه وساعد في دفع عملية التكامل  
السياسى والاقتصادى للقارة ، وأهم من ذلك عمل الحلف على إيجاد رابطة تنظيمية  
بين الولايات المتحدة والقارة الأوروبية كان وجودها مفقودا خلال الحربين العالميتين  
الأولى والثانية ، وساعد وجود الحلف على التخفيف من الأضرار الجانبية التي كان  
من الممكن أن تحدث لأوروبا نتيجة إتمام الوحدة الألمانية والانهيار المدوى للاتحاد  
السوفييتي .

كان الهدف تحديد مهمة جديدة للحلف ، وبالمعنى القانونى مراجعة وتعديل البند  
الخامس من معاهدة إنشاء الحلف سنة ١٩٤٩ التى تنص على « أن الهجوم على أحد  
الأعضاء يجب للتصدي له بواسطة كل الأعضاء » - تعديلها بحيث تسمح بتوسيع  
نطاق التدخل للحلف ليشمل الأسباب الإنسانية وعمليات حفظ للسلام ومنع الانتشار

النوى داخل وخارج أوروبا. لقد كان لأزمة كوسوفا الفضل في طرح حقائق استراتيجية جديدة تتصل بمهمة حلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة، وتطوير هوية أمنية أوروبية، ودراسة كيفية الحفاظ على التماسك الأوروبي في غيبة التهديد السوفيتي. لقد أكدت حرب كوسوفا أن الحروب القادمة سيكون معظمها إقليمياً، وأن الأوروبيين لن يمكنهم التدخل بدون قوة النيران الأمريكية، وأن حلف الناتو يوفر للأمريكيين غطاءً شرعياً للتدخل مكون من ١٩ دولة ديمقراطية. أظهرت أزمة كوسوفا أيضاً مستوى أفضل من التمسك الأوروبي - الأمريكي لم يكن موجوداً بنفس الدرجة خلال أزمة البوسنة ١٩٩٥. ولدت الأزمة إلى عودة فرنسا للقيادة العسكرية الموحدة للناتو بحكم ظروف الحرب وبدون أن يتحقق ذلك رسمياً. كما تصرفات اليونان وتركيا خلال الأزمة بشكل مسئول برغم ما بينهما من مشاكل. واستمر تأكيد كل من رومانيا وبلغاريا للحرب وأعينهم تنظر إلى المستقبل حتى يأتي دورهم للانضمام للحلف. ولتثبت الحرب نجاح سياسة قبول أعضاء جدد من الدول الشيوعية السابقة، وأن تلك السياسة قد ساعدت على دعم الاستقرار في البلقان وشرق أوروبا. وأخيراً أثبتت تجربة الحرب أن اللطف في مهمته الجديدة قد استطاع أن يكسب الرأي العام لجانبه لفترة معقولة في ١٩ دولة مختلفة، وأن هذا التأييد لم يهتز ولم يتزعزع برغم استمرار الحرب لفترة أطول مما كان متوقعاً لها.

لقد تبني حلف الناتو استراتيجية للحوار في أوروبا انتهت في ١٩٩٤ إلى بناء شراكة من أجل السلام حاول فيها أن يؤدي دوراً في التخفيف من تداعيات انهيار الكيان العملاق للاتحاد السوفيتي وأن يمد يده إلى روسيا ليحافظ عليها قريبة من الكيان الأوروبي، وفي ١٩٩٥ ساعد الناتو في إنهاء حرب البوسنة ووقف إطلاق النار في الإقليم. وبعد ذلك فتح الباب لانضمام أعضاء جدد من جمهوريات شرق أوروبا، فقبل انضمام بولندا والمجر وجمهورية التشيك. لكن تبني لفكرة للحوار مع أعداء أمس، وقيامه بمهام لحفظ السلام، ثم قبوله بمبدأ التوسع شرقاً لم يحل معضلة السؤال الرئيسي عن دوره العسكري في المستقبل. وجاءت أحداث كوسوفا لتقدم نموذجاً لما يمكن أن يقوم به حلف الناتو في عالم متغير مازالت الحرائق تنتشر في أرجائه.

## الحروب الأمريكية فى أفغانستان

### أولى حروب القرن الحادى والعشرين

دخل التاريخ الأمريكى خلال دقائق قليلة من الزمن منعطفًا جديدًا فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، بعد أن تعرضت رموزه السياسية والعسكرية والاقتصادية لهجوم خاطف انتحارى بطائرات مدنية اختطف بركابها داخل الولايات المتحدة وطارت إلى أهدافها ودمرتها. أسفر الحدث عن التدمير الكامل لمركز التجارة العالمى فى نيويورك المكون من برجين عملاقين، بالإضافة إلى تدمير الجانب الشمالى الغربى من البنتاجون معقل وزارة الدفاع الأمريكية. وأهم ما أطاح به الحدث بدءًا من لحظاته الأولى، ذلك اليقين الراسخ فى وجدان الشعب الأمريكى وحكومته ومؤسساته السياسية والشعبية، بأن أمريكا خلف مياه المحيط الواسع وفى حماية قواتها العسكرية والأسطورية، بعيدة عن مشاكل العالم ومخاطره. ووسط الذهول والصدمة التى انتشرت أمواجها من مكان الحدث نفسه إلى داخل الولايات المتحدة ثم إلى أرجاء المعمورة، قفزت أسئلة كثيرة تبحث عن إجابات وسط الراكم والدخان الذى استمر يغطى المكان لشهور طويلة تالية.

بعد أن استوعب الناس والخبراء والمطلون حول النتائج الأولية كان وصفهم للحدث بأنه «بيرل هاربر» الجديدة، وبهذا الوصف تحول الهجوم إلى عمل عسكري ضد الولايات المتحدة وليس مجرد عملية اختطاف عادية لطائرات مدنية. وقد كان الهجوم، وطبقًا لكل المقاييس المعروفة، عملاً رفيعاً من أعمال القوات الخاصة يتسم بالتخطيط المسبق المحكم، والاختيار المتأنى للأهداف وما تمثله من قيمة ورموز، وبعد ذلك الإصرار على إنجاز المهمة حتى الموت. ومن ناحية الخسائر، كانت هائلة بشرياً وسياسياً وعسكرياً واقتصادياً. ولقد أدت الكارثة المدوية إلى نتائج فورية لم تحدث من قبل فى التاريخ الأمريكى، ف لأول مرة تُنطلق المطارات الأمريكية كلها أمام الطيران المدنى، ولأول مرة يتعرض البنتاجون لضربة عسكرية منذ انتهاء بنائه فى ١٩٤٣، كذلك إغلاق بورصة الأوراق المالية، وقاعة الاستقلال، ومترو الأنفاق، وديزنى لاند، وغير ذلك من الأماكن التى تُعرف بها أمريكا بين

دول العالم لقيمتها الاقتصادية والثقافية الفريدة . وأكثر من ذلك ظلت الولايات المتحدة وقيادتها لمدة ساعات رهينة تخطيط مجموعة المهاجمين ، حتى إن الرئيس « بوش » لم يجد مكاناً آمناً يلجأ إليه إلا طائرته ، ومركز القيادة الحصين في ولاية نبراسكا الأمريكية ، قبل أن يرجع في نهاية اليوم إلى مكتبه البيضاوى فى البيت الأبيض .

ولقد اتجه الاتهام خلال الأيام الأولى التى تلت الهجوم ، إلى «أسامة بن لادن» - السعودى الجنسية وزعيم تنظيم القاعدة والمقيم فى أفغانستان منذ فترة طويلة ، والمتهم أيضاً بتفجير مبنى سفارتين أمريكيتين فى إفريقيا والمدمرة كول فى خليج عدن ، والعديد من العمليات الإرهابية المعروفة . ووجه العرب والمسلمون انتحازاً إعلامياً واضحاً ، وشكناً للرأى العام ومحاولة لدفع نتائج التحقيق فى اتجاه إثبات أنهم مختلفة ضدهم . وأعلن الرئيس الأمريكى شن الحرب على الإرهاب فى كل مكان من دول العالم ، ودعا إلى تكوين تحالف دولى للقيام بتلك المهمة تحت قيادة الولايات المتحدة . وطالبت الولايات المتحدة حركة طالبان الحاكمة فى أفغانستان بتسليم «أسامة بن لادن» لمحاكمته فى أمريكا أو التعرض لحملة عسكرية للقبض عليه وتمير تنظيم القاعدة والقضاء على حكم طالبان وإقامة حكومة ديمقراطية فى أفغانستان .

بدأ الهجوم على أفغانستان فى السابع من أكتوبر ٢٠٠١م ، ومع بدء العمليات تحدد بوضوح أطراف المواجهة . أعلن الرئيس الأمريكى جورج بوش أن الولايات المتحدة فى إطار حربها ضد الإرهاب قد بدأت عملية عسكرية واسعة وشاملة ضد حركة طالبان الحاكمة فى أفغانستان ، وضربت بالصواريخ معسكرات للتدريب التابعة لتنظيم « القاعدة » بقيادة « أسامة بن لادن » لمتهم الأول فى هجوم الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١م . وبعد ذلك بقليل ، رد « أسامة بن لادن » فى شريط مسجل بثته قناة الجزيرة القطرية ، ظهر فيه ليمن الظواهرى زعيم تنظيم الجهاد وسليمان غيث المتحدث باسم تنظيم القاعدة : « أن أمريكا لن تنعم بالأمن قبل أن تنعم به فلسطين ، وأن ما حدث فى الولايات المتحدة هو رد فعل طبيعى للسياسة الأمريكية الجاهلة » .

بدأت الحرب بقصف كاسح لمواقع عسكرية حول العاصمة كابل ، مستهدفة للدفاعات الجوية ، ومبنى وزارة الدفاع ، وقاعدة للقاعدة الجوية في مدينة قندهار ، وعدد من معسكرات « للقاعدة » في شرق وجنوب وشمال أفغانستان ، بالإضافة إلى عدد من الأهداف الحيوية الأخرى . واستمرت الحملة الجوية بعد ذلك في تصعيد مستمر حتى مساء الجمعة ١٩ أكتوبر حين بدأت أولى عمليات التدخل البري باستخدام قوات خاصة من قوات الرينجرز التابعة للجيش الأمريكي في عملية محدودة ضد هدف بالقرب من مدينة قندهار معقل حركة طالبان .

واجه التخطيط للحملة العسكرية الأمريكية ضد أفغانستان صعوبات أساسية تمثلت في طبيعة الهدف المطلوب تحقيقه وهو الإمساك بـ « أسامة بن لادن » حياً أو ميتاً ، وتدمير تنظيم القاعدة والقبض على أعضائه ، ثم الإطاحة بنظام طالبان وإقامة نظام حكم بديل له في كابل . وتركزت للصعوبات الأخرى في الطبيعة الجغرافية لأفغانستان ، من حيث استحالة الوصول إليها براً أو جواً بدون المرور بدول أخرى ، وقسوة أرضها الجبلية التي تمثل صعوبة حقيقية لأية حملة برية وتمتص « ابن لادن » وجماعته ملاذاً آمناً ليس من السهل اكتشافه أو الوصول إليه . ولم يكن هناك في دروس التاريخ القريب أو البعيد ما يشجع الولايات المتحدة على غزو أفغانستان ، فقد عُرِفَت تلك البلاد بأنها مقبرة للقوى العظمى ، ففي ١٨٤٢ فقدت بريطانيا ١٦٥٠٠ من الجنود والمدنيين أثناء انسحابهم من كابل وسط شتاء أفغانستان القاسي ، وعلى مدى سنوات الثمانينيات ، أنهى المجاهدون الأفغان الاحتلال السوفييتي بمساعدة العالم الإسلامي والولايات المتحدة .

وبرغم تلك الصعوبات ، بدأت الحملة العسكرية مرحلتها الأولى وسط ظروف سياسية مؤاتية مقارنة بتجربة الاتحاد السوفييتي في أفغانستان . ففي إطار محاربة الإرهاب ، تلقت الولايات المتحدة تأييداً من كل المنظمات الدولية الكبرى ، مثل حلف الناتو والاتحاد الأوروبي ومنظمة الدول الأمريكية ومنظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة والجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن . والأهم من ذلك أن الولايات المتحدة قد تلقت أيضاً تأييد الجيران المباشرين لأفغانستان ، مثل باكستان والصين وإيران وتركمنستان ولوزباكستان وطاجيكستان ، وحصلت على قرار من مجلس

الأمن يفرض على كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة منع الإرهابيين من السفر وتحويل الأموال والتعاون في تسليمهم للعدالة.

أما الدعم المباشر للحملة العسكرية فكان هاتلاً بكل المقاييس ، فمن الاشتراك المباشر في العمل العسكري بجانب الولايات المتحدة مثل بريطانيا ، إلى تقديم للمعلومات والدعم اللوجيستي والقواعد العسكرية ومراكز تجميع وانطلاق القوات وحق استخدام المجال الجوي للمرور أو شن الهجمات . بالإضافة إلى ما سبق ، ساهمت بعض الدول بالعمل وتقديم العون في مجال الجهود الإنسانية ورعاية اللاجئين . ويمكن القول : إن دعم باكستان الكامل للحملة العسكرية الأمريكية كان نقطة تحول رئيسية في مسار الأحداث لصالح الولايات المتحدة .

وفي إطار الوصول إلى الخيار المناسب لسيناريوهات الحملة العسكرية طرحت القيادة السياسية والعسكرية في الولايات المتحدة على بساط البحث عدداً من الخيارات كان من بينها الاكتفاء بالحملة الجوية وتوجيه ضربة كاسحة من صواريخ كروز والمقذوفات الموجهة الدقيقة بواسطة الطائرات بـ ٥٢ و بـ ٢٠ ومزية هذا الخيار أنه يجنب الولايات المتحدة للتعرض لخسائر بشرية لكنه لا يحقق هدف الوصول إلى « ابن لادن » إلا إذا قامت طالبان بتسليمه تحت وقع الضرب الجوي . وكان الخيار الثاني غزو أفغانستان واحتلالها بالكامل مستخدمة القوات البرية والجوية معاً . وكان واضحاً أن هذا الخيار يحتاج إلى أعداد كبيرة من الجنود وإقامة قاعدة أمريكية داخل الحدود الأفغانية والدفاع عنها . ولقد استقر الأمر في النهاية على تكثيف الحملة الجوية لأقصى درجة ممكنة ، والاستعانة بقوات تحالف الشمال الأفغانية والمعارضة لحركة طالبان بعد إمدادها بالسلاح ، واستخدام القوات الخاصة الأمريكية والبريطانية للقيام بعمليات مفاجئة على الأرض لإنجاز مهمة البحث عن « ابن لادن » والقبض عليه و« الملا عمر » وباقي قيادات حركة طالبان وتنظيم القاعدة .

وبدءاً من الثامن من نوفمبر ٢٠٠١ بدأت الحرب في أفغانستان تأخذ شكلاً جديداً بعد شهر كامل من القصف الجوي مستمر على وتيرة واحدة ومن طرف واحد بدون أن يحدث تغييرات جوهرية على موقف القوى المتصارعة . بدأ التغيير بسقوط مدينة مزار الشريف في أيدي قوات تحالف الشمال بعد قصف أمريكي متواصل ، وحسم



سقوط المدينة أشياء كثيرة أهمها أن الولايات المتحدة قد اختارت أخيراً استراتيجية الاعتماد على تحالف المعارضة الأفغانية.

بعد سقوط مدينة مزار شريف ، اندفعت للقوات في اتجاه العاصمة كابول فسقطت المدينة بعد سقوط مزار شريف بعدة أيام فقط . ولا شك أن انهيار حركة طالبان خلال فترة قصيرة قد أدهش كثيراً من المراقبين إلا أن الخيارات كانت أمامها قليلة ، فالاستيلاء على المدن كان يبدأ بذلك للمدينة تماماً بواسطة الطائرات الأمريكية وبالتنسيق مع قوات تحالف الشمال ، مما جعل المدن مصيدة حقيقية بالنسبة لحركة طالبان ، وجعلها تقرر الانسحاب من أكثر من مدينة بهدف اللجوء إلى أماكن أخرى أكثر أمناً . وأبدت قوات طالبان صلابة أكبر في الدفاع عن مدينة « كوندوز » آخر المدن الكبرى في شمال أفغانستان ، ولم تمسقط أيضاً مدينة قندهار معقل حركة طالبان إلا بعد قتال مرير ومفاوضات مضنية بين قوات طالبان وقوات قبائل الجنوب الباشتونية التي قررت إزاحة حركة طالبان والتخلص منها .

وفي الأسبوع الأول والثاني من ديسمبر ٢٠٠١ تركزت العمليات العسكرية في منطقة « تورا بورا » شرق أفغانستان ، حيث اختبأ في أنفاقها من تبقى من مقاتلي طالبان وتنظيم القاعدة ، وقامت القوات الأمريكية بذلك تلك الكهوف والأنفاق بالقنابل الثقيلة واقتحامها بواسطة القوات الأفغانية والقوات الخاصة الأمريكية . لقد استمرت حرب الولايات المتحدة في أفغانستان لفترة تربو على الشهرين إلا أن أصوات الرصاص لم تخفت تماماً حتى مطلع العام الجديد ٢٠٠٢ م ، ولم يتم حتى الآن القبض على « أسامة بن لادن » زعيم تنظيم القاعدة أو للملا عمر زعيم حركة طالبان .

\* \* \*



## اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية

### نحو روسيا المعاصرة

#### د. رضا شحاتة

مدير مصر في روسيا

( ١ )

#### الوفاق والافتراق

اتسمت فترة السبعينيات بتورطين عسكريين كبيرين ، تورط عسكري أمريكي في فيتنام ، انتهى بانسحاب درامى لا يزال يشكل عقدة مستعصية في الشخصية السياسية الأمريكية ، ولا يزال يحرك سلوكها الخارجى فى العلاقات الدولية ، وتورط عسكري سوفيتي في أفغانستان في وسط آسيا منذ ٢٩ ديسمبر ١٩٧٩ ، واستمر حتى منتصف عام ١٩٨٩ ، وانتهى بانسحاب أشد درامية وإشارة ، ويتداعى وسقوط حائط برلين رمز الحرب الباردة ، والمواجهة بين السياستين السوفييتية والأمريكية خلال نصف قرن .

في ثلاثيته الكبرى التى قدم فيها هنرى كيسنجر وزير الخارجية الأمريكى السياسة الأمريكية تجاه الاتحاد السوفييتي فى عهد الرئيس ريتشارد نيكسون ، وكشف فيها للمؤرخين والمطلين أسرار العلاقات الأمريكية للروسية ، سجل فيها كيسنجر «سنوات البيت الأبيض ١٩٧٠ .. ١٩٧٣» ، حيث عالج فيها سياسة الرئيس نيكسون فى فترة ولايته الأولى ١٩٦٩ - ١٩٧٢ ، وطرح فيها خيارات السياسة الأمريكية تجاه الاتحاد السوفييتي ، ولتى كانت تدور حول الحرب والسلام فى فيتنام ، والبحث عن طريق للخروج ، وكذلك فى السنوات ١٩٧٣ حتى ١٩٧٥ التى سماها كيسنجر «سنوات الغليان» ، ولتى كانت كذلك بحق ، يسجل فيها عامًا ونصف العام من الولاية الثانية للرئيس نيكسون من عام ١٩٧٣ حتى ١٩٧٥ حين كان كيسنجر

مستشاراً للأمن القومي ، وهى الفترة التى شهدت حرب أكتوبر ١٩٧٣ بين مصر وسوريا وإسرائيل ، والمواجهة النووية الأمريكية السوفيتية .

وفى مذكراته التى وصفها بأنها « سنوات التجديد » نشرها عام ١٩٩٩ ، يحلل كيسنجر سياسة الولاك الأمريكية مع الاتحاد السوفيتى واللى قام فيها بدور المهندس لاتفاق السلام ، باتفاق الخروج منذ عام ١٩٧٠ من الورطة الأمريكية فى فيتنام ، ومياسة الانفتاح مع الصين عام ١٩٧١ ، ثم تفرغ بعد ذلك للمواجهة السياسية وشبه العسكرية فى الشرق الأوسط فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ وما بعدها فى ولاية الرئيس جيرالد فورد ١٩٧٤ .

الفشل الأمريكى للكبير فى وقف التدخل السوفيتى فى تشيكوسلوفاكيا ( عام ١٩٦٨ ) فى عهد الرئيس ليندون جونسون ، واللى مارست فيها موسكو ( مبدأ بريجنيف ) للتدخل لمنع أى ثورة أو تحرك ضد مصالحها فى أوروبا الشرقية ، عكس موقفاً متشدداً للكرملين عسكرياً وأيديولوجياً .

وتشير وثائق الاجتماعات السوفيتية فى الإعداد لغزو تشيكوسلوفاكيا ، أن موسكو أبلغت الرئيس الأمريكى جونسون رسالة لتؤكد له « أنها لا تتحرك ضد حلف الأطلنطى » ولم يكن لواشنطن أى تأثير يشبط خطط موسكو فى أوروبا الشرقية ، فازداد تورطها وانغماسها العسكرى فى فيتنام فى ولاية جونسون ثم نيكسون .

النتائج نيكسون ومستشاره للأمن القومى « هنرى كيسنجر » استراتيجية مضادة للاتحاد السوفيتى ، وكانت سياسة الولاك هى حجر الزاوية لهذه الاستراتيجية .

كانت النظرة الأمريكية للاتحاد السوفيتى أنه يمثل دولة « معادية إيديولوجياً » ، تطرح تهديدات عسكرية على المصالح الأمريكية ، ووضعت السياسة الأمريكية لنفسها هدفاً أساسياً هو وقف للتحدى السوفيتى .

« مهتمس » السياسة الأمريكية الخارجية فى تلك السنوات هو دون شك « هنرى كيسنجر » الذى أدرك أن أولى خطوات وقف التحدى السوفيتى هى على حد قوله « ضم الصين إلى رقعة للشطرنج العالمية » وإعداد استراتيجية للخروج من فيتنام ، وفى الوقت نفسه البحث عن نقاط الضعف فى جسد الاتحاد السوفيتى ،

توصل تفكير كيسنجر إلى أن القوة العسكرية السوفيتية تستنزف قوته الاقتصادية إلى درجة الجمود ، وتحليلاته ومعلوماته الدقيقة ، استمر للتوتر الكامن بين موسكو وبكين ، وكان التحرك العالمى للسياسة الأمريكية - كما طبقه كيسنجر بنكاء - يبدأ من الخروج من التورط العميق فى فيتنام ، حتى يولجه فى الشرق الأوسط - وكما قال «تسليح السوفييت لحلفائهم العرب لخوض الحرب » ، وأنه على أمريكا أن «تحويل دون انتصار العرب فى مثل هذه الحرب ».

بنى كيسنجر إستراتيجيته فى مواجهة السوفييت فى الشرق الأوسط على هذه الفرضية البسيطة ، وهى إجهاض أى خيار عسكرى عربى حتى يفرض على الاتحاد السوفييتى وعلى حلفائه العرب أن يتخلى كل منهما عن الآخر ، أو أن يفصل كل منهما عن الآخر . وتحققت نبوءة كيسنجر بعد ذلك بسنوات وجيزة ، كما قال هو بعبارته البليغة : «لقد تحقق ما تنبأت به ».

بنى كيسنجر سياسة للولايات المتحدة تجاه الاتحاد السوفييتى فى كل من فيتنام وفى الشرق الأوسط على (سياسة الوفاق ) من منطلق تقديراته بأن «الدبلوماسية المرنة » تحقق للمصالح الأمريكية مكاسب ضخمة فى مواجهة الجمود الدبلوماسى السوفييتى .

ابتكرت السياسة الأمريكية فى عهد نيكسون أسلوبًا فريدًا عرف باسم « أسلوب الربط » فى القضايا الخلافية بينها وبين السياسة السوفيتية فى مختلف موضوعات التفاوض ، بمعنى الربط بين قضايا خفض للتسلح وموضوع توسيع آفاق التجارة ، والربط بين الحرب والسلام فى الشرق الأوسط ، وقضايا الحد من التسلح ، وكانت فلسفة نيكسون - كيسنجر فى التعامل مع موسكو هى أن سياسة الوفاق تكشف الاتحاد السوفييتى وتقرض عليه تحديات خطيرة .

وكان أول نجاح إستراتيجى يحققه السياسة الأمريكية فى مواجهة موسكو ، هو نجاحها فى للتطبيع والافتتاح مع الصين ، ومع ذلك استمر الضغط العسكرى الأمريكى على هانوى ، ولكن دون تدخل مباشر من السوفييت ، وفى الوقت نفسه استمر الإعداد للقمة الأمريكية للسوفيتية عام ١٩٧٢ ، واستطاع كيسنجر للتوصل لاتفاق سلام مع هانوى والاتسحاب من فيتنام عام ٧٣ ، كما استطاع كيسنجر أن يقنع

الاتحاد السوفييتي بأن لقاء القمة أهم وأخطر لموسكو من علاقتها مع هانوى ، فيما انتزع من لقاء القمة سبيل الخروج من الورطة الكبرى في فيتنام .

اتخذت الإدارة الأمريكية من خروجها من التورط الكبير في فيتنام باتفاق عام ١٩٧٣ ، سبيلاً لإعداد المسرح السياسى لدخول قوى وشبه دائم فى الشرق الأوسط ، بعد حرب ١٩٦٧ بآثارها الاستراتيجية الضخمة ، التى شهدت بداية التراجع فى النفوذ السوفييتي فى المنطقة فى تطور من أخطر للتطورات ، التى يقول كيسنجر إنه قد تتبأ بها عام ١٩٧٠ ، وهو طرد الخبراء السوفييت من مصر ، وذلك للتطور الذى تحقق بنهاية عام ١٩٧٣ - والقول هنا أيضاً لكيسنجر - هو «سيطرة الولايات المتحدة على الديبلوماسية فى الشرق الأوسط» .

وإذا كان الغزو السوفييتي لتشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ قد كشف عن النزعة المحافظة المتطرفة والميلاة للتدخل العسكرى السوفييتي ، فإن الحرب فى الشرق الأوسط عام ١٩٧٣ أى بعد خمس سنوات فقط ، قد عمقت من هذا الاتجاه للتدخل العسكرى فى الشرق الأوسط .

فى مثل هذا التحول الخطير ، اعتبرت النظرة الاستراتيجية لنيكسون وكيسنجر أن هذه النزعة الخطيرة فى « السياسة للتوسعية » - هكذا وصفت واشنطن سياسة موسكو - تعتمد على عنصرين ، العنصر الأول التفوق فى الأسلحة التقليدية ؛ والعنصر الثانى مظلة القوات النووية الاستراتيجية ، وقد دفعت هذه الظواهر الجديدة فى السياسة السوفييتية - فى الشرق الأوسط - فى حرب ١٩٧٣ إلى ظهور مدرسة جديدة أو اتجاه جديد فى السياسة الأمريكية تجاه الاتحاد السوفييتي عرف باسم «مدرسة المحافظين الجدد» الذين رأوا أنه لا سبيل للتصدي لهذه السياسة السوفييتية إلا بمعارضة سياسة الوفاق . . وهو التيار الذى ازداد نمواً حتى نهاية السبعينيات ، وانتهى الأمر بعد فترة للرئيس جيمى كارتر ٧٦ - ٨٠ إلى ولاية للرئيس رونالد ريغان ، وانطلاق الحرب الباردة الثانية كأعلى وأشد ما تكون الحروب .

والنظرة الاستراتيجية للتطورات اليوم ، تشير إلى أن حرب فيتنام ثم الانسحاب الأمريكى وسقوط فيتنام الجنوبية وسايجون عام ١٩٧٥ ، تكمن وراء هذا التشدد الجديد فى السياسة الأمريكية ، ويكاد يكون نيكسون قد أدى مهمته التاريخية بخروج

القوات الأمريكية من فيتنام باتفاقيات باريس ١٩٧٣ ، لكن هذا الخروج ظل في وجدان وعقل السياسة الأمريكية فيما بعد كارتر ، وريجان ، يمثل دافعاً قوياً لتعويض للخلل الاستراتيجي والميكولوجي الذي أصاب السياسة الأمريكية .

كانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ ساحة أخرى من ساحات المواجهة السياسية للكبرى بين السياسة الأمريكية والسياسة السوفييتية ، سجلها كيسنجر في « سنوات البيت الأبيض » و« سنوات الغليان » ولم يخف فيها الدعم السياسي والعسكري لإسرائيل ، خلال الحرب وقبلها ، لمواجهة لدعم السوفييتي للدول العربية ولجيشها قبل حرب ١٩٧٣ ، التي وصفها نيكسون بأنها للحرب التي أدت إلى السلام .

في العرض الشامل الذي قدمه نيكسون إلى الكونجرس في ٩ فبراير ٧٢ ، أبرز الدور السوفييتي في الشرق الأوسط ، ووصف المصالح السوفييتية بأنها على طرفي نقيض مع المصالح الأمريكية إلى أبعد مدى باستثناء الرغبة في تجنب المواجهة النووية ، وقال نيكسون : إن سعي الاتحاد السوفييتي إلى استخدام النزاع العربي الإسرائيلي لاستمرار وضعه العسكري في مصر وتوسيع نطاقه يؤثر مشاعر القلق لدى الولايات المتحدة ، كما أن اعتماد مصر المستمر على الإمدادات العسكرية السوفييتية يتيح للسوفييت استخدام مرافقها البحرية والجوية - إن لذلك آثاراً خطيرة لاستقرار ميزان القوى محلياً وإقليمياً في شرق البحر المتوسط وعالمياً ، ولا يسع حلف الأطلسي أن يتجاهل الآثار المحتملة لهذا كله .

بهذه السياسة ، تعاملت الولايات المتحدة مع مصر قبل حرب ٧٣ ، في لقاءات كيسنجر مع مستشار الأمن القومي في مصر حافظ إسماعيل مرأى في باريس ٢٠ مايو ٧٣ ، لبحث مبادئ للتسوية السلمية في المفاوضات السرية ، لكن التطورات كانت تسير في اتجاه لا علاقة له بالتسوية السلمية أو المفاوضات السرية ، بل كانت تسير في اتجاه الحرب . كانت شحنات الأسلحة السوفييتية إلى مصر وسوريا مستمرة واندلعت حرب ٧٣ في ٦ أكتوبر لتضع السياستين السوفييتية والأمريكية وجهاً لوجه فيما يشبه المواجهة النووية ، وقدر نيكسون أن الأزمة سوف تكون حاسمة للعلاقات السوفييتية الأمريكية . وفي السابيع من أكتوبر بعث نيكسون إلى برينجيف في موسكو رسالة يحث فيها على ضبط النفس المتبادل وعلى دعوة مجلس الأمن

للاتعقاد، وجاء رد بريجنيف مشجعاً ، كان السوفييت ميلين للتفاهم وكانوا قلقين من تدهور الموقف العسكري على الجبهة السورية ، لكن استمرار الجسر السوفييتي أثار قلق واشنطن ، وكان هم كيسنجر وقف إمدادات الأسلحة للسوفييتية ، فسعى لأن يثبت للكرملين أن الولايات المتحدة قادرة على مجاراته عسكرياً ، وإقناع العرب والسوفييت بضرورة وضع نهاية لتلك الحرب ووقف إطلاق النار .

كانت إستراتيجية كيسنجر في حرب ٧٣ تقوم على ضرورة إنهاء وجود السوفييت وإجبارهم على التسليم بقصورهم ، وأن تكون الأسلحة الأمريكية أكثر تفوقاً على الأسلحة السوفييتية في أيدي العرب . وفي اجتماع كيسنجر مع السفراء العرب في ١٧ أكتوبر ١٩٧٣ في واشنطن ، حذرهم من أن الشرق الأوسط ينبغي ألا يتورط في الصراع العالمي الأمريكي السوفييتي .

بعد أن زار رئيس الوزراء السوفييتي كوسيجين القاهرة في ١٥ أكتوبر ، طلب بريجنيف إجراء مشاورات مع الولايات المتحدة حول الشرق الأوسط ، فسافر كيسنجر إلى موسكو ليصلها في ٢٠ أكتوبر للحصول على موافقة السوفييت والعرب على قرار وقف إطلاق النار كأساس لبدء جهود دبلوماسية .

في هذا الوقت الحاسم في الحادى والعشرين من أكتوبر ٧٣ ، بدأت المباحثات السوفييتية الأمريكية ، وحاول السوفييت ربط وقف إطلاق النار بدعوة إسرائيل للتسحاب من الأراضي العربية ، لكنهم غيروا موقفهم للتفاوضي ، وأخيراً وافق بريجنيف على مجرد وقف إطلاق النار ، وإجراء المفاوضات بين الأطراف تحت رعاية ملائمة ورئاسة مؤتمر للسلام يعقد فيما بعد ، وصدر قرار مجلس الأمن ٣٣٨ في الثاني والعشرين من أكتوبر ، وتحققت النهاية لأزمة مستحكمة دون اندلاع المواجهة العسكرية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي .

لكن انتهاكات إسرائيل لوقف إطلاق النار لم تتوقف ، وفي الخامس والعشرين والسادس والعشرين من أكتوبر ، وجه بريجنيف رسالة عاجلة إلى نيكسون قرأها السفير السوفييتي دوبرينين ببطء شديد على كيسنجر يقول فيها : « إن استمرار إسرائيل في خرق وقف إطلاق النار يمثل تحدياً للولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي » ودعا للعمل مع موسكو لفرض تنفيذ وقف إطلاق النار ، وهدد بأن تعمل



موسكو بمفردها ، وعندما تلقى نيكسون للرسالة ، قوض كيسنجر فى اتخاذ الإجراءات اللازمة ، فأعلنت التعبئة العسكرية وحالة التأهب العسكرى ، وتفهم كيسنجر صعوبة الموقف بالنسبة للسوفييت وأن هيتهم كقوة عظمى أصبحت فى الميزان ، فقرر رفع حالة الاستعداد العسكرى ووضع القيادة الاستراتيجية فى حالة استنفار بقصد إقناع السوفييت بإصرار الولايات المتحدة على العمل .

فى هذه اللحظات بعث كيسنجر باسم نيكسون برسالة إلى بريجنيف يقول فيها « إن إرسال قوات سوفيتية إلى الشرق الأوسط يعتبر خرقاً لاتفاقية حظر الحرب النووية فى ٢٢ يونيو ١٩٧٣ » وكان السوفييت يتحركون على ما يبدو باتجاه المواجهة . أصدر نيكسون أوامره بإعداد خطة لإرسال قوات أمريكية إلى الشرق الأوسط فى حالة تدخل السوفييت .

كان لحرب أكتوبر أثراً مباشراً على تقويض سياسة الوفاق التى سارت عليها السياسة الأمريكية سنوات طويلة ، ونسفت الاعتقاد الخاطئ بأن هذا الوفاق سوف يؤدى إلى الحد من حظر النزاعات الإقليمية ، بالرغم من اعتقاد كيسنجر ونيكسون الراسخ أن الوفاق بينهما كان عنصراً مساعداً فى حل أزمة الشرق الأوسط .

كان دور الاتحاد السوفييتى فى الشرق الأوسط هو الشغل للشاغل للسياسة الأمريكية ، وكانت تسعى لتحجيم ذلك الدور فى عملية التسوية إلى أدنى حد ممكن ، واستقرت السياسة الأمريكية بعد حرب ١٩٧٣ أن السياسة السوفيتية خلال الحرب لم تكن متعاونة ، وكانت متناقضة مع روح الوفاق ، كما أن الجهود السوفيتية والأمريكية المشتركة للاتفاق على شروط التسوية فشلت ، ومع ذلك كان كيسنجر مهتماً بإيجاد إطار أو محفل ولو رمزى للمفاوضات . فى شكل مؤتمر متعدد الأطراف بمشاركة الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى فى جنيف تحت رعاية الأمم المتحدة ، بهدف إعطاء السوفييت الإحساس الكافى بالمشاركة ، للحيلولة بينهم وبين عرقلة جهود السلام .

بعد حرب ٧٣ ، بدأت قصة أخرى تنكشف فصلاً بعد فصل يتراجع فيها الدور السوفييتى السياسى عن مسرح الشرق الأوسط بعد اتفاقي سيناء الأول ( عام ١٩٧٤ ) وسيناء الثانى عام ( ١٩٧٥ ) بواسطة أمريكية خالصة ، تفرد فيها

هنرى كيسنجر بالدور الأكبر بين القاهرة ودمشق وبث أيبب ، بعد أن كان السادات قد أعلن أن الولايات المتحدة « تمتلك كل الأوراق الراحبة » وكانت تلك هى الكلمات التى ينتظر كيسنجر سماعها منذ سنوات طويلة .

وحتى بعد أن ذهب كيسنجر عندما انتصر للرئيس جيمى كارتر على الرئيس جيرالد فورد فى نوفمبر ١٩٧٦ ، وجاء معه بريجينسكى مستشاراً للأمن القومى ، ظل الدور السوفييتى يتراجع وينحصر على المسرح الميائسى ، فى الوقت الذى يزداد ويتمتع الدور الأمريكى عل مسرح التسوية السياسية بين العرب وإسرائيل .

كان زيجنيو بريجينسكى مصمماً على وضع النزاع العربى الإسرائيلى فى قمة أولويات الإدارة الجديده ، وكان مطلع عام ١٩٧٧ فرصة سانحة لمثل هذه الخطوة ؛ إذ كانت ظلال حرب أكتوبر تدفع للتركيز المستمر لمنع مخاطر انتهاء عملية السلام ، واتفق مجلس الأمن القومى الأمريكى على التوجه لمؤتمر جينيف فى سبتمبر عام ١٩٧٧ .

فى لوانل أغسطس ١٩٧٧ قام وزير الخارجية الأمريكى سايروس فانس برحلة إلى الشرق الأوسط ، حمل معه خلالها مقترحات لمبادئ التسوية فى جينيف . وكان الرئيس السادات يصبر على الاتفاق أولاً على الوثائق ثم الذهاب للتوقيع ، وكان السوفييت يستعدون للقيام بدور كبير فى المؤتمر ، لكن الإدارة الأمريكية أهملت التعاون مع القيادة السوفييتية ، فأصر الاتحاد السوفييتى على دور له بالاشتراك مع واشنطن . وقدم لموسكو مشروع بيان مشترك يتحدث عن مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية وعن الأمن وعن التطبيع على أساس قرار ٢٤٢ أعده السفير الأمريكى الفريد اثرتون وكيل الخارجية الأمريكية والسفير السوفييتى ميخائيل ستينكو نائب وزير الخارجية السوفييتية ، مع الإشارة لاستئناف مؤتمر جينيف الذى عقد عام ١٩٧٣ ، وأن يكون الاتحاد السوفييتى أحد رعاة المؤتمر .

ويقول « وليام كوانت » ( مساعد مستشار الأمن القومى فى عهد الرئيس كارتر ) الذى عاصر هذه الأحداث التاريخية إن السادات « بدأ فى توزيع رهائاته ، خوفاً من أن تصبح جينيف بمثابة قيد على أسلوبه فى الدبلوماسية المتحررة من القيود » وأدى البيان السوفييتى الأمريكى المشترك إلى ردود عاصفه فى إسرائيل وخشية من عودة للسوفييت كقوة فى الشرق الأوسط .

ويرى (كوانت) مع كثير من المحللين ، أن السادات ذهب إلى القدس في نوفمبر ١٩٧٧ بعد شهر من إعلان أول أكتوبر ١٩٧٧ بين موسكو وواشنطن ، فراراً من الطريق المسدود الذي يمكن أن ينتهي إليه مؤتمر جنيف برعاية أمريكية سوفيتية ، وكثيراً ما يؤكد المحللون رغبة السادات « في إبعاد السوفييت عن الساحة الدبلوماسية » وكان السادات - في رأيهم - يؤمن نفسه من تحول مؤتمر جنيف إلى مصيدة سوفيتية .

وبمثلما أبعد السادات العسكريين السوفييت عن مصر قبل حرب ١٩٧٣ ، عاد في نوفمبر ١٩٧٧ وهو في الطريق إلى القدس ، فلجأهم سياسياً عن المشاركة في مؤتمر جنيف برعاية سوفيتية أمريكية مشتركة ، وخسرت الدبلوماسية السوفيتية مرة ثانية أمام الدبلوماسية الأمريكية في الشرق الأوسط ، تعويضاً للخسارة الأمريكية في فيتنام قبل حرب أكتوبر بأربع سنوات .

تحركت السياسة الأمريكية - بالتوازي مع الشرق الأوسط - إلى ملاحقة سياسة التدخل السوفيتي في إفريقيا ، في أنجولا وموزمبيق وجنوب إفريقيا ، من خلال العمل على تقليل نفوذه وتشتيت قواه وطرده من معاقله .

في الشرق الأوسط ، تحقق للسياسة الأمريكية تراجعاً ضخماً في الوجود السوفيتي بعد حرب ١٩٧٣ من خلال قدرة كيسنجر الخارقة في التعامل مع الشخصيات ، فاستطاع مع الرئيس السادات للتوصل لاتفاق فض الاشتباك الأول عام ١٩٧٤ ، ثم الثاني في سيناء عام ١٩٧٥ ، وفتح بذلك الطريق أمام التسوية للسياسة في عهد الرئيس كارتر ١٩٧٩ ، واستطاع في جنوب إفريقيا فتح الطريق لتحقيق التسوية في روديسيا لاحتلال الوجود السوفيتي في جنوب القارة .

هذا اللخل الجسمي في التوازن الاستراتيجي السوفيتي الأمريكي في منتصف السبعينيات والذي تمثل - كما يشير المؤرخون للسياسة الأمريكية بعد الخروج الأمريكي المهيمن من تورطها العسكري في فيتنام بعد سقوط سايجون عام ١٩٧٥ - في مواجهة اللزعة للهجومية العالمية للاتحاد السوفيتي ، هذا اللخل صححه للدخول فيما بعد ، بل الاقتحام السياسي الأمريكي للواسع لمسرح الشرق الأوسط والذي ازدادت وتيرته في التصاعد مع لطلاقة حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ ومع التخيرات

الاستراتيجية الضخمة التي أحدثتها في علاقات دول المنطقة بالاتحاد السوفييتي من ناحية والولايات المتحدة من ناحية أخرى ، ولعقود طويلة لاحقة حتى نهاية القرن العشرين . وفي الوقت نفسه تقريباً كانت موازين القوى بين السياسة الأمريكية والسوفييتية تتأرجح مرة لصالح الاستراتيجية للمبوفييتية في الشرق الأقصى، ثم تعود لتصبح للخل لصالح الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط .

في الوقت نفسه كذلك ، كانت مباحثات تاريخية مهمة تجرى بين المعسكرين الشيوعي والغربي في مدينة هلسنكي عاصمة فنلندا ، تلك الدولة الصغيرة المحايدة على حدود الاتحاد السوفييتي . لتصل إلى ما عرف باسم « وثيقة الفصل الأخير من مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي » للذي صدر باسم هلسنكي عام ١٩٧٥ ، ليحدد ميثاقاً سياسياً واقتصادياً وإنسانياً وأمنياً جديداً للعلاقات بين المعسكرين ، ليرسخ حدود ما بعد الحرب العالمية الثانية ويؤكد حرمتها ، ويفتح الباب للاتصالات الإنسانية والتبادل الثقافي وفي قضايا حقوق الإنسان ، ويفتح بين موسكو وعواصم الغرب كله بوابات تنقل تتكشف منها المبادئ والقيم الغربية وأفكاره وتجاربه من المنافذ السوفييتية ومن ستارها الحديدي بعد ثلاثين عاماً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .

لم يكن ذلك الفصل الأخير - كما عرف تاريخياً - لمؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي هو الفصل الأخير فعلاً في السلسلة الطويلة من مباحثات دول حلف وارسو وحلف الأطلسي للتوصل إلى ميثاق جديد ، وابتكرت إدارة ريجان لنفسها مبدأ أطلقت عليه « مبدأ ريجان » كمعاداة الرناسات الأمريكية في ابتكار مبادئ تنسب إليهم ( مبدأ مونرو - ومبدأ ترومان - ومبدأ كارتر . . إلخ) وهو يقضى بتقديم المساعدات العسكرية والدعم المعنوي والديبلوماسية لقوى المقاومة ضد الاتحاد السوفييتي حيثما كانت، سواء قوات المجاهدين في أفغانستان أو ثوار « الكونترا » في نيكاراجوا ، أو حركة « نضامن » في بولندا أو حتى « المنشقين » في موسكو ذاتها، بهدف زعزعة النظام الشمولي السوفييتي وتحطيم الإمبراطورية التي ظل يصفها حتى نهاية ولايته الثانية ١٩٨٨ « أنها إمبراطورية الشر »

شهدت ولاية ريجان التي امتدت ثماني سنوات معارك عاصفة ومواجهات سياسية شديدة المخونة مع الاتحاد السوفييتي ، بدءاً من الأزمة البولندية ٨٠ - ٨١

التي كانت بمثابة محور للحرب الباردة ، ما بين تطلعات حركة «تضامن» للحرية والحقوق السياسية وبين احتمالات التدخل العسكري السوفييتي - الذي لم يتم - وبين التأييد الهائل للإدارة الأمريكية لعمليات التثمر المتنامية في دول أوروبا الشرقية وللمعسكر الاشتراكي وحلف وارمو بشكل عام .

كما شهدت السياسة الأمريكية قضايا خلافة شديدة للتفديد في علاقاتها مع الاتحاد السوفييتي ، بدءاً من خيارات مصر للسلام منذ الثمانينيات وعلاقاتها الجديدة مع الولايات الأمريكية في ولاية الرئيس كارتر ورعايته لاتفاقيات كامب ديفيد ، إلى دخول القوات السوفييتية أفغانستان عام ١٩٧٩ في نهاية ولاية الرئيس كارتر .

استطاعت السياسة الأمريكية في الثمانينيات ونهاية ولايتي الرئيس ريجان في يناير ١٩٨٩ أن تسجل نقاطاً عديدة على حساب الاتحاد السوفييتي في سياسات الحد من التسليح، بإطلاق مبادرة الدفاع الاستراتيجي ، والدليل التاريخي على نجاح تلك الاستراتيجية أن العالم والعلاقات الدولية عموماً والعلاقات الأمريكية السوفييتية خصوصاً ، شهدت للفصل الأخير من الحرب الباردة بفوز إستراتيجية ريجان ، دون حرب حقيقية ضد الاتحاد السوفييتي ، وذلك بسقوط حائط برلين عام ٨٩ ثم سقوط الستار الحديدي نفسه .

في عام ١٩٩١ ، بعد عامين فقط من انتهاء ولاية ريجان ، انهار الاتحاد السوفييتي نفسه وتحلل إلى دول تسمى رابطة الدول المستقلة ، لكن عقد التسعينيات لم يترجم هذا النصر إلى حقيقة إستراتيجية لصالح السياسة الأمريكية ؛ فبعد فترة التحول الهائل الذي اجتازته روسيا ٩١ - ٩٩ حيث شهدت صداماً لمؤسسات ظلت قائمة أكثر من سبعين عاماً ، لم تَقم بعد مؤسسات بديلة لتحل محل المؤسسات القديمة ، وظلت روسيا في مفترق الطرق تبحث من جديد في تاريخها وثقافتها وراث شعبيها وتجاربها عن بوهلة جديدة تسترشد بها في تحركها في تيارات العلاقات الدولية ما بعد الحرب الباردة .

للمواجهة السياسية والعسكرية بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة في أفغانستان ، كانت هي النمط المثالي للصراع والحرب الباردة بينهما خلال الثمانينيات، وقصة التورط السوفييتي في أفغانستان أشبه بقصة التورط العسكري

الأمريكي في فيتنام ، كلاهما إنتهى بالخروج المهين، لكن الخروج السوفييتي كان خروجاً نحو السقوط بعد عقد واحد من الدخول ، أما الخروج الأمريكي فكان خروجاً من نوع مختلف ، قلب موازين واتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية نحو الاتحاد السوفييتي ونحو العالم - بقوة إندفاع لا تقف حتى تحقق السياسة الأمريكية بنهاية الثمانينيات ومطلع العقد الأخير من هذا القرن ما يسميه للرئيس السابق جورج بوش (١٩٨٩ - ١٩٩٢) بالنظام العالمي الجديد ، الذي تكاد فيه السياسة الأمريكية أن تمسك بزمام الأمور في مناطق العالم .

فجرت سيطرة الحزب الشيوعي في أفغانستان في نهاية السبعينيات صراعات حادة داخل القيادات السياسية للحزب بأجنحته المتنافسة ، التي كانت تهدد الحزب نفسه بالتمزق وتهدد النفوذ الشيوعي في أفغانستان بالمعقود .

ظلت اجتماعات مجلس الوزراء السوفييتي ، واجتماعات المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفييتي لا تنقطع في يناير ومارس عام ١٩٧٩ لتبحث في أساليب التدخل لحماية الحزب وإنفاذ النظام الشيوعي ، وكانت القيادة السوفييتية مترددة ومتحفظة في اتخاذ قرارات حاسمة وبعبدة المدى ربما تنزلق بها للتورط بدون رجعة ، ولكن الأصوات داخل أفغانستان كانت تسير باتجاه يفرض التدخل رغم المحاذير والشكوك .

بدأ مجلس الوزراء السوفييتي في يناير ١٩٧٩ باتخاذ قرار بالبدء في إرسال مستشارين مدنيين ، ثم قرر بعد فترة قصيرة إرسال مستشارين عسكريين لعلهم ينجحون في إقامة الحكم الشيوعي المترنح بعد مصرع الزعيم الأفغاني تاراكى في خضم الصراعات المذهبية والحزبية والعشائرية مع الرئيس الأفغاني الجديد حفيز الله أمين ، ومخاوف القيادة السياسية السوفييتية من اتجاه حفيز الله أمين لانتهاج سياسة الجهاد ، وتحوله نحو الغرب والولايات المتحدة بعد خلافاته الحادة مع موسكو .

عادت القيادة السوفييتية لتبحث في مارس ١٩٧٩ احتمالات التدخل العسكري بعد المعلومات التي توفرت لها من أفغانستان عن « مساعدة باكستان » كما تقول الوثائق السوفييتية - على تسليح الإرهابيين لزعة النظام الشيوعي » .

لكن احتمالات التدخل العسكري في أفغانستان كانت تلقى معارضة القادة

السوفييت في ذلك الوقت - أندريوف وجروميكو - لتقديرهم لخطورة تأثير ذلك التدخل على العلاقات السوفييتية الأمريكية ، لكنهما رغم ذلك لم يستطعا إغفال الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة في أفغانستان ، وتشهد على ذلك محاضرات اجتماعات المكتب السياسي ومجلس السوفييت طوال عام ١٩٧٩ .

ورغم أن القادة السوفييت - أندريوف وجروميكو وبوناماريوف - بل ووزير الدفاع السوفييتي أوستينوف ، قد تبنوا بالعواقب الوخيمة التي تترتب على الاستجابة لطلب الحكومة الأفغانية ، وإلحاق الحزب الشيوعي الأفغاني لتقديم العون العسكري في إبريل ١٩٧٩ ، رغم ذلك كله لم يكن أمام القيادة السوفييتية في نهاية العام إلا الموافقة على طلب التدخل العسكري في أفغانستان لفرض الحكم الشيوعي ، وفي ديسمبر ١٩٧٩ اتخذ المكتب السياسي السوفييتي قراره بالتدخل العسكري بحجة الدفاع عن الثورة ، ودخلت القوات السوفييتية لأفغانستان في أول تورط عسكري في خارج الاتحاد السوفييتي وأراضي دول حلف وارسو .

في السابع عشر من يناير ١٩٨٠ اجتمع المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفييتي لبحث رد الفعل الأمريكي وإستراتيجية الحركة ضد الولايات المتحدة ، بعد ردود الفعل السلبية من واشنطن ومن دول حلف الناتو ، والتهديد بفرض عقوبات أمريكية على الاتحاد السوفييتي ، وجهت للقيادة السوفييتية لوشنطن اتهامات بدعم وتشجيع القوى الرجعية بعد أن تمكنت الولايات المتحدة من تعبئة الإدانة لدولية في الأمم المتحدة في قرار قوى في الجمعية العامة للأمم المتحدة ضد الاتحاد السوفييتي صوتت فيه ١٩٤ دولة ضد الغزو السوفييتي لأفغانستان ، وقررت فيه واشنطن مقاطعة الألعاب الأولمبية في موسكو ، ودخلت الحرب الباردة الثانية منعطفًا حادًا حين اتهمت موسكو للولايات المتحدة بأنها تستغل أراضي باكستان لتدريب العصابات « كما تصفهم الدعاية السوفييتية » .

أما السياسة الأمريكية فكان رد فعلها أشد وأبعد أثرًا ، إذ اتخذت قرارًا إستراتيجيًا بإعادة تسليح باكستان وتكثيف الوجود العسكري الأمريكي والبحري ، خاصة في المحيط الهندي وتعزيز الوجود الأمريكي في الخليج .

اتهمت القيادة السوفييتية وأجهزة الدعاية الشيوعية الولايات المتحدة بأنها

تلعب دورًا خطيرًا في مساعدة الثوار الأفغان بتقديم السلاح والتدريب عن طريق دول ثالثة هي مصر والسعودية ، وعن طريق باكستان ، وطفقت دوامة الحرب والقتال في أفغانستان وأجواء الحرب الباردة الجديدة على مجمل العلاقات الأمريكية السوفييتية .

لم تضيق إدارة الرئيس كارتر وقتًا في اقتناص هذه الفرص التاريخية الفريدة لاستنزاف قوى الاتحاد السوفييتي العسكرية والسياسية من خلال الحرب الأفغانية ، بحشد الثوار وقوى المعارضة السياسية داخل أفغانستان وخارجها ، فقدمت المال والسلاح للمجاهدين الأفغان من خلال منظمات المعونات والتضامن من أجل تحرير شعب أفغانستان .

وتشير الوثائق الأمريكية ، وخاصة وثائق وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ، إلى توصيات بـ « أهمية استخدام الحركات والجماعات الدينية في الصراع ضد انتشار النفوذ الشيوعي » .

استمر التورط للعسكري السوفييتي واستمرت الحرب الأفغانية ، واستمر الدعم الأمريكي العسكري والسياسي والدعائي للثوار الأفغان ، دون نصر سوفييتي ودون هزيمة للمجاهدين الأفغان ، حتى عهد جورباتشوف في أكتوبر ١٩٨٥ بعد خمس سنوات من الصراع بين الاستراتيجية السوفييتية والأمريكية على أرض أفغانستان ، حين اتخذ جورباتشوف - على مستوى المكتب السياسي للحزب الشيوعي - قرارًا بالنسوية السياسية للمشكلة الأفغانية وسحب القوات السوفييتية .

وإذا كانت قصة الدخول والتورط في أفغانستان ١٩٧٩ هي قصة الأخطاء العسكرية والسياسية الفادحة للقيادة السوفييتية في آخر السبعينيات ، إذ أتاحت للإستراتيجية الأمريكية الفرصة التاريخية للثأر للخروج من فيتنام ، فإن قصة الخروج السوفييتي بعد قرار جورباتشوف هي الفصل ربما قبل الأخير في اتجاه السقوط الكبير ، ليس في أفغانستان فحسب بل في إدارة العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية وربما مع العالم كله .

في نوفمبر ١٩٨٦ كان جورباتشوف قد انتهى إلى ضرورة إنهاء هذه الحرب خلال عام أو على أقصى تقدير خلال عامين ، وقال بالحرف للمكتب السياسي :



« بعد سنوات ست ، ما لم يتغير المنهج العسكري في أفغانستان فإن الحرب سوف تستمر عشرين أو ثلاثين عامًا » ، وقال جورباتشوف « نحن نحارب بلا نهاية ، ولابد من إنهاء العملية بأسرع ما يمكن والاتجاه للتسوية السياسية » وقد أيدته في هذا القرار الاستراتيجي وزير خارجيته إدوار شيفرناندزه (رئيس جمهورية جورجيا الحالي ) حين قال : « إن الولايات المتحدة تسعى لاستئناف الاتحاد السوفييتي من خلال استمرار هذه الحرب » .

كان وزير الخارجية السوفييتي شيفرناندزه يدرك بوضوح أن السياسة الأمريكية تعمل على استمرار التطور السوفييتي وتعميق سقوطه في المستنقع ، وكان جورباتشوف بدوره قد تفهم الأبعاد الاستراتيجية بعيدة المدى لاستمرار الوجود العسكري السوفييتي في أفغانستان ، فأدار مع شيفرناندزه مباحثات الانسحاب والتسوية مع باكستان منذ عام ١٩٨٧ ، وفتح للطريق أمام الخروج الكبير بعد توقيع اتفاقيات جنيف في يناير ١٩٨٩ وتحديد موعد لبدء الانسحاب في ١٥ فبراير ١٩٨٩ .

كان السقوط السوفييتي العسكري في أفغانستان في فبراير ١٩٨٩ نذيرًا بسقوط سياسي أخطر ، وكان سقوط حائط برلين من العلم نفسه شاهدًا على الفصل الأخير من الحرب الباردة الجديدة .

الحرب الأفغانية في أبعادها العسكرية والسياسية بين الاستراتيجية السوفييتية والأمريكية خلال الثمانينيات ، ستظل في بؤرة العلاقات الأمريكية السوفييتية ، وستظل صفحاتها على الجانبين تكشف عن خبايا غامضة في اتجاهات السياسة الأمريكية نحو الاتحاد السوفييتي في العقود الأخيرة من القرن العشرين .

## الفصول الأخيرة

ثمة ما يشبه الإجماع بين المؤرخين على أن فترة الثمانينيات هي التي شهدت بداية النهاية للاتحاد السوفييتي بصعود جورباتشوف للسلطة عام ١٩٨٥ حتى خروجه من المسرح السياسي وإبدال الستار على الحقبة السوفييتية في التاريخ الحديث كله في ديسمبر ١٩٩١ .

كما يجمع علماء العلاقات الدولية على أن الأيام الأخيرة لجورباتشوف - وخاصة منذ سقوط حائط برلين عام ٨٩ وتوحيد الألمانيتين في السنوات الأولى من تسعينيات

القرن الماضى - شهدت أحداثًا ضخمة ، يمثل كل منها قصة كاملة للفصول بتطوراتها ونهاياتها ، التى شكلت صورة جديدة مختلفة ، ليس فقط للعلاقات الأمريكية السوفيتية ، بل والعلاقات الأوروبية والعلاقات الدولية مع نهاية التسعينيات ومطلع الألفية الثالثة .

تولى الرئيس الأمريكى جورج بوش إدارة السياسة الخارجية الأمريكية منذ عام ٨٩ ، والأحداث فى الاتحاد السوفيتى تشهد آخر فصول الحرب الباردة الثانية ، وتشهد أيضًا الأيام الأخيرة للنظام الشيوعى سواء فى روسيا ذاتها لم فى دول أوروبا الشرقية من دول حلف وارسو ، ونهاية أربعة عقود من الصراع الأمريكى السوفيتى .

كان الرئيس السوفيتى جورباتشوف - سعيًا وراء استمالة للغرب والإدارة الأمريكية الجديدة فى واشنطن وإقناعها بصدق نوايا سياسة البرسترويكا ( إعادة البناء ) والجلامسوس ( الانفتاح ) - قد قدم تنازلات إستراتيجية هائلة فى العديد من المجالات : الحد من التسلح - انسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان - للتعهد بخفض القوات السوفيتية ، وإعلانه نبذ فلسفة الحرب الطبقة فى العلاقات الدولية من أجل اتباع فلسفة القيم الإنسانية الشاملة كأساس للسياسة الخارجية السوفيتية .

ظلت الشكوك تساور الرئيس الأمريكى بوش بسبب إحباطات عصر الوفاق فى السبعينيات ، وبدأ بوش هو ومستشاره « الجنرال برنت سكوكرفت » يميلان تدريجياً للاقتناع بأن جورباتشوف قد أصبح مستعداً للحوار والحلول للوسط وللتنازلات الكبرى .

حدد الرئيس بوش للسياسة الخارجية الأمريكية ثمنًا باهظًا حتى تقبل واشنطن التعاون مع جورباتشوف ، ولشئ ما ذهّل بوش وفريقه من أن جورباتشوف والاتحاد السوفيتى كانا على استعداد لدفع هذا الثمن الباهظ ، والذى يتمثل فى التنازلات الكبرى فى أوروبا .

بدأ الفصل الثانى ( كان الفصل الأول غزو أفغانستان فى نهاية ١٩٧٩ ) من مرحلة السقوط العظيم فى خريف ٨٩ بالثورات السلمية فى أوروبا الشرقية ووسطها

بـاستثناء رومانيا) وبسقوط الإمبراطورية السوفييتية الخارجية وانهار حلف وارسو عملياً الذي حلّ نفسه عام ١٩٩٠ .

تحقق للسياسة الأمريكية التوصل لاتفاقية جديدة خفضت مستويات النفوق السوفييتي في الأسلحة التقليدية في أوروبا ، الأمر الذي ضاعف من نفوذ الولايات المتحدة وحلف الناتو إلى الحد الذي ساعد على وصول قوات الحلف إلى مستويات استطاعت معها الولايات المتحدة أن تعيد نشر قواتها من أوروبا إلى منطقة الخليج ( في أزمة الخليج واحتلال العراق للكويت أغسطس ١٩٩٠ ) لاستخدامها ضد العراق في معارك عاصفة الصحراء .

أما في ألمانيا الشرقية - تلك الغنيمة الكبرى التي فاز بها الاتحاد السوفييتي بعد الحرب العالمية الثانية - فقد اتحتت مع ألمانيا الغربية وانضمت لحلف الأطلسي .

أما للفصل الثالث والأخير ، فقد أسدل عليه الستار بتفكيك الاتحاد السوفييتي في ديسمبر ١٩٩١ حيث أُنزل العلم السوفييتي من فوق قباب الكرملين ليلة عيد الميلاد؛ ليرتفع مكانه العلم الروسي الجديد ذي الألوان الثلاثة الأحمر الأزرق والأبيض .  
انتهى روسيا وجود الاتحاد السوفييتي في الحادي والثلاثين من ديسمبر ١٩٩١ وليسدل التاريخ على الحرب الباردة .

كيف نتبأت إدارة الرئيس بوش بهذا السقوط العظيم ، وكيف صرته وكيف وجهت سياستها ومواردها وإستراتيجيتها لمواجهة هذه اللحظات التي من أجلها خاضت حرباً باردة خمسين عاماً ، وخاضت حروباً محلية بالوكالة في قارات العالم في آسيا وفي فيتنام في المستعنيات وفي أفغانستان في الثمانينيات ، ودخلت مواجهة سياسية وعسكرية في الشرق الأوسط في السبعينيات في حرب رمضان/أكتوبر وحركت من أجلها حركات المعارضة والانشقاق في أوروبا الشرقية في بولندا ، ومن قبلها في المجر وتشيكوسلوفاكيا في الخمسينيات والمستعنيات ؟ !

كيف وجهت الإدارة الأمريكية سياستها تجاه الاتحاد السوفييتي في هذه السنوات وكيف واجهت هذه الساعات الحاسمة في موازين القوى العالمية ؟ !

لقد عاصرت إدارة الرئيس بوش في مجال الميامة الخارجية الأمريكية فترة من أخطر فترات التغيير التاريخي في العلاقات الدولية في القرن العشرين . منذ توليه في

يناير ٨٩ عقد الرئيس بوش العزم على وضع بصماته على العلاقات الأمريكية الروسية، وأن يبنى على نفس الأسس التي بنى عليها رونالد ريجان .

في مواجهة عدة مبادرات سوفيتية أطلقها جورباتشوف عام ٨٧ لإعادة توجه السياسة الخارجية السوفيتية من أجل تخفيف التوتر وتراكمات السبعينيات والثمانينيات ، بتوقيع اتفاق أمريكي سوفيتي لتحديد الصواريخ متوسطة المدى وقصيرة المدى ، وفي عام ٨٨ بإعلان نيته سحب القوات السوفيتية من أفغانستان ، وفي نفس العام في ديسمبر ٨٨ لقي أخطر بياناته السياسية في الأمم المتحدة ، لتحديد أسس جديدة للسياسة الخارجية السوفيتية تقوم على « للتكامل العالمي والتحول إلى اقتصاد السوق ونزع السلاح وإنهاء الحرب الباردة ووقف سباق التسلح وتسوية المنازعات الإقليمية » وقدم تنازلات إستراتيجية هائلة بخفض القوات والأسلحة النووية كان لها وقع للصاعقة عند دول أوروبا الغربية .

هذه المبادرات التي أطلقها جورباتشوف ، أثارت مناقشات ساخنة في دوائر السياسة الخارجية الأمريكية - البيت الأبيض - ومجتمع المغايرين الأمريكية ، وفي مقدمتهم مستشار الرئيس بوش ( سكروفت ) الذي تعود شكوكه أيضاً مثل الرئيس بوش إلى إحباطات فترة اللوفاق ( فترة المبعينيات إبان عهد الرئيس نيكسون ثم فورد ثم كارتر ، ثم عودة الحرب الباردة في عهد الرئيس ريجان ) .

إلا أن عام ١٩٨٩ يعتبر عامًا حاسمًا بكل المعايير، حيث غير ملامح العلاقات الدبلوماسية في أوروبا التي سيطرت أجواء الحرب الباردة عليها خمسين عامًا ، حتى أن المحللين والمؤرخين وصفوا هذا العام بأنه أخطر سنوات القرن العشرين ، وبأن الاثنى عشر شهرًا تمثل ( ثورة إصلاحية ثانية ) في العصر الحديث ، حتى أن جورباتشوف نفسه وصفها بأنها نهاية للحرب الباردة .

شهد هذا العام الانسحاب من أفغانستان بعد عشرة أعوام ، وكان الهدف السوفيتي المصالحة مع الغرب وطمأنة دول شرق أوروبا ، ولكنه أطلق الثورات القومية وانتفاضات الأقليات من عقائلا لتتحدى القوة السوفيتية ، وأدى بعد ذلك إلى فقدان الحزب الشيوعي لسيطرته واحتكاره للسلطة ، وسقوط الشيوعيين في أوروبا الشرقية تبعاً ، حتى أن المؤرخين قالوا إن سقوط الشيوعية في بولندا استغرق عشر سنوات

وفي المجز عشرة شهور وفي ألمانيا الشرقية عشرة أسابيع وفي تشيكوسلوفاكيا عشرة أيام، أما في رومانيا فكانت استثناء دليماً ، حيث جاءت النهاية الدرامية لتشوشيسكو وزوجته يوم عيد الميلاد عام ٨٩ ، وفي دول الاتحاد السوفييتي السابق ودول أوروبا الشرقية ، انتصرت القومية على الشيوعية وتفجرت مشاكل القوميات والنزاعات والصراعات العرقية .

في عام ١٩٨٩ سقط حائط برلين رمز الحرب الباردة وتقسيم أوروبا واتحدت ألمانيا عام ١٩٩٠ وعجلت بالانسحاب السوفييتي سياسياً وعسكرياً من أوروبا ، حتى ترجعت حدود الإمبراطورية الروسية إلى ما كانت عليه عام ١٦٥٣ في منتصف القرن السابع عشر ، وضاعت معها كل إنجازات جغرافية إقليمية حققتها على مدى ثلاثة قرون في عهود القيصرية والحكام السوفييت في اتجاه الغرب ، مخلفة وراءها دولة يوراسيوية جديدة أكثر مما هي أوروبية الطابع .

سياسة جورباتشوف التي بدأت بتطبيق سياسة الانفتاح للحصول على تأييد شعبي لإصلاحاته ، فتحت أبواباً لا تخلق وكشفت من ورائها عقوداً من الاضطهاد والمجاعات والترحيل في عهود سابقة ومثلت البيروسترويكا ( إعادة البناء ) لجورباتشوف مازقاً حقيقياً ؛ إذ سمح للحقيقة أن تطل وتبزغ لتهدم الأسس التي قام عليها النظام الشيوعي والاتحاد السوفييتي .

رغم التشكك الذي ظل سائداً ومسيطراً على فكر الرئيس بوش ومستشاره سكوكروفت ووزير خارجيته جيمس بيكر من إستراتيجية جورباتشوف « التي تستهدف شق الصفوف داخل التحالف الغربي وزعزعة النفوذ الأمريكي في أوروبا الغربية » ، فإن تقديرات أمريكية رصينة كانت لا تزال ترى في إستراتيجية جورباتشوف هذه (فكراً جديداً) ، حتى أن الرئيس بوش في مايو ٨٩ لم يجد مفرأ أمام جامعة تكساس من الاعتراف بأنه أن الأولن لتجاوز مرحلة الاحتواء وإدماج الاتحاد السوفييتي في المجتمع الدولي وإن استترك قائلًا « أن الوعود مع ذلك لا تكفي » .

لكن عجلة الأحداث كانت سريعة الإيقاع حتى أن أشهر الخبراء الأمريكيين في الشؤون السوفييتية المخضرم جورج كينان - صاحب سياسة الاحتواء التي طبقتها

الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية ، وهو عميد الشئون السوفييتية والعلاقات الأمريكية السوفييتية - قال أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي « إن الاتحاد السوفييتي لم يعد يمثل تهديدًا عسكريًا للولايات المتحدة » بل إن مارجريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا قالت : « إن الحرب الباردة قد انتهت » رغم كل المخاوف التي اجتابت واشنطن وعواصم الغرب من قبل ما وصف « بظاهرة جورباتشوف » .

تحول اهتمام المياسة الخارجية الأمريكية من مخاطر تهديد الاتحاد السوفييتي كدولة كبرى خارج حدوده في أوروبا الشرقية ، إلى مصادر الخطر الداخلية في روسيا ذاتها ، أو ما يسمونه ( الإمبراطورية الداخلية ) وكان ذلك موضع اهتمام وقلق كبيرين في دوائر المخابرات ومجلس الأمن القومي الأمريكي متمثلا في الجنرال سكروفت مستشار الرئيس بوش الذي كان يخشى من فقدان جورباتشوف للسلطة .

بدأت تقديرات المخابرات المركزية تشير إلى المخاطر التي تحيط بجورباتشوف واحتمالات سقوطه ، والشكوك الكبيرة التي تحيط بسياساته الإصلاحية ، واحتمالات تصاعد الأزمات والقلق إلى حد الوصول بالاتحاد السوفييتي نفسه إلى مفترق طرق .

كان التحدي الأكبر - والمفارقة الكبيرة لا تزال إلى اليوم - يكمن في الحركات الانفصالية والعنف العرقي والقلق في البلطيق والقوقاز بل وفي أوكرانيا ذاتها .

ورغم أن مجلة « التايم » الأمريكية اعتبرت جورباتشوف رجل العقد ( ٨٠ - ٩٠ ) وأهم شخصية في السنوات العشر ، ورغم حصوله على جائزة نوبل عام ١٩٩٠ عرفانًا من الغرب بإنهاء الحرب الباردة ، فإن مصير جورباتشوف كان معقودًا بقوة الأحداث الداخلية والصراعات التي أفقدته القدرة على السيطرة على مقاليد الأمور إلى حد تسليمها طوعًا لخليفته يلتسين في مطلع عام ١٩٩٢ .

المياسة الأمريكية في عهد الرئيس بوش استطاعت التعامل بنكاه مع جورباتشوف رغم شكوكها الأولى ، واستفادت من نصائح رئيسة وزراء بريطانيا « مارجريت تاتشر » وركزت في جدول أعمالها في موسكو على قضايا الحد من التسلح، والصراعات الإقليمية والمساعدات الاقتصادية ، كما ركزت على قضايا

تضيق الخناق على الوجود السوفييتي في أوروبا الشرقية وعلى توحيد الألمانيتين وانضمامهما لحلف الناتو ، كما شجعت جورباتشوف على تقديم التنازلات الواحدة تلو الأخرى ، وكان هو نفسه مدفوعاً لذلك من أجل تثبيت المسرح الدولي من ناحية والتركيز على الجبهة الداخلية في روسيا من ناحية أخرى .

كان هدف السياسة الأمريكية هو الوصول إلى أكبر عدد من الاتفاقيات الاستراتيجية كي تستمر التوازنات في صالحها ، حتى لو حدثت تغييرات في القيادة السوفييتية ( وهو ما حدث فعلاً ) وبدأت تستعد لاحتمال انهيار الاتحاد السوفييتي وسقوط جورباتشوف ( تأكدت التقديرات الأمريكية بقرب سقوط جورباتشوف في اجتماعات القمة في مالطة ١٩٨٩ ، حيث وافق على توحيد ألمانيا ، ومنذ ذلك الوقت بدأ الاتحاد السوفييتي - بعد هذه القمة - مرحلة السقوط والتداعي وفقدان مكانته كدولة عظمى ) ، وأصبح عام ١٩٩٠ في تقدير الجنرال سكوكروفت « عام التحول الجذري في الميزان الاستراتيجي لصالح الولايات المتحدة الأمريكية » .

لم يعد اعتراف السياسة الخارجية الأمريكية بالاتحاد السوفييتي كدولة عظمى من منطق حقيقة إنها تمتلك مقومات الدولة العظمى بقدر ما ينطلق من المخاوف والمحاذير الهائلة التي يمكن أن تترتب على ضعفه وانهياره ، وعملت السياسة الخارجية الأمريكية بكل الوسائل أن تضمن للإمبراطورية المنهارة سقوطاً ليناً هيناً *Soft Landing For The Collapsing Empire* كما قال جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي، فهل تحقق هذا الهبوط اللين ؟

الحقيقة التاريخية تقول عكس ذلك ؛ إذ إن تقديرات المخابرات المركزية الأمريكية منذ نوفمبر ١٩٩٠ بدلت تقول في عبارات صريحة أن النظام الشيوعي يحترق ، وتوقعت ما هو أسوأ في الأعوام القادمة ، وفدرت أن الشخصية المساعدة في روسيا هي بوريس يلتسين ، وتوقعت المخابرات المركزية الأمريكية عدة احتمالات لتطور روسيا مع انتقال السلطة من جورباتشوف إلى يلتسين ، إما المزيد من التطور ، وإما التدهور والنفوضى الشاملة ، وإما التنخل العسكري ( محاولة الانقلاب وهو ما حدث في أغسطس ١٩٩١ ) .

من وجهة نظر السياسة الأمريكية ونجاحاتها في إنهاء الحرب الباردة ، واقتناص

التنازلات الاستراتيجية بل التاريخية من القيادة السوفييتية في أخرج مراحل تاريخ روسيا المعاصر ، فإن علم ١٩٩٠ هذا كان أكثر الأعوام نجاحاً ؛ إذ حقق لها معظم أهدافها في علاقاتها مع موسكو ، وبالمثل كان عام ١٩٩٠ - ١٩٩١ بالنسبة للاتحاد السوفييتي في علاقته مع الولايات المتحدة هو عام للكارثة ومن أصعب الأعوام في لتاريخ الرومى المعاصر .

واشند للهجوم على جورباتشوف وشيفرنازه ، وكانت الآثار واضحة على العلاقات الأمريكية السوفييتية والمكاسب التي حققتها السياسة الخارجية الأمريكية في مهب الريح ، وكذلك كانت مكانة جورباتشوف وأنصاره من الإصلاحيين والديمقراطيين ، وازدادت ضغوط العسكريين والمتشددين للتأثير على العلاقات الأمريكية السوفييتية في مجال مفاوضات الحد من الأسلحة إلى حد اتهام جورباتشوف بالخيانة والاستسلام للولايات المتحدة والتفريط في المصالح السوفييتية .

وكانت أزمة الخليج هي الاختبار الحقيقي للتحول الجديد في العلاقات السوفييتية الأمريكية ، لكنها في الوقت ذاته كانت مادة أو ذخيرة للمعارضين السوفييت لسياسة جورباتشوف المتصالحة مع النظام العالمي الجديد ومع الاستراتيجية الأمريكية ، ليس مصادفة أن يستقيل شيفرنازه في أغسطس ١٩٩٠ بعد أسابيع من قرار مجلس الأمن ٦٧٨ الذى دعا لاستخدام القوة ضد العراق لإرغامه على الانسحاب من الكويت .

وليس أدق من تعبير صحيفة «سوفيتسكليا راسيا» وهي من الصحف الروسية المتشددة في وصف العلاقات الأمريكية السوفييتية في قولها « إن التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية قد وضع نهاية للاتحاد السوفييتي كدولة عظمى » .

كانت المخابرات المركزية الأمريكية تقدر وتتوقع نهاية عهد جورباتشوف وعلى يديه نهاية الاتحاد السوفييتي ، فقد تنبأت بذلك في إحدى وثلاثها التي أعدها مجلس الأمن القومي تحت عنوان « للرجل السوفييتي » وذلك في ٢٥ إبريل ١٩٩١ حين توقعت « أن القوة المناهضة للشيوعية سوف تطيح بالإمبراطورية السوفييتية وبنظام الحكم » ، وطرحت تصوراتها للظروف التي سوف ينطلق منها المتشددون لإعادة السيطرة على الحكم بموافقة أو بدون موافقة جورباتشوف ، توقعت بالتحديد « فشل .



أى محاولة انقلابية « وتوقعت المخابرات المركزية الأمريكية صعود يلتسين و » أنه سوف يصبح أول رئيس ديمقراطى منتخب فى تاريخ روسيا « وأنه سوف يتحدى « النظام القديم » وهو ما حدث بالفعل .

كانت تقديرات المخابرات الأمريكية أن المسألة القومية والنزاعات الاستقلالية والحركات الانفصالية هى أخطر ما يهدد الاتحاد السوفييتى ، وقد وصفت الولايات المتحدة تلك التطورات فى الاتحاد السوفييتى بأنه فى خضم الثورة التى من المرجح أن تطيح بالحزب الشيوعى من السلطة وتُعيد تشكيل الدولة حتى السنوات الخمس القادمة ، والواقع أن ذلك حدث خلال ستة أشهر لا خمس سنوات ، شهدت حظر الحزب الشيوعى وانهيار الاتحاد السوفييتى وانتصار بوريس يلتسين .

كانت تقديرات السياسة الأمريكية - من خلال مخابراتها المركزية - تقدر أربعة احتمالات، إما أزمة مزمنة، أو تغيير فى النظام ، أو تفكك - يسوده الفوضى والعنف - إلى دول منفصلة ، أو حدوث انتكاسة ( انقلاب ) وكان احتمال تغيير النظام هو الأقرب إلى خدمة المصالح الأمريكية ، أما التفكك والفوضى فهو يهدد بإحياء الحرب الباردة حيث سوف تضطر الولايات المتحدة للتعامل مع دول جديدة ومع أخطار الانتشار النووى .

فى ديسمبر ١٩٩١ كان الخطر الحقيقى هو انفجار الاتحاد السوفييتى من الداخل وسيطرة المتطرفين أو الإرهابيين على الأسلحة النووية للاستخدام فى الحروب الأهلية أو الصراعات المحلية ، كما كان الهم الأكبر للسياسة الأمريكية فى هذه الفترة للحرية هو التوصل لإتفاقات ملزمة ما دامت فى الكرملين سلطة باقية .

لقد لعبت السياسة الأمريكية دوراً تاريخياً هاماً فى تحديد وخلق واستثمار الفرص الاستراتيجية لتحقيق النصر التاريخى على الاتحاد السوفييتى ، تعامل بوش مع جورجيا تشوف ومشكلاته الضخمة ، مع ثورات الماضى وإشكاليات الحاضر من أجل تغيير مسار العلاقات الأمريكية الروسية ومن ثم النظام العالمى لما بعد الحرب العالمية لثانية .

وقراءة للعلاقات الدولية للمعاصرة فى مسارها خلال خمسين عاماً ، تكشف عن أن العامل الرئيسى وراء هذا التحدى التاريخى، لم يكن فقط مجرد الدبلوماسية

الشخصية البارزة ، بل القوى الموضوعية لداخلية في الاتحاد السوفييتي ، والجهد الهائل الذي بذله رجال السياسة وصناع القرار على الجانبين الأمريكي بل والسوفييتي أيضًا .

فهل كانت الحرب الباردة هي السبب التاريخي وراء انهيار الاتحاد السوفييتي ؟  
أم أن نهاية الاتحاد السوفييتي نفسه هي التي أدت إلى نهاية الحرب الباردة ؟

من وجهة نظر السياسة الأمريكية ، أو بالأحرى من المنظور الأمريكي للعلاقات الدولية ما بعد الحرب العالمية الثانية ، فإن الذي أدى إلى انهيار الاتحاد السوفييتي ليس سياسة المواجهة مع الاتحاد السوفييتي ، بل العكس هو الصحيح .

سياسة التوافق هي التي مهدت الطريق أمام انهيار قوى الاتحاد السوفييتي .

قدّرت السياسة الأمريكية أنه ما أن اطمأن جورباتشوف لثقة الغرب ، حتى بدأ في تحطيم أسس ونظام الاتحاد السوفييتي ، وما أن زال في مفهوم الاتحاد السوفييتي الخطر العسكري للغرب الذي تعرض له الاتحاد السوفييتي عقودًا طويلة ، حتى اختلى أو زال الهدف الذي قامت على أساسه سياسة المواجهة والحرب الباردة .

قدّرت السياسة الأمريكية أن سياسات البيرسترويكا والجلاسنوست هي القوة التي سوف تدمر الاتحاد السوفييتي بدلا من أن تنقذه ، وهو ما يجمع عليه المحللون حول الأسباب الموضوعية لانهيار الاتحاد السوفييتي .

ومهما ينظر كثير من الناس اليوم إلى جورباتشوف على أنه صانع المعجزة فإنه في المنظور السياسي الروسي غير ذلك .

لقد استفادت السياسة الأمريكية استفادة قصوى من حاجة جورباتشوف والنظام السوفييتي في عهده إلى الاستقرار على الساحة الدولية ، واستفادت السياسة الأمريكية من الفرص المتاحة للتفاوض والحصول على أفضل الشروط .

توقّعت السياسة الأمريكية التغيرات في شرق أوروبا نتيجة لاتفاقيات الحد من التسلح والتفكك السياسي ، فأتاحت للإدارة الأمريكية وصناع سياستها الفرصة التي تحتاجها لتنفيذ خطة ناجحة في أزمة الخليج .

أدى انهيار الاتحاد السوفييتي عسكريًا وسياسيًا إلى فتح الأبواب على مصراعيها إلى نجاحات للسياسة الأمريكية في إدارة أزمة الخليج سياسيًا وعسكريًا واستراتيجيًا ، ومن ثم كان الارتباط واضحًا بين انهيار الاتحاد السوفييتي نهاية ١٩٩١ وبداية ما أطلق عليه جورج بوش «لنظام العالمي الجديد» بإدارة الأزمات الأخرى في صراع الشرق الأوسط ، بعد اجتماع بوش وجورباتشوف في ٩ ديسمبر ١٩٩٠ لبحث أزمة الخليج ، ومحاولات إرغام صدام حسين على الانسحاب ، ثم الموافقة على الاقتراح السوفييتي بعقد مؤتمر للشرق الأوسط حول عملية السلام بين العرب وإسرائيل وإطلاق عملية المفاوضات في العام التالي في أكتوبر - نوفمبر . وذلك عشية النهاية التاريخية لكليهما في ديسمبر ١٩٩١ ( النهاية السياسية للزعيم جورباتشوف ولنهاية المادية للاتحاد السوفييتي ) .

استقرت التطورات خلال هذه الفترة مابين عام ١٩٨٨ - ١٩٩٢ بفصح عن أنها شهدت أحداثًا كبرى في تفاعل السياستين الأمريكية والسوفييتية ، مابين تحرر شعوب أوروبا الشرقية من النفوذ الشيوعي للوحد بعد الآخر ، ثم توحيد الألمانيتين بعد تقسيم دلم أكثر من أربعة عقود من الزمن ، من ثم الائتلاف بين القيادة السوفييتية والإدارة الأمريكية في حرب الخليج ، ثم انتهى هذا كله بتفكك الاتحاد السوفييتي ذاته .

ظلت الشكوك - كما سبق القول - تسيطر على برنت سكروفت مستشار الرئيس الأمريكي جورج بوش من سياسة جورباتشوف ، وتحذر من هجومه هجومًا سلبيًا لنزع سلاح الغرب ، وكان دافعا للنصح للرئيس بوش للتحقق من حقيقة تنازلات جورباتشوف المثيرة في مجال الحد من الأسلحة ،

ولكن الرئيس بوش قد استقر على الأخذ بسياسة استمالة جورباتشوف وإقناعه بالتعامل مع السياسة الأمريكية لفتح الباب أمام شعوب أوروبا الشرقية لتقرر مصيرها بنفسها ، ولتوحيد الألمانيتين مع بقائهما داخل الناتو ، ولكنه في ذلك كله كان يحرص على عدم إلحاق الذل بالاتحاد السوفييتي ، وكان جورج بوش ، في وعيه وذكرته الدروس المستفادة من إذلال ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى ، ولم يفصح للرئيس بوش عن مشاعر الانتصار بعد سقوط حائط برلين ، بل أوضح لجورباتشوف

لأنه متفهم تمامًا للمشكلات التي يواجهها الاتحاد السوفييتي في دول البلطيق ( لاتفيا - لوتونيا - إستونيا ) التي تطالب بالاستقلال .

لكن مشكلة توحيد ألمانيا كانت هي المشكلة البالغة التعقيد، وكان الخطر الأساسي يكمن في إقناع الاتحاد السوفييتي أن إعادة توحيد ألمانيا لا يشكل خطرًا على الاتحاد السوفييتي ، وبالمثل إعادة تنظيم الناتو، ومن ثم تسهيل محبب للقوات السوفييتية من دول شرق أوروبا .

الحقيقة أن نجاح السياسة الأمريكية في مواجهة الاتحاد السوفييتي في عهد الرئيس بوش يمثل أولًا في معاهدة للتسوية الخاصة بألمانيا في ١٢ ديسمبر ١٩٩٠ . ( وكان صدام حسين قد غزا الكويت قبل ذلك بأسابيع قليلة في الثاني من أغسطس من نفس العام ) .

لكن أزمة حرب الخليج ، من وجهة نظر السياسة الأمريكية في تفاعلها مع السياسة السوفييتية تمثل نجاحًا وإجازًا كبيرًا لها، حيث استطاع الرئيس بوش أن يحصل من جورجباتشوف على « وعد وتمهد » بالتعاون معه في أزمة الخليج ، مما دفع الرئيس بوش لأن يعلن عن تطلعه لنظام عالمي جديد تتعاون فيه الدولتان من أجل حفظ السلام العالمي ! وتحققت نبوءة بوش في تعاون جورجباتشوف معه ، رغم أنه عندما قرر استخدام القوة ضد العراق ، أعرب كثيرون عن مخاوفهم من أن يؤدي ذلك إلى تورط الولايات المتحدة في فيتنام جديدة في الشرق الأوسط .

من منظور السياسة الأمريكية في عهد الرئيس بوش ، أنه حقق الانتصار العسكري ، ولكنه لم يحقق الانتصار السياسي ، وهو بمنطق السياسة نفسها فتح الطريق أمام نظام عالمي جديد ، لكن هذا النظام العالمي الجديد الذي هبأه لنتصار السياسة الأمريكية في أوروبا وفي الخليج ، كان وراء تآكل واهتزاز الأرضية ولقاعدة السياسية الداخلية التي يستند عليها جورجباتشوف ، ففي ذلك الوقت كانت قاعدة جورجباتشوف تتداعى داخل روسيا ، ولم تكن صداقة أو تعاون جورج بوش مع جورجباتشوف حائلًا يقف بينه وبين إقامة علاقات وثيقة مع خلفه السياسي الرئيس السابق بوريس يلتسين ، لكن حل الاتحاد السوفييتي في نهاية ١٩٩١ وسقوط الدول التي تفككت منه إلى هاية الفوضى ، أخرجت موسكو - ولو مؤقتًا - من معادلة العلاقات السوفييتية الأمريكية كثيرًا متكافئ مع الولايات المتحدة .

ولعل صدئ الانتصار السياسى الذى حققته السياسة الأمريكية فى عهد الرئيس بوش مع الاتحاد السوفىيتى مابين ١٩٨٨ - ١٩٩٢ بدون حرب ، أو بالأحرى بخوض حرب باردة ثانية ، له نفس الأصداء والآثار للتاريخية بعيدة المدى للنصر العسكرى الذى حققته قوات الحلفاء - وللسخرة التاريخية - أن الاتحاد السوفىيتى نفسه كان من هؤلاء الحلفاء فى الحرب العالمية الثانية ضد ألمانيا للفازية عام ١٩٤٤ - ١٩٤٥ .

### الحاضر والمستقبل

ورث الرئيس كلينتون نظامًا عالميًا جديدًا، اختفى فيه الاتحاد السوفىيتى كظاهرة تاريخية امتدت خمسين عامًا ، تحدث فيها السياسة الأمريكية فى أوروبا ومختلف مناطق العالم ، وورث وضعًا جديدًا دخل روسيا ذاتها سقطت فيها الشيوعية نظريًا وتطبيقًا ، إلا أن القوى الشيوعية لم تمت ، وسعت فيها القوى المنادية بالإصلاح والديمقراطية إلى ترسيخ وجودها ، لكنها لم تسيطر على الساحة السياسية سيطرة كاملة . انهار الاقتصاد السوفىيتى المركزى المخطط، لكن الاقتصاد السوق الحر لم تقم دعائمه ، انهارت نظم وعقيدة الحزب الواحد لكن التعددية السياسية ومفردات المجتمع المبنى لم تترسخ بدرجة كافية .

كان على الإدارة الأمريكية فى ولاية الرئيس كلينتون الأولى أن تتعامل مع النتائج الاستراتيجية الخارجية والداخلية لسقوط الاتحاد السوفىيتى وانحصاره عن شرق أوروبا وآسيا الوسطى ، وسقوط النظرية الشيوعية .

اختلفت السياسة الأمريكية فى بداية تفاعلها مع الحقبة اليوتسنينية ٩٢ ، ٩٦ نهجًا جديدًا يقوم على مبدأ الارتباط والشرابة ، وركزت على دعم الرئيس السابق يلتسين فى سياسته الرامية إلى تحقيق الإصلاح الاقتصادى وترسيخ الممارسة الديمقراطية من أجل هدف إستراتيجى أبعد ، وهو تحقيق اتفاقيات ملائمة فى مجالات الرقابة على التسليح .

إلا أن التجارب الأمريكية فى التعامل مع الحقبة اليوتسنينية لم تكن سلسلة أو هينة ، فقد ولدت فى أوقات كثيرة مشاعر وردود فعل سلبية فى أوساط النخبة الروسية ، برغم الدعم المالى من البنك الدولى ومن الولايات المتحدة بعد تعثر مسيرة الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخصخصة .

كان من الضروري أن تبحث السياسة الأمريكية في ولاية كلينتون الأولى عن خطوط جديدة لعلاقتها مع روسيا بأوضاعها الداخلية والاستراتيجية الجديدة ، من خلال البحث عن ترتيبات أمن جديدة في أوروبا الشرقية ووسطها ، وفي المنطقة اليوراسيوية بحيث تعكس الحقائق الجديدة بتوسيع منطقة الاستقرار إلى أفق أوسع تجاه الشرق .

تجسدت هذه المفاهيم في استراتيجية توسيع الناتو شرقاً ، ليشمل بولندا والتشيك والمجر ، ثم ربط أوكرانيا ودول البلطيق بعلاقات وثيقة بالغرب ، ثم فتح ممر أو طريق باتجاه مخزون للطاقة والنفط في منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى وموارد الغاز عبر جورجيا وأذربيجان في منطقة القوقاز الاستراتيجية .

تركزت الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا الاتحادية في ولايتي كلينتون وبلنتين على عدة مبادئ أساسية :

**المبدأ الأول :** مبدأ التبادلية ، أي أن تقدم روسيا مقابل للمنافع والفوائد التي تحصل عليها من الولايات المتحدة ( أي تحديد سلوك روسيا الدولي والتأثير عليه مقابل المعونات متعددة الأطراف ) بحيث تكون المصالح الإقليمية الاقتصادية الأمريكية مضمونة مقابل السلوك الدولي الروسي الملائم ، مثل توسيع الناتو وتطوير الصواريخ للتكتيكية ومنع الانتشار النووي والصاروخي وفتح الأسواق للاستثمارات الخارجية .

**المبدأ الثاني :** هو الارتباط القوي بين تطبيق الإصلاحات في روسيا والدعم الاقتصادي من الغرب ( قدم الغرب حوالي ٢٧ بليون دولار من القروض منذ عام ٩٢ ) - ( إعادة جدولة ديون روسيا التي تبلغ ١٣٠ بليون دولار - ضرورة التركيز على الإصلاحات الهيكلية ، تفكيك الاحتكارات - الإصلاح الزراعي - الإصلاح القانوني وسيادة للقانون وسياسة الإصلاح العسكري والاستراتيجية ) .

**المبدأ الثالث :** وهو المبدأ الاستراتيجية الأهم بتحقيق ميزان أكثر توازناً في منطقة يوراسيا .

وكانت أساليب السياسة الأمريكية متنوعة ، من الامتناع عن تقديم تنازلات لروسيا مقابل القبول بتوسيع الناتو ، وممارسة للضغط على أنشطة الانتشار النووي

الروسية، إلى دعم استقلال دول البلطيق ودول رابطة الكومنولث ، أما الهدف الاستراتيجي فكان - بالنسبة للسياسة الأمريكية - هو الحيلولة دون إعادة بناء الإمبراطورية الروسية ، والالتزم بسياسة إقامة نظام دفاعي صاروخي مضاد ( وهو ما أصرت عليه إدارة الرئيس كلينتون في النصف الأول من عام ٢٠٠٠ ) .

كذلك ما تزال روسيا تمتلك أضخم خزان للطاقة في العالم من موارد النفط والغاز في منطقة منخفض بحر قزوين الشمالي إلى غرب سيبيريا إلى سخالين ، وفي منظور السياسة الأمريكية والتخطيط الاستراتيجي ، فإن موارد الطاقة في روسيا ذات أهمية قصوى للاستقرار الاقتصادي للدول الغربية، في ضوء عدم الاستقرار السياسي في الشرق الأوسط وعدم حسم مشكلاته المزمنة ، سواء للصراع العربي الإسرائيلي لم أوضاع منطقة الخليج العتقة .

وربما ظلت تطورات السياسة الخارجية الروسية للرامية إلى استعادة مكانة روسيا كقوة كبرى من أهم مجالات الاحتكاك مع المصالح الأمريكية ( توسيع الناتو ، للعلاقات مع الدول التي تراها السياسة الأمريكية مناوئة لمصالحها في الشرق الأوسط أو آسيا ) .

ولا يقتصر الأمر على مجالات الاحتكاك مع المصالح الأمريكية ، بل يتعداها إلى مناطق المنافسة الجديدة في آسيا الوسطى وبحر قزوين والقوقاز ( للتنافس مع تركيا في آسيا الوسطى والقوقاز ، والتعاون مع إيران في منطقة بحر قزوين ) ويمثل الشرق الأوسط - في أنماط العلاقات الأمريكية الروسية الجديدة في هذه الفترة من التسعينيات مجالا من مجالات السباق والمنافسة ، حيث إن اتجاه روسيا نحو الجنوب ، الذي انتهجته دبلوماسية المشرق المخضرم « يفجينى بريماكوف » في المنتصف الثاني من التسعينيات بتوسيع نطاق التعاون مع إيران والعراق ( خلال حرب الخليج بصفة خاصة ) .

مجالات الاحتكاك الأمريكية للروسية ومجالات السباق والمنافسة التي بدأت تتراكم منذ منتصف التسعينيات ، تضيف أبعاداً وخصائص جديدة على العلاقات الروسية الأمريكية ، تكشف كلما تعرضت العلاقات الأوروبية أو الدولية أو الثنائية بين البلدين لأزمات أو نقاط ساخنة ( للشرق الأوسط - الخليج - البلقان ) وكان من

المحتم أمام تفاعلات مجالات الاحتكاك وتضاعف مجالات المباح أن تبحث السياسة الخارجية الأمريكية في منتصف التسعينيات عن استراتيجية جديدة لها للتعامل مع روسيا في شكلها ومضمونه الجديدين ، وإذا كانت روسيا قد تخلت عن عقيدتها الشيوعية ، فهي لا تزال تنطلق إلى مكانتها كقوة عالمية ، وإذا كانت قد انحصرت عن حدودها إبان الاتحاد السوفييتي ، فهي لا تزال تمتلك قدرات كافية لتؤكد ذاتها في محيطها الأوروبي وإن لم تعد تمتلك الأدوات القديمة لمواجهة العالمية الشاملة .

أدركت السياسة الأمريكية - ربما متأخراً بعض الشيء - أنه من الخطأ نسيان أو إغفال مئات من السنين من التاريخ الروسي الذي شهد حروباً جاءت من الشرق والغرب ، وشهد احتلالاً من دول أجنبية ، وهي أحداث تاريخية فاصلة جعلت الشخصية الروسية شديدة الحساسية ، مفرطة في ردود فعلها من شبهة التدخل الأجنبي أو حتى من حدوث مثل هذا للتدخل .

ظلت السياسة الخارجية الأمريكية منذ بداية التسعينيات وحتى منتصفها في ولاية الرئيس كلينتون وفي سنين حكم الرئيس يلتسين ، تنطلق من أهداف إستراتيجية ثابتة وطويلة الأجل ، هي البحث عن علاقات شراكة مع روسيا للتعاون في مجال الأسلحة الاستراتيجية لحاجة الولايات المتحدة لنشر منظومتها للدفاعية الصاروخية ( وهو ما يتعارض معارضة جنزية مع المصالح الاستراتيجية الروسية من وجهة نظر القيادة الروسية ) ولخلق علاقة حوار واسعة بين روسيا والناظر ، يحقق لحلف الأطلسي امتداداً أوسع باتجاه الشرق ، وهو أيضاً ما يتصادم مع الأمن القومي الروسي بمفهومه الواسع ، والسعى لاعتراف روسيا بضرورة الحد من انتشار الأسلحة النووية والدمار الشامل ( وربما كان هذا الهدف الاستراتيجي الأمريكي ، والهدف الوحيد الذي تتلاقى فيه المصالح الاستراتيجية لكل من الولايات المتحدة وروسيا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي ) .

وقد لعب الكونجرس الأمريكي دوراً هاماً في تحديد علاقات الولايات المتحدة بروسيا بفرض مبدأ ( الشفافية ) كشرط لحصول روسيا على قروض لتحويل صناعاتها العسكرية إلى صناعات مدنية ، مع فتح قنوات حوار بين الكونجرس والبرلمان الروسي حول قضايا الحد من التسلح والمساعدات الاقتصادية والطاقة ،



وإمكانيات وصول الولايات المتحدة لموارد النفط والغاز من حوض بحر قزوين وآسيا الوسطى.

ولا شك أن ظاهرة عدم الاستقرار في الشرق الأوسط، تزيد من الأهمية الضخمة لاحتياجات الطاقة في آسيا للوسطى بالنسبة للولايات المتحدة والدول الغربية.

وظلت روسيا الاتحادية بالنسبة لإدارة كلينتون وسياسته الخارجية لها نفس الأهمية والخطورة التي كان يمثلها الاتحاد السوفييتي - في عهود سابقه «بوش» و«جورباتشوف» وغيرهما من سياسة الاتحاد السوفييتي وزعماء الولايات المتحدة، وليس من المبالغة القول أن روسيا احتفظت تاريخياً بنفس القدر من أهميتها الاستراتيجية للسياسة الأمريكية سواء وهي في ذروة قوتها أم في حالة ترديها الاقتصادي وضعف بنياتها السياسي الداخلي.

وبالنسبة للسياسة الأمريكية، فإن روسيا - مثلها مثل الاتحاد السوفييتي فيما مضى - تمثل عاملاً حيوياً مؤثراً في الأمن الأوروبي، وتحولاتها الاقتصادية مستقبلاً، يمكن أن تؤثر على سياستها الخارجية وتوفر لها قوة هائلة في مناطق العالم الاستراتيجية، وهي في منظور السياسة الأمريكية الحالية - إذ تضعضعت قوتها - تمثل مصدراً لزعزعة الاستقرار لا يقل خطراً عن خطرهما وهي في ذروة قوتها وتأثيرها على الأمن الدولي.

بالنسبة للسياسة الأمريكية، أيضاً فروسيا - كما كانت في عهد الاتحاد السوفييتي - لها أطول حدود برية مع الصين، ومن ثم فاحتمالات شركتها الاستراتيجية تفرض على السياسة الأمريكية إيجاد المعادلة الصحيحة لموازنة جهد روسيا باتجاه الصين.

وروسيا الحالية - كما كانت في العهد السوفييتي - بالنسبة للسياسة الأمريكية لا تزال المصدر الأكبر للقدرات النووية والانتشار النووي.

مع سقوط الشيوعية، أتيحت للسياسة الأمريكية في عهود الرئيس بوش وكلينتون في ولايته (٩٢-٩٦) و (١٩٩٦-٢٠٠٠) إمكانيات تاريخية عديدة لتجاوز إشكاليات المواجهة النووية، وعدم الاكتفاء بإجراء تخفيضات صيفة في الترميمات النووية، بل ولتحرك إلى ما هو أبعد من «مبدأ الدمار المؤكد المتبادل» الذي قامت عليه الاستراتيجية النووية للولايات المتحدة عقوداً طويلة.

تجهت السياسة الأمريكية - على الصعيد الاستراتيجي باتجاه روسيا - إلى السعي لخلق نظام أمني أوروبي جديد ، يعكس نهاية خطوط التقسيم إلى معسكرين وكتلتين ، أي ببتاحة الفرص للتاريخية وفتح أبواب المنظومة الأمنية - حلف الناتو أمام أعضاء جدد من شرق أوروبا ووسطها .

كما أتاحت للسياسة الأمريكية إمكانيات الربط بين الدول التي كانت تنضوي تحت كيانات سياسية واقتصادية مفتعلة ( فتح باب منظومة الأمن والتعاون الأوروبي لدول الاتحاد السوفييتي السابق ) واستطاعت السياسة الأمريكية تحويل خصومها القدامى إلى شركاء جدد لدعم إستراتيجيتها للأمن والسلام في أوروبا وآسيا الوسطى - في المناطق الحساسة مثل البحر الأسود والخليج .

هذه التحديات الجديدة تمثل جدول أعمال السياسة الأمريكية تجاه روسيا فترة ما بعد الشيوعية وفي السنوات الأولى لعهد كل من الرئيس كلينتون والرئيس السابق بيلتسن ، وكان إنجاز هذه المهام هو أخطر ما يواجه السياسة الأمريكية في السنوات الأخيرة ، وفي مقدمتها خلق علاقة الشراكة والتعاون الجديدة مع روسيا .

وفي سنوات الرئيس كلينتون في ولايته الثانية ، تنظ ثمة تحديات أو مشكلات دولية تواجه الاستراتيجية الأمريكية العالمية في إطار علاقاتها بروسيا . وفي تقديرات السياسة الأمريكية :

**أولى هذه التحديات :** هو التحدي الاستراتيجي وليس ثمة ما هو أخطر من مستقبل ومصير الأسلحة النووية في الترسانة الروسية ، وقد رسمت الإدارة الأمريكية سياسة مخططة لمحاربة الانتشار النووي ، وأحياناً ما تسميها بظاهرة « التهريب النووي » ( تقصد تهريب للمواد النووية بل الأسلحة النووية ) .

**أما التحدي الثاني :** فهو توسيع إطار وحدود الأمن الأوروبي ، ولم يحدث أن طرح موضوع خلافى حاد وتظهر فيه الاختلافات العميقة بين الولايات المتحدة وروسيا مثل موضوع الأمن الأوروبي من عام ١٩٩٤ ، حين سعت الولايات المتحدة وأصرت ونجحت في توسيع الناتو - رغم مقاومة لم تلبه - بضم ثلاث دول هي بولندا والمجر والتشيك لعضوية الحلف .

**أما التحدي الثالث :** فيتمثل في التحدي الاقتصادي ، وهو تحدي تحويل الاقتصاد

الرومى إلى اقتصاد حر مفتوح فى ظل مناخ يسوده الاستقرار التشريعى ويتيح الفرصة للاستثمارات الأجنبية من خلال مكافحة الجريمة والفساد وتنشيط التعاون فى مجال الطاقة ( خاصة فى منطقة بحر قزوين ) مما يمهّد الطريق للانضمام لمنظمة التجارة العالمية والاندماج مع الاقتصاد العالمى .

هذه التحديات الثلاثة أو الإشكاليات الثلاثة ، تمثل دون شك للسياسة الخارجية الأمريكية مجالات اختلاف بينة مع السياسة الروسية ، ولكنها فى الوقت نفسه تتيح مجالاً واسعاً للمصالح المشتركة ووصولاً إلى حلول مشتركة تحقق أهداف السياسة الأمريكية تجاه روسيا فى المقام الأول .

ورغم كل الإمكانيات المتاحة لحل هذه الإشكاليات الثلاث ( : التحدى الاستراتيجى - التحدى الأمنى الأوروبى - التحدى الاقتصادى الداخلى ) ، فسوف تظل ثمة إشكالية إقليمية صعبة ، تمثل عقبة غير هينة أمام تفاعل المصالح الأمريكية الروسية ، هى مشكلة الأمن فى الخليج ومشكلة العراق ، وبعبارة أخرى لاختلاف وتباين السياستين الأمريكية والروسية تجاه العراق من ناحية وتجاه إيران من ناحية أخرى .

وبالنسبة لإيران ، فربما كانت المشكلة أخطر ؛ إذ إن الاستراتيجية الأمريكية لا تزال ترى فى إيران مستورداً أو قاصداً للتكنولوجيا النووية والعسكرية للروسية لتطويع قدراتها الصاروخية الباليستية ، مما يؤدى فى المنظور الأمريكى إلى خلق لوضاع خطيرة فى الشرق الأوسط ، وترى السياسة الأمريكية فى ذلك تحقيقاً لأطماع إيران فى السيطرة على أمن الخليج وتهديد مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية .

ركزت السياسة الأمريكية فى السنوات الأخيرة تركيزاً مكثفاً على العامل الإيرانى فى علاقاتها مع القادة الروس .

أما بالنسبة للعراق ، فإذا كانت السياستان الأمريكية والروسية متفقتان على حرمان النظام العراقى من أسلحة الدمار الشامل ، ومتفقتان على التزام العراق بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ، فبقيهما مختلفتان اختلافًا واضحاً حول تفسير وتحديد مدى ذلك للتنفيذ الكامل من جانب العراق لتلك القرارات .

وتظل السياسة الأمريكية إزاء هذا كله - أى إزاء التحديات والإشكاليات - تسعى

لخلق وتوسيع الأرضية المشتركة ، خاصة فى المشكلات الكبرى مع روسيا الاتحادية ، حتى تحدد لنفسها أين تتلاقى وتتوافق أو ربما تتصادم ، مع المصالح والسياسة الروسية فى السنوات القادمة ،

### خاتمة

تحدد السياسة الأمريكية مناهجها تجاه روسيا المعاصرة بعد سقوط الاتحاد السوفييتى فى ضوء تقديراتها واستقراتها لسيناريوهات المستقبل على المساحة الروسية ، وتدور هذه التقديرات فى معظمها حول ثلاثة احتمالات ، يحدد كل منها ، أو بالأحرى يفرض ، على السياسة الأمريكية فهماً أو خياراً مختلفاً .

السيناريو الأول : استمرار روسيا المعاصرة فى مسيرة الإصلاح الاقتصادى والديمقراطى ، وتعميق التعددية السياسية ، والمضى قدماً فى اقتصاديات السوق والاندماج فى الاقتصاد الدولى ، والتكامل مع الأمن الأوروبى والحفاظ على قنوات التعاون بينها وبين الولايات المتحدة ، وهو السيناريو الأكثر تفاؤلاً ، ولكنه فى الوقت نفسه يفرض على مخططي السياسة الأمريكية اتباع سياسة المشاركة مع روسيا الاتحادية على مستويات سياسية ، اقتصادية وأمنية ، ولكن تظل الشراكة الاستراتيجية هدفاً غير واقعى لتباين المصالح القومية بينهما .

أما السيناريو الثانى : وهو السيناريو الذى يثير القلق لدى صناع السياسة الأمريكية ؛ لأنه يحمل فى طياته ارتداد روسيا المعاصرة إلى النزعة الشمولية أو التطرف القومى ؛ بدلالاتها العدائية تجاه الولايات المتحدة وتجاه الغرب بشكل عام ، وثمة مدرسة واسعة من المحللين الأمريكيين ، بل والروس ، ترجح هذا السيناريو وتصل فى تقديراتها إلى حد المبالغة أحياناً ، حين ترى فى تولي الرئيس الروسى الجديد فلاديمير بوتين ضابط المخابرات السوفييتية السابق فى ألمانيا الشرقية فى خضم الحرب الباردة ، بذوراً للعودة إلى نزعة الحكم الشمولى ، وترى فى الحماس البالغ والشعبية الضخمة التى يتمتع بها ، ما يبرر لها مثل هذه التقديرات التى تدفع للمخططين الأمريكيين لتوقع دور جديد لروسيا ، سوف يكون بالضرورة دوراً مناوئاً أو معاكساً للمصالح الأمريكية ولللاقات الدولية من المنظور الأمريكى .

أما السيناريو الثالث : وهو لا يزال مطروحاً رغم أنه بعيد الاحتمال فى

التقديرات الأمريكية ، وهو انهيار السلطة المركزية في روسيا ونفقتها إلى مراكز إقليمية متنازعة على السلطة بحكم تمدد أعراقها وقومياتها وبحكم اندلاع صراعات عرقية ودينية دامية في منطقة القوقاز ( الشيشان ) كما حدث عام ٩٤ - ٩٦ وكما يحدث منذ نهاية عام ١٩٩٩ وحتى اليوم .

وفي السيناريوهات الثلاثة سواء الأكثر احتمالاً ، أم الأقل احتمالاً ، فإن اهتمام السياسة الأمريكية الأكبر تجاه روسيا المعاصرة ، يظل دائماً هو إحكام السيطرة على الأسلحة النووية والقدرات النووية لروسيا ، حتى لا تتسرب إلى أيدي عابثة بالاستقرار الاستراتيجي للعالم ، أو إلى أيدي إرهابية من منظور السياسة الأمريكية تهدد الأمن القومي الأمريكي والمصالح الأمريكية .

ويخشى أشد المحللين الأمريكيين تشاؤماً من مثل هذا السيناريو ، ويرى معظمهم أن حالة الفوضى الاقتصادية والأمنية قد تصل بروسيا إلى أن تقف على حافة ثقب أسود عميق ، يبتلعها ويبتلع الأمن والسلام العالمي معها ، ويرون المصلحة القومية الأمريكية في الحيلولة دون حدوث مثل هذا الاحتمال ، حتى لا توجه هذه الرسالة النووية أو تستهدف الولايات المتحدة أو حلفاءها .

ويشبه المحللون الأمريكيون الوضع السائد في روسيا - أي المرحلة الانتقالية التي تجتازها منذ عام ٩٠ حتى الآن - بأنها شبيهة بالثورة البلشفية عام ١٩١٧ ، التي نقلت روسيا من العهد القيصري إلى العهد الشيوعي ، وإنها تشبه أيضاً بداية الثورة الفرنسية في القرن الثامن عشر ، التي بدأت بشعارات الحرية والإخاء والمساواة وانتهت بعهد الإرهاب . كذلك مرحلة التعثر السياسي الذي تعيشه روسيا بدءاً بمرحلة الديمقراطية الناشئة ، وربما ينتهي بما هو أسوأ من الحكم الشيوعي ، ويرون في روسيا مساراً غامضاً أو مساراً مستحكما مغلقاً ، كما وصفها السياسي البريطاني « ونستون تشرشل » بقوله « إن روسيا لغز يلفه ستار من الغموض ويمكن داخل طلسم من الطلسم » .

وشواهد التطورات الأخيرة عام ١٩٩٩ مؤشرات واضحة على مثل هذا الاتجاه بعد حملة القنص الجوية على يوغوسلافيا وصربيا في حرب البلقان ، أو ما عرف بأزمة كوسوفا في ربيع عام ٩٩ ، وما كانت تنذر به من تجديد الصراع بين روسيا والولايات المتحدة ، وما أدت إليه من تصاعد التيار القومي المتشدد .

ومع أن شيئاً من المواجهات العسكرية لم يحدث بين روسيا والولايات المتحدة في ذلك العام ، إلا أنه من النتائج غير المباشرة لهذا التطور الأوروبي ، أن تهيأ المسرح السياسي الروسي لخروج يلتسن من السلطة بنهاية عام ١٩٩٩ وتسليمه الحكم لضابط المخابرات الشاب فلاديمير بوتين ليعطى للمؤسسة العسكرية دوراً متعاضداً في إعادة تشكيل السياسة الداخلية والخارجية لروسيا .

ومع ولاية الرئيس بوتين الجديدة في بداية عام ٢٠٠٠ ، طرحت روسيا مفهوماً جديداً للأمن القومي يعيد مرة أخرى احتمالات الاستخدام الأول للأسلحة النووية ، إذا تعرضت روسيا لتهديدات لوجودها ، وطرحت عقيدة عسكرية جديدة تولى أولوية عالية لأسلحتها الاستراتيجية باعتبارها الردع الأخير دفاعاً عن كيانها ، وعملت من مفاهيم سياستها الخارجية لتؤكد من جديد نظرتها إلى العلاقات الدولية من منظور العالم متعدد الأقطاب الذي تسعى روسيا لأن تكون لها فيه نفس المكانة المتكافئة مع القوى الكبرى المنافسة لها ، بعد أن دفعت ثمنها باهظاً من مصالحها منذ انهيار الاتحاد السوفييتي وظهور نظرية النظام العالمي الجديد .

ويرى خبراء السياسة الأمريكية أن القرن للماضي ، للقرن العشرين ، كان قرن الحروب الثلاثة : الحرب العالمية الأولى ، والحرب العالمية الثانية ، والحرب الباردة ، ويتوقع دعاة للنظام العالمي الجديد - بعد انهيار الاتحاد السوفييتي - أن يكون القرن الجديد ، الحادي والعشرين ، هو القرن الأمريكي ، تشكل فيه السياسة الأمريكية عالم ما بعد الحروب الثلاثة بعد انتصارها التاريخي على الاتحاد السوفييتي في الحرب الباردة ، أو كما يصفها الرئيس الأمريكي السابق ريتشارد نيكسون بأنها كانت نصراً بلا حرب .

لكن هذا للنصر بلا حرب ، يحمل في طياته - كما يقول العالم والمفكر الاستراتيجي «كلوزفيتز» - تحذيرات تهدد النصر ، ويرى كلوزفيتز أن تحديد نقطة للذروة في النصر وعدم تجاوزها ، هو الذي يكفل الاحتفاظ بذلك للنصر .

لكن المنتصرون دائماً ما يقعون ضحايا لذلك المرض ، ألا وهو تجاوز لحظة النصر إلى ما وراءها ، واستمرارهم في اتباع نفس الاستراتيجيات التي جلبت لهم النصر ، ولكن في ظل ظروف مختلفة ، وأفضل نموذج لذلك هو هجوم هتلر في

الحرب العالمية الثانية على بولندا ثم فرنسا ، ثم تجاوز لحظة النصر عندما غزا الاتحاد السوفييتي ، والمثال المعاصر لتجاوز الولايات المتحدة لحظة النصر أو نقطة الذروة في سياستها مع روسيا المعاصرة ، هو استراتيجية توسيع الناتو بعد انضمام بولندا والتشيك والمجر ، وأى تجاوز لهذه الذروة أو هذه النقطة الحرجة بتضمين دول البلطيق التي تصل إلى حدود روسيا الصاعدة ، سوف يكون بمثابة تجاوز نقطة النصر الحرجة .

ويخشى المحللون الأمريكيون من أن استراتيجية الولايات المتحدة باتجاه روسيا المعاصرة ، بدأت تتجاوز هذه النقطة فعلا ، بدعوتها لمبدأ التدخل الإنساني واستخدام القوة ، بدعوى الحفاظ على حقوق الإنسان حتى لو كان ذلك ضد السيادة الوطنية للدول .

كما يخشى المحللون الأمريكيون من استئثار ردود الفعل العاطفية في دول كبرى مثل روسيا أو حتى الصين ، إذا حدث تدخل جديد في القلم أو دولة تؤثر في مصالح روسيا أو في مناطق نفوذها ، مثل القوقاز وآسيا الوسطى أو جنوب الصين ، وهي نقاط تتجاوز كلها ذروة النصر الذي حققته السياسة الأمريكية .

وثمة تحدٍّ أشد خطراً في تعامل السياسة الأمريكية في القرن الحالي مع القوى الكبرى الأخرى - روسيا أو الصين - هو عدم تحديد المجال الواقعي أو الفرص المتاحة لحركتها العالمية بعد تحقيق النصر التاريخي على الاتحاد السوفييتي ، وذلك بالنشئت ما بين العديد من البدائل أو للعديد من الخيارات ، وهو الخطأ التاريخي الذي وقعت فيه بريطانيا بعد انتصارها على ناپليون في القرن التاسع عشر ، فاستمرت في توسيع إمبراطوريتها حتى تمددت بأكثر من اللازم ، فدخلت الحرب ونشئت نفوذها في مناطق شاسعة من العالم .

ولعل المثال المعاصر أيضاً هو اتساع النمط الأمريكي في الحياة والفكر والعلم والثقافة في كل بقاع العالم ، فيما يسمى اليوم بظاهرة العولمة ، من غلبة للقيم الفردية وحرية التجارة والوصول إلى الأسواق ومنطق للتدخل الإنساني ، مما يؤثر ردود فعل واسعة غير محكومة في مناطق للعالم سواء في روسيا أو في الشرق الأقصى أو غيرها .

والسياسة الأمريكية تجاه روسيا - أو بالأحرى تجاه القوى الأخرى سواء الكبرى أو المتوسطة - لم تعد تعتمد على ترسانتها النووية أو قواعدها العسكرية بقدر ما تعتمد على السيطرة على المعرفة ، ومن خلال المعرفة والسيطرة على العلم والاقتصاد والسياسة ، لن تقسم العالم إلى قطب واحد أو أقطاب متعددة ، ولا إلى دول نامية ودول متقدمة ، ولا إلى دول تملك ودول لا تملك ، بل سوف تقسم للعالم إلى دول تعرف ودول لا تعرف .

والصراع الأمريكي الروسي في السنوات القادمة ، لن يكون صراعاً على التوازن الاستراتيجي أو سباقاً في التسليح فحسب ، بل سوف يتجه يوماً بعد يوم ليصبح صراعاً على المعرفة ، ومن يملك من القوتين مفاتيح المعرفة في القرن الحادي والعشرين سوف يملك مفاتيح الصراع ومفاتيح النصر بلا حرب .

وحتى تواجه روسيا المعاصرة تحديات السياسة الأمريكية - التي انتصرت عليها في الحرب الباردة عبر خمسين عاماً - لابد لها أن تمتلك تلك المفاتيح لتنتصر في الحرب الجديدة . . . حرب المعرفة .

\* \* \*

( ٢ )

## روسيا والولايات المتحدة

### دورة زمنية جديدة على مشارف الألفية الثالثة(\*)

٢٠٠٠ - ٢٠٠٢

أكثر من خمسين عاماً كاملة ، تعاقبت خلالها ، مراحل شتى من العلاقات الروسية الأمريكية ، ما بين تحالف وقطعية ، صدام وتراجع ، حروب باردة متباعدة المسارح ، متقلبة الحدة والسخونة ، فيما يشبه دورة زمنية كاملة امتدت عبر نصف قرن مضى أوشك على نهايته عندما تنهار الاتحاد السوفييتي منذ عشر سنوات ، حين أعلن ميخائيل جورباتشوف ، آخر رئيس له ، زوال الإمبراطورية في الخامس والعشرين

(\*) تمت كتابة هذا الجزء في موسكو بتاريخ يناير ٢٠٠٢م .



من ديسمبر ١٩٩١م ، بل وحتى اليوم ونحن في نهاية ٢٠٠١ حين وقفت روسيا بعد أحداث ١١ سبتمبر ، لتعلن انضمامها إلى التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة ضد عدو جديد مشترك ، وكان تحالف اليوم رجع لأصدقاء تحالف خمسين عامًا مضت .

عشر سنوات تمثل ، دورة كاملة من الزمن ، طويت فيها صفحات الحرب الباردة ومسطرت فصولا جديدة من العلاقات ما بين الاقتراق ، وما بين الاقتراب بين خصمين تاريخيين في السياسة العالمية ، هُبت خلالها على روسيا أعاصير عاتية من التغير السياسى والاقتصادى ، انقلبت فيها موازين القوى الاجتماعية ، وتبدلت لآذار النخبة الحاكمة فهبط بعضها من قمة السلطة إلى قاع النسيان ، وقفز للبعض الآخر من صفوف الجهمرة إلى مراتب الصفوة ، تحول التقدميون إلى محافظين رجعيين ، ووُصِفَ المنشقون المعارضون بالليبراليين أو بالإصلاحيين الجدد ، ونُعت الوطنيون بالمستطرفين ، اختلفت دلالات الألفاظ فى القاموس السياسى للرومى حتى ليجتاح الخبير المتخصص إلى أن يتعلم من جديد الحروف الأولى من السياسة الروسية فى ميادين الاقتصاد ونظام الحكم والسياسة الخارجية .

### رئيس جديد ونظرة جديدة للعالم

لم تبدأ روسيا ألفيتها الثالثة مع بداية عام ٢٠٠٠ إلا وقد جلس على قمة السلطة فيها زعيم شاب ، أطل على السياسة الروسية الموروثة من عقد التمتعيات الحافل بالثقلات ، وهو يحمل فى ذكرائه وعقله أمجاد الماضى القريب ، الذى انهارت رموزه أمام عينيه فى برلين حيث كان يمثل بلاده ضابطاً فى جهاز استخباراتها فى ألمانيا الشرقية ، وظلت مشاهد انهيار سور برلين عام ١٩٨٩ رمز الحرب الباردة ورمز المواجهة بين اللقطبين للعمالقين غائرة فى وجدانه وتفكيره السياسى ولم تزل تؤثر فى نظراته إلى علاقات روسيا بالعالم من حولها .

لم يكن هذا الشاب الذى يحمل فى تكوينه كل الموروث السياسى السوفييتى بإيجابياته وسلبياته ، وتحكم نظراته الشاملة إلى روسيا فى الدخل والخارج ، بتقديرات برجماتية تدرك قيمة موقع روسيا من للعالم ومن أوروبا فى علاقتها القريبة والبعيدة ، فى مطلع الألفية الثالثة . لم يكن هذا الشاب سوى « فلاديمير فلاديمير وفنش بوتين » الذى يكاد يجمع خبراء الشرق والغرب ، أن عامين انسلخا من حكمه

لروسيا ( ٢٠٠١.٢٠٠٠ ) يمثلان أكثر سنوات الحكم فى روسيا المعاصرة استقراراً وهُدوءاً بعد أعاصير التسعينيات العاتية .

### السياسة الخارجية من منظور السياسة الداخلية

لكن استقرار الجبهة الداخلية لم يتحقق بلائمن ، بل اقتضى من الحاكم الجديد قدرة ورؤية وحذراً فى إعداد المسرح الداخلى والخارجى معاً ليسير بروسيا فى دروب جديدة وغير مطروقة ، ليخوض معركته فى الدخول ضد عدو قديم هو الانفصال والإرهاب فى شمال القوقاز وفى الشيشان ، وكان لابد له من تحقيق توافق وطنى واسع يساند الحاكم الجديد للدفاع عن وحدة الدولة وأراضيها ، ويتصدى لإرهاب دموى قد تمتد جذوره وأثاره إلى ما وراء القوقاز ، وكان لابد له من تحريك الآلة العسكرية الجبارة ، ومن تحريك الدبلوماسية الذكية على الأصعدة الأوروبية والإسلامية والعربية ، وتحريك السياسات الخارجية والداخلية لتؤمن لصناع القرار الدعم الداخلى الذى لفتقته خلال حرب الشيشان الأولى ١٩٩٤-١٩٩٦ .

كانت حرب الشيشان الثانية ١٩٩٩-٢٠٠٠ من زاوية السياسة الداخلية ، هى القضية وهى قوة الدفع الكبرى التى قدمت للعالم الخارجى روسيا الجديدة ، فى ظل رئيس شاب قوى يدافع عن مصالح بلاده ووحدته أرضيها كما يراها فى علاقاته الجديدة مع قادة أوروبا وقادة الإدارة الأمريكية الجديدة ، التى تولت الحكم بعد وصول الجمهوريين إلى البيت الأبيض فى يناير من عام ٢٠٠١ .

رسمت القيادة الروسية نواجز حمراء لمصالحها الاستراتيجية فى الداخل والخارج وبلورت لنفسها رؤية استراتيجية فى علاقاتها الخارجية مع أوروبا وفى آسيا ، خاصة آسيا الوسطى ، ومع الولايات المتحدة ، وفى كل ذلك كانت تتميز عن عهود سابقة بأنها كانت تحظى بدعم راسخ من التوافق القومى المحكم الذى يقف وراء قيادته ، يساندها سواء اختارت ( القوة ) للحرب ضد الانفصال والإرهاب فى شمال القوقاز ، أم رفضت خيار استخدام القوة ، والأحادية فى العمل الدولى فى الأزمات الإقليمية مثل للعراق ويوغوسلافيا والبلقان ، أو رسمت خطوطاً نهائية أمام توسيع حلف الناتو شرقاً باتجاه الحدود الغربية لروسيا .

## المصالح القومية والسياسة الخارجية

هذه الرؤى وهذه المواقف القوية في السياسة الخارجية ، تحكمها قلمفة للدفاع عن المصالح الاستراتيجية هي التي حددت ملامح السلوك الروسى مع الأصدقاء ودول الجوار ، فى أوروبا وآسيا ، ومع الولايات المتحدة ، على خلفية خيارات محددة من التحول التاريخى منذ التسعينيات من المواجهة إلى الحوار ، ومن الخصومة إلى الشراكة ، ومن لغة التهديدات إلى لغة المصالحات والمعلومات .

لكن عام ٢٠٠١ بدأ بأجندة أمريكية أعدها الساسة والمفكرون فى الحزب الجمهورى تكاد تعود فى المضامين والأهداف إلى ما يشبه « إحياء الحرب الباردة » فى الثمانينيات فى عهد للرئيس الجمهورى الأسبق « رونالد ريجان » ، من تغليب ما تصفه ( كوندوليزا رايس ) مستشارة الرئيس الأمريكى جورج بوش بأنه المصالح القومية « على علاقات الشراكة » و« التفاعل البناء » مع روسيا ، التى ابتكرها الرئيس الديمقراطى السابق بيل كلينتون عبر ولايتين له فى الحكم (١٩٩٢-٢٠٠٠) .

بدا أن العلاقات الروسية الأمريكية فى العهد الجمهورى الجديد ، تقبل على مرحلة تبعث فيها من جديد روح المواجهة وتهب فيها رياح الحرب الباردة ، ويبرز فيها التناقض فى المصالح بأكثر مما يبرز لتوافق أو للتقارب .

مع قدوم الإدارة الأمريكية الجديدة ، تكلد إحياء سياسات توسيع الناتو باتجاه الشرق والحدود للروسية ، وتأكدت نوايا الإدارة للجمهورية فى الانسحاب من الاتفاقية المعروفة باسم اتفاق الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية A.B.M. ، والأخطر من ذلك ، تأكدت خططها بتطوير ونشر ما يعرف مجازاً باسم « الدرع الصاروخى » أو « حائط الصواريخ » أو « منظمة الصواريخ المضادة للصواريخ - N.M.D » ( المنظومة القومية للدفاع للصواريخ ) لصد أى عدوان محتمل على الولايات المتحدة من الدول التى تصفها الإدارة الأمريكية بأنها دولة مارقة ( مثل إيران وكوريا والعراق ) .

لخطط الثلاثة ، توسيع الناتو شرقاً ، والانسحاب من اتفاقية الصواريخ الموقعة عام ١٩٧٢ ( وهو ما حدث فعلاً فى ١٣ ديسمبر ٢٠٠١ ) وتطوير ونشر منظومة الدفاع الصاروخى الجديدة ( وهو ما بدأت الإدارة الأمريكية فى تطبيقه ) إنما يمثل

بالنسبة لروسيا نكسة استراتيجية ضخمة لتأثيراتها السلبية على وضعها الأمنى فى أوروبا من ناحية ، وعلى مجمل الاستقرار الاستراتيجى العالمى من جهة ثانية ، وعلى قدرتها الاستراتيجية النووية الضاربة من جهة ثالثة ، ومن ثم وضعىة روسيا كدولة نووية كبرى فى ميزان القوى العالمية .

فمن ناحية ، بدأ أن روسيا فى عهد رئيس شاب طموح أقت به الأقدار فيما يبدو ليعيد بناء كثير مما تهدم من المصالح الروسية ويستعيد لها مساحات كثيرة تراجعت عنها فى العلاقات الدولية ، ومن ناحية ثانية بدأت فى الولايات المتحدة إدارة جمهورية جديدة ، رسمت ملامح لجنبتها العيسابية الخارجية من منطلقات استراتيجية تؤكد السيادة المطلقة العسكرية والاقتصادية والعيسابية للمصالح الأمريكية فى العالم ، ولا تزال ترى أخطاراً وتهديدات شتى فى امتلاك روسيا لقدرات نووية ، وفى خطورة انتشار هذه القدرات إلى دول مارقة معادية للولايات المتحدة ، ولا ترى فى روسيا ذلك ( الشريك ) الذى كانت تراه الإدارة الديمقراطية السابقة ، بل وتراجع سياسات امتكت لعشرات عشر إذ وجدت فيها من ( الأخطاء الجسيمة ) بأكثر مما وجدت فيها من المنافع التى تحققت للمصالح الأمريكية .

كانت القوتان ، فيما يبدو ، روسيا والولايات المتحدة فى مطلع عام ٢٠٠١م تتجهان من جديد نحو ما يشبه علاقات التصادم والتناقض ، بأكثر مما يتجهان نحو الاستمرار فى علاقات الشراكة والتعاون على نحو ما كانت عليه خلال عقد التسعينيات الملىء بالاهتزازات والتقلبات .

### مقدمات التحول وتأثير الحدث

إذا كانت القوة للجيو سياسية والجيو اقتصادية هى القوة الثابتة التى تحدد المسار والتطور فى علاقات الدول ، سواء علاقات الصداقة أو علاقات العداء ، فثمّة قوة ثالثة متغيرة غير محسوبة ، هى قوة الحدث ، وغالبًا ما تتفاعل هذه القوة الثالثة مع كل عوامل التاريخ والجغرافيا السياسية والاقتصادية لتتفع بتطور العلاقات نحو مسار مختلف أو باتجاه مختلف ، ربما لم يكن رجال الدولة ولا صناع القرار أنفسهم قد دار بخلدهم أو تكديرهم أنها سوف تسيّر نحوه أو باتجاهه .

لقد تألفت وتضافرت تطورات وأحداث استثنائية غير متوقعة بعد الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ ، مع التقديرات السياسية والاجتماعية للرئيس بوتين عن الداخل وعن الخارج ليتخذ مواقف ويتبنى اتجاهات في السياسة الخارجية لروسيا خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠١ ، في علاقاته مع الولايات المتحدة بصفة خاصة ، يحولها من ( دولة منافسة ) إلى دولة متحالفة ، وبالأحرى ينقل روسيا من إطار العلاقات التنافسية - للقائمة على الشك والحذر - إلى علاقات التحالف مع الولايات المتحدة ، بل مع الدائرة اليورو أطلنطية في تطور غير مسبوق في العلاقات الروسية الأمريكية منذ عشر سنوات .

منافخ العلاقات الروسية الأمريكية بدأ عام ٢٠٠١ بوصف قاس وحاد لمضمون تلك العلاقات على لسان ( كوندوليزا رايس ) مستشارة الأمن القومي الأمريكي حين قالت : « إن روسيا تمثل تهديدًا للغرب بشكل عام ولحلفائها بشكل خاص » وكذلك ( جورج تينيت ) رئيس وكالة المخابرات المركزية الأمريكية - في جلسات الاستماع أمام اللجنة المختارة للاستخبارات في مجلس الشيوخ الأمريكي وهو يكرر نفس الآراء تقريبًا بقوله : « إذا تحدثت بصراحة كاملة ، فإني أقول ليس ثمة شك في أن الرئيس بوتين يسعى لاستعادة بعض من مكانة الاتحاد السوفييتي السابقة كقوة عظمى ، بحيث تكون له سلطة مركزية قوية ، وبحيث يصبح مجتمعًا مستقرًا ، يمكن للتنبؤ بتطوره ، وأحيانًا ما يكون ذلك على حساب مصالح الدول المجاورة ، أو على حساب الحقوق المدنية للمواطنين الروس » .

إلا أنه ما إن أنتصف عام ٢٠٠١ ، حتى وجدنا الرئيس بوش يستقبل الرئيس بوتين في لوبلينا بجمهورية سلوفاكيا ، ثم يلتقي به ثانية في جنوه بإيطاليا في يوليو ، ثم في شنغهاي في الصين في سبتمبر ، ثم يستقبله ضيفًا في مزرعته في منتصف نوفمبر بتكساس ويصرح « بأن الرئيس بوتين ليس إلا صديقًا حميمًا يثق فيه » .

هذا التغير الضخم في التوجه بين القيادتين ، لا تفسره إلا قوة الحدث ، حدث يمثل ضخامة وعمق مأساة ١١ سبتمبر الذي يعتبر نقطة فاصلة في العلاقات الأمريكية الروسية ، بل وفي للعلاقات الدولية بشكل عام ، بعد أن قرر الرئيس بوتين في كلمة تاريخية له في ٢٢ سبتمبر أن ينضم إلى التحالف الدولي مع الولايات المتحدة للحرب ضد عدو جديد مشترك ، والإرهاب الدولي .

ومع أنه لم يزل أمام روسيا والولايات المتحدة قضايا خلافية كثيرة ، فإن تغيرات ضخمة طرأت منذ ١١ سبتمبر على العلاقات بين البلدين ، مثل إعلان الرئيس بوش أن الولايات المتحدة سوف تجرى تخفيضات في ترسانتها النووية خلال العقد القادم بنسبة الثلثين من ٦٠٠٠ رأس نووية إلى رقم يتراوح بين ١٧٠٠ إلى ٢٢٠٠ رأس نووية ، كما تعهد الرئيس بوشين باتخاذ خطوات مماثلة ، ومن قبل أعلن الرئيس بوشين عن إغلاق محطة للتجسس الإلكتروني الروسية في كوبا المعروفة باسم ( محطة لورديز ) كما أغلق القاعدة البحرية للروسية في فيتنام ، في خطوة تاريخية أزلت أثرين مهمين من آثار الحرب الباردة أو مخلفاتها ، ومع كل المعارضة الروسية لتوسيع الناتو ، وهى التى حققت ما لم تحققه قضية أخرى من إجماع وطنى فى قضايا السياسة الخارجية ، نجد موسكو تتخلى عنها - بعد ١١ سبتمبر - وتطرح نهجاً جديداً أشبه ما يكون بالتحدى على الناتو نفسه ، وهو أن يقبل بعلاقات متكافئة جديدة مع روسيا ، يتيح لها المشاركة فى صنع القرار ، وربما الانضمام فى وقت لاحق إلى الناتو فى إطار علاقات أمنية أوروبية جديدة.

فما السبب وراء هذا التغير الجذرى فى المواقف والعلاقات ؟ هل اختفت الحرب الباردة وآثارها ؟ هل انتهى عصر ما بعد الحرب الباردة ؟ هل توافقت المصالح بعد مضى قرن من التعارض والصدام ؟ هل حدث هذا كله فجأة فى وقت تولت فيه مقاليد الحكم فى روسيا قيادة ترفع رايات الدفاع عن المصالح القومية وتتولى فيه الحكم فى واشنطن إدارة جمهورية ترى أن سنوات عشر من العلاقات الروسية الأمريكية قد أهدرتها أخطاء الإدارة الديمقراطية السابقة ؟

### الخطوات الأولى نحو التحالف

لعل أول خطوة باتجاه هذه التطور الإيجابى فى العلاقات حدثت بعد لقاء القمة الأول فى لوبليانا فى سلوفينيا حين تحدث الرئيس بوش عن ضرورة إنهاء الشكوك الموروثة عن الحرب الباردة ، لكن اللحظة الفارقة الحقيقية حدثت بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، حين قرر الرئيس بوشين تقديم الدعم الكامل لحرب أمريكا ضد الإرهاب ، مما حقق لروسيا اختراقاً هائلاً دخل الساحة الأمريكية يسمح لها أن تحقق الكثير فى

مجال تطوير هذه العلاقات بأكثر مما سمحت به سنوات طويلة من المباحثات والاتفاقيات مع الإدارة السابقة.

لكن السياسة الروسية لم تحقق ذلك الاختراق في السياسة الروسية الأمريكية فحسب ، بل في إطار العلاقات مع أوروبا ، خاصة مع ألمانيا ومع بريطانيا وفرنسا وإيطاليا ، حتى إن خبراء العلاقات الروسية الأوروبية يرون أن تصوراً جديداً يكاد أن يطرح نفسه على العلاقات الروسية الأوروبية في كل الجوانب الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية ، وإن كان هناك فريق آخر من الخبراء يرون أن شئاً من الإفراط في الحماس في تصوير أفاق هذه العلاقات الروسية الأمريكية الأوروبية ، وأن صياغة إطار جديد من العلاقات مع أي دولة ، تحكمه الحقائق الاقتصادية والحقائق السياسية قبل أي شيء آخر .

الجميع ، في واشنطن ، وفي موسكو ، وفي العواصم الكبرى في أوروبا الغربية ، في لندن وبرلين ، وباريس وروما ، بل والشرق الأوسط وعالمنا العربي يترقبون تطور العلاقات الروسية الأمريكية ، بل للروسية الأوروبية ، إلى أين تسير وكيف تتفاعل ؟ باتجاه التحالف والانمماج بعد أحداث ١١ سبتمبر والتحديات الجديدة التي تفرض مثل هذا التحالف على الجميع ؟ ، أم باتجاه آخر بعد أن تصل قوة الحدث الهائل إلى نقطة القصور الذاتي ؟

لا أحد حتى الآن يستطيع طرح إجابة محددة لهذا السؤال ..

لكن تطورات عام ٢٠٠٢ قد تكشف عن حدود وقيود هذا ( التوافق ) الجديد ، الذي شهد تاريخ العالم القريب في الحرب العالمية الثانية نموذجاً فريداً له ، في تحالف ستالين مع روزفلت وتشورشل ، ضد عدو مشترك هو هتلر وألمانيا النازية عام ١٩٤٥م .

لكن الحلفاء الثلاثة مضى كل إلى مصالحه يدافع عنها في ( بالطا ) بعد الحرب ، فهل يتقدم العالم إلى ( بالطا ) جديدة ؟ وهل ينتهي ذلك الإفراط في الحماس ، وذلك الزواج في المصالح ويتحطم مع للتناقض الجوهرى في المصالح القومية والإقليمية والعالمية ، ومع التباين المتأصل في شخصيات الشعوب وفي تكوينها الحضارى والتاريخى ؟ هل هناك قوى تاريخية حتمية تباعد بين سياسات روسيا والسياسات

الأمريكية والغربية ؟ لم أن أخطر الغد القريب ستقرض علاقات شراكة وتحالفًا بينهما ضد عدو مشترك لا يزال غامضًا في ملامحه ، مجهولًا في موقعه ، مبعثرًا في مصانره .

### للتحالف الجديد : يكون أو لا يكون

في نهاية عقد السبعينيات ، كانت أفغانستان مسرحًا لمواجهات الحرب الباردة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة ، وكانت فصول الحرب الساخنة بين المجاهدين الأفغان والقوات السوفييتية تدور رحاها عشر سنوات كاملة ٨٩-٧٩ هي فصول النهاية في عصر الإمبراطورية السوفييتية .

لما في أفغانستان اليوم ، وفي بداية هذه الألفية الثالثة ، تتوافق مؤقتًا - مصالح روسيا والولايات المتحدة في تحالفهما وحربهما ضد مواطن التطرف والعنف الذي كاد أن ينال من وحدة أراضي روسيا في شمال القوقاز ، كما تراه القيادة الروسية ، ونال بالفعل من مكنة الولايات المتحدة ورموزها الحضارية عند بوليتها الشرقية في نيويورك ، كما تراه الإدارة الأمريكية .

لكن أهداف التحالف الأمريكي الدولي - كما طرحها الرئيس بوش في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في العاشر من نوفمبر ٢٠٠١ ، لا تقف عند حدود أفغانستان بل تتجاوزها إلى كل موقع في العالم يأوى إليه الإرهاب أو يقدم له الدعم بالمال أو بالفكر أو بالرجال .

فهل يظل هذا التحالف للروسي الأمريكي وتلك العلاقات التضامنية الجديدة متماسكة وقوية ومستمرة حيثما توجهت الاستراتيجية الأمريكية لتحقيق أهدافها ؟

لم أن روسيا - وكما تفعل دائمًا عبر التاريخ - سوف ترسم من جديد خطوطًا حمراء لدوائر أمنها ولمصالحها القومية تدافع عنها ، ولا تسمح لغيرها بأن يتخطاها أو يتجاوزها ؟ أو أن ينقص منها ؟

\* \* \*



## أمريكا والأمم المتحدة

د. عبد العاطى محمد

يسجل التاريخ أن الولايات المتحدة لعبت دوراً رئيسياً في قيام الأمم المتحدة، وتدين المنظمة الدولية باسمها إلى الرئيس الأمريكى فرانكلين روزفلت الذى ابتكر هذا الاسم عام ١٩٤٢ فى إطار أفكاره لإقامة نظام دولى جديد يحقق الأمن والسلام الدوليين ويمنع نشوب حرب عالمية ثالثة، وباعتراف دول رئيسية أخرى ساهمت فى قيام الأمم المتحدة مثل الاتحاد السوفييتى والمملكة المتحدة وفرنسا، ما كان للمنظمة الدولية أن ترى النور لولا توفر الرغبة والإرادة الأمريكية لذلك،

ولكن الصورة التى ظهرت بها الأمم المتحدة عند تأسيسها فى ٢٤ أكتوبر ١٩٤٥ لم تكن متفقة تماماً مع نظرة للولايات المتحدة للتنظيمات والأساليب الدولية التى ستحكم فى العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وبرغم ذلك تقبلت واشنطن قيام الأمم المتحدة وتحملت لها ورحلت تعزز أنشطتها مالياً، وبمرور الزمن مرت العلاقة بين الولايات المتحدة والمنظمة الدولية بمنعطفات عديدة وبصور من الشد والجذب ومراحل من التوافق والعداء، وكان العامل الحاكم فى التقارب والتعاون من جهة أو التنافر والعداء من جهة أخرى هو أين تكمن مصلحة الولايات المتحدة وإلى أى حد تتفق أو تختلف مع توجهات الأمم المتحدة، وعلى مدى عدة عقود كانت العلاقة مرآة تعكس ذلك المزيج المعقد بين المثالية والواقعية (البراجماتية) فى سياسة الأمريكية عموماً، ولتحق فإن الواقعية كانت هى صاحبة السبق، ودفعت الأمم المتحدة ثمنها غالباً لهذه الواقعية الأمريكية وللصراع الداخلى فى الولايات المتحدة بين أنصار العالمية والانفتاح وبين أنصار العزلة،

ومن يتأمل ديباجة ميثاق الأمم المتحدة لا يجد صعوبة فى اكتشاف اتفاق ما جاء

ففيها من قيم وشعارات مع المثالية الأمريكية والحماس والافتخار الأمريكيين للذين سيطروا على الشعب الأمريكي منذ أن وجدت الولايات المتحدة نفسها مضطرة لدخول الحرب العالمية الثانية ، تلك المثالية ، وذلك الحماس الذي يجد نفسه في حديث الولايات المتحدة عن دورها ومسئوليتها إقامة عالم يتمتع بالتسامح والديمقراطية والأمن والسلام والوفاء بالحقوق الأساسية للإنسان للمعاصر ، وبالمقابل فإن سياسات الولايات المتحدة تجاه أنشطة المنظمة الدولية والأزمات التي تصدت لها انطلقت بالدرجة الأولى من مصالحها القومية حتى لو تعارضت مع هذه القيم المثالية . وفي كثير من الحالات لم يكن سهلا للتطبيق بين مصلحة الولايات المتحدة وموقف المنظمة الدولية ، مما جعل الأخيرة أسيرة قيود معينة وإطار محدد لا تتعداه ، حتى لو كان ذلك على حساب المنتظر منها بوصفها للتنظيم الذي يدافع عن مصالح أعضاء المجتمع الدولي دون تمييز .

#### ١- الدور الأمريكي في تأسيس الأمم المتحدة

لقد نشأت الأمم المتحدة بعد تجربة فاشلة لإقامة أول تنظيم دولي هو عصبة الأمم (١٩١٩ - ١٩٤٦) ، وكانت عصبة الأمم قد ظهرت إلى الوجود عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٩ ، وبأشرت منذ ذلك الوقت دورها في العمل على تنمية التعاون بين الأمم وتحقيق السلام والأمن الدوليين ، ولكن وقوع الحرب العالمية الثانية كان دليلا قويا على فشلها في تحقيق أهدافها . وبينما ظهرت الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥ بديلا لعصبة الأمم ، تم إلغاء العصبة رسميًا بعد ذلك بعامين ، ففي الفترة بين ٨ و ١٨ أبريل ١٩٤٦ ، عقدت بعض الدول الأعضاء في العصبة اجتماعًا لجمعيتها العمومية (الدورة ٢١ والأخيرة للجمعية ) ، بهدف اتخاذ القرارات اللازمة لتصفية العصبة وتسليم ممتلكاتها للهيئة الجديدة التي حلت محلها ، أي الأمم المتحدة . ولكن العصبة لم تعتبر ملغاة من الوجهة القانونية إلا في ٣١ يوليو ١٩٤٧ ، حين أنهى مكتب التصفية حساباتها<sup>(١)</sup> .

والفرق بين تجربتي عصبة الأمم والأمم المتحدة كبير ، يعكس التحول الذي حدث في فكر الشعوب الغربية تجاه الحرب والدعوة إلى قيام حكومة عالمية ، وكذلك تغير

الظروف الدوائية وظهور الولايات المتحدة كقوة سياسية واقتصادية وعسكرية عظمى  
بعد الحرب العالمية الثانية ،

ففي أثناء الحرب العالمية الأولى كلفت العبارة التي تتردد على ألسنة نوى الرأي  
وأهل القانون هي « يجب ألا تتكرر المأساة » . وبعد أن انتهت الحرب تعززت  
الدعوة ووجدت صدى لدى السياسيين والقادة إلى أن اتخذت شكل التحرك الدولي  
المنظم عبر عدة مشروعات أوروبية . واجتمعت اللجنة التي وضعت المشروع  
النهائي في مؤتمر فرنسا ، وكانت تتألف من مندوبين عن كل دولة من الدول الخمس  
الكبرى آنذاك ، وهي الولايات المتحدة وفرنسا وإنجلترا وإيطاليا واليابان ومندوب واحد  
عن الدول العشر المتحالفة ، وانتهت أعمالها في ١٣ فبراير ١٩١٩ بمشروع يجمع  
بين النزعة الفرنسية والنزعة الأنجلوسكسونية . وتم وضع نظام عصبة الأمم في  
ميثاق دولي يعرف بمعهد عصبة الأمم ، ولتمج هذا الميثاق في صدر معاهدات الصلح  
التي تلت الحرب العالمية الأولى<sup>(٣)</sup> ،

وكان الرئيس الأمريكي ويلسون من المتحمسين لقيام هذا للتنظيم الدولي الجديد .  
ومعروف أن أمريكا ابتعدت عن الحرب آنذاك في البداية ، وناشد ويلسون الدول  
المتحاربة الصلح وعرض الوساطة بينها ، إلا أن أمريكا غيرت موقفها عام ١٩١٧  
لشعورها بأن ألمانيا تهدد سلامتها القومية بالسيطرة على المحيط الأطلنطي . وأنذاك  
تحدث ويلسون أمام الكونجرس لإقناعه بدخول أمريكا الحرب . وقال كلماته  
المشهورة: « سنقتل في سبيل الديمقراطية ومن أجل الذين يحترمون القانون ولكي  
نجعلهم أحراراً ، بالفعل في إدارة شئون بلادهم ، سنقاتل من أجل حقوق الأمم  
الصغيرة ومن أجل وحدة الشعوب لتحقيق السلام والأمن للجميع ولنجعل العالم  
بأسره حراً » . وبعد انتهاء الحرب طرح نقاطه الأربع عشرة لتحقيق السلام في  
مرحلة ما بعد الحرب ، كان من بينها إنشاء عصبة الأمم<sup>(٣)</sup> .

ولم يقدر للرئيس ويلسون أن يحقق أحلامه ؛ لأن الكونجرس الأمريكي رفض  
انضمام الولايات المتحدة للعصبة تحت التأثير القوي لأتصار العزلة . ولكن السبب  
الأقوى للرفض هو أن فكرة السيادة الوطنية بل والنزعة الوطنية المتطرفة هي التي

سانت في أعقاب الحرب الأولى بسبب تداعيات هذه الحرب وكوارثها . وكانت هذه النزعة من العقبات الرئيسية التي اعترضت قيام عصبة الأمم وأدت إلى إخفاقها بجانب أسباب أخرى . فالشعب الأمريكي والشعب الإنجليزي وكثير غيرهما من الشعوب الأوروبية كانوا متحمسين لمبادئ السلام ولكنهم غير مستعدين لأن يتحملوا أعباء من أجله تؤثر سلبياً على سيادتهم الوطنية . ومن الأسباب الأخرى لفشل العصبة أن عهدها أو ميثاقها لم يحرم الحرب تحريماً قاطعاً ، بل أباحها أحياناً ، ولم يفرض التحكم بصفة إلزامية ، ولم ينشئ قوة عسكرية تتكفل بتنفيذ القرارات وفرض العقوبات على المخالفين لها<sup>(٤)</sup> .

ولكن إخفاق عصبة الأمم لم يؤدي إلى فقدان الأمل في تعزيز فكرة الدولية مقابل الوطنية وقيام « حكومة عالمية » مقابل الدول الوطنية . ومن هنا عاد التفكير مرة أخرى وبقوة في إقامة بديل لعصبة الأمم يتجنب أخطاءها ويعيوبها الدستورية ويحقق الغاية التي يحلم بها الجميع ألا وهي السلام ومنع الحرب ونشر الرخاء للجميع . ولأن الولايات المتحدة لم تشارك في الحرب لثانية إلا بعد ثلاث سنوات من اشتغالها ، مما أتاح لها فرصة للتفكير والتدبر في تداعيات الحروب وسبل درئها ، فقد كان ساستها من أوائل المفكرين في دراسة مشكلات ما بعد هذه الحرب ، وإقامة تنظيم دولي جديد . وهكذا عندما أعلنت إنجلترا وفرنسا الحرب على ألمانيا ، أعلن الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت أن الولايات المتحدة ترى أن من واجبها القيام بدور مهم في المستقبل لصالح كل الدول ، وهو إقامة سلام يعم الإنسانية ويمنع استعمال القوة لحل المنازعات بين الدول . وبدأت إدارة روزفلت في اتخاذ خطوات حقيقية . ففي ديسمبر ١٩٣٩ تشكلت لجنة لدراسة شئون ما بعد الحرب . وفي ١٤ أغسطس ١٩٤١ اجتمع الرئيس روزفلت مع وينستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا وصدر ما يعرف بتصريح الأطلنطي الذي تضمن الإشارة إلى ضرورة إقامة تنظيم دولي جديد بعد انتهاء الحرب .

وقد أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية تصريحاً ، أطلق عليه اسم تصريح الأمم المتحدة ، تضمن أيضاً الدعوة لإقامة تنظيم دولي جديد . بعده اجتمعت اللجنة الأمريكية لشئون ما بعد الحرب أول مرة في ١٢ فبراير ١٩٤٢ وتابعت أعمالها

لتنافس العلاقات الدولية بعد الحرب فيما إذا كان جرى تنظيمها على أساس دولي عالمي ، أم على أساس دولي إقليمي ؛ أو بمعنى آخر هل يتولى الإشراف على العلاقات الدولية تنظيم دولي واحد أم عدة تنظيمات إقليمية ؟ وكان الرئيس روزفلت من المناصرين للرأى الثانى ، أى النزعة الإقليمية وإن كان قد اقترح أن تنحصر مسائل حفظ السلام والأمن للدوليين فى يد الدول المنتصرة ( المتحالفة ) ، كما كان يرى إنشاء وكالات فنية مستقلة عن بعضها وغير مرتبطة بالكتل الإقليمية أو للتنظيم الدولى وتختص بتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الدولية . ولكن لجنة شنون ما بعد الحرب فندت هذه النزعة الإقليمية بما يؤكد أن الأهداف المرجوة : السلم والأمن والتعاون الاقتصادى والاجتماعى ، لن تتحقق إلا بوجود تنظيم دولي عالمي أو عام يفرض سلطة واحدة على الجميع . ونجحت اللجنة فى فرض وجهة نظرها . وانتقل البحث إلى الأسس التى يقوم عليها هذا التنظيم ، وفى هذا لعب السيد سمنولز وزير الخارجية الأمريكى دوراً مهماً عندما قدم مشروعاً حظى بموافقة إنجلترا والاتحاد السوفييتي ، وتم عقد مؤتمر للدول الثلاث فى ٢١ أغسطس ١٩٤٤ فى دمبراتن أكس ( إحدى ضواحي واشنطن ) كانت مهمته تحويل المشروع إلى مقترحات محددة ، وتابع أعماله بمشاركة من الصين . وفى العام التالى عقد مؤتمر سان فرانسيسكو لإبرام ميثاق للتنظيم الدولى الجديد أو « الأمم المتحدة »<sup>(٥)</sup> .

وهكذا نجح روزفلت فيما فشل فيه ويلسون ، ولكن القيم المثالية ظلت قاسماً مشتركاً مع فارق أساسى هو ربطها بالقوة الأمريكية . وينبذ نجاح روزفلت فيما يتعلق بقيام الأمم المتحدة من أكثر من زاوية . فهو بدوره واجه معارضة مؤيدى الانعزالية الأمريكية وكان من الممكن أن يفشل لولا أنه نجح فى إقناع الرأى العام الأمريكى بأن الأمم المتحدة لن تكون قيذاً على السياسة الخارجية الأمريكية ، فى إشارة إلى حق الفيتو الذى جاء فى الميثاق ويجعل للدول الخمس الكبرى فى مجلس الأمن قدرة على رفض أى قرار يضر بمصالح أى منها . كما أنه مزج بين المثالية الأمريكية والقوة . ففى عرضه لأفكاره عن الأسس التى يجب أن ينبنى عليها عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية قال : إنها تتركز فى الحرية ، تلك القيمة الأثيرة عند للشعب الأمريكى ، وهى تنقسم إلى أربع حريات هى حرية الكلام والحرية الدينية ،

والتححر من العوز ، والتحرر من الخوف ، وحيث خرجت الولايات المتحدة من الحرب القوة الكبرى في العالم لقتصاديًا وعسكريًا ، فإن هذين الأمرين يجعلان من الحريات الأربع السابقة أمرًا ممكنًا من خلال سياسة أمريكية نشطة تخرج بلادها من العزلة ، إنه السلام الأمريكي الذي يرتضيه المواطن الأمريكي ويجعله مقتنعًا بوجود منظمة دولية على أرضه تعمل من أجل هذه الحريات وتستحق تضحية المواطن الأمريكي من أجل استمرار نشاطها ، وفي ديباجة ميثاق المنظمة الدولية كثير من الشعارات التي تعد تفصيلًا لهذه الحريات الأربع .

## ٢- النظرة الأمريكية لدور المنظمة الدولية

كانت الولايات المتحدة - إذن - من المؤيدين ، بل والمتحمسين لقيام تنظيم دولي يحقق السلام والأمن والرخاء للجميع . حدث هذا كما رأينا عند التفكير في قيام عصبة الأمم برغم عدم انضمام الولايات المتحدة لها ، وعند قيام الأمم المتحدة ، ولكن الخلاف الجوهري الذي اعترض المناقشات بالنسبة لكل من هذين للتنظيمين كان حول طبيعة هذا للتنظيم ومن ثم الدور المنوط به . وفي الحالتين لم يشذ موقف الولايات المتحدة عن موقف المجتمع الدولي والرأى العام العالمى ، فقط حدث انتصار لوجهة النظر الأمريكية ، من حيث المستوى - فى تحديد طبيعة ودور التنظيم الدولى - فى المحاولة الثانية ، أى بالنسبة للأمم المتحدة .

لقد فشلت عصبة الأمم بسبب المركزية الشديدة التى أصطبغت بها . ومن يراجع عهدها أو ميثاقها يكتشف أنها قد توسعت فى فكرة العالمية إلى حد كبير . ويبدو أن أنصارها تأثروا بشدة بالأفكار المثالية التى ظهرت منذ قرون طويلة مضت حول إيجاد حكومة عالمية تدير شئون العالم الذى يجب أن يتحول إلى مدينة فاضلة وفقًا لتعبير الفيلسوف الإسلامى « أبى نصر الفارابى » فى منتصف القرن العاشر . وقد استمرت هذه الأفكار المثالية تراود الكثير من المفكرين بعد ذلك ، فقد تحدث عنها الفيلسوف الإيطالى دانتى فى منتصف القرن الرابع عشر ، والفيلسوف الهولندى إيراسموس فى مطلع القرن السادس عشر وللقس الفرنسى سام بيير فى القرن السابع

عشر والفيلسوف الألماني إيمانول كانت في نهاية القرن الثامن عشر ويعدّه بقليل  
 الفيلسوف الإنجليزي بنتام . وحاولت عصبة الأمم أن تترجم هذه الأحلام إلى واقع  
 ولكنها فشلت . وكان مصدر الفضل هو الطابع المركزي لها ، أو بالأحرى إصرارها  
 على إقامة حكومة عالمية تعبر عنها هيئة واحدة تفرض إرادتها على بقية الدول .  
 وبدأت هذه المركزية واضحة في كل المشروعات التي اشرفت عليها العصبة  
 لاستتباب السلام العالمي . فالضمان الجماعي قام على نمط دولي عام شامل ، ولتحكم  
 قصد به أن يكون إجبارياً ملازماً لكل دول العالم ، ونزع السلاح درس على نمط  
 عالمي ، وربما كان الهدف من كل ذلك هو تطبيق فكرة العالمية كما سبق القول ،  
 ولكن خبراء التنظيم الدولي يؤكدون أن الباحث الحقيقي لم يكن هذا بالضبط ، بل  
 الرغبة في تركيز السلطة في يد العصبة ، ونسى أنصار العصبة أن المجتمع الدولي  
 والرأى العام العالمي لم يكن كل منهما مهيأ ولا مستعداً لقبول مبدأ الحكومة العالمية ؛  
 لأن ظهور الدول الجديدة التي تكونت على أثر هزيمة الإمبراطوريات النمساوية  
 والمجرية والعثمانية والبروسية ، زاد من أنصار القومية المتطرفة التي تضع سيادتها  
 فوق كل اعتبار آخر والتي تميل إلى الوطنية بدرجة تغطي على فكرة الدولية التي  
 ينادى بها أنصار الحكومة العالمية<sup>(١)</sup> .

ومن الصحيح أن الرئيس الأمريكي ويلسون كان متحمساً لقيم المثالية التي كانت  
 إطاراً للجهود التي بذلت في قيام العصبة ، ولكنه لم يذهب إلى إعلان تأييده لقيام  
 حكومة عالمية ممثلة في هذا التنظيم الدولي . وربما كانت الظروف التي مرت بها  
 الولايات المتحدة وقت قيام العصبة لا تسمح لها بالتأثير الجدى في طرح الآليات التي  
 قامت عليها العصبة ، خاصة كما سبق القول ، إنه لم يتسن لها دخولها من اللحظة  
 الأولى نظراً لتصدى التيار الاتعزلى لتوجهات الرئيس ويلسون الخارجية . وعندما  
 تغيرت الأوضاع في الحرب العالمية الثانية ، وبالنظر إلى الفضل الذريع الذى منيت به  
 العصبة ، أتيحت للظروف أمام الولايات المتحدة للمساهمة بشكل كبير في صياغة  
 طبيعة التنظيم الدولي الجديد ودوره . وتركزت جهودها في هذا الصدد في إنشاء  
 للمتحمسين لفكرة الدولية عن رغبتهم وأحلامهم حول الحكومة العالمية ، وبدلاً من  
 ذلك تم إقرار صيغة تجعل من التنظيم الدولي الجديد ( الأمم المتحدة ) مجرد أداة في

يد المجتمع الدولي تنفذ إرادة هذا المجتمع الدولي ، أو بالأحرى تكون سكرتارية لدول العالم . وكان الهدف من ذلك هو تجنب الأخطاء التي وقعت فيها عصبة الأمم من ناحية ، وتحقيق القبول من جانب الرأي العام العالمي والأمريكي بوجه خاص لقيام التنظيم الدولي الجديد . ولا شك أن بقية من روح العزلة كلفت لا تزال تعتري السياسة الأمريكية في عهد روزفلت مما جعلها تتخوف من الاثرط في جمعية دولية تعمل على رسم سياسات عالمية مشتركة تحفظ السلام في العالم ، وقد كان روزفلت وزير خارجيته كوردل هول الذي كان قد قام بتشكيل لجنة دراسة شئون ما بعد الحرب آنذاك على وعى تام بالدروس والخبرة المستفادة من تجربة للرئيس ويلسون السابقة ، ولذلك سعى روزفلت إلى حشد التأييد داخل الكونجرس لقيام الأمم المتحدة ، مما جعل عدداً من زعماء الحزبين الجمهوري والديمقراطي يعلنون التزامهم بالعمل على إنشاء منظمة دولية أكثر فاعلية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين . وفي نهاية سبتمبر ١٩٤٣ نجح النائب وليام فولبرايت في تحرير المشروع الذي يحمل اسمه في مجلس النواب والذي يؤيد إنشاء آلية عالمية جديدة لحفظ السلام ومشاركة الولايات المتحدة فيها ، وأصبحت هذه المسألة محسومة مع انتهاء الحرب العالمية الثانية عند الجمهوريين والديمقراطيين معاً .

لقد جاءت صياغة الميثاق الذي تمت الموافقة عليها في مؤتمر سان فرانسيسكو مرضية للولايات المتحدة بحكم أنها تحدد دور الأمم المتحدة في كونها أداة لتنفيذ ما تنفق عليه الدول الأعضاء من قرارات في مجالات السلم والأمن والتعاون الاقتصادي والاجتماعي . ولكن الميثاق طرح المنظمة العالمية كهيئة عالمية قوية لها اختصاصات مهمة وإدبيها وكالات ومؤسسات عديدة واسعة المهام أيضاً ، بل منحها بعض مظاهر القوة لتطبيق قراراتها سواء على الأصعبدة السياسية أو العسكرية أو الاقتصادية . وفي نفس الوقت وضع للميثاق قيوداً عديدة أيضاً أمام نشاط المنظمة الدولية . هذه الأمم المتحدة : « القوة - للضعيفة » هي التي جذبت الحماس الأمريكي لإنشائها وأقنعت الرأي العام الأمريكي بقبولها إلى حد استضافة مناقشات إنشائها ووجودها نفسه على أراضي بلاده . ورغم هذا بقي للولايات المتحدة تفسيرها الخاص لدور الأمم المتحدة منذ اللحظة الأولى لإنشائها .



إن هذا التفسير ينطلق أساساً من المدرسة الوظيفية التي وضع أسسها دافيد ميترانى، والتي اعتبرت أن نجاح التعاون الدولى فى الأمور غير السياسية أو الفنية - وهي أمور تمس الحياة المعيشية اليومية لل بشر - هو الذى يضمن الأساس لنجاح التعاون لاحقاً فى الأمور السياسية وأليس العكس ، وعليه فإن الأمم المتحدة يجب أن تركز أنظارها على المجالات التى تكون قاعدة للفاهم السياسى بين الشعوب والدول وأليس على القضايا السياسية أولاً ، وجعل هذه القضايا مفتاح حل المشكلات الإنسانية الأخرى<sup>(٧)</sup>.

ومن يتأمل ديباجة ميثاق الأمم المتحدة يجدها حافلة بنواحى الاهتمام بالقضايا غير السياسية باعتبار النجاح فيها يمنع قيام الحروب ويجعل السلام عاماً بين الأمم . فبعد أن تتحدث الديباجة عن التزام شعوب الأمم المتحدة بإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحروب ، تقول إن ذلك يتحقق « بالتأكيد مجدداً على الإيمان بالحقوق الأساسية للإنسان ، وبكرامة الفرد وقدره ، وبما للرجال والنساء ، والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية » . لقد آلفنا على أنفسنا نحن شعوب الأمم المتحدة أن نهين الأحوال التى يمكن فى ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولى . . . وأن نضع بالرقى الاجتماعى قدماً ، وأن نرفع مستوى الحياة فى جو من الحرية أفسح . . . وفى سبيل تحقيق هذه الغايات اعترزنا أن نأخذ أنفسنا بالتسامح وأن نعيش معاً فى سلام وحسن جوار ، وأن نضم قوانا ؛ كي نحفظ بالعلم والأمن الدوليين ، وأن نكفل بقبولنا مبادئ معينة ورمس الخطط للآزمة لها ، ألا نستخدم القوة المسلحة فى غير المصلحة المشتركة ، وأن نستخدم الأداة الدولية فى ترقية الشئون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعاً » .

وفى ضوء ذلك تحدثت أغراض الأمم المتحدة ومبائنها فى أربعة عناصر هي أولاً : المحافظة على السلم والأمن الدوليين ، وثانياً : تنمية العلاقات الودية بين الأمم ، وثالثاً : التعاون الدولى على حل للمشكلات العالمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية ، والعمل على تعزيز احترام حقوق الإنسان وحياته الأساسية ،

ورابعاً : أن تصبح الأمم المتحدة مركزاً لتنسيق جهود الأمم في سبيل بلوغ هذه الأهداف المشتركة<sup>(٨)</sup>.

لقد سبق القول أن روزفلت كان من أنصار أن يكون للأمم المتحدة دور سياسي عالمي محدد ، وكان ميالاً لقيام منظمات إقليمية بجانب منها مستقلة عنها ، مما كان يعنى أن الأمريكيين يؤيدون فعلاً قيام منظمة عالمية ولكنهم يتخوفون من امتداد سلطتها على الدول . وعقب قيامها بنحو ٥ سنوات أبدى جون فوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكية عدم رضاه عما تم في سان فرانسيسكو ، وقال : « لقد أردنا للأمم المتحدة أن تصبح النقطة التي يلتقى فيها العالم ، أو بالأحرى المندئى والمنبر الذى يعبر من خلاله المجتمع الدولى عن آرائه وي طرح همومه دون أن تكون له سلطة القرار والتدخل لقرضه . . . » ولقد دالاس « أن الأمم المتحدة ليست بديلاً للسياسة الخارجية الأمريكية ، ونشاطها لا يعنى الولايات المتحدة من مسؤولياتها الخاصة . . . إننا نؤيد الأمم المتحدة ونعتبرها وكالة للسلام »<sup>(٩)</sup>.

وفى الواقع لم يكن دالاس صادقاً تماماً أو دقيقاً فى تقييمه لدور الأمم المتحدة وما تريده أمريكا منها بالفعل . ولا تكشف كلماته إلا عن الصراع الذى يحكم موقف الولايات المتحدة من المنظمة الدولية منذ قيامها وحتى الآن ، وهو إلى أى حد تريدها أمريكا بمثابة الحكومة العالمية ، وإلى أى حد تريدها منبراً ومندئى للكلام فقط؟ وسيظل الموقف الأمريكى منذ ١٩٤٥ متأثراً إلى حد كبير بالتلقى أو التعارض بين مصلحة الأمم المتحدة والمصلحة الأمريكية . ولو عدنا إلى السنوات بين ١٩٤١ و ١٩٤٥ وقبيل مؤتمر سان فرانسيسكو ؛ فإن للولايات المتحدة كانت بالفعل أقرب إلى أن تكون الأمم المتحدة حكومة عالمية تقودها ترويكاً تجمعها هى مع الاتحاد السوفييتى وإنجلترا باعتبارها الدول الثلاث أصحاب الاهتمام الرئيسى فى نشأة المنظمة الدولية ، وفى وقت لاحق أضيفت لهم الصين وفرنسا . وكان الإصرار بوضع حق الفيتو فى يد الدول الخمس بمثابة مصدر للقوة الأول الذى تستطيع به حكم العالم . ولكن الاعتبار الرئيسى الذى حكم التفكير الأمريكى فى هذا الشأن هو توافر التوافق أو الاتفاق بين الدول الثلاث ( أو الخمس فيما بعد ) حول النظرة التى تدار بها مشكلة دولية ما . هذا

الشرط هو الذى كان يرجح الميل الأمريكى لاعتبار المنظمة الدولية حكومة عالمية . وفى هذا الإطار يمكن فهم كلمات أخرى سجلها دالاس فى كتابه « حرب أم سلام » عندما ذكر : « إن ضعف الأمم المتحدة ( هنا يقيم دور المنظمة بعد ٥ سنوات من قيامها ) لا يرجع إلى مؤتمر سان فرانسيسكو الذى وضع اللبنة فى نص الميثاق والذى سبق الاتفاق عليه فى مؤتمر يالطا ، ولا إلى الإخفاق فى ذلك المؤتمر على منح الضمانات باستخدام القوة لتنفيذ القرارات . ولكن السبب الرئيسى فى ضعف الأمم المتحدة هو أنه فى أشد المسائل أهمية لا يتوفر الرضا بقبول الحكم الصادر ، أو أن الحكم يكون من الضعف بحيث لا يشعر به أحد . »<sup>(١٠)</sup>

ولو عدنا إلى بعض الأمثلة العملية لازداد الموقف وضوحاً . ففى أول عامين من عمر المنظمة الدولية ، كان الاتفاق قائماً بين الدول المنتصرة فى الحرب العالمية الثانية ولم تكن الخلافات قد نشبت بعد خاصة حول الأوضاع فى أوروبا الشرقية ، ولذلك قامت الأمم المتحدة بدور فعال فى التعامل مع بعض القضايا الإقليمية التى توترت فيها بعض الدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن ، مثل القضية الإيرانية والحرب الأهلية فى اليونان ، وبعض قضايا إنهاء الاستعمار خاصة فى إندونيسيا . وفى الفترة من ١٩٤٨ إلى ١٩٦٣ وحيث تصاعدت القوة الأمريكية فى العالم ، نجحت الولايات المتحدة فى توظيف المنظمة الدولية ؛ لاحتواء بعض الصراعات الإقليمية فى سياق الأهداف الأمريكية . وعلى سبيل المثال تمكنت الولايات المتحدة فى ٢٥ يونيو ١٩٥٠ من استصدار قرار من مجلس الأمن يقضى بإرسال قوات دولية إلى كوريا تكون تحت القيادة الأمريكية . وحدث هذا فى غيبة الاتحاد السوفيتى عن مجلس الأمن ، ولما عاد إلى المجلس وأصبح صعباً على الولايات المتحدة اتخاذ قرارات من المجلس ضده فى سياق تناقصها على الوضع فى كوريا ، لجأت الولايات المتحدة إلى الجمعية العامة ونجحت فى توسيع صلاحياتها فى مجال الحفاظ على الأمن والسلام الدوليين والتى تحددت فى القرار الصادر ٣ نوفمبر ١٩٥٠ باسم « الاتحاد من أجل السلام » . وتم استخدام هذا القرار لتعزيز التدخل الأمريكى فى كوريا ، والأهم من ذلك تأسيس فكرة اللجوء إلى الجمعية العامة لحل الصراعات الإقليمية بدلاً من مجلس الأمن فى حالة فشلها ، خاصة عندما ترغب الولايات المتحدة فى منع الاتحاد

الموفيتي من استغلال سلطة اللقيتو داخل مجلس الأمن ، وقد طبق هذا القرار بالفعل في حالات التعامل مع أزمة العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ وعندما تم إرسال قوات الطوارئ الدولية لمراقبة الملاحة في خليج العقبة وفي الكونجو عام ١٩٦٠<sup>(١١)</sup>.

والملاحظة التي تعيننا هنا هي أن الولايات المتحدة لا تمنع من حيث المبدأ في أن تتجه المنظمة الدولية نحو دور الحكومة العالمية متى كان ذلك ممكناً (تحقيق التوافق الدولي على ذلك بين الكبار) وعندما ترى فيه الولايات المتحدة مصلحة مباشرة تخدم أغراضها الخارجية ، ولذلك لم يكن لديها مانع - بل هي التي سعت - إلى تنشيط دور الجمعية العامة آنذاك على حساب مجلس الأمن (صاحب السلطة الرئيسية في المنظمة الدولية) لكي تقام النفوذ الموفيتي وتحقق مكاسب على صعيد الأزمات الإقليمية . ومما ساعد على ذلك أن أعضاء الأمم المتحدة حتى أواسط الستينيات كان عدهم يسمح بفرض النفوذ الأمريكي عليهم ، بل وكانت ظروفهم السياسية تساعد على ذلك . ولكن الوقائع التي أظهرت ميل الولايات المتحدة لأن تكون الأمم المتحدة حكومة عالمية حتى بداية الستينيات كانت قليلة ، ومن ثم فإن الواقع القوي بأن النظرة الأمريكية المؤسسة لدور الأمم المتحدة هي نظرة مركبة تتضمن أكثر من بعد . فمن ناحية تشمل السعي لأن تكون المنظمة الدولية من النوع الذي كان ينتظره الشعب الأمريكي وفقاً لعبارة دالاس عام ١٩٥٠ ، أو بالأحرى أن تعمل الأمم المتحدة كأداة تخدم السياسة الأمريكية بالدرجة الأولى ، وليس كأداة للسلم والأمن الدوليين تعبر عن إرادة المجتمع الدولي كله ، أو أن تصبح مجالاً لبسط النفوذ الأمريكي على الصعيد الخارجي . ومن ناحية ثانية أن «لوظيفة» هي جوهر عمل الأمم المتحدة ، بمعنى أن تقوم بالوفاء بمتطلبات التعاون الدولي الذي يقود إلى تفاهم سياسي وليس العكس ، ومن ناحية ثالثة أن تبقى الأمم المتحدة على المستوى التنظيمي مجرد سكرتارية ؛ لتجمع دول العالم لا تملك من تلقاء نفسها إمكانية التحلي بالإرادة المستقلة ، ومنبراً أو منتدى للتعبير عن الرأي في القضايا الدولية ، أو بالأحرى مجالاً تترشق فيه الدول بالكلمات ؛ لتقمص عن غضبها بدلاً من أن تترشق بالرصاص في أرض المعارك .

### ٣- العلاقات خلال الحرب الباردة وبعدها

منذ بداية الستينيات وحتى أواخر الثمانينيات لعبت الأمم المتحدة دوراً ملحوظاً على الساحة العالمية ، والمتتبع لنشاطها يستطيع أن يرصد بعض إنجازات المنظمة الدولية في القضايا الرئيسية التي قامت من أجلها ، وتحديدًا في مجالات حفظ السلم والأمن الجماعي والحد من التسلح ونزع السلاح وتنظيم التجارة الدولية وقضايا حقوق الإنسان والغذاء والصحة . ولكن بالمقابل فإن هذه الإنجازات لم تصل إلى الحد الذي كانت تتشده الأمم المتحدة نفسها ، كما أن المنظمة الدولية أخفقت في قضايا عديدة في هذه المجالات نفسها ، ومن ثم فإن المحصلة النهائية لأداء المنظمة الدولية خلال الحرب الباردة كانت تنقسم بالإحباط وأقرب إلى الفشل . وكان من أبرز الأسباب الرئيسية لهذا الفشل ، التناقص الحاد بين القطبين العالميين آنذاك : الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة على قيادة العالم ، والتغير الذي حدث على صعيد توزيع مصادر القوة على مستوى العالم بالنظر إلى نمو قوة دول العالم الثالث . ولأن الأمم المتحدة ما هي إلا تجمع لدول العالم بكل تناقضاتها وخلافاتها في المصالح ، كان من الطبيعي أن يتأثر نشاطها بالبيئة الدولية وطبيعة النظام الدولي القائم . والحالات التي نجحت فيها الأمم المتحدة بالنسبة لتسوية الأزمات الإقليمية كانت تعكس توافق إرادة الدولتين العظميين ، أو المناطق البعيدة نسبيًا عن اهتمام ونفوذ أي منهما ، بينما أجمعت الأمم المتحدة في الواقع عن التدخل فيما يعد مجالاً حيويًا لكل منهما . يكفي الإشارة هنا إلى أن الأمم المتحدة نأت بنفسها عن الأزمات التي كانت تقع في نطاق حلف وارسو ؛ لأنه يخضع للنفوذ السوفييتي ، أو تلك التي تقع في أوروبا وأمريكا اللاتينية ؛ لأنها تخضع لحلف الناتو ( وأمريكا إحدى قواه الرئيسية ) ومنظمة الدول الأمريكية . ومع أن هذه الأزمات لم تمنع الأمم المتحدة من مناقشتها إلا أن دورها توقف عن هذا الحد ، أيضًا فإن أزمة مثل أزمة فيتنام التي انغمست فيها الولايات المتحدة بكل إمكانياتها طوال الستينيات وأزمة أفغانستان التي تورط فيها الاتحاد السوفييتي أواخر الثمانينيات لم يتح للأمم المتحدة أن تتدخل فيها خاصة بالنسبة للأزمة الفيتنامية التي لم تناقش في مجلس الأمن أو الجمعية العامة ، كما لم تلعب الأمم المتحدة دوراً واضحاً في تسوية الحرب

العراقية الإيرانية التي استمرت ٨ سنوات بين ٨١ و ٨٨ ، ولم تتحرك إلا على صعيد  
المناشدة لوقف الحرب .

وقد ظلت الولايات المتحدة حتى أواسط السبعينيات ترى أن الأمم المتحدة لها دور  
مفيد في تعزيز السلم والأمن الدوليين وتحقيق التنمية ، ومن ثم حافظت واشنطن على  
مساهماتها المالية في ميزانية للمنظمة الدولية بغض النظر عن التراجع في نسبة  
المساهمة الأمريكية . وكان ذلك بسبب اقتناع الولايات المتحدة بأن المنظمة الدولية ما  
تزال - حتى ذلك الوقت - ساحة جيدة لها للتصدي للنفوذ السوفييتي في العالم ولزحف  
قوة دول العالم الثالث ، ولكن للهواجس الأمريكية كانت قد بدأت تتصاعد منذ أواسط  
الستينيات مع ازدياد أعضاء الجمعية العامة وظهور غلبة دول العالم الثالث لدى كان  
ينتمي معظمه سياسياً للنفوذ السوفييتي ، ومع تزايد واتساع نشاط المنظمة الدولية في  
كل الأصعدة بكل ما يحمله من نفقات تصاهم فيها الولايات المتحدة بنصيب الأسد . وبدأ  
المواطن الأمريكي يشعر أنه يمول منظمة عالمية لا تخدم مصالح الولايات المتحدة ،  
وبعد أن كانت الولايات المتحدة ترى في الجمعية العامة فرصة لحصار دور مجلس  
الأمن الذي يتمتع فيه الاتحاد السوفييتي بالفيتر ، - وسبق الإشارة إلى هذا التحول الذي  
حدث أوائل الخمسينيات - ، فإنه بعد هذا التطور ، اتجهت الولايات المتحدة إلى  
التراجع سريعاً عن التحرك داخل الجمعية العامة ، بل والعمل على التصدي لدورها .  
لقد شعرت الولايات المتحدة منذ أواسط الستينيات بتزايد عزلتها داخل المنظمة  
الدولية ، وساهم ذلك في إحياء موقف تيار العزلة داخل الولايات المتحدة الذي كان  
يناصب الأمم المتحدة العداء منذ تأسيسها . وعادت الولايات المتحدة إلى ساحة مجلس  
الأمن حيث تمتلك الفيتر وتستطيع التأثير على حلفائها الغربيين أيضاً للعمل جميعاً  
ضد المنظمة الدولية .

وكان عام ١٩٧٥ نقطة تحول في الموقف الأمريكي من المنظمة الدولية ، حيث  
انتقل من عدم الارتياح إلى الغضب والعداء ، ولم يستمر هذا الموقف حتى التسعينيات  
فيما بعد . ففي ذلك العام أصدرت الجمعية العامة قرارها رقم ٣٣٧٩ الذي تضمن  
إدانة الصهيونية باعتبارها لوثاً من ألوان العنصرية . وقد أغضب القرار الولايات

المتحدة بشدة ، خاصة في ظل تنامي علاقتها بإسرائيل . كما اعتبرت الولايات المتحدة أن برنامج منظمة اليونسكو عن النظام العالمي الجديد وما طرحته هذه المنظمة آنذاك عن الخصوصية الثقافية وضرورة احترامها وكذلك مناقشات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية حول النظام الاقتصادي للعالمى الجديد وحول قانون البحار ، يعد تعبيراً عن زحف شمولي معاد للبرالية والحضارة الغربية ، مما يهدد الأمم المتحدة بالتحول إلى أداة في يد الدول الشرقية الشيوعية ، وبدأ قادة الولايات المتحدة منذ ذلك الوقت - خاصة المنتمين منهم للحزب الجمهورى - يوجهون الانتقادات الحادة للأمم المتحدة ويعتبرونها أداة دعائية في يد الاتحاد السوفييتي . وظهرت دراسات أمريكية تؤكد أن الأمم المتحدة ووكالاتها أصبحت عبئاً على الولايات المتحدة . وبدأت مشاعر العداء تتحول إلى ثورة غضب جامحة ضد بعض منظمات الأمم المتحدة ، حيث انسحبت الولايات المتحدة من منظمة العمل الدولية ، ثم عادت إليها مرة أخرى ، وانسحبت من منظمة اليونسكو عام ١٩٨٥ ولم تعد إليها ، ونشأت أزمة بينها وبين منظمة الأغذية والزراعة عام ١٩٨٧ ، وكانت الولايات المتحدة قد رفضت للتوقيع على اتفاقية قانون البحار عام ١٩٨٢ ، وتعد اتفاقية قانون البحار واحدة من الاتفاقات الدولية التي بذلت الأمم المتحدة جهداً كبيراً في صياغتها بالقدر الذي يحمي مصالح الدول النامية فيما يتعلق باستغلال قيعان البحار ، وقد نجحت الأمم المتحدة في أن تتضمن الاتفاقية مبدأ مهماً هو الحفاظ على الثروات المشتركة للإنسانية (ومنه قيعان البحار ) .

ولكن تعديل الاتفاقية عام ١٩٨٤ أعاد مجدداً مبدأ عدم المساواة بين الدول المتقدمة والنامية بأن أعطت الاتفاقية مزايا للدول الصناعية المتقدمة باعتبارها صاحبة الاستثمار الرائد في مثل تلك المناطق ، وبرغم ذلك فإن هذه الدول انشقت فيما بينها حول الاتفاقية حيث وقعتا بلجيكا وإيطاليا واليابان وهولندا بينما رفضت للتوقيع عليها الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا<sup>(١٧)</sup> .

وفى ظل هذه التطورات تصاعدت بشدة المطالب داخل الولايات المتحدة بتخفيض المساهمة المالية في ميزانية الأمم المتحدة وإرجاء تسديد للمتأخرات ، وشارك في ذلك

الديمقراطيون والجمهوريون ، ففي عهد الرئيس الديمقراطي جيمى كارتر طالب الكونجرس عام ١٩٧٨ الإدارة الأمريكية بعرض تقرير عن نشاط الأمم المتحدة مصحوباً بتوصيات خاصة بالإصلاح وإعادة الهيكلة ، وخصص الكونجرس فى العام التالى جلسات استماع حول الأوضاع المالية للأمم المتحدة وعدد من وكالاتها المتخصصة . وقد ظهر فى تلك الفترة أن الولايات المتحدة لا تستطيع التأثير على وضع ميزانيات هذه الوكالات برغم مساهمتها الكبيرة فيها بسبب قاعدة المساواة فى التصويت . وهنا طالب الكونجرس بضرورة تغيير نظام التصويت وتبنى نظام التصويت للترجيح بدلاً من قاعدة المساواة ، ومع وصول الرئيس الجمهورى اليمينى رونالد ريجان للحكم ، ازداد تيار العداء للأمم المتحدة وتضاعف دور الكونجرس فى توجيه سياسة الإدارة الأمريكية تجاه المنظمة الدولية . وفى عام ١٩٨٥ أقر الكونجرس التعديل المعروف باسم « كاسيون » ويقضى بأن تقوم الحكومة الأمريكية بدفع ٢٠ ٪ فقط من حصتها فى ميزانية الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة التى لا تأخذ بنظام التصويت للترجيح ، وأما باقى الحصة فتجمد فى مخصصات وزارة الخارجية ولا يصرح بدفعها إلا للمنظمة التى تقوم بإجراء إصلاح مالى وإدارى يرضى الولايات المتحدة<sup>(١٣)</sup> .

وكان من المتصور أن تؤدى نهاية الحرب الباردة مع سقوط الاتحاد السوفيتى وتفكك الكتلة الشيوعية لشرقية فى ١٩٩١ إلى أن تلعب الأمم المتحدة دوراً مؤثراً فى الساحة العالمية ، خاصة أن الفرصة أصبحت متاحة للولايات المتحدة للانفراد بقيادة العالم وتطبيق القيم التى حلم بها المواطن الأمريكى بالنسبة للمنظمة الدولية عند تأسيسها عام ١٩٤٥ . ولكن ما حدث هو العكس حيث قررت الولايات المتحدة تهميش دور المنظمة الدولية واستخدامها فقط كغطاء دولى يكسب شرعية لمساوماتها تجاه حل الأزمات العالمية . كان ذلك التاريخ فى الواقع هو تصحيح من وجهة النظر الأمريكية لدور المنظمة الدولية لتصبح قولا وفعلا أداة للسياسة الخارجية الأمريكية دون عقبات .

وقد سبق هذا التحول جملة من التطورات منذ أواسط الثمانينيات أدت بالفعل إلى



مثل المنظمة الدولية. والحقيقة لم يكن للولايات المتحدة دور في هذا ، فقط يمكن القول إنها ساهمت في تحقيقها بشكل غير مباشر ؛ لأنها كانت ترى أنها تطورات تؤكد تقييم الولايات المتحدة لنشاط المنظمة الدولية . وتركزت هذه التطورات في وصول الأمم المتحدة إلى حالة من العجز لم يسبق لها مثيل بسبب المشكلات البيروقراطية والمالية التي وقعت فيها ، وفشل العديد من مشروعاتها أو برامجها في العديد من القضايا الاجتماعية والاقتصادية .

إنها كجهاز أو أداة تنظيمية دولية لم تعد قادرة على القيام بالأهداف المرجوة منها . وكان الدور الأمريكي محصوراً فقط في تعهد واشنطن بعدم دفع مستحقاتها المتأخرة وهي الممول الرئيسي للمنظمة الدولية . وكانت وجهة النظر الأمريكية هي أنه لا يتعين أن تستمر أمريكا في تمويل منظمة فاشلة ، بل يجب إصلاحها أولاً ؛ لكي يمكن دفع هذه المستحقات .

ويعترف الدكتور بطرس بطرس غالي سكرتير عام الأمم المتحدة بين ١٩٩١ و ١٩٩٦ أنه بعد انتقاله بأسبوعين إلى للطابق الثامن والثلاثين من مبنى المنظمة الدولية في نيويورك ، بدأ يدرك على الفور أن الأمم المتحدة ليست على استعداد إطلاقاً للقيام بدور رئيسي في الشؤون الدولية<sup>(١)</sup> . وقاد غالي منذ توليه المنصب حملة إصلاح ضخمة لتقليل نفقات المنظمة الدولية وزيادة كفاءة جهازها الإداري وإعادة توجيه أنشطتها الإنسانية والاقتصادية بشكل أفضل ، وتحسين أدائها في مجال حفظ السلم الدولي . ولكن جهود غالي جاءت في ظروف أمريكية مغايرة تماماً ، حيث كان العداء للأمم المتحدة قد وصل إلى ذروته خاصة في ظل صعود قوة الجمهوريين في الولايات المتحدة . ومع أن الرئيس الأمريكي بيل كلينتون وهو ديمقراطي أكد أهمية دور الأمم المتحدة كواحد من أولويات السياسة الخارجية الأمريكية وذلك عند انتخابه في عام ١٩٩٢ ، ورغم أنه لقي على إصلاحات بطرس غالي خلال الاحتفالات بالعيد الخمسين للمنظمة الدولية وكان ذلك في فترة الحكم الثنائية له ، إلا أن هذا لم يمنع موجة النقد الحادة التي سادت الرأي العام الأمريكي ودخل الكونجرس بوجه خاص ضد المنظمة الدولية بتأثير من صعود قوة اليمين الأمريكي . واضطر كلينتون إلى

مجازاة الجمهوريين في تقديم دور المنظمة الدولية . وكان روبرت دول المرشح للجمهورى لانتخابات ١٩٩٦ قد ركز في حملته الانتخابية على إقناع الرأى العام الأمريكى بأن الولايات المتحدة بعد نهاية الحرب الباردة لم يعد أمامها أى عقبة سوى المنظمة العامة للأمم المتحدة التى تحول دون توفير الإمكان لأمرىكا لكى تدير شئون العالم كما تريد . ووصف غالى بأنه «الأوتوقراطى للشرق أوسطى» الذى يستخدم المشاجرات فى الأمم المتحدة لفرض قراراته عليها . ونتيجة لذلك سادت حالة من الهستيريا الفاضية ضد بطرس غالى .

كان غالى يريد من الإصلاح أن يجعل المنظمة الدولية تجمعاً دولياً مستقل الإرادة عن النفوذ الأمريكى لكى يتسنى لهذا المجتمع القيام بدوره فى الساحة الدولية . كما كان يريد أن يجعل مبدأ عالمية المنظمة - وهو الجديد نسبياً فى تاريخها - حقيقة قائمة بالفعل ، أى أن تهتم المنظمة بكل مشكلات دول العالم على قدم مساواة بمن فيهم الضعفاء ، بمعنى آخر أراد للأمم المتحدة أن تكون أقرب إلى للحكومة العالمية التى دغدعت أحلام الذين فكروا فى قيام المنظمة الدولية بين عامى ١٩٤١ و ١٩٤٥ وللحق كانت الولايات المتحدة فى نفس الوقت مع هدف أسامى هو تحقيق « للفاعلية » فى أداء المنظمة الدولية ولم تكن مع إلغاء دورها وكانت متحمسة لمبادئ العدالة والمساواة وتبنى هموم الضعفاء فى المجتمع الدولى ، ولكنها لم تكن توافق بالطبع على استقلالية المنظمة الدولية ، خاصة فى ظل تصاعد التيار اليمىنى فيها ، فبها - أى - واشنطن نحت جانباً إصلاحات غالى . كما أنها لم تخف عدم ارتباطها لشخصه . ومن ثم ركزت كل جهودها على أن تتحول المنظمة الدولية إلى أداة تحقق بالفعل السياسة الأمريكية فى ظل النظام العالمى الجديد الذى تسعى هى إلى إقراره وترسيخه ، وزاوجت - من وجهة نظرها - بين أهداف السياسة الأمريكية وأهداف المجتمع الدولى بالترويج لعدد من المبادئ والقيم التى يتعين على الجميع احترامها دون تمييز . ولكن الواقع كشف عن غير ذلك ؛ لأن مبدأ « توازن المصالح » الذى ارتاحت له واشنطن فى العلاقات الدولية فى مرحلة التحول إلى النظام العالمى الجديد لم يمنع فى الواقع مبدأ توازن القوى الذى عرفه للمجتمع البشرى على مدى عدة قرون

مضت ، بل إن الممارسة كشفت أن المبدأ الثاني هو الأكثر فاعلية ، وما توازن المصالح إلا فكرة مشوشة لا تقف على أرض صلبة<sup>(١٥)</sup> .

إن القضية الرئيسية التي احتمت حولها الجدل في العلاقة بين الولايات المتحدة والمنظمة الدولية منذ أواسط الثمانينيات ، وبشكل أقوى منذ أول التسعينيات هي «العمل متعدد الأطراف القوي والحازم» لحل المشكلات العالمية على صعيد السلام . وتشهد السنوات الماضية على اتساع الفجوة بين رؤية كل من الجانبين للكيفية التي يتعين أن يكون عليها هذا العمل من ناحية الإطار الفكرى الذى يتم من خلاله من ناحية أخرى ، وحجم المشاركة الأمريكية فيه أو بالأحرى الدور الأمريكى من ناحية ثالثة .

وكانت حرب الخليج الثانية ( ١٩٩٠ - ١٩٩١ ) هي أول تطبيق ناجح للرؤية الأمريكية للعمل متعدد الأطراف لتحقيق السلام وحفظه ، ولم تشهد التجربة خلافاً قوياً بين أمريكا والأمم المتحدة في حينها ، ولكنها فتحت الباب لموجة عاتية من النفوذ الأمريكى في السياسة الدولية ، أذنت بميلاد أول فترة في تاريخ المنظمة الدولية تملن فيها واشتلطن أنها من الآن فصاعداً ستكون كلمتها هي الغالبة في شئون المنظمة بل وفي شئون العالم كله . وهو ما عرفته فيما بعد السنوات الممتدة من ١٩٩٣ إلى الآن وتحديداً - على سبيل المثال - في مشكلات ساخنة مثل الأوضاع في هايتى والصومال والبلقان وتيمور الشرقية بإندونيسيا . . .

ودون الدخول في تفاصيل حرب الخليج الثانية ، فإنه من المعروف أن الولايات المتحدة استطاعت أن تحصل على قرار من مجلس الأمن عقب الغزو العراقى للكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠ يقضى بالموافقة على تدخل عسكري دولى سريع لتحرير الكويت . وتم تشكيل تحالف دولى غربى بقيادة للولايات المتحدة تمكن من تحرير الكويت وفرض العقوبات على العراق ، وتم هذا في الحقيقة ضمن ميثاق الأمم المتحدة وما يسمح به من حق الدفاع للشرعى للدول عندما يقع عليها العدوان ( استجابة لطلب الكويت ) وما نتجته من أدوات لتحقيق هذا الهدف ( تشكيل قوة متعددة الجنسيات للقيام بعمل عسكري وحفظ السلام ) . وتمت عملية تحرير الكويت بعيداً عن نشاط أصحاب

الخوذات للزرقاء ، وكانت إذئافا بأن إعادة السلم الدولى وحفظه سينتجه من الآن فصاعداً بالاعتماد الرئيسى على القوة متعددة الجنسيات وليس قوة الأمم المتحدة ، وللملحق فإن هذا التوجه لاقى ارتياحاً فى المنظمة للدولية التى أخذت تمر بأزمة مالية خائفة كما سبق القول ، ولكن الاستغناء عن أصحاب الخوذات الزرقاء لم يسقط تماماً ، وشهدت للسنوات التالية خلافاً بين الولايات المتحدة والمنظمة الدولية حول حدود ومهام كل من النوعين من القوتين . على أن سرعة التحرك الذى حدث فى الأمم المتحدة إبان حرب الخليج الثانية هو الذى لفت أنظار العالم إلى أن المنظمة الدولية سينحصر دورها فى إضفاء الشرعية على ما تنوى الولايات المتحدة القيام به . ولم تتقبل الأمم المتحدة هذا التحول بسهولة ، خاصة فى ظل ازدواج المعايير التى حكمت المواقف الأمريكية عند تعاملها مع الأزمات الإقليمية الساخنة .

لقد استخدم التحالف الدولى بقيادة الولايات المتحدة القوة العسكرية لتحرير الكويت تحت غطاء من الشرعية الدولية وفرفته سلسلة من القرارات صدرت عن مجلس الأمن فى أعقاب غزو العراق للكويت مباشرة .

وبدأت هذه القرارات بالإدانة للغزو ومطالبة العراق بالانسحاب وحثه على التفاوض مع الكويت لحل المشكلات بينهما وإعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل الثانى من أغسطس ١٩٩٠ ( مضمون القرار ٦٦٠ الذى صدر فى مساء يوم الغزو ) . وكانت القوى العظمى صاحبة حق النقض فى مجلس الأمن منقسمة فيما يتعلق بأسلوب مواجهة هذه الأزمة ، هل يتم ذلك سلمياً أم بالحرب ؟ وكانت فرنسا والاتحاد السوفييتى ( سابقاً ) والصين تميل إلى التعامل السلمى لحل الأزمة ، بينما كانت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا تميل إلى المواجهة العسكرية لتحرير الكويت . وسرعان ما توالى الأحداث حيث اتجهت إلى موافقة هذه الدول على التصعيد فى أسلوب الضغط على العراق حتى وصل الأمر إلى الموافقة على استخدام القوة العسكرية . وفى ٦ أغسطس ١٩٩٠ فرض مجلس الأمن عقوبات شاملة على العراق (القرار ٦٦١) تضمنت فرض مقاطعة تجارية ومالية وعسكرية على العراق . وفى ٢٥ أغسطس قرر مجلس الأمن استخدام القوة لتنفيذ للعقوبات الاقتصادية على العراق (القرار ٦٦٥) ، وإلى هنا كان مجلس الأمن يطبق الآليات الواردة فى الفصل السابع

من ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بمعاقبة الدول التي تهدد الأمن والسلام الدوليين وتقوم بالعدوان على دول أخرى»

ولكن الولايات المتحدة كان لها توجه مختلف منذ اللحظة الأولى للغزو العراقي للكويت ، حيث دفعت المناقشات التي جرت عبر أروقة للمنظمة الدولية إلى إرساء مبدأ جديد في العلاقات الدولية للمعاصرة ( بعد انتهاء الحرب للباردة تحديدًا ) يقضى بالتدخل الخارجي - تحت غطاء شرعية دولية - ضد دولة ما تهدد أعمالها السلم والأمن الدوليين ، وكانت هذه المهمة - في حدود معينة - موكولة في السابق للمنظمة الدولية ضمن مهمة حفظ السلم والأمن الدوليين وباستخدام أصحاب للخرزوات الزرقاء ، ولكن في حالة العراق حدث تحول مهم من تدخل لحفظ السلم والأمن الدوليين ، إلى العمل العسكري المباشر لمعاقبة من يوصف بأنه معتدى على الآخرين ، وستقوم بهذه المهمة قوات دولية مشتركة بعيدًا تمامًا عن نطاق المنظمة الدولية أو إشرافها .

فمن اللحظة الأولى للغزو العراقي سارع الرئيس الأمريكى آنذاك جورج بوش بإبدانة الغزو وقرر تجميد الودائع العراقية ، وطلبت الإدارة الأمريكية بانسحاب غير مشروط للعراق ، ثم أعلن بوش في ٨ أغسطس رسميًا إرسال قوات أمريكية إلى الخليج لحماية السعودية ، وتم إزلال أمريكى عسكى على الساحل السعودى بالفعل ، وفى نفس اليوم قررت بريطانيا إرسال قوات لها إلى السعودية . وفى ١١ أغسطس أعلنت الولايات المتحدة أنها ستشتر نحو ٢٠٠ ألف جندي لها وعدة مئات من الطائرات المقاتلة وعشرات السفن فى منطقة الخليج فى أوائل فصل الخريف ، وفى ١٧ أغسطس أصدر بوش أوامره للسفن الحربية الأمريكية بوضع العقوبات التجارية التى فرضتها الأمم المتحدة ضد العراق موضع التنفيذ فوراً مستخدمة القوة إذا لزم الأمر ، وقال وزير الدفاع الأمريكى آنذاك ريتشارد تشينى : إن هناك احتمالاً حقيقياً لأن تجد القوات الأمريكية نفسها فى قتال مع للقوات العراقية ، أى أن الولايات المتحدة اتخذت المبادرة بالعمل المباشر لتنفيذ للعقوبات قبل أن يصدر مجلس الأمن نفسه قراره بذلك ( القرار ٦٦٥ ) .

كانت الولايات المتحدة منذ اليوم الأول للغزو قد تلقت طلباً مباشراً من الكويت والسعودية بالتدخل العسكري لتحرير الكويت وحماية السعودية ، بينما لم تكن المشكلة قد وجدت طريقها إلى مجلس الأمن أو الجامعة العربية . وكانت الظروف الإقليمية والدولية مهيأة تماماً لفرض وجهة النظر الأمريكية فيما يتعلق بأسلوب تحرير الكويت . ورغم تحفظات فرنسا والاتحاد السوفيتي آنذاك على النيات الأمريكية ، إلا أنه سرعان ما تراجعت هذه التحفظات ( كانت ألمانيا تميل إلى وجهة النظر الفرنسية للقاضية بالتفاوض للسلمي ) .

وساهم عند النظام العراقي في ترجيح كفة التوجه الأمريكي . وكانت الحرب الجارية قد بدلت تملن عن نهائيتها بإصلاحات جوريبتشوف في موسكو . وكل ذلك جعل الولايات المتحدة تعمل منفردة تقريباً داخل مجلس الأمن .

لم يكن في الواقع هناك اعتراض على « الشرعية الدولية » ولا على القرارات التي صدرت تبعاً وهي بالعضرات من مجلس الأمن فيما يتعلق بأزمة الخليج الثانية ، ولكن المشكلة ظهرت بوضوح في سوء استغلال التفويض الدولي بالتدخل . فالقرارات التي صدرت كانت فضفاضة إلى حد ما وقابلة لأكثر من تفسير ، ولم توضح العقوبات أو أساليب المواجهة وإطارها الزماني بشكل قاطع ، والأهم من ذلك أنها تضمنت عبارات جديدة على العلاقات الدولية تسمح بحرية واسعة للحركة وتحديدًا ما تعلق منها « بالتدخل الإنساني » . وصدر هذا النوع من القرارات عقب تحرير الكويت في اتجاه محاصرة النظام العراقي والعمل على إسقاطه ، وهي مهمة ما كان لها أن تحدث لولا التوسع في حق التدخل الدولي تحت غطاء للشرعية الدولية التي أرست قواعدها الولايات المتحدة داخل المنظمة الدولية . وفي هذا الإطار جاء قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨ الصادر في إبريل ١٩٩١ ويقضى بفرض الحصار على العراق ، وهو قرار يمس الشأن العراقي الداخلي ، وتضمن بجانب ما نص عليه من عقوبات اقتصادية نصاً يقول « حسن معاملة المواطنين العراقيين وحماية الأكراد » وكان هذا القرار مثالا على تجاوز التفويض الدولي الذي حصل عليه التحالف للدولى لتحرير الكويت . وألقى كل ذلك ظلالا كثيفة على جوهر للشرعية الدولية المطلوبة

للتدخل الخارجى خاصة بعد أن تحول الحصار الدولى على العراق إلى أداة لتجوع الشعب العراقى وتكمير قدراته<sup>(١٦)</sup> .

ويعد عام ١٩٩٣ نقطة تحول مهمة فى الموقف الأمريكى من عمليات حفظ السلام فى العالم ، وهو العام الذى شهد احتدام أزمة الصومال والبوسنة ، وهما الأزمتان اللتان أثرتا بالفعل فى السياسة الأمريكية نحو حفظ السلام العالمى منذ ذلك الوقت . فقد كشفتا خطر التناقض بين مصلحة المنظمة الدولية والمصلحة الأمريكية وكيف أن واشنطن ستضغ من الآن فصاعداً المصلحة الأمريكية فوق كل اعتبار . فبينما كانت أزمة الصومال مشتعلة وهى الأزمة التى استجابت واشنطن للتدخل فيها لدواعى إنسانية ،لقى الرئيس الأمريكى كلينتون كلمة فى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى سبتمبر ١٩٩٣ أشاد فيها بدور أصحاب الخوذات الزرقاء فى ناميبيا والسلفادور ومرتعات الجولان وفى البوسنة وغيرها . كما أشاد بتعاون الولايات المتحدة مع المنظمة الدولية لإنقاذ أرواح الآلاف من البشر فى الصومال والسعى لإعادة الأمن فى كل هذه المناطق . ولكنه أكد أن الوقت قد حان لفرملة تزايد بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام . وقال كلينتون : « إن الأمم المتحدة ببساطة لا تستطيع أن تنغمس فى كل نزاع من النزاعات القائمة فى العالم ، وإذا أردنا أن يقول للشعب الأمريكى نعم لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام فيجب على الأمم المتحدة أن تعرف متى نقول لا » . وفى مناسبة أخرى تحدث أنتونى ليك مستشار الأمن للقومى الأمريكى آنذاك فى جامعة جون هوبكنز عن الأمل فى أن تؤدي « إعادة العمل متعدد الأطراف ، إلى إضفاء الفاعلية على نشاط المنظمة الدولية وإضفاء الطابع الحضارى على سلوك الدول على النحو الذى توخاه مؤسسو الأمم المتحدة » . ولكنه قال : « إن هناك عاملاً أساسياً واحداً يمكن أن يحدد ما إذا كانت الولايات المتحدة ستعمل مع الأطراف المتعددة أو من طرف واحد ، وهو المصالح الوطنية الأمريكية » .

وكان وارن كريستوفر وزير الخارجية الأمريكى السابق أكثر صراحة عندما قال فى جامعة كولومبيا : « إن العمل متعدد الأطراف وسيلة وليس غاية ، وإنه لا يكون له مبرر إلا عندما يخدم الأغراض الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية » .

ومع أن الولايات المتحدة كانت - بكلمات بطرس غالى - على استعداد لوضع سياسة جيدة بعيدة المدى تحدد دور للقوات الأمريكية في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام بما يحقق للفاعلية لهذه البعثات ، وأن مشروعاً بهذا الصدد كان يجرى إعداده ليعلم فيما سمي بوثيقة الاستعراض للرئاسة رقم ١٣ ، إلا أن فشل أمريكا في الصومال أطاح بهذا المشروع وبدلاً منه صدر ما سمي بالتوجيه للرئاسة رقم ١٣ الذى عبرت عنه كلمة لمادلين أولبرايت مندوبة أمريكا في الأمم المتحدة آنذاك . ويقول غالى : إن كلمة أولبرايت التى ألقاها فى ٢٣ سبتمبر ١٩٩٣ فى جامعة جون هوبكنز كانت رسائلها واضحة : إن للولايات المتحدة تستعد لأن تضع شروطاً يتعذر الوفاء بها تقريباً لعمليات حفظ السلام التى تقوم بها الأمم المتحدة مستقبلاً ، فيما عدا العمليات من « النوع الكلاسيكى » التى يكون قد تم الاتفاق فيها على وقف إطلاق النار ، وترغب جميع الأطراف فى تدخل الأمم المتحدة ، ولا يتوقع أن تحدث فيها متاعب : « ويخلص غالى من هذا إلى القول إن هذه الرسالة كانت بمثابة إعلان من جانب إدارة كلينتون بمعارضتها لأية عمليات لحفظ السلام فيما عدا العمليات الحميدة ، صغيرة النطاق والتى تقومها الولايات المتحدة »<sup>(١٧)</sup> .

خرجت الولايات المتحدة من الصومال بتجربة قاسية ، بينما كانت المنظمة الدولية تحت قيادة غالى تريد من الولايات المتحدة البقاء هناك لحين إتمام السلام . ولم يُخفِ غالى إنزعاجه من الدور الذى لعبه لاحقاً الرئيس الأمريكى الأسبق جيمى كارتر فى محاولة منه لتحقيق الوفاق بين الفصائل المتحاربة فى الصومال ؛ لأنه كان بهذا مستقلاً عن الأمم المتحدة وبدأ كأنه يسعى لإثبات فشل المنظمة الدولية قبل أن تتاح لها الفرصة كاملة للعمل . ولاقى غالى نقداً جارحاً من الولايات المتحدة رسمياً وشعبياً بسبب توريطه لأمريكا فى حرب الصومال .

وفى الوقت نفسه كان الخلاف قد بدأ يتصاعد بين المنظمة الدولية والولايات المتحدة فيما يتعلق بتسوية أزمة البوسنة . وتركز الخلاف فى الأسلوب العسكرى لمواجهة الوضع هناك . فقد كان غالى مبالاً من البداية إلى أن مشكلة كهذه كانت تقتضى من اللحظة الأولى دوراً عسكرياً قوياً من جانب الولايات المتحدة ؛ لأن



المنظمة الدولية تعجز بما تملكه من قوة ضعيفة من رجال الخوذات الزرقاء على استتباب الأمن ومنع زيادة الأجناس على يد الصرب ، وكان رد الفعل الأمريكى على غالى حادًا جدًا واتهمته جين كيركباتريك مندوبة أمريكا المسابقة فى الأمم المتحدة بأنه يريد أن يزج بالأمريكيين إلى الموت فى البلقان ، وأنه يريد أن يجعل من نفسه قائدًا عاما للعالم ، وكان لكلمات كيركباتريك وغيرها تأثير قوى على الراى العام الأمريكى ، تركز فى تشديد الحقن عليه وإتهامه بالفطرسه وسوء توجيه السياسة العالمية أو بالشخص الذى لا يعمل لصالح الولايات المتحدة .

والغريب أن أمريكا اتخذت لاحقًا موقفًا معاكسًا لما كانت تعلنه ، فعندما اشتدت الأزمة ، بدأت الولايات المتحدة فى التحرك فى هذا الاتجاه العسكرى القوى بعد أن وافقت المنظمة الدولية على تدخل حلف الأطلنطى . ولكن الخلاف احتدم بين غالى والإدارة الأمريكية حول الضربة الجوية ، فقد كان هو من أنصارها بدلا من التدخل البرى على عكس ما كان يجرى إتهامه به سابقًا لقتناعًا منه بكفاءة هذا العمل من ناحية ولحماية أصحاب الخوذات الزرقاء من ناحية أخرى . ولكن واشنطن لم تستجب لرايه هذا إلا فى نهاية آخر فصول حرب البوسنة بعد أن كانت للمنظمة الدولية قد تعرضت لانتقاد شديد لفضلها هناك ، وفى نفس الوقت كانت للتسوية السياسية للأزمة تمضى بعيدًا جدًا عن أروقة الأمم المتحدة برغم متابعة المنظمة الدولية لها ، وقد نجحت واشنطن من خلال اتفاق ديتون للسلام الذى وضعه أساسًا للتحالف الغربى وقبيلته روسيا فى حل الأزمة . ولم يكن للمنظمة دور مؤثر فيه بالطبع .

لقد دفعت للبوسنة ثمن هذا الخلاف الذى وقع بين المنظمة الدولية والولايات المتحدة فى كيفية إدارة الأزمة ، وتتحمل الولايات المتحدة دورًا فى المسؤولية عن الأضرار الإنسانية والسياسية التى وقعت فى حق مسلمى البوسنة ، خاصة أن للتسوية النهائية جاءت تعبيرًا عن الواقع الجديد الذى ساد تلك المنطقة مع انتهاء المعارك ، وفيه تمت للتضحية بحقوق كثيرة لمسلمى البوسنة لصالح الصرب ، ولكن بطرس غالى السكرتير العام للمنظمة الدولية يتحمل أيضًا جانبًا من المسؤولية نحو المأساة التى لحقت بشعب البوسنة ، وكما سبق القول فإنه حاول مرارًا أن يرفع عن نفسه هذه

المسئولية ويلقى بها على الإدارة الأمريكية ، ولكن هناك من المواقف والمؤشرات ما تؤكد أنه تقاعس - سواء عن قصد أو دون قصد - في مباشرة الدعم الذي كان منظرًا أن يقوم به في هذه الأزمة . ومن جهة أخرى فإن الأطراف التي اتهمت غالي بالتقاعس لم تقتصر فقط على قيادات شعب البوسنة للمسلم أو العديد من الدول العربية والإسلامية ، بل خبراء ومسؤولين في دول حلف الأطلسي نفسه .

كان التساؤل المطروح هو ما إذا كان غالي قد قام فعلاً بما يجب أن يقوم به - وفق الاختصاصات الممنوحة له من مجلس الأمن - للدفاع عن شعب البوسنة المسلم في وجه الاعتداءات الصربية ، وتسهيل التوصل إلى تسوية عادلة للأزمة ، تتصف المسلمون باعتبارهم الطرف الذي تعرض للظلم في هذه الأزمة ، أم أنه فعل العكس أو تراخى على أقل تقدير في القيام بهذا الواجب .

وكما سبق القول فإن غالي نفى بشدة أى اتهامات بالتقصير من جانبه ، بل إنه أبدى لسفه أكثر من مرة للمواقف العربية والإسلامية التي حملته مسؤولية التقصير ، مذكراً لأصحاب هذه المواقف بأنه كان دائماً مناصراً للمواقف العربية والإسلامية في قضايا إقليمية وعالمية شتى مبعداً عن نفسه شبه التواطؤ بسبب ما قد يمليه عليه انتهاؤه الديني للمسيحي - وهو أرثوذكسي - لصالح الصرب ( الأرثوذكس ) في أزمة مثل أزمة البوسنة . وألقى بمسئولية المذابح التي وقعت لمسلمي البوسنة من جانب الصرب على دول حلف الأطلسي والولايات المتحدة تحديداً لرفضها القيام بهجمات جوية شاملة ضد مواقع الصرب خلال احتدام المعارك في منتصف التسعينيات .

ولكن عرض وجهة نظر الأطراف التي انتقدت غالي يكشف عن ضعف حججه ، ومن ثم فإن مسؤولية التقصير لصيقة به مهما تكن الحجج التي طرحها للدفاع عن نفسه .

كانت الأمم المتحدة في عام ١٩٩٣ قد حددت ٥ مناطق في البوسنة والهرسك وصفتها « بالمناطق الآمنة » هي سربرينيتشا وجيبا وجوارجوا وبيتاش وتوزلا ، وقامت بنزع أسلحتها ، وأعلنت مسؤولية قواتها عن حماية هذه المناطق أو الملاذات . ومع تصاعد حدة الأزمة سياسياً وعسكرياً ، كان مواطنو هذه المناطق من المسلمين

يتعرضون للاعتداءات المتكررة والمذابح من جانب قوات الصرب ، دون أن تسمح الأمم المتحدة لهؤلاء المواطنين باستعادة أسلحتهم للدفاع عن أنفسهم ودون أن تقوم قوات الأمم المتحدة بالدفاع عنهم ، إلى أن سقطت مدينة سربرينيتشا في يوليو ١٩٩٥ في أيدي الصرب تحت سمع وبصر الأمم المتحدة التي كان سكرتيرها العام يعلم بأنباء الاستعداد الصربي لاجتياح المدينة ، كما كان يعلم أن القوات الدولية تركتها بلا حماية بينما جمعت أكثر من ١١ ألفاً من جنودها في زغرب . واكتفى قائد القوات الدولية بالإعراب عن عجز هذه القوات في الدفاع عن المدينة . وشكك غالي بعد سقوطها في قدرة هذه القوات على حفظ السلام في البوسنة وحماية بقية ما كان يسمى بالملاذات الآمنة<sup>(١٨)</sup> ، ثم توالى فعلاً سقوط هذه الملاذات الواحدة تلو الأخرى وسط مذابح بشعة راح ضحيتها الآلاف من المسلمين . وقد تم فيما بعد عند التحقيق في هذه المجازر ، اكتشاف المئات من المقابر الجماعية التي ضمت أعداداً كبيرة من مسلمي البوسنة ، في هذه المناطق ذاتها التي كان من المفترض أنها تحت حماية القوات الدولية ، حدث ذلك بينما كانت لغالي صلاحيات عسكرية للتدخل لمنع هذه المجازر ، ولكنه لم يستخدم صلاحياته . وإذا كان غالي قد أوضح فيما بعد أن القرار العسكري لم يكن في يده بل في يد قادة القوات المشاركة خاصة من بريطانيا وفرنسا ، فإن هذا مردود عليه بأنه ما كان له أن يعلن مسؤولية القوات الدولية عن حماية المناطق الآمنة دون أن تكون له بالفعل صلاحيات القرار العسكري في ميدان المعارك . والحقيقة التي اعترف بها هو نفسه ، هي أنه كان يهمه في المقام الأول سلامة أرواح هذه القوات ( قوات حفظ السلام ) ومن ثم فبقه ضحية بمسألة مسلمي البوسنة وتركهم «فريسة» لقوات الصرب مقابل عدم اعتداء الصرب على قوات الأمم المتحدة .

ولم يقتصر تقاعس غالي على عدم منعه المجازر ضد مسلمي البوسنة خلال المعارك العسكرية ، بل إن تعامله المياسي مع الأزمة منذ البداية لتتم بالمعاملة وكان يعكس رغبة في عدم قيام دولة حقيقية مكتملة الأركان وعناصر القوة للمسلمين في البوسنة . وقد علق عبيدنا حيدروفيتش سفير البوسنة في القاهرة آنذاك على مأساة سقوط سربرينيتشا بأن المسلمين ضحية سلسلة من المواقف المتقاعسة للأمم المتحدة قتلًا إنه خلال ٣ سنوات بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٥ صدر

عن المنظمة الدولية ٨٠ قراراً خلاصاً بالبوستنة لم يطبق منها إلا قرار واحد هو حظر تسليح المسلمين والذي كان في الحقيقة مطلب يوجوسلافيا ووافقت عليه الأمم المتحدة<sup>(١١)</sup>، وعلق زيجينو بريجنسكي مستشار مجلس الأمن القومي الأمريكي الأسبق في مقالات له نشرتها صحيفة الإدينيونت البريطانية بأن الأمم المتحدة عجزت على مدى ثلاث سنوات (١٩٩٢ - ١٩٩٥) عن حماية الضحايا (المسلمين) وردع المعتدين (الصرب) في البوستنة وأدى عجزها هذا إلى تقييد حركة حلف الأطلنطي مما جعل وحدة الحلف ومصداقيته على المحك<sup>(١٢)</sup>.

لقد عكس عجز غالي عن القيام بالدور الذي كان منتظراً منه في أزمة البوستنة، جانباً مهماً من أزمة إدارته للمنظمة الدولية ذاتها، فلا يخفى أنه كان يميل إلى البيروقراطية ولا يفضل للقيام بمبادرات ذاتية وعندما طرحت فكرة توسيع صلاحية استخدام القوات الجوية إلى ما بعد المناطق الآمنة في البوستنة قال: إن ذلك يتطلب قراراً جديداً من مجلس الأمن! واتسمت شخصيته بالتهالي إلى حد أن فريقاً من الإدارة الأمريكية كان يتهمة كما سبق للقول بالفطرسه وبأنه كان يسير داخل أروقة الأمم المتحدة مثل الجنرال العسكري وبأنه كان يرغب في التفرد بقيادة العالم! ولم ينجح بسبب هذه الشخصية في كسب ود أو تعاطف الولايات المتحدة أقوى دول للعالم ومن ثم افتقد للتأييد الدولي مما أدى إلى أن تكون قرارات للمنظمة الدولية حبراً على ورق.

وشهد عام ١٩٩٣ عملاً آخر من فصول التدخل الأمريكي لحل الأزمات الإقليمية بالطريقة الجديدة التي يجري بها استخدام للقوات المتعددة الجنسيات أو تطبيق فكرة العمل المتعدد الأطراف الحازم، فأتذاك تمكنت أمريكا داخل المنظمة الدولية من استصدار قرارات عقابية ضد هاييتي التي كان يحكمها آنذاك الجنرال أرسيد؛ لأنه أطاح بالحكومة المنتخبة،

ويؤكد غالي أنه عجز - وكذلك الإدارة الأمريكية - عن إيجاد تسوية سياسية للأزمة هناك بسبب تمنعت «للطغمة العسكرية» في هاييتي. ومع أنه كان من أنصار هذه التسوية بدلاً من التدخل العسكري إلا أن صبره قد نفذ وكذلك صبر الولايات

المتحدة . وفى عام ١٩٩٤ نجحت أمريكا أيضاً فى استصدار قرار من مجلس الأمن بإرسال قوات متعددة الجنسيات بقيادة الولايات المتحدة إلى هايتى لإسقاط حكم أرسيتيد ، وبالفعل تمكن الحل العسكرى من فرض ما عجزت التسوية السياسية عن تحقيقه .

ومع أنه لم يظهر خلاف حاد بين المنظمة وواشنطن حول هذه المشكلة إلا أنها أكدت عجز المنظمة عن تسوية الأزمات الإقليمية وصحة التصور الأمريكى<sup>(٣١)</sup> .

ولكن الحسم الأمريكى فى أزمة هايتى لم يكرر فى أزمة أخرى أُلقت ضمير للعالم آنذاك وهى المذابح العرقية فى رواندا . حيث رفضت الولايات المتحدة التدخل هناك مما أثار الانتقاد لسياستها بأنها تتعامل مع الأزمات الدولية بازدواجية . ووضح التناقض من حيث أن كلا من الأزمتين تتدرجان فى إطار الدفاع عن حقوق الإنسان الذى يعد هدفاً مهماً للسياسة الأمريكية الجديدة . إلا أن الولايات المتحدة حكمت مصلحتها الوطنية قبل كل اعتبار فى كل من الأزمتين ، تماماً كما قال أنتونى ليك فى إشارة سابقة .

وجاءت أحداث تيمور الشرقية فى عام ١٩٩٩ لتؤكد ترسخ الاتجاه للعمل المتعدد الأطراف فى إطار الأمم المتحدة على مشكلة ما حدث فى البوسنة وهايتى مما عزز التصور الأمريكى لهذا العمل . ولم تشهد المنظمة الدولية خلافاً مع الولايات المتحدة فى هذه الأحداث مقارنة بما كان يحدث فى السابق ، بل تطابقاً فى المواقف إلى حد أن السكرتير العام للأمم المتحدة كوفى عنان فجر قضية جوهريّة تمس الأسس التى قامت عليها المنظمة الدولية ألا وهى إعادة النظر فى مفهوم السيادة الوطنية . وقال عنان : إن مفهوم السيادة لا يجب أن يقف عثرة أمام الدفاع عن حقوق الإنسان . والحقبة أنه تجرأ على قول ما لم يقله أمريكا حتى ذلك الوقت . فهى بالطبع تميل إلى إعادة النظر فى مفهوم السيادة الوطنية بما يتماشى مع توجهات النظام العالمى الجديد الذى تقوده والذى يفرض للتدخل فى الشؤون الداخلية للدول ولكن دون الإفصاح عن حدود هذا التدخل وطبيعته .

فى هذه الأحداث دافعت الولايات المتحدة بقوة عن التدخل العسكرى الخارجى فى

إطار مظلة دواية وشرعية تحققها الأمم المتحدة في تيمور الشرقية لتمكين شعبها من الاستقلال . ووجه الرئيس الأمريكي كلينتون تحذيرات مشددة للقيادة الأندونيسية بضرورة الاستجابة للتدخل الدولي . وسبقت تحذيراته سلسلة من القرارات العقابية في حق إندونيسيا من خلال ضغوط اقتصادية مارسها صندوق النقد الدولي ، وكانت الولايات المتحدة هذه المرة محقة إلى حد كبير في تأييد التدخل الدولي استنادًا إلى أن إندونيسيا قبلت الاستفتاء على استقلال تيمور الشرقية وجاءت النتيجة بالموافقة الشعبية على ذلك ولم يكن لها حق الاعتراض على هذا الموقف ولا مؤازرة الميليشيات المسلحة المعارضة للاستقلال . وكان من السهل تحقيق الإجماع الدولي على التدخل هناك في ظل هذه الظروف .

ولكن الموقف الأمريكي ترك خلفه جملة من التساؤلات التي جددت الاتهامات بأن واشنطن تمارس معايير مزدوجة ولا تتمتع بالمصداقية في مواقفها الدولية الراهنة وأنها تستغل المنظمة الدولية في الوقت الذي تريده وفي القضية التي ترغب في حسمها لصالحها . وانطلقت التساؤلات من كون الولايات المتحدة ظلت الطرف الدولي المؤازر للحكم في إندونيسيا طوال السنوات الطويلة الماضية ، بل هناك ما يشير إلى أنها دعمت هذا الحكم في صراعه مع أنصار الاستقلال في تيمور الشرقية حتى سنوات قريبة مضت . وعندما وجدت أن إندونيسيا في موقف داخلي ضعيف بسبب الأزمة المالية الآسيوية وانهيار حكم سوهارتو ، غيرت موقفها وانحازت إلى موقف أنصار الاستقلال في تيمور الشرقية . وليس هناك من تفسير لهذا الموقف سوى أن أمريكا تعمل داخل الأمم المتحدة وفق مصلحتها الوطنية التي تتغير مع تغير الظروف والأزمنة .

#### ٤ - أمريكا واستبعاد الأمم المتحدة من قضية الشرق الاوسط

لم تكن للولايات المتحدة راغبة يومًا في أن يكون للأمم المتحدة دور مؤثر وحاسم في حل المشكلات الإقليمية المزمنة ، انطلاقًا من إيمانها بأن المنظمة الدولية لم تنشأ لتفقد العالم سياسيًا وإنما لتؤدى أغراضًا وظيفية تسهم في تحقيق السلام والأمن

الدوليين فقط . ولكن تعقيد أزمة إقليمية مثل أزمة الشرق الأوسط من حيث الأبعاد والأطراف المتعلقة بها فرض أن تجد طريقها إلى الأمم المتحدة منذ حرب ١٩٤٨ وقيام دولة إسرائيل . ولم تجد للولايات المتحدة مفرًا من الإقرار بأن الأمم المتحدة هي الآلية الوحيدة الممكنة خلال فترة الحرب الباردة للتعامل مع قضية الشرق الأوسط بكل تعقيداتها .

وأمام هذا الوضع لفتت الولايات المتحدة بقلها في كل الجهود التي تمت داخل مجلس الأمن والجمعية العامة لتسوية هذه القضية ، ولكنها عسلت على أن تكون المنظمة الدولية مجرد آلية شكلية تضيف المشروعية الدولية على المواقف التي تحقق الإرادة الأمريكية في تطورات الصراع العربي الإسرائيلي ، وأن ترفض أو تعرقل هذه « الآلية الشكلية » إذا ما تعارضت مع إرادتها ، مؤمنة بأن مصير أي حل في أي تسوية تطرح دخل هذا الصراع تحده هي بالمشاركة مع الاتحاد السوفييتي ، ثم هي منفردة بعد زوال الاتحاد السوفييتي أوائل التسعينيات . أي أن التصور الأمريكي لدور الأمم المتحدة في قضية الشرق الأوسط تركّز في مجرد إصدار قرارات من مجلس الأمن تضيف الشرعية الدولية على الموقف الأمريكي ، على أن ينتهي تمامًا أي دور سياسى للمنظمة الدولية في أي جهود تبذل لحل الصراع العربي الإسرائيلي ، وأن ينحصر هذا الدور في القوتين العظميين سابقًا ، وفي يدها وحدها لاحقًا بعد نهاية الحرب الباردة .

وكان حرص الولايات المتحدة على أن تجد قضية الشرق الأوسط طريقها إلى الأمم المتحدة برغم لقتناعها - أي الولايات المتحدة - بأنها لن تسمح للمنظمة الدولية بأى دور مؤثر في هذه القضية ، راجعًا أساسًا إلى ظروف الحرب الباردة التي فرضت وجود دور قوى للاتحاد السوفييتي تحديدًا ودول العالم الثالث داخل الأمم المتحدة ، ولم تشأ الولايات المتحدة أن تترك المجال خاليًا لهذه الأطراف ، فنقلت صراعها مع الاتحاد السوفييتي إلى المنظمة الدولية ، وكانت قضية الشرق الأوسط إحدى البؤر الساخنة في هذا الصراع بين القوتين العظميين .

ومن يتابع القرارات التي صدرت عن الأمم المتحدة في قضية الشرق الأوسط

يلحظ بوضوح أن للولايات المتحدة نجحت إلى حد كبير في شل إرادة المنظمة الدولية في هذه القضية، فمن ناحية كانت تعترض على أى قرار يمس وجود إسرائيل ومصالحها، ومن ناحية أخرى كانت تجهض نشاط المنظمة الدولية لتطبيق قرارات وافقت عليها الولايات المتحدة نفسها، وذلك بالقيام بتحركات سياسية موازية سواء بالتعاون مع الاتحاد السوفييتي كقوة عظمى ثانية أو منفردة لتطبيق هذه القرارات بعيداً عن الأمم المتحدة، مما كان يظهر المنظمة الدولية بمظهر الطرف العاجز عن الحركة المؤثرة.

إن نظرة سريعة على خريطة استخدام الفيتو في مجلس الأمن خلال مرحلة الحرب الباردة تكشف إلى أى حد عملت الولايات المتحدة إلى أن تجعل قضية الشرق الأوسط أسيرة صراعها مع الاتحاد السوفييتي لدخل المنظمة الدولية وبالقدر الذى يفيد بقاء إسرائيل ويعزز وجودها في المنطقة وفي نفس الوقت يجعل المنظمة الدولية عاجزة عن القيام بدور حقيقي لصالح الفلسطينيين والموقف العربي بوجه عام.

لقد احتكر الاتحاد السوفييتي تقريباً حق استخدام الفيتو خلال السنوات العشر الأولى من وجود الأمم المتحدة، ٧٥ مرة من ٧٨ مرة تم فيها استخدام الفيتو بينما لم تستخدمه الولايات المتحدة مرة واحدة، ثم انخفض معدل استخدام الفيتو من جانب الاتحاد السوفييتي إلى الثلث تقريباً في الحقبة التالية (١٩٥٦ - ١٩٦٥) فكان بنسبة ٨٣% مقابل ٩٦% عن الفترة السابقة، بينما ظلت الولايات المتحدة عازقة تماماً عن استخدام الفيتو حتى منتصف الستينيات. ولكن اتجاه المنحنى بدأ ينعكس تماماً اعتباراً من منتصف الستينيات خاصة خلال الحقبة ١٩٦٦ - ١٩٧٥، فقد شهدت هذه الحقبة ليس فقط استخدام الولايات المتحدة لحق الفيتو ولأول مرة، لكن أيضاً أصبحت هي الدولة الأكثر استخداماً للفيتو، فقد استخدمته ١٢ مرة مقابل ٧ للاتحاد السوفييتي و٨ للمملكة المتحدة و٢ لفرنسا و٢ للصين، ثم تصاعد استخدام الولايات المتحدة للفيتو في الحقبة التالية ١٩٧٦ - ١٩٨٥ حيث استخدمته ٣٤ مرة (٥٧% من إجمالي الفيتو وهو ٦٠ مرة) مقابل ٦ للاتحاد السوفييتي و١١ للمملكة المتحدة و٩ لفرنسا ولم تستخدمه الصين<sup>(٣١)</sup>.



ولا شك أن استخدام الفيتو تم في قضايا إقليمية ودولية كثيرة ومتنوعة ، ولكن إذا أخذنا في الاعتبار تطور قضية الشرق الأوسط فسوف نلاحظ أنها بدأت تحتكم بشكل متصاعد منذ أواسط الستينيات عندما تحولت نظرة المنظمة الدولية للقضية الفلسطينية من قضية لاجئين إلى صراع عربي إسرائيلي ، وهنا كان من المنطقي أن تتحرك الولايات المتحدة لتتصدى لأي خطوة داخل مجلس الأمن تؤكد الحقوق الفلسطينية (تعزيزا لما كان قد بدأ يحدث داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة) أو تدين الممارسات الإسرائيلية ، ومن ثم فإن النصيب الأوفر لاستخدام الفيتو من جانب الولايات المتحدة لتصرف إلى قضية الشرق الأوسط ، بل إن الولايات المتحدة واصلت نفس الموقف حتى بعد أن تحول أسلوب التعامل مع قضية الشرق الأوسط بعد حرب ١٩٧٣ ومنذ النصف الثاني من الثمانينيات عندما بدأ الموقف الأمريكي من منظمة التحرير الفلسطينية يتغير تدريجياً إلى أن اعترفت واشتطن بالسلطة الفلسطينية وقام المسار الفلسطيني الإسرائيلي للسلام ، فلقد ألقت الولايات المتحدة عقب حرب ١٩٧٣ بقلها السياسي كله وراء إلغاء كل القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة وتمترض عليها إسرائيل فنجحت مثلاً في إلغاء قرار الجمعية العامة رقم ٣٣٧٩ الصادر في عام ١٩٧٥ والذي يعتبر الصهيونية لونا من ألوان العنصرية وألحت في إلغاء قرارات أخرى ، واستخدمت الفيتو لتحجم قراراً إسرائيلياً يتناقض تنافهاً مباشراً وصريحاً مع قرارات كثيرة صادرة عن مجلس الأمن وعن الجمعية العامة وهو القرار الخاص ببناء مستوطنات جديدة في قلب القدس للشرق المحتلة ، وكان ذلك يعد توقيع اتفاقية أوسلو في ١٩٩٣ التي نصت صراحة على تأجيل التفاوض حول القدس إلى مرحلة لاحقة بما يفترض حتى عدم تغيير معالمها ببناء مستوطنات جديدة<sup>(٣٣)</sup> .

لقد كانت الولايات المتحدة هي أول الدول التي اعترفت بقيام دولة إسرائيل كأمر واقع منذ النقائق الأولى من يوم ١٥ مايو ١٩٤٨ ، وحدث هذا بينما لم يكن وقف إطلاق النار في حرب ١٩٤٨ قد تحقق ولا الهدنة قد قامت ، ونشطت آنذاك داخل مجلس الأمن وفي العواصم العربية للعمل على إقرار الأمر الواقع بقيام دولة إسرائيل وإجبار العرب على قبول الهزيمة العسكرية والسياسية<sup>(٣٤)</sup> ، والثابت تاريخياً أن قرار

للتقسيم الصادر في ١٩٤٧ ما كان له أن يتم لولا الضغط الأمريكي بسرعة إقراره رغم أنه يتجاوز إرادة الفلسطينيين باعتبارهم أصحاب الأرض الحقيقيين ولم ينتظر تعبيرهم عن إقرار مصيرهم بأنفسهم.

وفي حرب ١٩٥٦ لم تستطع الولايات المتحدة - برغم موقفها الإيجابي آنذاك والذي كان يؤيد انسحاب إسرائيل من كل الأراضي المصرية التي احتلتها في تلك الحرب - أن تجبر فرنسا وإنجلترا على قبول قرار من مجلس الأمن بهذا الشأن ، وبعد أن أصيب المجلس بالشلل ، انتقلت المشكلة أوائل ١٩٥٧ إلى الجمعية العامة التي أصدرت في ٣ فبراير قرارين : الأول يقضى بوجوب انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المصرية وقطاع غزة فوراً ، والثاني يقضى بمراقبة القوات الدولية على خطوط الهدنة وإرسال وحدات منها إلى خليج العقبة ، ورفضت إسرائيل القرارين وأصبحت معرضة لفرض عقوبات دولية عليها ، وفي غضون ذلك صدر عن الولايات المتحدة موقفين ، أولهما أنها لن توافق على اتجاه لفرض عقوبات على إسرائيل ، والثاني أنها ستعمل على توفير حق المرور للسفن الإسرائيلية في خليج العقبة ، مما أثار غضب الاتحاد السوفيتي ، وانتهى الأمر بموافقة إسرائيل على قرار الجمعية العامة للقاضي بالانسحاب وكان ذلك في أول مارس ١٩٥٧ . وفي ظل وجود قوات الطوارئ الدولية أصبح ممكناً لإسرائيل أن تمر سفنها في خليج العقبة ، وبرر داج همرشك سكرتير عام الأمم المتحدة آنذاك هذا الوضع بأنه مؤقت لحين الوصول إلى تسوية تؤمن حرية الملاحة في الخليج بصورة دائمة<sup>(٢٥)</sup> .

وفي حرب ١٩٦٧ كان واضحاً مدى الانحياز الأمريكي لإسرائيل في ملاعبات وقوع هذه الحرب ، وعندما أخذ مجلس الأمن والجمعية العامة في مناقشة المشكلة تصدت الولايات المتحدة بالرفض لكل مشروعات القرارات التي كانت تتضمن انسحاباً إسرائيلياً غير مشروط ، وكانت دائماً مع فكرة ربط الانسحاب بإجراء مفاوضات مباشرة بين إسرائيل والدول العربية ، وعلى عكس ما حدث في ١٩٥٦ ومقارنة بما تم مع أزمات إقليمية دولية أخرى في تلك الفترة ، كانت الولايات المتحدة ضد عودة الأطراف إلى المواقع التي كانت عليها قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ ، بما يعني

تمسك إسرائيل بأراضي احتلتها بالقوة ، ولم يستطع الاتحاد السوفيتي التصدى لهذا التوجه الأمريكي ، وهو أمر ظل مثار إحياء عربي من الموقف السوفيتي . وصدر قرار مجلس الأمن الشهير رقم ٢٤٢ والذي تقدمت بريطانيا بمشروعه ، وأهم ما فيه انسحاب إسرائيل من أراضي احتلتها في النزاع ( وفقاً للنص الإنجليزي ) لو الأراضي ( وفقاً للنص الفرنسي ) ، وإنهاء حالة الحرب ، وضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية بالمنطقة ، وتحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين ، وإقامة مناطق منزوعة السلاح ، وإيفاد مبعوث للسكرتير العام للأمم المتحدة إلى المنطقة بهدف إيجاد اتفاق ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة . وكان للقرار محققاً للأهداف الأمريكية وهي العمل على إجراء مفاوضات مباشرة ثنائية بين كل دولة مواجهة عربية وإسرائيل والمساومة على الأرض العربية لتحقيق تسوية سلمية .

وبالفعل قام المبعوث الدولي جونار يارنج بعدة جولات في المنطقة على مدى عامين تقريباً وصلت فيها جهوده إلى طريق معسود بسبب إصرار إسرائيل ومعا للولايات المتحدة على أن تتحول مهمته إلى إجراء مفاوضات ثنائية مباشرة تصبح فيها الأمم المتحدة مجرد غطاء شكلي ولا تقوم فيها بأى دور حقيقي . ومع فشل مهمة يارنج تقدم وزير الخارجية الأمريكي ويليام روجرز في عامي ١٩٦٩ و ١٩٧٠ بمبادرتين تضمنتا التأكيد على مبدأ الانسحاب للقوات الإسرائيلية والدعوة إلى إجراء مفاوضات مباشرة تحت إشراف يارنج<sup>(٣٦)</sup> .

المهم في مثل هذه التطورات أنها كانت تؤذن بأمرين أساسيين ترسما في السنوات التالية وعليهما معنى طريق السلام كما تريده الولايات المتحدة بين العرب وإسرائيل ، وهما ضرورة التفاوض للثنائي المباشر ( الصلح المنفرد ) وثنائيهما إقصاء المنظمة الدولية عن عملية السلام من الناحية الفعلية . وهو ما حدث في الواقع عقب حرب ١٩٧٣ عندما عقد مؤتمر جينيف للسلام في ديسمبر ١٩٧٣ . فقد عقد هذا المؤتمر بناء على ما جاء في قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ « الذي ينص على وقف إطلاق النار والبدء فوراً في محادثات سلام تحت الإشراف المناسب » وتنفيذ القرار ٢٤٢ . وكلمة الإشراف المناسب تم تفسيرها آنذاك على أنها الأمم المتحدة .

ومنذ اللحظة الأولى ، أحاطت للمشكلات بالمؤتمر واعترضت إسرائيل على أى دور للأمم المتحدة ، ولكن للولايات المتحدة كانت ميالة إلى عقده بصورة معينة وبدور معين للأمم المتحدة . وقد تحدث الأستاذ محمد حسنين هيكل عن هذا التصور فى كتابه «المفاوضات المصرية بين العرب وإسرائيل» للجزء الثانى ، عندما عرض للتصور الذى طرحه وزير الخارجية هنرى كيسنجر على الرئيس الراحل أنور السادات يوم ١٣ ديسمبر ١٩٧٣ عن المؤتمر الدولى فى جينيف ، فقد أوضح هيكل أن تصور كيسنجر للمؤتمر أن يكون مجرد مظلة للقاء مياسى بين مصر وإسرائيل ، ولتحقيق ذلك فقد اهتم فى لفته بالسادات بالتركيز على نقاط بعينها ، وهى أن يكون للمؤتمر تحت اسم الأمم المتحدة فى مقرها الأوروبى بجينيف (وليس فى مقرها الأساسى فى نيويورك) ولكن بدون رعايتها ، وأن تتعهد مصر بحضوره حتى وإن امتنعت بقاء الأطراف ، وأن ينقسم المؤتمر بعد جلسة أولى علنية وإجرائية إلى مجموعات تفاوض ثنائية بين إسرائيل وكل من مصر والأردن وسوريا إذا وافقت على الحضور ( لم تحضر ) ، وألا يتم تمثيل الفلسطينيين فى المؤتمر ، وأن يكون حضور الاتحاد السوفيتى فارغاً من أى مضمون ، وأن يسمح لتدخلات أوروبية<sup>(٧٧)</sup> .

وجاء انعقاد مؤتمر جينيف مطابقاً لما طرحه كيسنجر ، فقد افتتحه كورت فالدهايم سكرتير عام الأمم المتحدة فى ٢١ ديسمبر ١٩٧٣ ثم أُلقيت كلمات لرؤساء الوفود المشاركة واستمر المؤتمر يومين ، وأعلن فى ختامه عن لجنة عمل عسكرية للفصل بين القوات المصرية والإسرائيلية<sup>(٧٨)</sup> . وكان المؤتمر فى جوهره محاولة أمريكية لتطويع أطراف الصراع للجلوس معاً وجهاً لوجه لإجراء مفاوضات مباشرة . وشهدت السنوات القليلة التالية جهوداً مكثفة بين كيسنجر لتطبيق سياسته المعروفة بالخطوة - خطوة ، أى تجزئة قضايا الصراع العربى الإسرائيلى والتفاوض حولها بشكل ثنائى ومباشر بين إسرائيل والدول العربية . ووقف الرافض العربى وفقاً للاتصالات التى جرت عام ١٩٧٧ حائلاً دون هذا التوجه الأمريكى . ويقول إسماعيل فهمى وزير الخارجية المصرى الأسبق فى كتاب «التفاوض من أجل السلام فى الشرق الأوسط» : كان المبدأ الأساسى الذى التزمت به كل الدول العربية هو أنه ينبغي ألا تتخذ أى دولة قرارات من جانب واحد يكون من شأنها تقسيم العرب ، وكان

مفهومًا أن خرق هذا المبدأ للعام ستكون له آثار عكسية خطيرة على القضية العربية»<sup>٥</sup>

وبمجيء إدارة الرئيس جيمى كارتر إلى البيت الأبيض، تجدد مرة أخرى الحديث عن عقد مؤتمر جنيف بصورة تتجاوز ما حدث في المرة الأولى<sup>٦</sup>. وكان للفريق المحيط بكارتر مؤمنًا بالحل الشامل وغير مقتنع بأسلوب الخطوة - خطوة الذى انتهجه كيسنجر<sup>٧</sup>. وتحصنت الإدارة الجديدة لعقد المؤتمر<sup>٨</sup>، ولكن إسرائيل رفضت انعقاده؛ لأنها لم تكن تريد أن تواجه العرب بوفد موحد، كما كان العرب مصريين على ضرورة تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر<sup>٩</sup>، ولا يرجع إسماعيل فهمي الإخفاق في عقد هذا المؤتمر - برغم تهيؤ الظروف لعقده في اعتقاده - لرفض إسرائيل فقط، وإنما لغموض الموقف الأمريكى والالتزامات التى أخذتها الولايات المتحدة على نفسها تجاه إسرائيل من حيث رفض التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية وتأكيداتها لها بأنها مستشار معها في أى خطوة جديدة في الأمم المتحدة أو مؤتمر جنيف<sup>١٠</sup>. كما يرجعه إلى وجود تحركات أخرى من جانب الإدارة الأمريكية، والرئيس للراحل أنور السادات كانت تدفع الأمور إلى العودة مرة أخرى إلى أسلوب التفاوض المباشر بين إسرائيل وكل من الدول العربية المعنية بالصراع العربى الإسرائيلى<sup>(١١)</sup>. وجاءت زيارة الرئيس السادات للقدس في نوفمبر ١٩٧٧، وعقد مؤتمر كامب ديفيد في ٥ سبتمبر ١٩٧٨ إعلانًا صريحًا بأن قضية الشرق الأوسط خرجت من الآن فصاعدًا عن نطاق الأمم المتحدة من الناحية الفعلية.

#### ٥- أمريكا والأمم المتحدة في أولى حروب القرن

على عكس الخلافات التى دبت بين أمريكا والأمم المتحدة حول طريقة مواجهة الأزمات الدولية التى وقعت طوال للقرن العشرين، حدث لأول مرة - وبشكل آثار الانتباه - اتفاق تام بين الجانبين في التعامل مع الوضع الدولى الذى نشأ عن الاعتداءات المسلحة التى تعرضت لها مدينتا نيويورك وواشنطن في ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وكان إيذانًا بانفلاق أول حروب القرن للوحد والعشرين<sup>١٢</sup>. فقد تلاقى رؤية الأمم المتحدة مع أمريكا في وصف هذه الاعتداءات بالإرهاب وفى إدانته والعمل على

عقاب مرتكبيه ، كما تلاقت في تأييد الحملة العسكرية الأمريكية ضد نظام حكم طالبان وتنظيم القاعدة في أفغانستان بقيادة « أسامة بن لادن » باعتبارهما الطرف الذى وجهت إليه الولايات المتحدة الاتهام بارتكاب هذه الاعتداءات . وتعاونت المنظمة الدولية على نحو سريع وفعال - لم يحدث من قبل - مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بالترتيبات السياسية التى توالفت تبعاً بعد هذه الأحداث لإعادة تشكيل الحياة السياسية فى أفغانستان ، بما لا يسمح مجدداً بتكرار مثل هذه الأعمال الإرهابية ، فضلاً عن كيفية مواجهة الإرهاب على المستوى العالمى ككل .

ويمكن فهم أبعاد هذه العلاقة الجديدة التى تسمت بالتعاون الوثيق وتطابق الرؤى بين الأمم المتحدة وأمريكا من خلال التحركات التى قامت بها المنظمة الدولية استجابة لمطالب الأمريكية فى مسارين ، هما : أولاً : الترتيبات المباشرة فى مواجهة أفغانستان ذاتها ، وتشمل الحملة العسكرية الأمريكية والتدابير الأمنية من ناحية ، وجهود الإغاثة الإنسانية وإعادة الإعمار من ناحية ثانية ، وثانياً الترتيبات المتعلقة بمكافحة الإرهاب على المستوى العالمى .

فمنذ الساعات الأولى التى أعقبت مباشرة لأحداث ١١ سبتمبر ، أعربت المنظمة الدولية عن دعمها الكامل للولايات المتحدة فى كل الترتيبات التى يمكن أن تتخذها لمواجهة الموقف . وفى اليوم التالى مباشرة أعلن مجلس الأمن الدولى إدانته بالإجماع للهجمات الإرهابية التى تعرضت لها الولايات المتحدة واعتبرها تهديداً للأمن والسلم الدوليين . وأصدر المجلس قراره ١٣٦٨ الذى تضمن ما يفيد بأنه لن يعترض على أى خطوة عسكرية أمريكية ضد مرتكبي هذه الهجمات ومديرها ، بل إنه تضمن تهديداً للدول التى تؤوى الإرهابيين ومنظماتهم بأنهم سيتعرضون لعقاب شديد إن لم يتعاونوا مع الولايات المتحدة فى موقفها . وأشار القرار إلى حق الولايات المتحدة فى الدفاع عن نفسها طبقاً لجنود الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . ولم يكتفِ القرار بإدانة هذه الأعمال ولا بالتعبير عن تعاطفه مع الولايات المتحدة حكومة وشعباً على هذه الأحداث المأساوية ، وإنما طالب المجتمع الدولى كله بمضاغة جهوده لمنع وقوع أعمال إرهابية ، بما فى ذلك التعاون المتزايد والتطبيق الكامل للاتفاقيات الدولية المتصلة بمكافحة الإرهاب ، كما أكد استعداد مجلس الأمن لاتخاذ الخطوات

الضرورية للتعامل مع هجمات ١١ سبتمبر ومناهضة كل أشكال الإرهاب وفقاً لمسئوليته في إطار ميثاق الأمم المتحدة.

وكانت للولايات المتحدة قد باشرت ضغطاً دولياً غير مسبوق فور وقوع هذه الأحداث ليس على المنظمة الدولية وحدها بل على المجتمع الدولي كله لتحقيق توافق ورضى دوليين كاملين بلا تحفظات على كل ما يمكن أن تتخذه واشنطن من مواقف وتحركات للرد على هذه الهجمات ، ووصف للرئيس الأمريكى جورج بوش الابن الحالة الدولية بعد هذه الأحداث بأنها حرب بين الشر والخير وأنه لا مفر لأى عضو من أعضاء الأسرة الدولية من أن يختار أين يقف مع الولايات المتحدة حيث الخير أم ضدها حيث الشر؟ أى إنه إما أن يكون مع الولايات المتحدة أو ضدها بلا أى تحفظات . ومن جانبها نظرت المنظمة الدولية ممثلة فى أمينها العام السيد كوفى عنان وأعضاء مجلس الأمن الدائمين للأحداث على أنها تمس صميم كيان الأمم المتحدة ودورها حيث اعتبرت تهديداً لقيم الخير التى امتلأ بها ميثاق المنظمة الدولية وللسلم والأمن الدوليين أيضاً .

ولكن سرعة الاستجابة من جانب مجلس الأمن للموقف الأمريكى جاءت لترسخ التوجه العام فى السياسة الأمريكية تجاه الدور المنوط بالمنظمة الدولية فى الأزمات العالمية ، وهو أن تصبح منبراً لإضفاء المشروعية الدولية على السلوك الأمريكى فى مثل هذه الأزمات من ناحية ، وأن يتركز دورها فى الجانب الوظيفى أساساً أى تولى المهام الإنسانية والاقتصادية على صعيد التعاون الدولى والتى من شأنها منع إثارة الأزمات أو الإسهام فى حلها بشكل غير مباشر . بمعنى آخر وضع من التحرك السريع للمنظمة الدولية فى سياق التوجهات الأمريكية تطبيق رؤية واشنطن للعمل متعدد الأطراف لتحقيق السلام وحفظه ، وهى الرؤية التى فتحت الباب لموجة عاتية من النفوذ الأمريكى فى السياسة الدولية . ومما عمق من هذه الرؤية هذه المرة أن أمريكا ذاتها هى التى تعرضت للعدوان مما جعل الاعتبارات الوطنية الأمريكية تفرض نفسها بقوة على أى تحرك دولى من قبل المنظمة الدولية ، كما أن أحداث ١١ سبتمبر فجرت قضية الإرهاب الدولى مما وسع من نطاق النفوذ الأمريكى .

فبعد صدور القرار ١٣٦٨ من جانب مجلس الأمن ، اعتمد المجلس تقليداً بأن قرر عقد مناقشة كل أسبوع للأحداث في أفغانستان بهدف مواكبة ما يتقرر في البيت الأبيض . ولم تمض أيام قليلة حتى بدأت الولايات المتحدة تحركات مكثفة داخل مجلس الأمن ؛ لكي يتخذ موقفاً عملياً قوياً في مواجهة الإرهاب ككل . وبنت المنظمة الدولية في الاهتمام الأمريكي تحظى بنقل كبير لم يكن موجوداً من قبل في ضوء الفئور الذي كانت تتخذه دائماً من نشاط الأمم المتحدة بوجه عام . وعلى مدى أسبوعين تقريباً ضغطت الولايات المتحدة على مجلس الأمن لمناقشة استصدار قرار استناداً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يقضى بفرض عقوبات إلزامية لمنع تمويل المنظمات الإرهابية وإيواء الإرهابيين في أية دولة . وفعلت تقدمت الولايات المتحدة بمشروع قرار بهذا الشأن ووفق عليه مجلس الأمن بالإجماع وفي سرعة غير مسبقة يوم ٢٩ سبتمبر وهو القرار ١٣٧٣ الذي مثل إهداراً لسيادة الدول بشكل صريح لم يحدث من قبل بغض النظر عن أهدافه الطيبة . فقد نص القرار على تحريم قيام رعاية أية دولة عمداً بتوفير الأموال وجمعها بأية وسيلة أو السماح باستخدام أراضيها لأغراض إرهابية ، وتجميد الأصول المالية والموارد الاقتصادية لمرتكبي الإرهاب أو المشاركين فيه ، والامتناع عن تقديم الدعم بجميع صورته للضالعين في أعمال إرهابية ، ووضع حد لمحاولات تجنيد أعضاء الجماعات الإرهابية ومنع تزويدها بالسلاح ، والعمل على الحلولة دون ارتكاب الأعمال الإرهابية بما في ذلك الإنذار المبكر للدول من خلال تبادل المعلومات ذات الصلة ، وحرمان القاتمين على أعمال الإرهاب من الملاذ الآمن . كما تضمن القرار أحكاماً تتعلق بالصعيد القانوني والتشريعات والقوانين الداخلية حيث طالبت جميع الدول بإدراج جرائم الإرهاب في التشريعات ، وتبادل المعلومات ، وفرض قيود على الحدود ، ومنع كل صور تزوير الوثائق والهويات والتشدد في قبول طلبات اللجوء السياسي والتأكد من أنه لن يتم اتخاذها مهرباً للإرهابيين . كما تقرر وفقاً لهذا القرار إنشاء لجنة للعقوبات يتعين على الدول أن توافيها بتقارير عن الخطوات التي اتخذتها لتنفيذ القرار في مدة لا تتجاوز ٣ شهور من صدوره .

وكل هذه الأحكام تتفق مع رغبة كل أعضاء المجتمع الدولي للتخلص من



الإرهاب، ولكن المشكلة التي يثيرها القرار ذات شقين ، أولهما أنه في غيبة تحديد مفهوم واضح للإرهاب فإن الدول ستجد نفسها واقعة تحت ضغوط تعارض مبادئها أصلاً حيث سيتعين عليها اتخاذ مواقف لا علاقة لها بالإرهاب وأنها ستضطر لقبولها لالتسليم إلا لتجنب هذا القرار الدولي الذي اتخذ شكل الإلزام ، وإلا ستجد نفسها معرضة لعقوبات شتى ، وثانيهما أنه يفتح الباب لمشروعية تدخل إحدى الدول في شئون الدولة الأخرى استناداً لغطاء مطاردة الإرهاب عالمياً ، هذا فضلاً عن مدى مشروعية أعمال لجنة العقوبات التي تشكلت بالفعل لهذا الغرض ، وفي ضوء القلق الذي أثاره هذا القرار اضطّر السير جيريمي جرينستوك الممثل الدائم للمملكة المتحدة وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة والرئيس المنتخب لهذه اللجنة إلى أن يوضح مهمتها بقوله : إنها تهدف إلى مساعدة الدول على رفع مستوى قدراتها إلى أفضل ما يمكن من أجل القضاء على الإرهاب في حدود سلطاتها . وقال : إن اللجنة طلبت من الدول أعضاء المنظمة الدولية تحديد المجالات التي قد تحتاج فيها إلى مساعدة كأن تشمل وضع صيغ لتشريعات جديدة أو إصدار تعليمات للنظم المصرفية فيها ، أو تشكيل جهات ضبط قضائي جديدة . وأضاف في محاولة منه لإزالة الخوف من التأثير على سيادة الدول ، أنه ليس من مهام اللجنة اتخاذ إجراءات مباشرة في أراضي أى من الدول الأعضاء ، وليس من صلاحياتها معاقبة أية حكومة ؛ لأن الإجراءات التي اتخذتها هذه الحكومة أو تلك ليست مقنعة مثلاً . إلى هنا فإن مهمة اللجنة وفقاً للكلام رئيسها مهمة فنية وللمساعدة في مكافحة الإرهاب ولن تقوم من جانبها بفرض خطوات معينة داخل الدول ، ولكن وفقاً لكلامه أيضاً فإنها برغم عدم قيامها هي بعمل ما مباشرة ، إلا أنها تريد من أية دولة أن تقوم به بشكل إرادي . ومن ناحية أخرى يؤكد رئيس اللجنة أيضاً أن الأمم المتحدة ستضغط على الحكومات من أجل أن تكون إجراءاتها فعالة ، وإذا وضعنا كلام رئيس اللجنة في ضوء ما توافقت عليه الدول الكبرى في سياساتها الدولية بعد أحداث ١١ سبتمبر ويضغط من الولايات المتحدة بتعرض أى طرف دولي لجرى اتهامه في الإرهاب لعقوبات للعزلة السياسية والاقتصادية ، فإن ما استصدره القرار ١٣٧٣ يمس فعلاً سيادة للدول .

وكان كوفي عنان سكرتير عام الأمم المتحدة قد مهد الطريق لإصدار هذا القرار

بإعلانه يوم ١٨ سبتمبر لأنه لمس توافقتاً دولياً من كل دول العالم للوقوف مغا في محاربة الإرهاب واتخاذ إجراءات تضمن عدم إعطاء الإرهابيين الملاذ الآمن أو الدعم للمادى بمختلف صوره ، كما أعلن بعد ذلك بأسبوع أن كلا من الولايات المتحدة وروسيا والصين أعربت عن تلييدها لدعوته بأن تقوم الأمم المتحدة بدور رئيسي في حرب دولية طويلة الأمد ضد الإرهاب . وقال : إن الأمم المتحدة هي الوجهة القادرة على إضفاء صفة للشرعية للدولية على أية حرب طويلة الأجل ضد الإرهاب .

وبينما كانت مختلف الدول قد سارعت بالاستجابة لتنفيذ هذا القرار ، كانت الاستعدادات الأمريكية جارية على قدم وساق لشن الحملة العسكرية ضد عد طالبان وتنظيم القاعدة في أفغانستان فيما سمي بأولى حروب القرن . وواصل مجلس الأمن مناقشاته الأسبوعية لاستعراض الموقف في أفغانستان على ضوء الارتبيات التي بدأت تتخذها الولايات المتحدة بعد تشكيل تحالف دولي بقيادتها لضرب قواعد طالبان وتصفية تنظيم القاعدة . ولم تكن المنظمة الدولية في حاجة إلى إعلان جديد من جانبها بيزيد الحملة العسكرية التي بدلت أول غاراتها في ٧ أكتوبر بالنظر إلى أن القرار ١٣٦٨ السالف الإشارة إليه فتح الطريق أمامها للقيام بمثل هذا العمل العسكري . وقال السيد جون نجيروبو نكس مندوب أمريكا لدى المنظمة الدولية إن الغارات على أفغانستان تمت استناداً إلى المادة ( ٥١ ) من ميثاق الأمم المتحدة التي تتيح للدول التي تتعرض للهجوم حق الدفاع عن نفسها . بل إن الولايات المتحدة بعثت رسالة إلى مجلس الأمن في اليوم التالي مباشرة تخطره فيها ( ولا تطلب موافقته ) بأنها قد تجد أن الدفاع عن النفس يقتضى للقيام بمزيد من العمليات العسكرية ضد دول ومنظمات أخرى خارج أفغانستان . ولم يسترض المجلس .

ومما يجب أخذه في الاعتبار بالنسبة لموقف المنظمة الدولية من الحرب الأمريكية في أفغانستان ومدى تحيازها الميوق مع البيت الأبيض للخيار العسكري من عدمه ، أن الولايات المتحدة طلبت من المنظمة الدولية في الأيام الأولى التي تلت أحداث ١١ سبتمبر التدخل لدى حكومة طالبان لتسليم « أسامة بن لادن » وأعضاء تنظيم القاعدة وإلا فإن هذه الحكومة ستعرض للعقاب ، فعلا طلبت المنظمة الدولية من طالبان

ذلك ، وحثتها على الاستجابة للطلب الأمريكي ، ولكن قيادة طالبان رفضت بشدة .  
كما أن مبعوث الأمم المتحدة إلى أفغانستان آنذاك السيد فرانسيس فيندريك حث  
المعتقلين في جماعة طالبان على أن ينفصلوا عن قياداتهم ويتعاونوا مع المجتمع  
الدولي لإنقاذ بلادهم ، وقُتل في مسعاه .

ولكن هذا التحرك من جانب المنظمة الدولية كان شكلياً بالدرجة الأساسية حيث  
كان قد ترسخ لديها منذ اللحظة الأولى للأحداث أن الولايات المتحدة سترد عسكرياً  
على طالبان ليس فقط بهدف لقتلاع جذور الإرهاب في أفغانستان وفقاً لما أعلنته  
واشنطن ، بل لاستعادة الكرامة الوطنية الأمريكية ، خاصة أن خيار العمل العسكري  
كان خياراً رسمياً وشعبياً في الوقت نفسه .

ومضت الحملة الأمريكية ضد أفغانستان في طريقها بموافقة الأمم المتحدة ، وفي  
الوقت نفسه كان هناك تحرك آخر من نوع مختلف حظيت فيه المنظمة الدولية بدور  
مهم بمباركة ودعم الولايات المتحدة ، ألا وهو إعادة تأهيل أفغانستان سياسياً  
وإعمارها . وكانت البداية في هذا التحرك بالمشق الإنساني والإعمار . وقد أرادت  
الولايات المتحدة من الاعتماد على المنظمة الدولية في هذا الجانب من الأزمة ،  
تخفيف حدة الغضب التي انتابت العالم خاصة الدول الإسلامية بسبب شن الحرب  
الأمريكية . ومنذ منتصف أكتوبر بدأ الرئيس الأمريكي يتحدث عن مهمة معينة  
للمنظمة الدولية في الوضع السياسي الأفغاني دون أن يحدد ذلك بدقة ، ولكن كوفي  
عنان أوضحه بأن الأمم المتحدة تعمل مع الأطراف الأفغانية على تعزيز فرص  
تشكيل حكومة وحدة وطنية موسعة . إلا أن الوضع المأساوي للشعب الأفغاني الذي  
كان يعاني من الجوع والتمرد وظروف الشتاء الصعبة فرض على مجلس الأمن أن  
يجتمع في ١٦ أكتوبر مع كوفي عنان للبحث في الدور المستقبلي للأمم المتحدة في  
أفغانستان خاصة فيما يتعلق بالوضع الإنساني . وتزامن مع ذلك أن القوات الأمريكية  
كانت تلقى بالمساعدات الغذائية والمؤن على الأفغان بينما كانت طائراتها تنصف  
قراهم ومنهم في سابقة غريبة لم تحدث من قبل في الحروب الدولية . وفي أواخر  
أكتوبر تقدمت فرنسا إلى مجلس الأمن بمشروع قرار يتضمن مقترحات بشأن

المستقبل السياسى فى أفغانستان بعد الإطاحة بطالبان ، وشمل مشروع القرار عقد مؤتمر دولى لتقديم المساعدات لأفغانستان . وحظيت الفكرة بدعم من القيادة الأوروبية و جورج بوش وعنان . وصدر بالفعل القرار ١٣٧٨ من مجلس الأمن لتوفير المساعدة الاقتصادية الدولية طويلة الأمد للشعب أفغانستان . واستجابة للقرار احتضنت واشنطن فى ٢٠ نوفمبر أول اجتماع دولى للتحضير لمثل هذا المؤتمر وتحدث كولن باول وزير الخارجية الأمريكى فى المجتمعين حول أهمية إعادة تأهيل وإعمار أفغانستان باعتبار أن ذلك هو للضمان الأساسى لكى لا تصبح البلاد مأوى للإرهاب . وطالب باول بتشكيل لجنة توجيه من المجتمعين لصياغة برنامج شامل يحقق هذا الهدف وأكد عزم بلاده على توفير كل صور الدعم للجنة . وقال : إن أفغانستان تحتاج لمشروع طويل الأمد فى هذا المجال ويتعين أن تلقى مساعدة دولية واسعة للنطاق تضم شرق آسيا وأوروبا والأمريكتين والعالم الإسلامى ودول الإقليم (المحيطة بأفغانستان) . ولوضح أن الشعب الأمريكى يفخر بأنه كان دائماً من الدول الرائدة فى تقديم المساعدات الإنسانية لأفغانستان ، وأن الرئيس الأمريكى أعلن فى أكتوبر عن مساعدات إضافية قيمتها ٣٢٠ مليون دولار توجه خصيصاً للجنين الأفغان ( ٧,٥ مليون أفغانى كانوا يواجهون الموت جوعاً وبلا مأوى خلال الشتاء فى حرب أفغانستان ، وكان ٦ ملايين أفغانى يعيشون على المعونات الخارجية فى الغذاء والمأوى قبل أحداث ١١ سبتمبر ) . وفى نفس الوقت عين عنان السيد مارك مالوش مدير برنامج المنظمة الدولية للتنمية فى منصب المشرف على مشروعات الأمم المتحدة للإعمار والتنمية فى أفغانستان على أن ينسق عمله مع البنك الدولى والمفوضية الأوروبية وغيرهما من المنظمات التابعة للأمم المتحدة ذات الاختصاص . وتوقع مالوش أن تتكلف عملية الإعمار نحو ٦,٥ مليار دولار خلال ٥ سنوات . وتواصلت جهود هذه الجهات المختلفة مع بداية عام ٢٠٠٢ وسط اهتمام واضح من جانب الأمم المتحدة وأمريكا بتكثيف أية مصاعب تعترض مشروع إعادة إعمار أفغانستان .

وبينما كانت جهود الإعداد لإعادة التعمير والإتماء تتعاظم وسط هذا التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة وأمريكا ، كانت أيضاً جهود إقامة سلطة جديدة فى كابول

تمضى بخطى متسارعة بنفس روح القانون بين الجانبين ، وكانت هذه الجهود هي ترجمة ما كان يعنيه بوش وإدارته منذ أواسط أكتوبر بأن المنظمة الدولية ستتولى مهمة معينة في الوضع الأفغاني بعد نهاية حكم طالبان .

وكانت ثمرة هذه الجهود عقد مباحثات مكثفة في المدينة الألمانية بون بين الفصائل الأفغانية لتقرير المصير السياسي لأفغانستان في المرحلة الانتقالية انتهت بتوقيع اتفاق تاريخي في قصر بينترسيبورج القريب من بون يوم ٥ ديسمبر ٢٠٠١م . وبمقتضى هذا الاتفاق تم تشكيل حكومة انتقالية في كابول برئاسة الزعيم البشتوني حامد قرضاي ( ٤٢ عاماً ) تولت السلطة بالفعل منذ ٢٢ ديسمبر ولمدة ٦ شهور .

ولعبت الأمم المتحدة للدور الرئيسي في عقد هذه المباحثات وإتمام الاتفاق ، حيث أعد ممثل المنظمة الدولية السيد الأخضر الإبراهيمي وزير الخارجية الجزائري الأسبق ( ١٩٩١ - ١٩٩٣ ) الوثيقة الرئيسية والتعديلات التي أدخلت عليها والتي بمقتضاها أمكن تشكيل الحكومة الانتقالية في كابول . وحظيت هذه الوثيقة بموافقة الوفود الأفغانية الأربعة التي شاركت في مؤتمر بون . وسجل المجتمع الدولي خاصة الولايات المتحدة وبريطانيا تقديرهما للنجاح الذي حققته الأمم المتحدة وللجهود التي قام بها الإبراهيمي فيما اعتبر نصراً سياسياً للمنظمة الدولية لم تحققه على مدى عدة سنوات مضت .

وكان أعضاء مجلس الأمن قد استدعوا الإبراهيمي في ٣ أكتوبر أي قبل بدء الحملة العسكرية الأمريكية بثلاثة أيام فقط لتولى مهمة قيادة الشق السياسي من الجهود الدولية في التعامل مع القضية الأفغانية . وكان اختيارهم له موفقاً للغاية بالنظر لخبرته الواسعة بالشأن الأفغاني ، حيث كان قد عمل من قبل مبعوثاً خاصاً لكوفي عنان في أفغانستان بين عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٩ ، وحظى في عمله السابق بثقة مختلف الفصائل الأفغانية ، هذا فضلاً عن قدراته كدبلوماسي دولي رفيع المستوى ، حيث كان ممثلاً للأمم المتحدة في هابيتي بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٦ ، وتولى قيادة بعثة للمراقبين للتابعين للأمم المتحدة في أثناء انتخابات جنوب أفريقيا عام ١٩٩٤م . إلا أن مرجعية الإبراهيمي تكمن في الاتفاق الذي أنهى الحرب الأهلية اللبنانية ، والذي ساعد

هو في وضعه كموفد خاص للجامعة العربية في لبنان بين عامي ١٩٨٩ و ١٩٩١ .  
وقد اتخذ الإبراهيمي لبنان مثالاً في نظريته للتعامل مع القضية الأفغانية خلال مؤتمر  
بون .

إلا أن الأمم المتحدة لم تلعب الدور وحدها في التسوية التي تحققت في مؤتمر  
بون، فقد كانت لأمريكا جهودها المؤثرة أيضاً على الرغم من أنها فضلت ألا تكون  
طرفاً مباشراً في هذا المؤتمر . فمن ناحية قامت باتصالات مكثفة ومؤثرة مع القوى  
الأفغانية المعارضة لحكم طالبان منذ أن شرع المجتمع الدولي في التعامل مع الوضع  
الأفغاني بعد أحداث ١١ سبتمبر مباشرة ، ومارست ضغوطاً على مختلف هذه القوى  
لكي تجتمع وتتلخ خلافتها لتقرير المصير السياسي للبلاد ، وساهم ذلك في أن الرفود  
الأفغانية الأربعة التي وصلت إلى بون ، كانت قد تجاوزت مسبباً للعديد من العقبات .  
ويلاحظ في هذا الصدد أن حامد قرضاي الذي تولى رئاسة الحكومة الانتقالية في  
كابول أمضى فترة طويلة في الولايات المتحدة حيث يملك أقرباء سلسلة مطاعم في  
شيكاغو وسان فرانسيسكو وبوسطن وبلتي مور ، وهو من الشخصيات الأفغانية ذات  
التوجه الغربي وله علاقات وطيدة بالعواصم الغربية لا سيما واشنطن . كما أن  
قرضاي يحمل الجنسية الأمريكية وكذلك عشرة من أعضاء الحكومة الانتقالية ( ٣٠  
عضواً بما فيهم الرئيس ونوابه ) بما يعنى أن اختيار السلطة الجديدة في كابول لم يكن  
بعيداً عن إرادة الولايات المتحدة . ومن ناحية ثانية فإنه طوال فترة انعقاد المؤتمر  
كانت الخارجية الأمريكية على اتصال وثيق بالسكرتير العام للمنظمة وممثله  
الإبراهيمي، وتابعت بشكل غير مباشر جهودهما في التفاوض على الصيغة النهائية  
للتفاق الذي تم إبرامه .

ولأن اتفاق بون قضى بجانب تشكيل حكومة انتقالية ، بنشر قوة دولية في كابول  
ومحيطها ، فقد كان على مجلس الأمن أن يجتمع لإقرار نشر هذه القوة . وعقدت  
الدول الخمس دائمة العضوية مفاوضات شاقة فيما بينها بشأن هذه القوة إلى أن أقر  
مجلس الأمن يوم ٢٠ ديسمبر إرسالها محدداً مدتها بستة شهور دون النص على  
مهامها أو عددها .

ومرة أخرى لم تنشأ المنظمة الدولية الاصطدام مع الولايات المتحدة ، بل إنها اكتفت بإقرار إرسال القوة الدولية ونفضت يديها من مسؤوليتها عنها تاركة مصير الاتفاق على وعدها للولايات المتحدة نفسها . فمن ناحية لم تكن الأمم المتحدة مع الاتجاه لإرسال قوات حفظ سلام دولية تقليدية تتبعها مثلما حدث في أزمت دولية سابقة انطلاقاً من الخبرة الفاشلة للمنظمة الدولية في هذا الموضوع . وخلال الاجتماعات التي عقدها مجلس الأمن حول أفغانستان في ظل الحملة العسكرية الأمريكية وتقدم قوات تحالف الشمال ، شرح الإبراهيمي وبشكل حازم محدودية تحرك الأمم المتحدة وأعلن معارضته لقوة حفظ سلام تقليدية وإدارة تتولاها الأمم المتحدة ، وأعاد التأكيد على مسامح أعضاء المجلس بأن الأفغان يعارضون دائماً صور من التدخل الأجنبي خاصة ذات الشكل العسكري . وكان هو نفسه قد قدم تقريراً في عام ٢٠٠٠ عن محدودية هذا النظام وعدم فعاليته .

ومن ناحية أخرى فإن الولايات المتحدة لم تكن تريد أن تتدخل قوات أى أطراف أخرى غير تجمع التحالف الدولي العسكري الذى قادتته فى أفغانستان مع ما تقوم به قوات هذا التحالف ومع خطتها هى العسكرية حيث إن الترتيبات الأمنية الاستراتيجية ظلت فى قبضة القوات الأمريكية . ولهذا السبب تحديداً ضمن مجلس الأمن موافقته على إرسال القوة الدولية بضرورة التنسيق بين هذه القوة والقوات الأمريكية ، وهو ما حدث بالفعل مع بدء تولى القوة الدولية مهامها ( تشكلت من خمسة آلاف جندي تقودها بريطانيا أولاً وتشارك فيها أيضاً قوات من الاتحاد الأوروبي والأرجنتين وأستراليا وكندا والتشيك والأردن وماليزيا ونيوزيلندا وتركيا ) حيث تم الاتفاق على أن يكون قائد القوات الأمريكية هو الذى يصدر الأوامر الميدانية لقيادة القوة الدولية متعددة الجنسيات .

إن التعاون الوثيق الذى اتسمت به العلاقات بين أمريكا والأمم المتحدة على ضوء القضية الأفغانية بعد أحداث ١١ سبتمبر يشير إلى إمكانية إحياء دور المنظمة الدولية فى التنمية والديبلوماسية الوقائية ، كما يشير إلى احتمال أن تتغير وجهة نظر الولايات المتحدة المتحفظة تجاه دور الأمم المتحدة ككل مما قد ينعكس فى اهتمام

أمريكي أكبر بالمنظمة الدولية على عكس ما جرى في السنوات الماضية ، ولكن بشير في الوقت نفسه إلى تزايد الهيمنة الأمريكية على عمل المنظمة الدولية وذلك من حيث فرض وجهة النظر الأمريكية في كيفية أداء العمل الدولي متعدد الأطراف ، ومن هنا فإن « الانتقائية » واردة في الموقف التي تقتضى تدخل الأمم المتحدة حيث تتدخل وقت أن تريد لها الولايات المتحدة ذلك وبالصورة التي تراها هي ، بينما تنقاص عندما يتعارض الموقف مع الرغبة الأمريكية .

## ٦- أمريكا وإصلاح الأمم المتحدة

شهد عقد الثمانينيات والتسعينيات اهتمامًا ملحوظًا بإصلاح الأمم المتحدة . ولم يقتصر هذا الاهتمام على الولايات المتحدة وحدها ، بل شمل معظم أعضاء المجتمع الدولي . وعكست المناقشات التي دارت في هذا الصدد والحلول التي تم اقتراحها أن الإصلاح يتعلق بإيجاد حلول قوية للمشكلات المالية والإدارية التي تعاني منها المنظمة الدولية وتوقع كفاءتها كتنظيم دولي واسع الاهتمامات . ولكن الأمر لم يخل في الواقع من اعتبارات سياسية . فالإصلاح المالي والإداري يتطلب توافقًا سياسيًا بين الدول وإرادة من جانبها على تقبله . وحيث إن المصالح متباينة فإن تحقيق التوافق السياسي ظل من جانبيه عقبة في طريق الإصلاح .

وبالنظر إلى أن الولايات المتحدة تمثل الممول الرئيسي لميزانية المنظمة الدولية وكونها القوة العظمى الوحيدة بعد انتهاء الحرب الباردة والتي تتحكم في صياغة النظام الدولي الجديد الذي تعمل الأمم المتحدة وغيرها من خلاله ، فإن موقفها من الجهود المبذولة لإصلاح المنظمة الدولية يكتسب أهمية خاصة . وقد سبق الإشارة إلى أنه منذ النصف الثاني من السبعينيات ، دخل الكونجرس طرقاتًا قوية في تحديد الموقف الأمريكي من المنظمة الدولية ، خاصة فيما يتعلق بوفاء الولايات المتحدة بالتزاماتها المالية تجاهها . وأصبح من المعتاد أنه كلما اقترب موعد تسديد المستحقات في أول كل عام ، ترتفع حدة الخلافات بين المنظمة الدولية وواشنطن إلى حد التهديد بجرمانها من التصويت في الجمعية العامة ، ثم يتكرر مشهد قيام واشنطن بدفع جزء من



متأخراتها المالية بما يحفظ لها هذا الحق مع تجديد المطالب الأمريكية بتخفيض المساهمات في تمويل المنظمة ككل ، وفي كل هذا لا تخلو تصريحات المسؤولين الأمريكيين ورجال الكونجرس من ضرورة الربط بين دفع المستحقات وتحقيق الإصلاح المالي والإداري في الأمم المتحدة .

والحقيقة أن قضية المشكلات المالية والإدارية للأمم المتحدة ليست وليدة العتدين الأخيرين ، بل إنها تعود إلى الستينيات والسبعينيات ، وتكشف المتابعة لهذه المشكلات عن ارتباطها بالصراع الدولي والخلافات السياسية وتباين المصالح من فترة إلى أخرى ، بحيث أصبحت مشكلات فنية وسياسية معاً . ففي عام ١٩٦١ امتنعت كل من فرنسا والاتحاد السوفييتي عن دفع حصتها في نفقات قوات اللطوارئ الدولية التي تم إرسالها إلى الكونجو . وكانت هذه القوت من الضخامة ( ٢٠ ألف جندي ) بحيث كلفت للمنظمة الدولية نحو ١٢٠ مليون دولار في العام ، في وقت كانت فيه ميزانيتها السنوية كلها لا تتجاوز ٧٥ مليون دولار سنوياً . وكان منطق الاتحاد السوفييتي أن عملية الأمم المتحدة هناك تمت بليعاز من الدول الغربية ومن ثم يتعين تمويلها من التبرعات الاختيارية من جانب الدول ذات المصلحة فيها وليس بنظام الحصص المتبع في توزيع نفقات الميزانية العادية للأمم المتحدة . وبعد أن تراكت مستحقات الاتحاد السوفييتي ، حاولت الولايات المتحدة إخراج الاتحاد السوفييتي بحرماته من حق التصويت في الجمعية العامة في عام ١٩٦٥ ، ولكنها سرعان ما تراجعت عن هذا الموقف حتى لا تتحول الأزمة المالية إلى أزمة سياسية مع الاتحاد السوفييتي في وقت كانت فيه الحرب الباردة قد اشتدت أوارها بين الجانبين<sup>(٣٠)</sup> .

وفي ضوء تزايد نشاط المنظمة الدولية خلال السبعينيات ، خاصة في مجالات حفظ السلام وصعود قوة دول العالم الثالث واصطدامها مع المصالح الأمريكية بدأت الولايات المتحدة من جتبتها في تأخير دفع مستحقاتها تجاه المنظمة الدولية إلى أن وصلت في عام ١٩٨٥ إلى ٨٦ مليون دولار كان يتعين تسديدها إلى الميزانية العادية ، وكان ذلك الرقم يعادل أكثر من ضعف مديونية الاتحاد السوفييتي في ذلك الوقت . وبينما كان العجز في ميزانية الأمم المتحدة ككل لا يتجاوز ٧١ مليون دولار في عام ١٩٧٤ ، ارتفع إلى ٥٠٤ ملايين دولار عام ١٩٨٥ منها ٢٤٢ مليوناً

متأخرات من الميزانية العادية و ٢٦٢ مليوناً متأخرات خاصة بنفقات قوات حفظ السلام<sup>(٣١)</sup>، واستمر تصاعد الأزمة المالية بدرجة منذرة بالخطر الحقيقي على مستقبل المنظمة الدولية حين شهدت فترة أواخر الثمانينيات وعقد التسعينيات انغماساً عميقاً من المنظمة في أزمات دولية عديدة خاصة في حفظ السلم، بينما كانت الدول تعتمد عدم دفع مستحققاتها أو تأخيرها إلى الحد الذي أصبحت فيه الولايات المتحدة في يونيو ١٩٩٩ مدينة للأمم المتحدة بحوالي ١,٦ مليار دولار، بما يعادل ثلثي متأخرات جميع الدول الأعضاء الأخرى والبالغة ٢,٩ مليار دولار، وكان النصيب الأكبر من التأخرات يتعلق بتحويل نشاط قوات حفظ السلم، وكان الدكتور بطرس غالي الأمين العام السابق للأمم المتحدة قد أعلن في أغسطس ١٩٩٣ أن الاحتياطات المالية للمنظمة لا تكفي لتغطية نفقات عمليات السلم إلا لمدة شهرين فقط.

وعلى الصعيد الإداري لم تكن المشكلات المتصاعدة أقل حدة، حيث تحولت الأمانة العامة والمنظمات المتخصصة إلى هياكل إدارية تعاني من البيروقراطية وتضم جيشاً جراراً من الموظفين للدوليين. ويرجع السبب المباشر في هذا إلى تزايد عدد أعضاء الأمم المتحدة، فبعد أن كان ٥١ دولة عند التأسيس في عام ١٩٤٥ أصبح ١٨٥ دولة في عام ١٩٩٧. وترتب على هذا زيادة في عدد الموظفين الدوليين، فبعد أن كان لا يتجاوز بضع مئات خلال السنوات الأولى للمنظمة، وصل إلى حوالي ٣٠ ألف موظف في يونيو ١٩٨٦. ثم تعاقب العدد مع التوسع في نشاط الأمم المتحدة خاصة فيما يتعلق بتعظيم الدور الذي تطلع به كمرکز للحوار الدولي المتعدد الأطراف، ومن ثم زيادة الطلب على خدمات المؤتمرات في الأمانة العامة، وكذلك زيادة نشاط مجلس الأمن وهيئاته الفرعية وإنشاء عدد من الهيئات الحكومية الدولية أو هيئات الخبراء الجديدة وتزايد ممارسة عقد اجتماعات رسمية ومشاورات غير رسمية في وقت واحد.

ولقد أثار هذان النوعان من المشكلات، أي الأزمة المالية، والبيروقراطية الإدارية، عدة قضايا خلافية بين الأعضاء لم تكن للولايات المتحدة بعيدة عنها مثل غيرها من بقية أعضاء المنظمة الدولية، بل كان نصيبها من الجدل أكبر بحكم موقعها المتميز داخل الأمم المتحدة. فمن الناحية المالية تركّز الخلاف حول أنواع الميزانية

وكيفية تمويلها . فهناك أولاً الميزانية العادية التى تحدد برامج النشاط الأساسية للأمم المتحدة وحجم النفقات المخصصة لها موزعة على القطاعات المختلفة ، ويتم التمويل فى هذه الحالة إجبارياً وفق حصص محددة تعتمد على الجمعية العامة ويتعين على كل عضو تسديدها فى موعد أقصاه ٣١ يناير من كل عام ، ويعد سلسلة من التطوير دخلت على هذا النظام ، أصبح له حد أقصى هو ألا تزيد مساهمة الدولة العضو فى الميزانية العامة على ٢٥ ٪ وألا تقل نسبة مساهمتها عن ١ ٪ ، وهناك ثانياً ميزانية نفقات حفظ السلم وتتسم بشئ من التعقيد ، آثار ولا يزال الكثير من الجدل ، فهناك عمليات يتم تمويلها وفقاً لنظام الحصص الإلزامية وأخرى تدرج فى الميزانية العادية للمنظمة وثالثة تمول من خلال التبرعات والمساهمات الطوعية ، وهناك ثالثاً تمويل النفقات المتعلقة بالمساعدات الإنسانية ، ويتم ذلك عن طريق المساهمات الطوعية فقط .

وفى غيبة الاتفاق على معايير بصدد توزيع الأعباء ووجود أكثر من نوع للميزانية وحد أقصى وأدنى للحصص ، أصبح من السهل على أعضاء المنظمة الدولية التحجج بالتهرب من الالتزامات ، حيث إن هناك خلافاً كثيراً ما يتكرر حول نفقات عمليات حفظ السلم واعتبارها من باب النفقات العادية التى يتعين على كل الأعضاء المساهمة فيها كل حسب قدرته . وبدلاً من هذا ترى بعض الدول أن نفقات كهذه ناجمة عن عمل قم وإجرامى يتعين على الذين ارتكبوها أن يتحملوا إصلاحه من نفقات ولا شأن لهم هم به . وكثيراً ما تختلف الدول حول توصيف العملية ذاتها هل هى لحفظ السلم لم لتنفيذ مصالح دول أخرى ؟

وأما من الناحية الإدارية ، فكان خضوع الأمانة العامة لمبدأ تمثيل التوزيع الجغرافى وضغط الدول بأن يكون لها موظفوها فى الهيئات الدولية بغض النظر عن عدم الحاجة لهم من الناحية العملية ، كما أن صعود قوى دولية على الساحة العالمية منذ الستينيات ، جعلها تقرض أن يكون لها نصيب واسع من حصة الموظفين الدوليين ، وعلى سبيل المثال اليابان وألمانيا والهند .

وفى الحالتين بلورت للولايات المتحدة مواقفها فيما يتعلق بالإصلاح ، مؤداة إعادة النظر تماماً فى ميزانية الأمم المتحدة سواء فيما يتعلق بالعادية أو بحفظ السلم

أو المساعدات الإنسانية ، بحيث يجرى توزيع عادل للأعباء تشارك فيه القوى الكبرى الأخرى القوية اقتصاديًا مثل اليابان وألمانيا والصين . وتتطلب هذه النظرة التي يتفق فيها الديمقراطيون والجمهوريون معًا ، من أن نسبة مساهمة دول العالم في ميزانية المنظمة ككل ، كانت قد تقرر في وقت كان فيه الوزن الاقتصادي النسبي للدول مختلفًا عما هو عليه الآن ، ومن ثم يتعين تحديد المساهمة وفق التطور الجديد في الأوزان الاقتصادية لدول العالم . وتطبيقًا لهذا الاتجاه فإن الإدارة الأمريكية تطالب منذ بداية التسعينيات ، بأن تنخفض نسبة المساهمة الأمريكية في الميزانية العادية للأمم المتحدة من ٢٥ ٪ إلى ٢٠ ٪ وفي ميزانية عمليات حفظ السلام من ٣١ ٪ إلى ٢٥ ٪ . وما أعاق الولايات المتحدة عن تطبيق توجهها الجديد ، هو عدم قدرتها على الحفاظ على مقعدها في لجنة ميزانية الأمم المتحدة بسبب تراكم ديونها المستحقة لدى المنظمة الدولية . وعجزها عن توفير إجماع دولي على هذه التوجهات داخل الجمعية العامة ، خاصة أن تخفيض ميزانية الأمم المتحدة يتطلب ضرورة تعديل ميثاق المنظمة ، الذي يستلزم بدوره موافقة ثلثي أعضاء الجمعية العامة وموافقة الخمسة الدائمين في مجلس الأمن . وكبديل لذلك تركز الولايات المتحدة على بذل جهود أخرى تحد من سياسة الإنفاق داخل المنظمة الدولية .

ومن حيث الإصلاح الإداري ، فإن واشنطن تطالب بتقليص عدد الموظفين الدوليين إلى أقصى حد ممكن ، ووضع مفتشين عموميين في الوكالات المتخصصة وميثاق أخلاقي للعاملين بالمنظمة يتضمن جزئية عن محاربة الفساد والمحسوبية .

ولكن ما طرحته الولايات المتحدة من أفكار حول الإصلاح ، يندرج في إطار تخفيف الأعباء التي تتحملها هي داخل المنظمة الدولية ، أكثر مما يندرج في تقديم رؤية شاملة وجزئية لمشكلات الأمم المتحدة المالية والإدارية . وهنا تدخل الاعتبارات السياسية لتلقى بظلالها على حقيقة الموقف الأمريكي من الإصلاح والتي تشير مرة أخرى إلى أن واشنطن غير جادة في أن تكون للأمم المتحدة رؤية دولية ودور مستقل .

فخطة السلام التي اقترحتها غالي لكي يجعل من وحدات حفظ السلام قوة حقيقية

تنفذ السلام قبل أن تحفظه ، قابلتها الولايات المتحدة بالرفض حيث اعتبرتها محاولة من غالى لإقامة جيش للأمم المتحدة بقيادته . كما سعى إلى إشراك الولايات المتحدة فى عملية الإصلاح الإدارى الكبيرة التى قام بها ، وكلف أكثر من شخصية أمريكية مهمة بأدوار مؤثرة فى خطة الإصلاح . هذا بالإضافة إلى أنه من المعروف أن أكثر من ٥٠ ٪ من الموظفين للقائمين بشئون الإدارة والتنظيم فى الأمم المتحدة هم من الأمريكيين . ولكن غالى يعترف أنه بعد شهر قليلة من بدء خطته ، لم ينجح من أوكل لهم مهمة الإصلاح من الأمريكيين وأدرك أن المشاكل أعيدت إليه من جديد لمعالجتها بنفسه . ويذكر أنه قام بجهد ملحوظ فى هذا المجال لإصلاح الأمانة العامة على مستوى القمة من حيث تقليل عدد مساعديه إلى حد كبير أو على مستوى القاعدة بإعادة الدمج والتنسيق على مستوى الوكالات المتخصصة لمنع تضارب المهام والاختصاصات ومن ثم التقليل من عدد الموظفين الدوليين . ورغم هذا فإن للولايات المتحدة لم تخف نفدها الشديد لغالى وتحميله مسؤولية استمرار التكدس الإدارى فى المنظمة بل و اتهامه بالبيروقراطية .

وبرغم أن التحرك الذى قام به كوفى عنانسكرتير عام الأمم المتحدة منذ ١٩٩٦ يتسم بالهدوء مقارنة بالحملة الصاخبة التى تزعمها سلفه غالى لإصلاح المنظمة ، إلا أن الكونجرس أعلن معارضته للإصلاحات التى طرحها عنان ؛ لأنها لم تشتمل على أهم مطالب الكونجرس ، وهو خفض مساهمة الولايات المتحدة فى تمويل المنظمة من ٢٥ ٪ إلى ٢٠ ٪ وكانت جهود عنان تقضى بإلغاء نحو ألف وظيفة وتجميع الجهاز البيروقراطى للمنظمة . ولكن عنان واصل حملته للإصلاح الهادئ فى إطار ضغط أمريكى مستمر بأن الولايات المتحدة لن تنفع متأخراتها المالية إلا بظهور مؤشرات قوية ومتزايدة ويمكن الاعتماد عليها ، تؤكد حدوث خفض أكبر فى الجهاز البيروقراطى للمنظمة الدولية .

وفى إطار خطة الإصلاح ، تصاعدت الأحداث منذ عام ١٩٩٣ تطالب بإعادة هيكلية مجلس الأمن وتوسيع عضويته ، وقللت هذه الحملة دول عدم الانحياز من ناحية والدول الإفريقية من ناحية ثانية ، وكان الهدف هو تحقيق فاعلية أفضل لصنع

القرار في المنظمة الدولية. وقد تنوعت الاجتهادات والرؤى في هذا الطريق ولكننا كانت تصب في اتجاهين : أولهما تحقيق تمثيل عادل للدول النامية في مجلس الأمن أو بالأحرى التمثيل القارى ، وثانيهما للحد من تأثير الفيتو بزيادة الدول التي تمتلك هذا الحق من جهة وحصره في قضايا يعينها تتعلق بالإجراءات الواردة في الفصل السابع من الميثاق لحفظ السلام والتدخل الدولي من أجله .

وفي يوليو ١٩٩٧ أعلنت الولايات المتحدة موافقتها على توسيع عضوية الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن ؛ ليصبحوا عشرة أعضاء بمنح ألمانيا واليابان وثلاث من الدول النامية خمسة مقاعد دائمة بالمجلس ، ويضاف إليهم الأعضاء العشرة الآخرون الذين لا يحظون بالعضوية الدائمة ويتم اختيارهم بصفة دورية . ورفضت الولايات المتحدة منح حق الفيتو للأعضاء الثلاثة من الدول النامية برغم تمتعهم بالعضوية الدائمة ، ولم تحدد موقفها من مسألة للتناوب على العضوية لهذه الدول .

وبرغم ما في هذا الموقف من إيجابيات إلا أنه يعكس رغبة للولايات المتحدة أيضاً في تخفيف الأعباء عن نفسها وإعادة توزيع الأعباء والمسؤوليات التي تضطلع بها الدول الكبرى في المنظمة الدولية وفقاً للتغير الذي حدث في أوزانها الاقتصادية . كما هدف في رأى البعض إلى مقايضة الدول النامية في خطة الإصلاح ، بمعنى الموافقة لها على أن يتسع نفوذها داخل مجلس الأمن في مقابل الحد من أعداد موظفيها في الهيئة الدولية ومن مطالبتها بصدد التنمية من جانب الأمم المتحدة . ولكن جهود توسيع عضوية مجلس الأمن ظلت في إطار الاقتراحات حتى عام ١٩٩٩ وبسط اقتناع دولي بأنها قضية ليست بسيطة ، خاصة أن إقرارها يحتاج إلى موافقة ثلثي الدول الأعضاء في الجمعية العامة وتصديق برلمانات هذه الدول بمن فيهم الدول الخمس دائمة العضوية . ولكن مناقشات الجمعية العامة للموضوع لم تتوقف حيث واصلت الجمعية للتقليد الذي اتبعته منذ عام ١٩٩٣ بتخصيص يومين من مناقشات دورتها السنوية للاستماع إلى آراء الدول في القضية . وأوضح السفير أحمد أبو الغيط مندوب مصر لدى الأمم المتحدة عقب مناقشات الدورة التي عقدت في عام ٢٠٠١م أن البحث

فى إصلاح مجلس الأمن نركز فى شقين : الأول هو إصلاح عمل المجلس بجعله أكثر شفافية ووضوحاً من خلال التشاور مع الدول غير الأعضاء بشأن ما يدور داخله من مداولات والسعى إلى ضمان عدم إساءة استخدام حق النقض ( الفيتو ) ، والثانى هو توسيع العضوية من خلال ضم المزيد من الدول إلى فئة العضوية الدائمة مع زيادة عدد المقاعد المخصصة للعضوية غير الدائمة بتخصيص المزيد من المقاعد لكل مجموعة من المجموعات الجغرافية الخمس التى تضمها الأمم المتحدة . وبانتهاء دورة الجمعية العامة لعام ٢٠٠١ لم تسفر المناقشات عن اتفاق نهائى ومحدد فى كل من هاتين المسألتين .

\* \* \*

## المصادر

- ١- د. بطرس بطرس غالى ، ود. خيرى عيسى ، منخل إلى علم السياسة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الرابعة ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ٧٢٦ .
- ٢- المرجع السابق ، ص ٧١٤-٧١٥ .
- ٣- رضا هلال ، تفكيك أمريكا ، الإعلامية للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ٣٠ .
- ٤- د. بطرس غالى ، منخل ... مرجع سابق ، ص ٧٢٦-٧٣٠ .
- ٥- المرجع السابق ، ص ٧٣٣-٧٤٣ .
- ٦- المرجع السابق ، ص ٧٢٨-٧٣٠ .
- ٧- د. حسن أبو طالب ( تحرير ) ، الأمم المتحدة فى خمسين عامًا ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ٧٢ .
- ٨- مكتب الأمم المتحدة للإعلام ، حقائق أساسية عن الأمم المتحدة ، دار الهنا للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ١١-١٠ .
- ٩- صحيفة السياسة الكويتية عدد ١٩٩٧/١٠/١٦ .
- ١٠- المصدر السابق .
- ١١- د. حسن أبو طالب ، الأمم المتحدة ... مرجع سابق ، ص ١١٥ .
- ١٢- د. حسن نافعة ، إصلاح الأمم المتحدة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص ١٢٢ .
- ود. حسن نافعة ( تحرير ) ، الأمم المتحدة فى ظل التحولات الراهنة فى النظام الدولى ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد ، ١٩٩٤ ، ص ٢٠٩ ، ص ٢٤٣ .
- ١٣- د. حسن نافعة ، إصلاح الأمم المتحدة ، مرجع سابق ، ص ١٢٣ .
- ١٤- د. بطرس بطرس غالى ، ٥ سنوات فى بيت من زجاج ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ٢٤ .
- ١٥- جميل مطر ، تأملات فى السياسة للدولية ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ص ١٥-١٧ .
- ١٦- د. عماد جاد ، للتدخل الدولى بين الاعتبارات الإنسانية والأبعاد السياسية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٥٨-٥٩ .
- ١٧- د. بطرس غالى ، ٥ سنوات ... مرجع سابق ، ص ١٣٧-١٣٨ ، ص ١٤٨ .



- ١٨- صحيفة الشعب ، عدد ١٤/٧/١٩٩٥م .
- ١٩- للمصدر السابق ، عدد ٢٥/٧/١٩٩٥م .
- ٢٠- المصدر السابق ، عدد ٨/٨/١٩٩٥م .
- ٢١- د. بطرس غالى ، ٥ سنوات ، مرجع سابق ، ص ١٨٠ - ١٨٤ .
- ٢٢- د. حسن نافعة ، الأمم المتحدة فى نصف قرن ، عالم المعرفة العدد ٢٠٢ الكويت ، ١٩٩٥م ، ص ١٢٨ - ١٢٩ .
- ٢٣- المرجع السابق ، ص ٣٤٣ .
- ٢٤- سامى حكيم ، طريق للنكبة ، المطبعة الفنية الحديثة ، القاهرة ، ص ٣٩ ، ص ٤٣ - ٤٤ .
- ٢٥- للمرجع السابق ، ص ٢٥٢ ، ص ٢٦٤ - ٢٧٠ .
- ٢٦- منير الهور وطارق الموسى ، مشاريع للتصوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧-١٩٨٥ ، دار الجليل للنشر ، الطبعة الثانية ، عمان ، ١٩٨٦ ، ص ١٠٨ .
- ٢٧- محمد حسنين هيكل ، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل ، الكتاب الثانى عواصف الحرب وعواصف السلام ، دار الشروق ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ١٩٣ - ١٩٤ .
- ٢٨- منير الهور ، مرجع سابق ، ص ١٥٥ .
- ٢٩- إسماعيل فهمى ، التفاوض من أجل السلام فى الشرق الأوسط ، مكتبة مدبولى للطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ٢٩٠ - ٢٩٣ .
- ٣٠- د. حسن نافعة ، إصلاح الأمم المتحدة ، مرجع سابق ، ص ١١٩ - ١٢١ .
- ٣١- للمرجع السابق ، ص ١٢٤ - ١٢٥ .



# الهيمنة الأمريكية والقارة الآسيوية

الصين - الشرق الأوسط - إيران

لواء أ. ح. طه المجنوب

## تطورات الفكر الاستراتيجي الآسيوي

شاركت الأحداث التي توالى منذ انتهاء الحرب الباردة في تطوير الفكر الاستراتيجي الآسيوي ، إلى أن وقعت حرب البلقان ، والتي شكلت نقطة حيوية كاشفة لمخاطر كامنة يمكن أن تتعرض لها أي دولة خارج المعسكر الغربي ، فإبن مراجعة الأوضاع في آسيا - تلك القارة التي تمثل ثلثي القدرة البشرية لهذا العالم - وفي ضوء الآثار التي عكستها حالات الدمار الصارخة التي سببتها حرب البلقان والتي لم تفرق بين الأهداف العسكرية والأهداف المدنية ، نجد أن هذه الحرب قد ولدت إصماسةً قوياً لدى شعوب القارة بأنها معرضة لاحتتمالات مشابهة ، ومهددة بمواجهة هجوم استراتيجي أمريكي غربي في أي وقت ، إذا ما استمرت قوى التكنولوجيا العسكرية مركزة في أيدي الغرب عامة والولايات المتحدة خاصة ، وللشعوب الآسيوية ترفض أن تصبح أهدافاً للعدوان الغربي دون ضمان لوجود أي رادع يمنع وقوع ذلك . لقد أحست هذه الشعوب وغيرها من شعوب الشرق الأوسط أنها تقف عارية أمام هذه الاحتمالات المثيرة للخوف والقلق ولأنها لا بد أن تتحرك لحماية كياناتها ، ولا شك أن مثل هذه الأوضاع والاحتمالات سوف تدفع هذه الشعوب بشدة نحو إنتاج ونشر الأسلحة الحديثة وخاصة الصواريخ الباليستية والسعى الدائب للحصول على أسلحة الدمار الشامل ، ويؤكد الواقع حدوث تطور واضح في الفكر الاستراتيجي للعديد من الدول الآسيوية في هذا الاتجاه ، بدلية من الصين

ومروراً بالهند وباكستان، ووصولاً إلى كوريا الشمالية بل والجنوبية، وهو تطور يستهدف إجراء مراجعات شاملة لنظريات الدفاع الاستراتيجي، في نفس الوقت نجد أن تجارب كوريا الشمالية الصاروخية قد أثارت قلقاً شديداً في اليابان دفعها إلى بحث إمكانية امتلاك أسلحة مضادة للصواريخ، ودعم قدرات قواتها البحرية.

ولا شك في أن دول آسيا وفي مقدمتها الصين، تمتلك وسائل الدخول في سباق التسلح والتطور العسكري التكنولوجي، والقدرة على دعم وتعظيم قدرات قواتها المسلحة، ليس بهدف توفير حالة من الردع الإقليمي المتبادل بين الدول الآسيوية المتنافسة ذاتها فحسب، ولكن بهدف بعيد المدى أهم وأكثر إلحاحاً، يشترك في تحقيقه معظم دول القارة، وهو ضرورة دعم أنظمتها وقدراتها الذاتية وسياساتها، من أجل التصدي لمحاولات الهيمنة الأمريكية وتحديد قوة الدولة العظمى الوحيدة، المصرة على الانفراد بزعامة العالم وإدارة شئونه لصالحها.

هكذا عرفت الصواريخ الباليستية والأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية طريقها للعديد من الدول الآسيوية وهي - باستمرار تطورها وتجميع قدراتها معاً - يمكنها التصدي للتفوق التكنولوجي الأمريكي في المدى المتوسط والبعيد، سواء في مجال الأسلحة التقليدية أو غير التقليدية، لقد أصبح التصاعد الاستراتيجي لقدرات الدول الآسيوية الكبرى والمتوسطة - بعد مرحلة حرب البلقان - حقيقة واقعة سوف تلعب دورها في المستقبل المنظور على مستوى الصراع الدولي.

### احتياجات الحوار ومجالات المتعاون

رغم كل هذه التحديات، يعتقد الخبراء أن الولايات المتحدة ما زالت في حاجة ملحة لمواصلة الحوار مع الصين لأسباب مختلفة ومتعددة، لعل من أبرزها أن الصين هي أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان، وأسرعها من حيث معدلات النمو الاقتصادي، الأمر الذي دفع معظم الاقتصاديين إلى التنبؤ بأن الصين سوف تتفوق اقتصادياً على الولايات المتحدة بوصفها الدولة التي تمتلك أكبر اقتصاد عالمي في وقت يتراوح بين ٢٠ و ٢٥ سنة.

من ناحية أخرى تعتبر للصين الدولة الكبرى الوحيدة التى لها أجزاء محتلة من أراضيها القومية من قبل دول أجنبية ، فالأوروبيون فى مكاف ، واليابان والولايات المتحدة فى تايوان ، وهى مصممة على ألا تسمح باستمرار هذا الوضع الشاذ الناجم عن تقسيمات « إمبريالية » باقية من عهود الاستعمار .

فى نفس الوقت تفقد الصين امتلاكها لحدود آمنة ومعترف بها . . . وهى تشعر بحاجتها إلى إقامة مثل هذه الحدود عبر التفاوض إن أمكن أو بالقوة إذا ما تطالب الأمر ذلك . وأخيراً فإن القدرات الصينية للصناعية والتكنولوجية المتقدمة تتطور بسرعة . . . وبالتالي فإن أى مسعى لتنظيم نقل التكنولوجيا والأسلحة الحساسة . . لن ينجح ما لم تكن الصين جزءاً منه .

فى ضوء هذه العناصر التى تجمع بين السلبيات والإيجابيات والاحتياجات . . . تبقى تساؤلات كثيرة بشأن السياسة المستقبلية للولايات المتحدة تجاه الصين . . . فهل تدعو هذه المعطيات الولايات المتحدة إلى العودة لاحترام المبادئ التى حكمت علاقاتها مع الصين فى حقبة السبعينيات والثمانينيات حتى تنفى مناخ هذه العلاقات من أى دوافع قد تؤدي إلى مصادمات أو حروب باردة أو غير باردة ؟

وهل يعتبر الاتفاق التجارى الجديد الذى تم توقيعه مؤخراً بين البلدين تمهيداً لانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية . . . ومدخلاً مناسباً لهذا التطوير الضرورى . . . لم يستمر سياسات الهيمنة الأمريكية فى آسيا هى المسيطرة على الفكر الاستراتيجى فى الولايات المتحدة ؟ وهل يمكن للولايات المتحدة أن تمنع من جوانب التفاهم الاقتصادية والسياسية والأمنية مع الصين . . . وأن تعمل على تجنب ما يثير سوء الفهم الاستراتيجى الذى يؤدى إلى وقوع النزاع . . . والالتجاء بدلا من ذلك إلى تعزيز الاستقرار وتشجيع التطور الاقتصادى الصينى ؟

والواقع أن الولايات المتحدة فى موقع - بما تملكه من ثروات وخبرات - يمكنها من خلاله أن تقدم للعديد من التسهيلات التى تفتح أبواب التعاون المثمر مع الصين خاصة فى مجال تحديث الاقتصاد وتعزيز للتوجهات الليبرالية فى الصين .

فى مقابل ذلك يمكن للصين دعم المصالح الأمريكية فى شرق آسيا . . . والعمل

على تحقيق المصالحة في شبه الجزيرة الكورية والتوقف عن إثارة النزاعات في مضيق تاويان ٠٠ من خلال سياسات جديدة لا يشغلها التصدى لمحاولات الهيمنة الأمريكية ٠٠ والإصرار على زعامتها للعالم ٠٠ ومحاولات احتواء الصين ٠٠ سياسات تسعى إلى فتح مجالات التعاون الاستراتيجية الذي يؤمن مصالح الطرفين ويخلق عناصر جديدة للشراكة بين البلدين ٠

\* \* \*

( ١ )

### العلاقات الأمريكية الصينية

يؤكد خبراء الاستراتيجية الأمريكية أن القارة الآسيوية ستكون « قارة القرن القادم » وفي هذا الإطار تحرص الولايات المتحدة على توسيع نطاق التواجد الأمريكي الفاعل سياسياً واقتصادياً وأمنياً في هذه القارة ٠٠ وتحاول السيطرة على مقدراتها ٠٠ وتخضع هذه التوجهات الأمريكية أساساً للمصالح الاقتصادية ٠٠ والتي أحدثت تحولات جذرية في الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة في العقد الحالي تجاه المناطق المهمة من العالم ٠

ومن لبرز المناطق التقليدية في القارة الآسيوية : منطقة الخليج ٠٠ وفي ضوء التوجهات الجديدة ، بدأت الإدارة الأمريكية إجراء مراجعة شاملة لسياستها في الخليج عامة وسياسة الاحتواء المزدوج المطبقة تجاه إيران والعراق ٠٠ استجابة لضغوط اقتصادية تمثلها الشركات الأمريكية التي رأت في هذه السياسة إغلاقاً لأبواب الاستثمار أمامها في هذين البلدين ، في الوقت الذي تفتتح فيه أمام الشركات الأوروبية التي لا تلتزم بالسياسة الأمريكية ٠٠ وتبحث عن مصالحها الذاتية في المقام الأول ٠٠ ومن المناطق التي اكتسبت أهمية كبرى في السنوات الأخيرة منطقة آسيا الوسطى وخاصة منطقة بحر قزوين ٠٠ حيث تتحدث الدراسات والتقارير الاقتصادية عن مخزونات بترولية ضخمة ٠٠ دفعت الولايات المتحدة إلى الانغماس وسط التفاعلات الخاصة بهذه المنطقة أمنياً واقتصادياً ٠٠ وأصبحت شركاتها هي الأولى في استثمار هذه الثروة ٠

غير أن التحدى الأكبر فى مجال السياسة الخارجية الأمريكية عامة .. وفى آسيا خاصة هو التحدى الذى تفرضه الصين .. وليس روسيا الاتحادية غير المستقرة سياسياً .. والتى تخلت عن الشيوعية وأصبحت لا تمثل تهديداً خطيراً للأمن الولايات المتحدة ومصالحها . أما الصين فهى أكثر دول العالم سكاناً .. وهى تمثل المشكلة الأكثر خطورة للولايات المتحدة .. فرغم التقارب الحالى بين البلدين .. وتخلي الصين عن الشيوعية كنظرية اقتصادية .. إلا أنها تحتفظ بها كضمان لاستمرار نظامها الحاكم .. خاصة وأن الصين ما زالت فى بدايات مرحلة التحول ولم تتحدد بعد معالم مسارها الجديد وأفضل الوسائل التى تضمن استقرارها وتقدمها .. بينما يتراوح اختيارها بين الانفتاح والمشاركة أو اختيار طريق يحد من تأثير العولمة عليها ومجارة الاستراتيجية الغربية الجارى تنفيذها على مستوى العالم .

### الصين فى السياسة الأمريكية

إننا إذا نظرنا للعقدين الأخيرين من الحرب الباردة .. ولتى انتهت مع نهاية عقد الثمانينيات .. سنجد أن العلاقات الصينية - الأمريكية قد استندت خلال هذه الفترة إلى ثلاثة مبادئ أساسية .. تم الاتفاق عليها فى بيان صدر فى شنغهاى فى عام ١٩٧٢ . وقد نص المبدأ الأول على أن الطرفين يعترفان بوجود خلافات أساسية بينهما فى مجالات السياسة الخارجية والأنظمة الاجتماعية .. ونجح هذا النهج فى تجنب الحرب الأيديولوجية بينهما .. أما المبدأ الثانى فنص على أن الجانبين سيعملان على دمج الصين فى المؤسسات الإقليمية والدولية .. وهذا النهج قد نجح أيضاً فى تطبيقه ( ولعل الاتفاق الاقتصادى الأخير بين البلدين .. والذى مهد الطريق نحو انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية ) .. وقد أكسب هذا المبدأ للصين القدرة على التعامل مع الدول الأخرى فى إطار للقواعد والقوانين الدولية . ويبقى المبدأ الثالث وهو أن يسعى الطرفان إلى توفير الظروف المودية إلى حل المشاكل الناجمة عن تقسيم الصين بالطرق السلمية . وإذا كان هذا النهج قد نجح بالنسبة لاستعادة الصين ليهونج كونج .. إلا أن استعادة « تايوان » تشكل قضية ساخنة ومثقلة بين الصين والولايات المتحدة ..

وتحتل الصين حالياً مركز الصدارة فى أولويات الاهتمامات الأمريكية فى آسيا

والعالم . لذلك تركّز الولايات المتحدة جهودًا واسعة في هذا الاتجاه . حتى أصبحت التطورات الجارية بين الدولتين تمثل الأحداث الأكثر أهمية وخطورة كمنحدر للقرن الحادى والعشرين . لأنها تتعلق بمستقبل الوجه الصينى الذى سيتحرك من خلال خمس القوة للبشرية الموجودة فى العالم . حيث يصل تعداد الشعب الصينى إلى ١,٢ مليار نسمة . من ناحية أخرى تقع للصين فى قلب منطقة آسيا - المحيط الهادى - التى تنتج الآن ما يوازى ٥٠ ٪ من إنتاج العالم . ولتى تسيطر على ٦٠ ٪ من تجارته .

هذا من الناحية الاقتصادية . أما من الناحية الأمنية فلا شك أن أمر هذه العلاقات يرتبط بأمن واستقرار قارة آسيا وقضايا الحرب والسلام فيها ، فى عالم تسيطر عليه استراتيجية أمريكية للسلام الأمريكى . . . . . وطالما استمرت الولايات المتحدة شديدة الحرص على منع أية دولة من منافستها فى سيطرتها العالمية عامة وسيطرتها الإقليمية الحالية على حوض المحيط الهادى خاصة . . . . . والذى يطلق عليه « حوض المستقبل » .

وقد أكد الكاتبان الأمريكان ريتشارد بيرنشتاين وروس مونرو - فى كتابهما الأخير « الصراع الأتى من الصين » - أن الصين تسعى بدلب للحلول مكان الولايات المتحدة بوصفها القوة الإقليمية الرئيسية فى آسيا . . . . . ربما لن تقبل أمريكا هذا الأمر . . . . . إن فالمجابهة بينهما ستكون حتمية . وسوف يتوقف مدى وقوع هذا الاحتمال على نوعية الأهداف الأمريكية فى سياستها المستقبلية مع الصين . . . . . وهل ستواصل سعيها نحو القضاء على ما بقى من النظام الشيوعى فى الصين . . . . . وتحاول «فرض» سياستها على الصين . . . . . التى تحتاج فعلا إلى العولمة بالقدر الذى يساعد على تقدمها الاقتصادى والتكنولوجى .

ويرى الخبراء أن تمسك الولايات المتحدة بخيار المجابهة . . . . . قد يحقق نجاحًا ولكنه سوف يكلفها ثمنًا فاحشًا . . . . . حيث قد يدفع بكين إلى التحول - فى ظل هذه الظروف - إلى زعيمة لكل الدول والقوى والمجتمعات المناهضة للزعامة الأمريكية ومحاولات الهيمنة . . . . . الأمر الذى سيثير الاضطرابات فى مناطق إقليمية حساسة مثل شبه الجزيرة الكورية وآسيا الوسطى والشرق الأوسط . . . . . وهو أمر لو حدث



سوف يلحق ضررًا بالغًا باستراتيجية الهيمنة أو كما يسميها البعض « السلام على الطريقة الأمريكية » .

إن الحرص الذى تبديه الولايات المتحدة على تدعيم علاقاتها بالصين نابع عن عاملين استراتيجيين أساسيين . الأول هو حاجتها الاقتصادية من منطلق علمها بأنها تتعامل مع دولة تمثل خمس سكان العالم ، والثانى هو المستوى الذى بلغته الصين فى تطوير التكنولوجيا العسكرية ( بعد إنتاجها القنبلة الهيدروجينية ) . وما يمثل هذا التطوير من خطر مثير للقلق والاذعاج الأمريكى . الأمر الذى دفع الولايات المتحدة إلى الإصرار على منع انتشار الأسلحة النووية خاصة فى آسيا والشرق الأوسط . بينما تهتم الصين اهتماماً كبيراً بإنتاج الأسلحة والمعدات وبيعها وتصدير التكنولوجيا . لما يحققه لها ذلك من عائد ضخم يتيح لها فرصة تحسين أوضاعها الاقتصادية والحصول على منتجات متقدمة تعتبرها ضرورية لدفع عملية التنمية الاقتصادية بقوة .

#### عناصر مثيرة للتوتر واستمرار العداوة الاستراتيجية

هناك مقولة صينية تشبه العلاقات الصينية - الأمريكية بـ « المادة القابلة للاشتعال » وهى مقولة مثيرة للهواجس والخوف من احتمال حدوث تدهور حاد فى هذه العلاقات . يؤثر بلا شك على مصير السلام والاستقرار فى منطقة آسيا - المحيط الهادئ - وتتمحور عناصر التوتر بين الجانبين حول عدة قضايا خلافية جوهرية . تؤثر بشدة على حالة التفاعل والازدهار التى بدأت تشهدا العلاقات الاقتصادية والثقافية بين البلدين .

والأمر المثير للانتباه أن الجدل المساند . . سواء فى أمريكا أو فى الصين يركز أساساً على المضاعفات السلبية للتباعد والعداوة الاستراتيجية . . أكثر مما يبحث فى إيجابيات التفاهم والصداقة والوئام . . ويصل هذا الجدل إلى حد التنبؤ بأن الصراعات الحادة هى التى ستسيطر على أحداث القرن القادم . . وليس هناك سوى قلة ضئيلة من المحللين متفائلة وتبشر بمستقبل إيجابى للعلاقات الأمريكية للصينية . . وتتوقع لتساع نطاق التعاون بين الطرفين خلال العقود الأولى من القرن القادم .  
والواقع أنه رغم ما يحدث من تطور إيجابى فى العلاقات الأمريكية للصينية . .

هناك عناصر معوقة لهذا التقارب ، قد يؤدي استمرارها وتفاقمها إلى تراجعها .  
ومن أبرز هذه العناصر مشكلة « تايوان » حيث تؤكد التصرفات الأمريكية للصين  
أن الولايات المتحدة ما زالت تسعى إلى تقسيم الصين . خاصة بعد أن نجحت  
« تايوان » في حمل الكونجرس الأمريكي على تبني خطتها لنفس الاتفاقات بعيدة  
المدى بين واشنطن وبكين . ودفع الإدارة الأمريكية إلى تغيير سياساتها حول  
مبيعات الأسلحة للصين . كما بدأت في استقبال كبار المسؤولين التايوانيين في البيت  
الأبيض ، رغم علم الولايات المتحدة بشرعية اعتبار تايوان جزءاً من الوطن الصيني  
الأم .

ويبدو أن تايوان تراهن على الدور الأمريكي المشجع لها على تحدى الصين .  
ولا شك في أن وجود الأسطول الأمريكي في المحيط الهادى ، يعطى تايوان إحساساً  
بالحماية . لذلك فدعم الولايات المتحدة لتايوان ضد الصين وتقديم المساعدات  
العسكرية لها . تعتبره الصين تدخلاً سافراً في الشؤون الداخلية . وهو يمثل في  
نفس الوقت ضغوطاً قوية على الموقف الصيني ومحاولة إجبار الصين على  
الخنوع للسياسات الأمريكية .

ومن القضايا التي تضيف المزيد من التوتر إلى العلاقات الصينية الأمريكية  
قضية « حقوق الإنسان » حيث دأبت الولايات المتحدة على توجيه اللوم للحكومة  
الصينية . وهو ما تراه الصين تدخلاً آخر في شئونها الداخلية تحت شعار حقوق  
الإنسان . فضلاً عن مطالبة حكومتها بالتحول إلى النظام الديمقراطي .

ولعل من القضايا التي تحمل الكثير من الحساسيات ، قضية الحد من التصليح ومنع  
الانتشار النووي . ويلاحظ أنه في الوقت الذى تسعى فيه الولايات المتحدة إلى الحد  
من تسليح القوى التي تعتبرها مناوئة لسياساتها . فهي لا تقل حرصاً عن الصين  
على التوسع في تجارة الأسلحة والمعدات . وهى التجارة الأمريكية الأولى في العالم  
 وتمثل ٣٠,٨ ٪ من السوق العالمية لمبيعات الأسلحة التقليدية . وهى تخضع دائماً  
لتقديرات واعتبارات سياسية فى إطار العلاقات الأمريكية مع الدول التى تحتاج إلى  
السلاح . وتحصل عليه مقابل وقوفها إلى جانب السياسات الأمريكية وخضوعها  
لوجهات النظر الأمريكية التى تركز على تحقيق المصالح الاستراتيجية فى المقام

الأول ٠٠ أما الصين فلا تتجاوز تجارتها العالمية للسلاح ٧ % من السوق العالمية لمبيعات الأسلحة.

من ناحية أخرى تركز الولايات المتحدة على منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ٠٠ وهي تمارس ضغوطاً كثيرة وفقاً لسياساتها الموضوعية لهذا الشأن ٠٠ مع إصرار على استخدام المعيار المزدوج في هذا المجال الحيوى . والمثال للصارخ هو إسرائيل - حيث تعاملها بتميز كبير سواء في مجال الدعم العسكرى التقليدى أو فى إنتاجها لأسلحة الدمار الشامل وتخزينها . وليس ثمة شك فى أن هذا الخلل الذى تسببه السياسة الأمريكية المنحازة يؤثر تأثيراً كبيراً فى إعاقه سياسة منع انتشار الأسلحة ٠٠ وذلك لانتقاض السياسة الأمريكية للرفضة لحصول أى دول أخرى فى آسيا والشرق الأوسط على أى أسلحة نووية ٠٠ باعتبار أن انتشارها يمثل تهديداً لمصالحها الحيوية ٠٠ فى هذا الإطار سبق أن أثارَت الولايات المتحدة أزمة بشأن بيع صواريخ صينية متوسطة المدى من طراز « إم - ١١ » إلى باكستان- وفرضت عقوبات على الصين ٠

\* \* \*

## ( ٢ )

### العلاقات بين واشنطن وبكين تحدد طبيعة القرن الواحد والعشرين

فى يونيه عام ١٩٩٨ وعشية القمة الصينية - الأمريكية فى واشنطن ٠٠ أعلن الرئيس الأمريكى السابق كلينتون ٠٠ أن « طبيعة العلاقات بين واشنطن وبكين ٠٠ هى التى ستحدد طبيعة القرن الواحد والعشرين ٠٠ سواء باتجاه التعاون أو باتجاه التصادم » ٠ ولكن يبدو من تطور الأحداث منذ ذلك التاريخ أنها لم تتحرك كثيراً فى اتجاه التعاون ٠٠ وأن هذا التعاون ما زال فى حدود التمنى حتى الآن على الأقل ٠٠ فالعلاقات لا تزال تنتقل من أزمة لأخرى ٠ ومع استمرار مثل هذه الأوضاع ٠٠ قد تتعرض هذه العلاقات للتزلزل نحو المواجهة ٠٠ وربما تقود فى النهاية إلى حرب باردة أو ساخنة .

فمن أزمة قصف السفارة للصينية فى بلجراد ٠٠ وقبلها أزمة تفشيش السفينة الصينية المتوجهة إلى منطقة الخليج فى عرض البحر ٠٠ فضلاً عن تفاقم أزمة تايوان

ومحاولات تمرد لها على الانضمام الكامل للصين .. ثم أزمة الصين بالتجسس على التكنولوجيا النووية الأمريكية .. وقد طغت آثار هذه الأحداث على حديث « المشاركة الاستراتيجية البناء » الذي رددته الطرفان في العام الماضي .. وما زال هذا التعبير حتى الآن شعاراً يتردد بلا مضمون أو فاعليات .. غير أن هذا الوضع لا يمنع وجود بعض الاهتمامات المشتركة بين البلدين ، كالححد من انتشار الأصولية الإسلامية في جنوب غرب ووسط آسيا .. ومطالبة روسيا بمعالجة مناعها بهدوء وبدون عنف .. والرغبة في أن تواصل اليابان دورها كقوة مستقر في آسيا .

ولكن في مقابل ذلك هناك اختلافات جوهرية بين الصين والولايات المتحدة .. مثل قضايا العولمة عامة ، والثقافية خاصة ، والأسواق الحرة والتحول الديمقراطي وقضايا حقوق الإنسان ، التي تعتبرها الصين تدخلا في شئونها الداخلية - إضافة إلى الهواجس الكثيرة إلى تشغيل قادة الصين تجاه سياسات الهيمنة الاقتصادية والسياسية والثقافية الأمريكية .. كذلك الاختلاف حول طبيعة النظام العالمي المستقبلي .. حيث تعارض بكين بحزم ما تعتبره توجهات واشنطن نحو الأفراد بالزعامة والتحكم في شئون العالم .. وهي ترى ضرورة أن يكون النظام العالمي نظاماً متعدد القطبية . وليس أحادي القطبية ، وتتسق جهودها في هذا الشأن مع روسيا الاتحادية .. وترفض الصين للدور الأمريكي كحارس لأمن العالم واللوصى على شئونه ، الأمر الذي يتعارض تماماً مع أهداف السياسة الأمريكية .

### عالم جديد من القدرة العسكرية التكنولوجية

إذا كانت تلك القضايا العامة السابقة تمثل مجالات محتملة للتصادم بين الصين والولايات المتحدة ، يظل الجانب العسكري للتكنولوجي هو أهم وأكثر هذه الجوانب حساسية .. في هذا المجال يمكن من البداية أن نقول : إن نجاح الصين في إنتاج القنبلة الهيدروجينية .. وعزمها على النزول بقوة إلى الساحة النووية معتمدة على الصواريخ الباليستية .. سوف يؤدي إلى إحداث تغيير أساسي في توازنات القوى العسكرية والتكنولوجية في آسيا والعالم .. كما أنه سوف يؤثر على الاحتكار الأمريكي للتكنولوجيا العسكرية . ولا شك في أن وجود دولة آسيوية ذات قدرات عسكرية عالية ومبنية على التكنولوجيا المتقدمة .. هو سابقة لم يشهد العالم مثلها

من قبل سوى مرة واحدة .. هي حالة اليابان قبل الحرب العالمية الثانية .. غير أن هزيمتها في نهاية الحرب أدت إلى عودة الولايات المتحدة لمركز القيادة العسكرية العالمية .. حيث كانت معظم الدول الآسيوية دولا فقيرة تركز جهودها على التخلص من ماضيها الاستعماري ،

هكذا يبدو واضحاً أن هناك عالماً جديداً من القدرة العسكرية والتكنولوجية غير الغربية في مسيله إلى الظهور .. فإضافة إلى الصين .. قامت كوريا الشمالية بإطلاق صاروخ عبر الفضاء اليابتي ، أثار في اليابان قلقاً بالغاً .. كما قامت إيران باختبار صاروخ يمكن أن يصل إلى إسرائيل .. بينما دخلت الهند وباكستان في سباق التفجيرات النووية التي قد تقود إلى بناء ترسانة عسكرية خطيرة .

قد تكون الولايات المتحدة قد سبقت هذه الدول الآسيوية بكثير في مجالات التكنولوجيا العسكرية وغزو الفضاء .. ولكن هذا لا ينفي أن أفراد الغرب بالملكية الكاملة لهذا النوع من التكنولوجيا قد اهتز ، وهو وضع إن تكفيه أي محاولات أو اتفاقات جديدة للحد من التسلح ، في هذا المجال من المعروف أن تكنولوجيات الثروة والحرب كانتا دائماً مرتبطتين ببعضهما البعض .. بمعنى أن استمرار النمو الاقتصادي ، يؤدي إلى توليد طاقات جديدة وإمكانيات واسعة لامتلاك القدرة العسكرية المتطورة .. هكذا لم يعد الغرب هو الطرف الوحيد الذي يحتكر التكنولوجيا والقوة العسكرية الحديثة .. وهو أمر له عواقبه الممقدة التي لم تختبر بعد .. وبالتالي فإن التحدي الاقتصادي الذي كانت تمثله الدول الآسيوية الكبرى .. قد تضاعف وتغير في ضوء التطورات التكنولوجية ، التي أصبحت تثير تساؤلات مهمة حول استراتيجية الهيمنة الأمريكية ومدى قدرتها على استيعاب هذه الدول داخل أنظمة التجارة والنقد العالميين في ظل الحقائق العسكرية والتكنولوجية الآسيوية النامية .. هذا التحدي القائم فعلاً ، جعل من غير الممكن بعد الآن إلقاء الشروط الأمريكية المطلوبة للانضمام إلى المنظمات الاقتصادية العالمية معتمداً على منطق القوة وحدها .. إنها مشكلة غير خاضعة للإصلاح الاقتصادي فحسب ، بل تتطلب نظاماً دولياً جديداً لا يؤخذ فيه التفوق العسكري الأمريكي كفضية مسلم بها .. بعد أن تقلصت قدرته على فرض رؤية للمستقبل الاقتصادي العسكري .. مقارنة

بما كان عليه الوضع عندما كانت الولايات المتحدة تتمتع بميزة الاحتكار فى مجال التكنولوجيا العسكرية المتقدمة.

\* \* \*

( ٣ )

### الرؤية الاستراتيجية والسيطرة على الشرق الأوسط

أكد صمويل بيرجر مستشار الأمن القومى للرئيس الأمريكى كلينتون ٠٠ وأحد صناع السياسة الخارجية الأمريكية ٠٠ فى خطاب مهم أمام « منبر السياسة الإسرائيلية » حول « السلام فى الشرق الأوسط وأمن الولايات المتحدة » ٠٠ أن الشرق الأوسط المستقر والذي يعيش فى سلام ، هو مطلب استراتيجى حيوى يمثل مصلحة قومية للولايات المتحدة ٠٠ وبالتالي فإن ما يحدث فى هذه المنطقة من نزاعات له تأثيره الحاسم على المصالح القومية الأمريكية.

والحقيقة التى تتناساها الاستراتيجية الأمريكية ٠٠ أن السلام الذى يحمى المصالح الأمريكية ٠٠ لن يتحقق إلا من خلال تسوية سياسية عاجلة متوازنة تحفظ لكل طرف حقوقه الشرعية ٠٠ لذا يمكن القول إن الاستراتيجية الأمريكية فى المنطقة تحمل للنقيضين ، فهى تسعى إلى حماية المصالح الأمريكية وأمن إسرائيل من خلال السلام ، بينما هى لا تعمل بجدية على تحقيق السلام الحقيقى الذى يحقق الاستقرار كشرط ضرورى لحماية المصالح وتحقيق هدف للتنمية الإقليمية ٠٠ وبالتالي فإن التسوية بين العرب وإسرائيل ٠٠ والتى تمثل مصلحة حيوية للولايات المتحدة ٠٠ لا يمكن أن تكون صالحة لخدمة المصالح والأهداف الأمريكية ٠٠ إذا ما خضعت التسوية للأطماع الإسرائيلية المدعومة أمريكياً.

ويبدو هذا التناقض أكثر وضوحاً إذا قفرتنا من عاملين مهمين يتنازعان السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط ٠٠ من منظور مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية ٠٠ العامل الأول خاص بضرورة إرساء الدعائم الحقيقية للاستقرار فى المنطقة ٠٠ والعامل الثانى خاص بالتأثير العلبى لتصادد التوتر على المصالح الأمريكية.

## مجالات مؤثرة على عملية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي

من منظور الرؤية الاستراتيجية الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط عامة والمنطقة العربية بشكل أكثر تحديداً، يعتبر الاستقرار عاملاً ضرورياً حيوياً للحفاظ على المصالح القومية الأمريكية في المنطقة، وذلك من خلال تحقيق عدة أهداف، أبرزها الحفاظ على تدفق البترول العربي، وحماية وضمان أمن إسرائيل، والتوصل إلى التسوية السلمية لأزمة الشرق الأوسط.

وفيما يتعلق بالمصلحة الاستراتيجية الخاصة بالبترول، فقد طورت الولايات المتحدة أكثر استراتيجياتها وضوحاً وتبلوراً، حتى بلغت الذروة في السيطرة العملية على مقدرات الخليج، فمع بداية العقد الحالي أصبح الوجود العسكري الأمريكي المباشر في الخليج أقوى الحقائق القائمة، التي تلعب الدور الأول في حماية إمدادات البترول، يضاف إلى ذلك حرصها الشديد على ضمان تفوق إسرائيل العسكري والتكنولوجي على جيرانها العرب، فضلاً عن الحفاظ على استقرار المنطقة من خلال تحقيق السلام ودعم أمن شركاء الولايات المتحدة في المنطقة.

تؤثر هذه العناصر على عملية تسوية الصراع بين العرب وإسرائيل في ثلاث مجالات: أولها يتعلق بتأمين تدفق البترول، حيث كان الحديث يدور في الماضي حول احتمال قيام إحدى الدول العربية أو مجموعة منها، بفرض حظر بترول كما حدث إبان حرب أكتوبر ١٩٧٣، وهو احتمال قد تقلص حالياً إلى حد كبير، وبالتالي تضاعف عنصر الحذر والخوف من وقوعه، نتيجة لما حدث من تغيرات جوهرية في الأوضاع السياسية في المنطقة، بعد تنفيذ الولايات المتحدة استراتيجية خاصة تمنع تكرار هذا الاحتمال، وقد ساهمت هذه الأوضاع في توفير قوة الدفع الأمريكية من أجل للتسوية وتحقيق السلام، ورغم ذلك فما زال التهديد بانقطاع تدفق البترول إلى الأسواق الدولية احتمالاً قائماً، ولكنه سيعود إلى كونه صراعاً محلياً أكثر منه نزاعاً إقليمياً، صراعاً جاء وفقاً للمنتظر الأمريكي، من مصادر مختلفة لعدم الاستقرار في منطقة الخليج العربي، وتتلخص بعض هذه المصادر بطبيعة التركيب السكاني والاجتماعي والسياسي في البلدان المنتجة للبترول، كما يتعلق بالتوازن الاستراتيجي في المنطقة.

بناء على ذلك... لنا أن نتصور أنه رغم انخفاض احتمال حدوث أزمة بترولية جديدة لأسباب سياسية وخاصة بعد حرب الخليج الثانية... إلا أن الولايات المتحدة لن تتعامل مع هذا الأمر وكأنه شيء مسلم به ، بل على العكس من ذلك... فمادام الاقتصاد الصناعي العالمي مستمراً في الاعتماد على بترول الخليج وعلى استمرار تدفقه وتأمين طرق مواصلاته ، سنظل الولايات المتحدة تتبنى مختلف الوسائل لمنع حدوث أى أزمات تعرقل أو توقف الإمدادات للبترولية .

وهنا يمكننا أن نفسر تمسك الولايات المتحدة باستمرار وجودها العسكى المباشر والدائم والمتزايد فى منطقة الخليج من أجل ضمان استقرارها... ويقودنا هذا الوضع إلى الربط بين أمن الخليج وسلام الشرق الأوسط... وبالتالي العمل على الحد من وقوع أى توتر بين العرب وإسرائيل يمكن أن يؤثر على استقرار الخليج... وتتعلق النقطة الثانية بحرص الولايات المتحدة على تأكيد التزامها بالمحافظة على التفوق العسكى لإسرائيل على البلدان العربية مجتمعة... وجعلها أكبر قوة جوية فى المنطقة بأسرها... وذلك من خلال المحافظة على المستويات الحالية للمعونات الأمريكية العسكية والاقتصادية لإسرائيل... إضافة إلى دفع مستويات التعاون العسكى الاستراتيجى بين إسرائيل والولايات المتحدة إلى غايته القصوى .

وبالرغم من أنه لا يوجد ما يشير إلى أن الوضع الراهن فى مسار التحول من الصراع إلى التسوية... يهدد الأمن الإسرائيلى... مع وجود تعهد أمريكى راسخ بتقوية الالتزام الأمريكى بالمحافظة على التفوق النوعى العسكى الإسرائيلى... ومن ثم فإن استمرار هذا الصراع لا يمثل ، من وجهة النظر الأمريكية... تهديداً لإسرائيل فى ظل عدم توازن القوى بين الجانب العربى والإسرائيلى... والذى تقاوم فى أعقاب هزيمة للعراق فى حرب الخليج ١٩٩١ .

أما النقطة الأخيرة فتتعلق باهتمام واشنطن بشركائها فى دفع عملية السلام وتوجهاتهم نحو تحقيق التسوية وينطبق ذلك على كل من مصر والأردن والسعودية ، ومواصلة قيامها بالجهود من أجل استمرار الممسيرة وتنشيط عملية التفاوض... بالنسبة لمصر ، فالواقع أن هذا الموقف الأمريكى هو محاولة للاستفادة من موقفها لراسخ تجاه السلام كخيار استراتيجى لا بديل عنه لتحقيق الأمن والاستقرار فى



المنطقة ، كمنطوق ضرورى لعمليات البناء والتنمية . . ولا شك فى أن المصلحة الأمريكية تتطلب استمرار الدور المساعد للدول الحرة لدفع عملية السلام . . وتعزيز الجهود الأمريكية فى هذا المجال .

### التوتر المحكوم وسباق التسلح

أما العامل الثانى المؤثر على استقرار الشرق الأوسط . . فهو يتعلق بتأثير التوتر على المصالح الاقتصادية الأمريكية . وهنا يمكن القول إنه رغم الوجود العسكرى الأمريكى المباشر والمتزايد فى المنطقة . فإن هذا الوضع لا يعنى قدرة الولايات المتحدة على فرض السيطرة الأمريكية الكاملة على المنطقة من خلال ما يطلق عليه « السلام الأمريكى - Pax Americana » إذ إن فرض هذه السيطرة يتطلب تكاليف باهظة اقتصادية وسياسية . . لا يبدو أن الولايات المتحدة مستعدة لتحملها خاصة فى منطقة للشرق الأوسط صالحة للتضاريس السياسية المعقدة والعامرة بالمشكلات المتنوعة . رغم أن هناك ضرورة أمريكية للحفاظ على الاستقرار فى المنطقة لتأمين المصالح الاستراتيجية الأمريكية . . إلا أن ذلك لا يعنى أن « التوتر المحكوم » غير مطلوب أو وارد . فإن مثل هذه النوعية من التوتر لها أهميتها الاقتصادية للولايات المتحدة . خاصة فيما يتعلق بتوريدات السلاح حيث تمثل الولايات المتحدة المورد الأول له فى العالم ، كما تعتبر منطقة الشرق الأوسط أكثر مناطق العالم حصولاً على هذا السلاح .

إن ما تحاول الولايات المتحدة فعله فى المنطقة من إحكام سيطرتها من ناحية والحفاظ على مصالحها من ناحية أخرى ، هو إيجاد معادلة متوازنة بين هذين العنصرين ، بقبول حالة من التوتر الخليجى الخاضع للسيطرة ، يخلق شعوراً لدى الدول العربية فى المنطقة بالاحتياج لعنصرين شديدي الأهمية . . الأول هو إحصائها بالحاجة إلى الحماية الأمريكية المباشرة . . والثانى هو الاستمرار فى استيراد الأسلحة الأمريكية .

ويمكن القول إن الأزمات المتكررة بين واشنطن وبغداد والتى تبدو أحياناً كأنها مفتعلة ، تقع فى إطار هذه المعادلة . والحقيقة التى تؤكد ذلك هى حرص الولايات المتحدة على أن تحافظ على احتلال مركز الصدارة فى توريد السلاح للعديد من

جيوش الدول العربية .. يضاف إلى ذلك أن الولايات المتحدة قلادة - بحكم كونها قوة عظمى في النظام الدولي - على أن تسيطر على تجارة السلاح في الشرق الأوسط .  
وأن تلعب دوراً محورياً في معدلات تدفق الأسلحة من الدول الغربية الأخرى إلى الدول العربية .. وهى وإن كانت لا تمنع وجود تنافس غربى فى الحصول على عقود بيع السلاح لهذه الدول .. إلا أنها قادرة على فرض حظر على تصدير السلاح الغربى إلى بلدان معينة كالعراق وليبيا .

وهنا من الضروري أن نوضح أن الاستراتيجية الأمريكية ، وإن كانت تقبل مبدأ « للتوتر المحكوم فى منطقة للشرق الأوسط » ؛ فلا يعنى هذا قبول وقوعه فى أنحاء المنطقة .. فهو إذا كان مقبولا فى منطقة الخليج لأسباب مهمة سبق ذكرها ، إلا أنه ليس من المسموح أن يمتد هذا التوتر إلى دائرة التسوية السلمية للصراع العربى الإسرائيلى .. والمقصود هنا التوترات الأكثر تصاعداً .. والتي تتجاوز التوترات الناجمة عن ما تتعرض له عملية السلام من تعثر .. بحيث لا تحدث مثل هذه التوترات آثاراً سلبية تنعكس على مواقف شركاء الولايات المتحدة من الدول العربية الداعمة لعملية السلام ..

ولا شك فى أن استمرار النزاع فى الشرق الأوسط .. يشكل تهديداً كبيراً لا يمكن تجاهله .. من أجل ذلك أكد بيرجر فى خطبة أمام « منبر السياسة الإمبريالية » الأهمية الأساسية لعملية السلام .. وأن دور واشنطن فى هذه العملية هو دور مركزى .. ليس فقط لأن الأطراف المعنية تريد ذلك ، بل لأن السلام شأن استراتيجى حيوى وهدف قومى فى الاستراتيجية الأمريكية مرتبط بالمصالح السياسية والاقتصادية الأمريكية فى المنطقة ، وقد أضاف بيرجر : أن السلام للفلسطينى الإسرائيلى يزيل شرعية العداء العربى للولايات المتحدة وإسرائيل .. وأن اتفاقيات تتم بين إسرائيل وكل من سوريا ولبنان ، ستولد هدوءاً وتطبيعاً على كل حدود إسرائيل .. وتحل مشكلة للوضع فى جنوب لبنان وتحرم الإرهابيين من الموارد والملاجئ ، لذلك فإن مصلحة الولايات المتحدة سوف تتحقق عندما توقع إسرائيل مع جيرانها العرب والفلسطينيين اتفاقيات سلام .. إن الإدارة الأمريكية والرئيس كلينتون شخصياً يعطى أولوية للتوصل إلى سلام شامل وعادل ودائم .  
وأخيراً فقد ذكر بيرجر أن منطقة للشرق الأوسط .. هى أكثر مناطق العالم

خطورة بعد جنوب آسيا ، مركزًا على المخاطر التي يمكن أن تنجم عن انتشار أسلحة الدمار الشامل في هذه المنطقة الحيوية والحساسة . . . وهي منطقة بما تحتويه من أهداف حيوية ذات أهمية استراتيجية لا يمكن السماح بتعرضها لاستخدام أسلحة الدمار الشامل .

\* \* \*

( ٤ )

### الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط ودور الحليف الإسرائيلي

ظلت العلاقات بين دول الشرق الأوسط - باستثناء إسرائيل - وموردي الأسلحة إليها حتى نهاية عقد الثمانينات . . . خارج إطار الحسابات الاستراتيجية غير التقليدية . ولكن منذ أكثر من عقد من الزمن تغيرت الصورة تمامًا . . . بعد أن أصبحت دول الشرق الأوسط تسعى إلى امتلاك أنظمة من الأسلحة غير التقليدية وتكنولوجيا أسلحة الدمار الشامل . . . التي تمنح لهذه الدول قدرة استراتيجية غير تقليدية . . . كرادع لأعدائها وحماية نفسها من أي عدوان يوجه ضدها . ولعل أبرز الأعداء في منطقة الشرق الأوسط « إسرائيل » باعتبارها الدولة الوحيدة التي تمتلك ترسانة متقدمة من أسلحة الدمار الشامل . . . وتشكل بذلك عنصر تهديد قوي موجه لكل دول المنطقة .

دفع هذا التغيير للجزء دول الشرق الأوسط والدول الأجنبية للمعنية . . . وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية . . . إلى إعادة النظر بصورة شاملة - كل من وجهة نظره - في المفاهيم الاستراتيجية التي ظلت تحكم المبادئ والسياسات العسكرية فيها . . . حيث لم تعد دول الشرق الأوسط تكتفي بمناقشة بعضها البعض في سباق الترقق الاستراتيجي فحسب ، بل أصبحت أيضًا تشكل جزءًا من الحسابات الاستراتيجية الأساسية في عدد كبير من العواصم الأجنبية مثل موسكو ونيودلهي وبيونج يانج وبكين وإسلام آباد وغيرها من العواصم . أدت هذه التطورات الحيوية إلى أن أصبحت منطقة الشرق الأوسط محورًا جوهريًا للنقاش الاستراتيجي الدائر

في واشنطن .. ويقول هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكية السابق .. « لم يعد الصراع بين دولتين عظميين نوويتين الخطر الأول الذي يهدد السلام .. وإنما صار الخطر الأهم هو انتشار أسلحة الدمار الشامل في تلك الدول التي ترفض المعايير العادية .. وتسعى إلى امتلاك الأسلحة النووية » واعتبر كيسنجر في مقالة نشرت في نوفمبر الماضي أن « إيران والعراق وكوريا الشمالية على رأس هذه الدول » .  
تأتي هذه التحولات والتغيرات الاستراتيجية بعد سقوط إحدى القوتين العظميين ..  
واهترأز أسس البناء الرسمي .

### العودة إلى الرادع النووي

في ظل هذه الظروف .. تجمدت اتفاقيات الحد من التسلح السابق توقيعها من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي السابق .. كذلك رفضت دول عديدة للتوقيع على معاهدة حظر الانتشار النووي .. بينما استمرت بعض الدول في إجراء التجارب النووية .. كما سمعت دول أخرى للحصول على الأسلحة النووية .. في نفس الوقت فقد رفض الكونجرس الأمريكي مؤخرًا المصادقة على معاهدة فرض الحظر الشامل على إجراء التجارب النووية .. حفاظًا على حرية حركة الولايات المتحدة في هذا المجال الحيوي .. وقد أعلنت الإدارة الأمريكية أنها تعتزم عدم الالتزام بالقيود المفروضة على تطوير أنظمة الصواريخ المضادة للصواريخ باليستية بعيدة المدى في إشارة واضحة أن تهديد هذه النوعية من أسلحة الدمار الشامل سوف يستمر في المستقبل .

هذا التحول وضع العلاقات الأمريكية الإسرائيلية على مسار جديد .. فبعد أن كانت قدرات إسرائيل في هذا المجال تعقد المبادرات الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة وتعمل المعامى التي تبذلها واشنطن على الساحة الدولية للحد من التسلح .. أصبح هناك اعتراف أمريكي بالقيمة الإيجابية للرسالة الإسرائيلية من الأسلحة غير التقليدية .. واعتبارها إضافة مهمة وعملية لقدرات الردع الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وعاملاً جوهرياً مساعداً في فرض الهيمنة المشتركة الأمريكية الإسرائيلية على المنطقة .

هكذا أصبحت الاستراتيجية النووية الأمريكية تأخذ في حساباتها نظرياً وعملياً

أهمية العمل على تحسين القدرات القتالية للخاصة بإسرائيل كي تحافظ أولاً على بقائها في ذروة الابتكار التكنولوجي مع الاستمرار في عملية الاندماج المتصاع بين هذه القدرات الإسرائيلية والاستراتيجية الأمريكية العالية. من هذا المنطلق بدأت الولايات المتحدة تعتبر الدول التي تسعى إلى التصدي للهيمنة الإسرائيلية الإقليمية في مجال أسلحة الدمار الشامل تمثل تحدياً للقدرات الأمريكية ذاتها. باعتبار أن قدرات إسرائيل أصبحت جزءاً مهماً من القدرات الأمريكية - هذه الدول مثل إيران والعراق أصبحت تصنف على أنها « خصم استراتيجي » وليس كخص إقليمي كما كانت في السابق.

وتبعاً لذلك ترى واشنطن أن امتداد علاقات إيران والعراق إلى الدول الأخرى المعتبرة خارجة على القانون. مثل كوريا الشمالية ، رفعت مستوى التحدي ليصبح تحدياً استراتيجياً يواجه الوضع العالمي اليوم في عصر الهيمنة الأمريكية.

### العلاقة بين تحقيق السلام ومواجهة دول المنطقة المعادية لأمريكا

هذه الأوضاع المعقدة التي تتعرض لها دول الشرق الأوسط الأخرى. التي تجد نفسها مهددة بهذه المنافسات الحادة. تواجه مازقاً استراتيجياً. بينما ه تنفكر إلى البنية الأساسية أو غير المتقدمة في الميادين الصاروخية غير التقليدية. الأمر الذي يدفعها نحو العمل بجنية على مواجهة مضار الشراكة الأمريكية الإسرائيلية بعد أن أصبحت علاقة واشنطن بإسرائيل هي جوهر الاستراتيجية الأمريكية.

في نفس الإطار ، تنظر للولايات المتحدة إلى علاقة الشراكة الاستراتيجية بين سوريا والعراق باعتبارها عنصراً ملبئياً يؤثر على موازين القوى الإقليمية والدولية في غير صالحها. وبالتالي فهي تنطلق إلى قيام سوريا بالحد من هذه الشراكة كجزء أساسي من أي مشروع سلام في الشرق الأوسط. وهو اعتبار تضعه واشنطن في صميم حساباتها الاستراتيجية. إن هذا للتوجه الأمريكي يفسر لنا علاقة الربط التي تراها واشنطن قائمة بين عملية السلام ومواجهة الولايات المتحدة وإسرائيل ضد دول المنطقة الساعية لامتلاك قدرات نووية وأسلحة غير تقليدية. كما يقدم لنا الأسباب

التي من أجلها أعادت واشنطن صياغة سياستها إزاء إحلال السلام في المنطقة باعتباره يمثل مصلحة قومية أمريكية حيوية.

هنا بدأت التوجهات الأمريكية تتجه نحو الابتعاد بمسار السياسة الأمريكية عن مبدأ « الاستقرار النووي » للقيام على الخوف من « التدمير الشامل المتبادل » ، فمع إطلاقة القرن الجديد نتجه الاستراتيجية والتكنولوجيا الأمريكية نحو الاعتماد على أنظمة للدفاع ضد الصواريخ غير التقليدية بعيدة المدى . . . وهي استراتيجية ليست قاصرة على حماية الأراضي الأمريكية فحسب . . . ولكن سوف تمتد هذه الحماية إلى أراضي عدد كبير من الدول التي يمكن أن تتعرض لهجمات بالصواريخ غير التقليدية في إطار نظام أمريكي عالمي للدفاع ضدها .

و انطلاقاً من هذا التوجه . . . وفي مجال الخطوات التنفيذية لهذه الاستراتيجية الجديدة ، تحدث تغيرات جذرية في السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط عامة وتجاه إسرائيل بوجه خاص . وقد أثار صناع السياسة الأمريكية في الأسابيع الأخيرة إلى هذا التطور الخطير في السياسة الأمريكية القائم على تأكيد الرابطة بين الاستقرار الإقليمي والسلام النووي القائم على الردع . ويرى هؤلاء أن الفشل في حل المشكلات للمزمنة لعملية السلام في الشرق الأوسط . . . سوف تفتح الطريق أمام القوى المناوئة للاستراتيجية الأمريكية . . . والتي أخذت تمتلك بصورة مضطربة ومتصاعدة المزيد من الأسلحة المتقدمة .

من هنا جاء تأكيد صمويل بيرجر ووليم هوكين ومارتن لنديك على أنه من المصلحة القومية الحيوية للولايات المتحدة نجاح عملية السلام وضمان استقرارها من خلال دور إسرائيل فعال يخدم الاستراتيجية الأمريكية .

### الدور الإسرائيلي في الاستراتيجية الأمريكية

فمن بين كل التحالفات والعلاقات الخاصة التي تقيمها الولايات المتحدة في كل القارات ، تنفرد العلاقة الأمريكية - الإسرائيلية بموقع خاص ورغم التحالف القوى بينهما ، ليس ثمة معاهدة تحالف شاملة موقعة من الطرفين . ويفسر الكثيرون من المراقبين والمحللين هذه الظاهرة بأنها انعكاس لتأثير النشاط السياسي اليهودي

والمساهمات اليهودية في الحملات الانتخابية للرئاسة الأمريكية وللكونجرس الأمريكي ٠٠ ولا ننسى التأثير الفعلى لما يسمى بـ « اللوبي اليهودى » فى المجتمع الأمريكى ٠٠ والذى تقوده لجنة الشئون العامة الأمريكية الإسرائيلية ( إيباك ) ٠٠ يضاف إلى ذلك كله وجود قدر من القيم المشتركة والتقارب الثقافي بين المجتمعين ٠

ويمكن القول إن العلاقات الاستراتيجية بين البلدين ظهرت فى أوائل عهد إدارة الرئيس نيكسون خلال سبتمبر « الأسود » فى الأردن عام ١٩٧٠ ٠٠ ثم تطورت فى عهد ريجان حين عقد بينهما ما يسمى بمذكرة التفاهم فى عام ١٩٨١ والتي تطورت واتسع نطاقها وما زال يتسع فى عهد بوش ثم فى عهد كلينتون وهى تقترب حالياً من مستوى تحالف استراتيجى كامل بين الولايات المتحدة وإسرائيل ٠٠ ويتنظر أن يكتمل هذا التحالف مع استكمال عملية السلام الشامل فى الشرق الأوسط ٠

ويمكن القول إنه فى منتصف الثمانينيات بدأت العلاقة الاستراتيجية العسكرية الأمريكية - الإسرائيلية تتحول إلى تعاون وثيق ومثمر لكلا الطرفين ٠ واليوم تتمتع إسرائيل بوضعية رسمية بصفتها حليفاً غير أطلسى يتمتع بفتح كامل على الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية الأمريكية المتفوقة ٠٠ ويمثل للتعاون الوثيق فى نظام الدفاع ضد الصواريخ ( جتس - أرم ) الدرجة العليا للتعاون بين المؤسستين العسكريتين فى كلا البلدين لمواجهة المخاطر المستقبلية ٠ وهكذا ورغم أن عملية صنع السلام قد عززت علاقة الولايات المتحدة الاستراتيجية مع إسرائيل وأخذت كل سمات التحالف الاستراتيجى ٠٠ إلا أنها ما زالت بلا تسمية محددة ٠

وقد مرت تطورات التحالف الأمريكى الإسرائيلى بمراحل عديدة ٠٠ لم يكن الحافز لإقامة علاقات استراتيجية بين أمريكا وإسرائيل فى البداية استراتيجية بقدر ما كان سياسياً محكوماً بحدود مفروضة عليه ٠٠ إذ كانت واشنطن تحاول تحاشي استئثار ردود فعل سلبية عربية فى ذلك الوقت ٠٠ حين كانت تحاول التصدى للنفوذ السوفيتى فى المنطقة ٠٠ ولكن مع زوال الخطر السوفيتى وبداية عملية السلام عام ١٩٩١ وتطورها ، بدأت احتمالات ردود الفعل العربية السلبية على التعاون الاستراتيجية بين تل أبيب وواشنطن تنقلص ٠٠ وبالتالي فتحت فرصة ذهبية لتوسيع نطاق الروابط الدفاعية بين البلدين ٠٠ فى ضوء التغيرات التى طرأت على دور إسرائيل فى المنطقة فى إطار الاستراتيجية الأمريكية الجديدة ٠

### إيران والعراق وسياسة الاحتواء

لا يختلف اثنان على أن ما حدث في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ هو أسوأ كارثة أصابت للكيان العربي خلال العقد الأخير من الألفية الثانية. فقد ألحقت هذه الكارثة أضراراً بالغة بمرتكزات القومية العربية. وزلزلت مفاهيمها الراسخة. كما أصابت جوهر الأمن القومي العربي إصابتها شبيهة قاتلة. خلفت حالة غير مسبوقة من الانقسام على مستوى الأمة العربية ما زالت آثاره قائمة حتى اليوم. إضافة إلى ما أحدثته من خلل عميق في موازين القوى في الشرق الأوسط بين العرب وإسرائيل. وهكذا أصبح المناخ مهيأ للاختراق الأمريكي ولخضوع الأطراف العربية والعالمية لبرنامج أمريكي محكم لهذه السيطرة على مقدرات منطقة الشرق الأوسط عامة. ومنطقة الخليج بوجه خاص.

وقد برزت على خريطة السياسة الأمريكية في منطقة الخليج نقطتان سوداوان هما إيران والعراق. وتترك الإدارات الأمريكية الأهمية السياسية لإزالة العناصر التي تعترض مسار هذه السياسة. حتى ينسجم وضعهما مع باقي عناصر الخريطة السياسية للمنطقة. الأمر الذي يتطلب جهداً سياسياً وديبلوماسية مكثفاً فضلاً عن الجهد العسكري الهائل الذي شهدته منطقة الخليج في إطار عملية «عاصفة الصحراء» ثم التواجد العسكري الدائم والمستمر منذ ذلك الوقت. وكان لزماً عدم الاكتفاء بتغيير القشرة الخارجية للسياسة الأمريكية في الخليج. بل إدخال تغييرات إيجابية على هذه السياسة من خلال تفاعلات كيميائية عملية. وكانت استراتيجية «الاحتواء المزدوج» تمثل جوهر هذه السياسة التي ابتدعها مارتن أنديك مساعد وزير الخارجية الأمريكية ومغير للولايات المتحدة في إسرائيل. في مرحلة معينة من علاقات الولايات المتحدة مع العراق وإيران. هذه الاستراتيجية فقدت فاعليتها بل ثبت فشلها سواء بالنسبة للعراق أو بالنسبة لإيران وأصبح من الضروري إجراء مراجعة شاملة عليها بعد بروز عناصر عديدة لها انعكاساتها المؤثرة على مسارها. وذلك بهدف إجراء تغييرات ضرورية بالنسبة للعراق. وإدخال تعديل سياسي بالنسبة لإيران وذلك بالتحول إلى سياسة التطبيع معها.



## إيران وشروط التطبيع الأمريكية

إن التساؤل الذى نظرحه الآن .. هل ستظل التوترات والمصادمات هي السمة السائدة في المنطقة .. في ظل أوضاع تحكمها استراتيجية أمريكية تعتمد على عنصر « التوتر المحكوم » .. الذى يكرس الوجود العسكرى الأمريكى فى الخليج . وبالتالي ضمان الاحتفاظ بقوة أمريكية رادعة كأداة تعتبرها الولايات المتحدة ضرورية لتحقيق سيطرتها الكاملة على مقدرات الخليج .. بل وتوسيع نطاق مصالحها فى الوطن العربى وفى الخليج والمرتكز على البترول وصفقات السلاح .

ويرى المحللون السياسيون المتابعون لمسار التطور فى حالة المد والجزر التى تتسم بها العلاقات الإبراقية الأمريكية الجارية منذ بداية عهد الرئيس الإيرانى محمد خاتمى .. أن المشكلة لا تزال تكمن فى الصراع الداخلى بين المؤسسات الأمريكية المختلفة المعنية بصناعة القرار .. التى فشلت على ما يبدو فى توحيد موقفها تجاه إيران .

من هنا فقد كانت محاولات نقل الكرة إلى المعسكر الإيرانى - عبر إعادة فتح ملف حادثة الخبر فى السعودية - إنما تمثل تعبيراً يائساً عما تعاني منه الدوائر الأمريكية من تخبط تجاه السياسة الإبراقية عموماً وسياسة الإصلاح التى يتبعها للرئيس خاتمى بوجه خاص .. وتدرك الإدارة الأمريكية وهى تفعل ذلك أن ملف الخبر قد أخلق من جانب الرياض وطهران .. ولم يعكس أى وجود أو تأثير على ميثاق وتيرة التطبيع المتنامية بين إيران والسعودية .. فى الوقت الذى تولجه فيه واشنطن ضغوطاً متزايدة تمارسها كبريات الشركات الأمريكية من أجل العودة السريعة إلى السوق الإبراقية قبل أن تمتلك الشركات الأوروبية هذه السوق الكبيرة .

وتحاول الولايات المتحدة نحو هذا الهدف بخطوات محددة تحت مظلة الغطاء السياسى الذى يتلاءم مع البيئة السياسية العالمية .. التى صنعتها وفرضت مناخها الحاللى الاستراتيجية الأمريكية العالمية .. وذلك مقابل قيام إيران بالتخلص من بعض الأوضاع والسياسات التى تراها الولايات المتحدة ضرورية لتحقيق التطبيع .. والتى تمثل فى عدة نقاط ، لعل أبرزها الامتناع عن امتلاك أسلحة الدمار الشامل والصواريخ بعيدة المدى والتى يتراوح مداها بين ١٠٠٠ و ١٥٠٠ كم .. والتى

أثارت تجاربها تلقًا في المنطقة وفي خارجها خاصة إسرائيل ، وكذلك موضوع نظام الصواريخ المضادة للصواريخ .. واحترام حقوق الإنسان في إيران .. وتؤكد الولايات المتحدة الأهمية الكبيرة لقيام إيران بإتهاء عدائها لإسرائيل والامتناع عن مهاجمة عملية السلام ، وقد طبقت إيران هذا الشرط في موقفها تجاه التحرك الأخير للمعار السوري الإسرائيلي .. وتتمسك الولايات المتحدة بضرورة تحقيق المطالب الخاصة بإسرائيل .

### أبعاد الأزمة العراقية من وجهة النظر الأمريكية

لما بالنسبة للعراق ، فهو يحظى بأهمية أساسية في الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط .. لا تقل عن أهمية إيران إن لم تتقدم عليها في بعض الجوانب المتعلقة بوجود العامل القومي الذي يربط العراق بالعالم العربي .. خاصة دول الخليج العربية التي تعتبر مستودعًا استراتيجيًا حيويًا للثروة البترولية .. لذلك أصبح هدف تصفية الكيان العسكري والاقتصادي والسياسي للعراق هدفًا أساسيًا في السياسة الأمريكية بالخليج ، وأصبحت الأزمة العراقية أحد أهم الملفات الساخنة في الشرق الأوسط ومن أكثرها تعقيدًا وإثارة لقلق الرأي العام العالمي .. وهي أوضاع تجمع بين العناد العراقي والصلف الأمريكي .. ولا يمكننا هنا أن نغفل العامل الإسرائيلي ، وهو عامل فاعل وأساس في السياسة الأمريكية الشرق أوسطية .. وفي هذا الإطار لا يمكن أن ننسى مدى القلق الشديد الذي كان يثاقب إسرائيل عندما كان العراق يمتلك قدرات عسكرية ضخمة .. والتي كانت تشكل ركنًا أساسيًا في حسابات القوى العربية من وجهة للنظر الإسرائيلية .. كذلك لا يمكن أن نغفل الاهتمام الأمريكي الحاسم والإصرار المستمر على دعم وتنمية القدرات العسكرية والتكنولوجيا الإسرائيلية لتصبح إسرائيل القوة الإقليمية الكبرى في الشرق الأوسط .. من هذه المنطلقات الإسرائيلية الأمريكية اعتبر أن العراق قد تجاوز الخط الأحمر المفروض على دول المنطقة .. وأنه أصبح يشكل خطرًا مباشرًا على إسرائيل خاصة بعد أن أعلنت بغداد عن برنامجها المتطور لإنتاج الصواريخ بعيدة المدى فضلًا عن امتلاكها برنامجًا نوويًا متطورًا واستعانت في تنفيذه بخبرات عربية وغير عربية .

وجاء لعدوان العراق على الكويت عام ١٩٩٠ ليعطى الفرصة التي انتظرتها الولايات المتحدة طويلاً للقضاء على القدرات العربية التقليدية وغير التقليدية لصالح إسرائيل أولاً ، ثم لتأمين مصادر البترول العربي ثانياً ، ولم تكف الولايات المتحدة بما أحدثته الحرب من دمار في البنية الأساسية العسكرية والاقتصادية العراقية . . بل تابعت تنفيذ برنامجها وخطتها ضد القدرات العراقية . . وعزز من فاعلية هذا البرنامج انفراد الولايات المتحدة بالزعامة العالمية . . والاتجاه نحو الترويج لنظام عالمي جديد « أحادي القطبية » . وجعل العراق هي المحك العملي لهذا النظام العالمي الجديد . . وتحولت العراق إلى دولة مسلوية الإرادة لا تمتلك القدرة على التحرك حتى داخل أراضيها أو التصرف في ثرواتها القومية . . وأصبحت أسرارها مباحة لفرق التفتيش . . وتحولت العراق إلى ساحة مفتوحة للسطوة الأمريكية ومجالاً مستباحاً لطائراتها وصواريخها . . وأصبح العراق بلداً مقسماً بخطوط العرض وفقدت بغداد قدرتها على فرض سيادتها الشرعية على أنحاء واسعة من أراضي الدولة . .

لقد أصبح العراق نموذجاً صارخاً لسياسة الردع الأمريكي من خلال الإصرار على استمرار فرض الحصار بمختلف أنواعه عليه . . ومواصلة الهجمات الجوية بلا انقطاع . . وتعريض الشعب العراقي لمأساة إنسانية في ظل سياسة أمريكية غاشمة ونظام حاكم شديد البطش والجموح - غير أن استمرار هذه السياسة الأمريكية قد فرض أعباء مالية عالية على الولايات المتحدة ، الأمر الذي دفع الإدارة الأمريكية إلى الاتجاه نحو بحث إمكانية رفع أو تخفيف الحظر الجوي على العراق .

### المزاوجة بين الاحتواء والتغيير

وأصبح تخفيف الأعباء المالية الضخمة الناجمة عن مضاعفة العمليات الجوية ضد العراق في منطقتي حظر الطيران هدفاً تسعى إليه الإدارة الأمريكية . . وأجريت دراسات جادة حول هذه الأهداف لعل من أبرزها الدراسة التي أجرتها « راشيل برونسون » خبيرة السياسة الأمنية الأمريكية في الخليج لتقديهما لمجلس العلاقات الخارجية في نيويورك ، وفي رأيها أن المشكلة الأساسية التي تعرقل خفض التكلفة مع الحفاظ على قوة الردع وتفاوت الإحراج مع دول المنطقة . . هي منطقتا حظر

الطيران على العراق والعمليات الجوية الموجهة ضدهما ، وتقول الدراسة إنه « ما دامت الولايات المتحدة تقوم بعمليات عسكرية في هاتين المنطقتين ، فإن التخفيض غير ممكن من الناحية العملية » . وتضيف : إن بحث الولايات المتحدة عن « نوع جديد » من التواجد العسكري في المنطقة « لا يعنى أبداً أنها ستفادر المنطقة » ، إنما يعنى أن هناك تفكيراً متطوراً يدور حول أسلوب ومتطلبات ترسيخ للتواجد العسكري الأمريكي بصورة أقل ظاهرة وإزعاجاً وتكلفة فى أن واحد وأكثر فاعلية وقدرة على الردع . إنها عملية بحث عن الحلول التى تُخرج الإدارة الأمريكية من المأزق الذى وضعت نفسها فيه بفرض منطقتى الحظر الجوى على العراق » .

لذا فرغم ما يقال حول وجود تقالوت فى الآراء لدخل المؤسسات السياسية الأمريكية تجاه العراق ، وما نجم عن هذا التقلوت من حالة ضبابية تغطى السياسة الأمريكية فى المنطقة ، إلا أن النهج السياسى فى التعامل الأمريكى مع العراق لا ينتظر أن يخرج كثيراً عن الخط المرسوم له بشأن المزاوجة بين سياسة الاحتواء ومطالب التغيير من خلال تخفيف حدة القيود المفروضة على العراق وإعادة النظر فى صرامة الحظر الجوى المفروض عليها . ولعل القرار الأخير الصادر من مجلس الأمن تحت رقم ١٢٨٤ يوحى بشيء من ذلك ، ولكنه فى نفس الوقت يؤكد أن الملف العراقى ما زال خارج دائرة الانفراج . وما يؤكد ذلك أكثر أن القرار صدر بأغلبية ١١ صوتاً فقط وامتناع أربع دول بينها ثلاث دول دائمة العضوية هى فرنسا وروسيا والصين ومعها ماليزيا .

ولا شك أن تنفيذ القرار سوف يقابل عقبات قوية . فإن انقسام دول مجلس الأمن يشير إلى أن الأمور عادت إلى نقطة الصفر فى التعامل الدولى مع الأزمة العراقية . . . ويبدو أن هذا هو هدف واشنطن التى تريد للمحافظة على حالة « التوتر المحكوم » فى منطقة الخليج وبالتالي إبقاء الوضع الأمنى فى الخليج على ما هو عليه والحفاظ على السبب الأول لاستمرار الوجود العسكري الأمريكى فى الخليج « إلى أجل غير مسمى » .

\* \* \*

# المدخل الرئيسية لتحليل آليات عمل النظام الأمريكى

د . منار الشوربجى

مدرس العلوم السياسية  
بالجامعة الأمريكية بالقاهرة

## مقدمة

شهد العقد الأخير من القرن العشرين صدور مجموعة من القرارات والقوانين الأمريكية التى استحوذت على انتباهنا فى العالم العربى لما لها من تأثير مباشر على مسار الصراع العربى الإسرائيلى ، أو على العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودولة أو أكثر من الدول العربية .

وكثيرا ما صاحب هذا الانتباه غضب عربى مشروع إزاء ما عبرت عنه تلك القرارات أو القوانين من انحياز أمريكى لاشك فيه . إلا أن المفارقة الجديرة بالاهتمام هى أن هذا الغضب عادة ما كان يستهدف الطرف الخطأ لدخل أمريكا أو يوجه للكل دون تمييز !

فعلى سبيل المثال ، حين صدر قانون نقل السفارة الأمريكية للقدس ، وجهت أغلب الكتابات العربية جم غضبها إلى الرئيس الأمريكى لأنه « لم يستخدم القيتو » ضد مشروع لقانون الذى أصدره الكونجرس : ليس للرئيس الحق فى استخدام القيتو ضد ما لا يوافق عليه من قوانين ، هذا إذا كان يعارض قانون للقدس فعلا ؟ ثم إن كلينتون نفسه كان قد فاز بالبيت الأبيض بعد معركة انتخابية نص فيها برنامج حزبه على التعمد بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس .

وعندما صدر قانون التحرر من الاضطهاد الدينى كانت أمريكا كلها بالمطلق

مدانة في الصحافة المصرية ، يتساوى في ذلك الكونجرس والرئيس ووزارة الخارجية ، دون تمييز . فالكل ضالع في تلك « المؤامرة الكبرى التي استهدفت مصر بالتحديد » : ألم يستجب صانع القرار الأمريكى - بغض النظر عن هو تحديداً - لمطالب فئة محدودة من أقباط المهجر دعت إلى التدخل الأمريكى لحماية أقباط مصر ؟ .

وفى الواقعتين ، وهو الأهم ، لم تبدأ شرارة الغضب تسرى فى الجسد العربى إلا بعد أن صدر القرار فعلا ، لا أثناء عملية صنعه .

ولا يقل أهمية عن كل ذلك أنه رغم أن بعض الأطروحات التي استخدمت تعتبر صحيحة من الناحية النظرية ، كل بمفردها ، إلا أنها ليست صحيحة على الإطلاق إذا ما تم تركيبها مع بعضها البعض كحزمة واحدة واستخدامها كأساس للتعميم .

فالرئيس الأمريكى من حقه فعلا استخدام الفيتو ضد ما يعارضه من مشروعات القوانين . ولكن هناك عشرات الاعتبارات التي يأخذها فى الحسبان قبل استخدام هذا الفيتو ، منها على سبيل المثال طبيعة توازن القوى بين الكونجرس والرئيس لحظة الحاجة لاستخدام الفيتو ، والبيئة السياسية والحزبية السائدة وقتها فضلا عن اعتبارات دستورية وإجرائية كثيرة .

وفى حالة قانون القدس ، كتبت شعبية الرئيس كلينتون فى أدنى معدلاتها . وكان يولجه كونجرس ذا أغلبية جمهورية ، لأول مرة منذ أربعين عاماً ، فاز لتوه فى الانتخابات ( ١٩٩٤ ) وفى بأجندة داخلية وخارجية فرضها فرضاً على البيت الأبيض الذى صار عليه أن يتحسس طريقه . بل أكثر من ذلك ، لم يكن القانون يقدم جديداً فى واقع الأمر ؛ إذ كان بمثابة الحلقة الأخيرة فى سلسلة طويلة من القرارات resolutions التي أصدرها الكونجرس طوال عقد كامل (منذ منتصف الثمانينيات) . وهى قرارات غير ملزمة ، ولكنها تعبر عن موقف الأغلبية المتزايدة فى الكونجرس من وضع القدس . ثم إن الكونجرس كان يمتلك أغلبية الثلثين اللازمة لإلغاء الفيتو الرئاسى ، الأمر الذى يجنبه أى رئيس حرصاً على هيئته .

أما البرنامج العام للحزب ، والذى نص فعلا على اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل ، فإن طبيعة النظام الحزبى الأمريكى تجعل للبرنامج العام وظيفة تختلف

عن وظيفته في نظم ديمقراطية أخرى . فهو ليس ملزمًا للرئيس ، ولا لأى من مسئولى الحزب المنتخبين فى واقع الأمر .

وفى حالة قانون الاضطهاد الدينى ، صحيح أن القانون قد صدر عن الكونجرس ، إلا أنه لاقى معارضة كبيرة من وزارة الخارجية بل والبيت الأبيض ، كما هو ثابت فى محاضر جلسات الاستماع التى عقبتها لجان الكونجرس المعنية قبل إصدار القانون .

ولم يكن المشروع بمثابة « مؤامرة » على مصر ، ولا استهدافها دون غيرها من الدول . فقد صدر هذا القانون بالأساس نتيجة لطبيعة توازنات القوى داخل الحزب الجمهورى - حزب الأغلبية فى الكونجرس - والذى رجحت فيه وقتها كفة تيار اليمين الدينى . وكان هذا القانون قد ذكر عددًا كبيرًا من الدول بالاسم ، كان على رأسها الصين ، ومن بينها مصر .

وصحيح أن إدراج اسم مصر كان قد جاء استجابة - ضمن أسباب أخرى - لضغوط بعض أقطاب المهجر إلا أنه بغض النظر عن اتفاقنا أو اختلافنا مع طبيعة الدور الذى قاموا به ، إلا أن ما فعلوه مشروع تمامًا فى السياق الأمريكى ، بل هو القاعدة لا الاستثناء . فقد قامت تلك المجموعة من أقطاب المهجر باستخدام قواعد اللعبة المتعارف عليها فى النظام الأمريكى أى لعبة جماعات المصالح التى تسعى للتأثير على صنع القرار من خلال الضغط على أعضاء الكونجرس فى دوائرهم وعبر توفير المعلومات - بغض النظر عن الموقف من دقتها - لصانع القرار .

بعبارة أخرى أدرك بعض الأمريكيين - هم فى هذه الحالة من أصل مصرى - مفاتيح النظام الأمريكى واستخدموها لتحقيق مطالبهم . وهو أمر لا غشاضة فيه أمريكياً ؛ إذ يستخدمه جميع الأطراف . فالضغط مفهوم محورى فى الثقافة الأمريكية يستخدمه كل من يسعى لتحقيق مطالبه .

من خلال هذين المثالين ، يتضح أن هناك العديد من الالتزامات التى تتشكل لدينا إزاء القرار الأمريكى ، ومصدرها الأساسى هو التعامل مع القرارات الصادرة دون أدنى اهتمام بعملية صنعها . ونظرًا للخصوصية الفريدة لهذا النظام السياسى والتى

تميزه عن نظم ديمقراطية أخرى ، لاتكف عن القياس عليها ؛ فإنه من المستحيل فهم أى من القرارات الأمريكية -دخالية أو خارجية- دون التعرف الدقيق على آليات صنعها ، وهى المحكومة بطبيعة ذلك النظام السياسى نفسه وتوزيع السلطة فيه .

لذلك ، ربما تكون الخطوة الأولى فى طريق إزالة هذه الالتباسات هى السعى لامتلاك مفاتيح النظام السياسى نفسه . وهو ما سوف تحاول هذه الدراسة القيام به عبر إلقاء الضوء على بعض ملامحه وقسماته الرئيسية التى تمثل للمفاتيح الأساسية لأى تعامل مع مخرجاته ، أى القرارات الصادرة . ولكن ينبغي القول إن هذه المفاتيح كثيرة ومتداخلة إلى حد كبير ، وهو ما يترتب عليه أمران ، أولهما : أن تقسيم هذه المفاتيح إلى بنود منفصلة إنما هو نابع من أغراض تتعلق بتسهيل البحث والعرض ، ولكن يظل من المهم بالنسبة للقارئ ربطها جميعاً لامتلاك النظرة الكلية ؛ إذ لا يمكن الاعتماد على أى منها بمفردها لفهم آليات عمل النظام السياسى .

أما الأمر الثانى : فهو أن متقدمه هذه الدراسة من مفاتيح ليس هو فى الواقع «كل» مفاتيح ذلك النظام ، وإنما هو المفاتيح التى ارتأت الباحثة لها أكثر أهمية من غيرها فى سياق هذا العمل الجماعى والأهداف المرجوة منه .

وسوف نتناول هذه الدراسة أربعة مفاتيح رئيسية هى كالتالى:

أولاً: الطابع القيودالى للنظام الأمريكى .

ثانياً: طبيعة التوازن بين المؤسسات السياسية الثلاث: التشريعية والقضائية والتنفيذية .

ثالثاً: طبيعة النظام الحزبى فى الولايات المتحدة الأمريكية .

رابعاً: جماعات المصالح ودورها فى العملية السياسية .

وسوف يسعى كل جزء إلى إلقاء الضوء على التأثيرات المباشرة لكل منها على آليات عمل النظام وطبيعة صنع القرار به .

أولاً: الولايات المتحدة دولة فيدرالية

تعتبر الفيدرالية من أهم المفاتيح التى يمكن من خلالها الاقتراب من التفاعلات



السياسية . فمنذ كتابة الدستور الأمريكى وحتى هذه اللحظة لم يتوقف الجدل حول حدود الدور المنوط بالحكومة الفيدرالية ، مقابل ما ينبغي أن يظل من اختصاصات حكومات الولايات . وهو الجدل الذى يتخلل الخطاب العام بشأن كل القضايا تقريباً ويلعب دوراً محورياً فى صناعة القرار بشأن كل منها .

والفيدرالية «الأمريكية» مسئولة فى الواقع عن عدد من ملامح للنظام الأمريكى التى تضافى عليه خصوصية فريدة تميزه عن غيره من النظم السياسية .

كانت الولايات المتحدة قد أرسيت - بعد الحصول على الاستقلال فى ١٧٧٦ - نظاماً كونفيدرالياً تضمنت فيه حكومات الولايات باستقلالية كبيرة أدت الى شلل الحكومة المركزية وعجزها عن الوفاء بأدوارها الأساسية ، وعلى رأسها تكوين جيش قوى للدفاع عن الدولة الأمريكية الوليدة ؛ إذ لم يكن للكونجرس فى زمن الكونفيدرالية حق فرض الضرائب اللازمة للإنفاق على الجيش ، أو على أى شيء آخر فى الواقع .

وقد تدهورت أوضاع الاتحاد الكونفيدرالى فى تلك الفترة مما دعا الرئيس جورج واشنطن ( أول رئيس أمريكى بعد الاستقلال ) لدعوة إلى مؤتمر يعقد فى فيلادلفيا عام ١٧٨٧ لمعيد النظر فى مواد الدستور الكونفيدرالى وتحديثها . إلا أن المجتمعين فى فيلادلفيا لم يلتزموا بهذا الهدف وقاموا بدلا من ذلك بكتابة دستور جديد تماماً ، أنشأ « فيدرالية » بدلا من الكونفيدرالية ، وقام على مجموعة من الحلول الوسط التوفيقية التى تم التوصل إليها لإرضاء أصحاب المصالح المتعارضة التى عبرت عن نفسها فى ذلك المؤتمر<sup>(١)</sup> .

كان الشغل الشاغل للمقامين على كتابة الدستور الأمريكى الجديد هو حماية الحريات الفردية وحقوق الولايات المنضمة للاتحاد الجديد . ومن ثم كان الهدف الرئيسى للمؤتمرين هو إيجاد حكومة مركزية تمتلك من الصلاحيات ما يكفى فقط

---

(1) Athleen Sullivan, The Contemporary Relevance of the Federalist Papers, in: Alan Brinkley, Nelson Polsby and Kathleen Sullivan, eds, The New Federalist Papers, (New York: W. W. Norton and Co., 1997), pp. 7-14.

للقيام بعملها بكفاءة ، مع حرمانها من الصلاحيات التي تمكنها من الاقتتات على الحقوق والحريات ، بما في ذلك حقوق الولايات<sup>(1)</sup> .

ومن ثم ، أنشأ الدستور الأمريكي نظامًا سياسيًا يقوم في جوهره على مبدأ « للرقابة والتوازن - Checks & Balances » كان هدفه الرئيسي هو تقييد كل المؤسسات السياسية عبر إعطاء غيرها صلاحيات واسعة للرقابة عليها وقمعها إذا ما تمادت في استخدام تلك الصلاحيات أو سعت لابتلاع صلاحيات غيرها . فتم إنشاء حكومة فيدرالية مكونة من مؤسسات ثلاث ( تشريعية وقضائية وتنفيذية ) توزعت صلاحيات كل منها على نحو لا يسمح لها بالانفراد بصنع القرار ( وهو موضوع الجزء الثاني من هذه الدراسة ) . هذا فضلا عن تنظيم العلاقة بين تلك الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات على نحو يجعل كلا منها رقابية على الأخرى ، ومشاركة لها في صنع القرار في نفس الوقت . فقد ذكر الدستور صلاحيات يعينها للحكومة الفيدرالية وأخرى لحكومات الولايات وصلاحيات ثالثة يتقاسمها الطرفان ، ثم نص على أن كل ما لم يرد ذكره من صلاحيات يظل من اختصاص الولايات . وعلى ذلك أرسى الدستور علاقة جعلت كل طرف رقيبًا على الآخر قادرًا على رده عند اللزوم ، بما لا يمكن أي منهما من انتهاك الحريات الفردية<sup>(2)</sup> .

ولم يخف المؤتمرون أهدافهم في كل ذلك ، فعلى سبيل المثال ، شجع هاملتون وقتها المواطنين على استغلال هذه الصيغة الفيدرالية لحماية حرياتهم ومصالحهم ، عبر اللجوء إلى الحكومة الفيدرالية أو حكومات الولايات « لقمع الأخرى » عند اللزوم<sup>(3)</sup> .

وتجسد بنود الدستور الأمريكي مجموعة من الحلول الوسط التوفيقية التي تم التوصل إليها في ذلك الوقت لإرضاء أصحاب المصالح المتعارضة . ففي ذلك المؤتمر ثار جدل صاخب بين أنصار إنشاء حكومة فيدرالية قوية ، وبين المدافعين

(1) James Q. Wilson and John Dululio Jr., American Government, The Essentials, (Boston: Houghton Mifflin Press, 1998), p. 29.

(2) Ibid, p. 58.

(3) Alexander Hamilton, James Madison and John Jay, The Federalist Papers, (New York: Mentor Books, 1999), p. 149.

عن صلاحيات حكومات الولايات. كما ثار جدل آخر بين الولايات الكبيرة والولايات الصغيرة (من حيث عدد السكان) ، فقد خشيتم الأخيرة من أن يأتي الدستور الجديد ببندو تعطي نفوذاً أكبر للولايات الكبيرة في الاتحاد الفيدرالي الجديد. هذا بينما كانت الولايات الكبيرة تسعى فعلاً إلى مزيد من النفوذ الذي يعكس حجمها .

ومن هنا جاء الدستور بمجموعة من الترتيبات التي تعطي لكل فريق بعضاً مما أراد ، فكان أن أنشأ مؤسسة تشريعية فيدرالية من مجلسين ، أحدهما يعطى مزيداً من النقل للولايات الأكبر بينما يستجيب الثاني لمطالب الولايات الصغيرة. فقد أنشأ الدستور مجلساً للنواب يتم تمثيل الولايات فيه على أساس عدد السكان وبذلك تحصل الولايات الأكبر على عدد أكبر من المقاعد ، بينما تمثل الولايات كلها - بغض النظر عن عددها - بالتساوي في مجلس الشيوخ ، حيث لكل ولاية عضوان .

أما انتخاب الرئيس ، فقد عكس نفس التوازن ؛ إذ تم إنشاء ما يسمى بـ «المجمع الانتخابي - Electoral College» والذي تم توزيعه بين الولايات بحيث يكون لكل ولاية عدد من الأصوات الانتخابية مساو لعدد أعضائها في مجلسي النواب والشيوخ معاً ، ومن ثم صار لكل ولاية على الأقل ثلاثة أصوات انتخابية (عضوان في مجلس الشيوخ وعضو واحد على الأقل من مجلس النواب وفقاً لحجم السكان)<sup>(1)</sup>.

ثم احتفظ الدستور - كما سبق الإشارة - للولايات بنصيب كبير من الصلاحيات حيث قام بتحديد صلاحيات معينة للحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات ذكرها بالاسم ، ثم نص على أن ما لم يتم ذكره من صلاحيات يظل من اختصاص الولايات . بعبارة أخرى منح الدستور كل ما يستجد من أدوار بناء على تطور المجتمع لحكومات الولايات ، لا الحكومة الفيدرالية<sup>(2)</sup>.

غير أن نصوص الدستور وحدها لا تكفي للإمام بطبيعة التوازن الراهن بين دور الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات . فالعلاقة بينهما ليست ثابتة مستقرة عبر

(1) Kenneth Janda, Jeffrey M. Berry and Jerry Goldman, The Challenge of Democracy. Government in America, (Boston: Houghton Mifflin Co., 1992), pp. 79-81.

(2) Kathleen Sullivan, The Balance of Power, in: Alan Brinkley, op. cit., pp. 111-121.

التاريخ وإنما هي علاقة ديناميكية يشكلها الواقع السياسى والظرف التاريخى ، جنباً إلى جنب مع نصوص الدستور . ويمكن القول بصفة عامة إن التطورات التاريخية التى شهدتها الولايات المتحدة طوال القرن العشرين قد ساعدت على حدوث اتساع ملحوظ فى أدوار الحكومة الفيدرالية .

وفى واقع الأمر لعبت المحكمة العليا دوراً مهماً فى اتساع دور الحكومة الفيدرالية عبر تفسيرها للدستور على نحو يعطى للكونجرس صلاحيات واسعة . فعلى سبيل المثال ، اركزت المحكمة العليا فى ذلك على فقرة محددة فى الدستور تنص على أنه يحق للكونجرس اتخاذ ما يجده « لازماً ومناسباً - necessary and proper » لتنفيذ صلاحياته المنصوص عليها فى الدستور ومن ثم صارت تنظر إلى أى تشريع خلافى يصدر عن الكونجرس من زاوية ما إذا كان « ضرورياً » لقيام الكونجرس بولايته المنصوص عليها دستورياً<sup>(1)</sup> .

وقد قام الكونجرس فعلاً بإصدار عشرات التشريعات التى تلزم الولايات بسياسات معينة على أساس أن هذه السياسات تقع ضمن « اللازم » لتنفيذ الكونجرس لصلاحياته الدستورية . ولعل أبرز الأمثلة على ذلك هو أن استغل الكونجرس بند الدستور الذى ينص على صلاحية الكونجرس فى الإشراف على التجارة بين الولايات ( وليس داخلها ) على نحو واسع للغاية ، إذ صار كل ما يمكن أن يؤثر على تلك التجارة واقعاً تحت صلاحيات الكونجرس ، وبالتالي الحكومة الفيدرالية<sup>(2)</sup> .

إلا أن هناك اتجاهًا جديدًا ، يميل لحماية حقوق الولايات ، بدأ يظهر منذ أواخر السبعينات داخل المحكمة العليا ، نتيجة لتعيين الرؤساء الجمهوريين لعدد من أعضاء المحكمة العليا . غير أن هذا الاتجاه لم يبرز بوضوح إلا فى أوائل التسعينات حيث أصدرت المحكمة العليا خصوصاً منذ عام ١٩٩٥ عدداً من الأحكام أبطلت تشريعات عدة ، أصدرها الكونجرس حيث رأتها المحكمة غير دستورية لافتاتها على حقوق الولايات . ولعل هذا هو أحد الأسباب المهمة التى جعلت تعيينات المحكمة العليا أحد

(1) James Q. Wilson, op. cit., p. 58.

(2) Thomas Patterson, We the People. A Concise Introduction To American Politics, (New York: Mc Graw-Hill Inc., 1995), p. 45.

القضايا الانتخابية المهمة في انتخابات الرئاسة ٢٠٠٠ ؛ لأن اختيار الرئيس لقضاء جدد سيكون له دور بالغ الأثر في تحديد التوجهات التي سوف تتبناها المحكمة - طوال العقد القادم - في التعامل مع الكثير من القضايا ، وعلى رأسها بالطبع العلاقة بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات<sup>(١)</sup> ،

ورغم هذا المد والجزر المستمر في طبيعة التوازن بين الطرفين تظل العلاقة في جوهرها علاقة شراكة . فالحكومة الفيدرالية لا يمكنها في الواقع تنفيذ القوانين التي تصدرها دون تعاون حكومات الولايات . وحكومات الولايات لا يمكنها تنفيذ سياساتها دون الأموال الفيدرالية التي تأتي إليها في شكل « منح » بعضها مشروط بالصياغ الولايات لقواعد معينها تفرضها الحكومة الفيدرالية .

ولا يمكن في الواقع فهم الكثير مما يدور في الولايات المتحدة الأمريكية دون أخذ الطابع الفيدرالي للدولة في الاعتبار . وذلك بدءاً بطبيعة العملية السياسية ، ومروراً بطبيعة المؤسسات والمنطق الذي تقوم عليه هيكلها وقواعدها الداخلية ، ووصولاً إلى تحليل الخطاب السياسي بين القوى المختلفة .

وربما تكون طبيعة العملية الانتخابية هي أحد أهم تجليات الطابع الفيدرالي للدولة ، فهي عملية بالغة التعقيد والتشابك ؛ لأن القواعد والقوانين الحاكمة لها تختلف اختلافات كبيرة من ولاية لأخرى .

صحيح أن الدستور والقوانين الفيدرالية تنظم بعض جوانب العملية الانتخابية ، إلا أن الغالبية العظمى من المسائل الفنية تقع في اختصاص الولايات . فعلى سبيل المثال ، لا يوجد في الولايات المتحدة قانون فيدرالي يلزم الحكومة بتسجيل الناخبين . بل لا يوجد حتى ما يلزم حكومات الولايات بتسجيل من وصلوا إلى السن القانونية في قوائم الناخبين ، فهي مسئولية المواطن وحده ، الذي عليه أن يسعى لتسجيل نفسه في قوائم الناخبين . إلا أن هذا المواطن - إذا سعى لذلك فعلاً - إما يصطدم بعشرات من القواعد التي تختلف من ولاية لأخرى اختلافات كبيرة<sup>(٢)</sup> .

لما فيما يتعلق بالعملية الانتخابية نفسها ، فإن ما ينص عليه الدستور والقوانين

---

(1) International Herald Tribune, Sept. 26, 2000.

(2) James Q. Wilson, op. cit., p.144.

الفيدرالية إنما يضع الخطوط العامة العريضة ثم يترك ما دون ذلك للولايات .  
ويصدق ذلك حتى على عملية انتخاب الرئيس التي حظيت بالنصيب الأعلى من  
التفصيل في الدستور ، بالمقارنة بغيرها من انتخابات المناصب الفيدرالية الأخرى .

فقد نص الدستور الأمريكي على انتخاب الرئيس انتخاباً غير مباشر عبر ما  
يسمى المجمع الانتخابي ، والمجمع الانتخابي عبارة عن مجموعة من المنتخبين  
electors يتم اختيارهم وفق شروط يحددها المجلس التشريعي في كل ولاية ،  
ويساوي عددهم عدد أعضاء هذه الولاية في مجلس النواب والشيوخ معاً . ومن ثم  
فإن مجموع عدد أعضاء المجتمع الانتخابي ٥٣٨ « منتخباً » ، وهو عدد ثابت ؛ لأنه  
مساو لعدد أعضاء مجلس الشيوخ ( ١٠٠ عضو ) ومجلس النواب ( ٤٣٥ ) فضلاً  
على ثلاثة أصوات ل واشنطن العاصمة<sup>(١)</sup> .

معنى ذلك أن ولاية كبيرة - من حيث عدد السكان - مثل كاليفورنيا يكون نصيبها  
من أصوات المجمع الانتخابي ٥٤ صوتاً ( ٥٢ نائباً في مجلس النواب + عضوين  
في مجلس الشيوخ ) بينما يكون لولاية الاسكا ثلاثة أصوات فقط ( نائب واحد في  
مجلس النواب + عضوين في مجلس الشيوخ ) .

ويقوم انتخاب الرئيس عبر قاعدة الفائز يحصل على كل شيء - Winner -  
Take-All بمعنى أن المرشح الذي يحصل على أعلى نسبة من الأصوات الشعبية  
في الولاية ( أي أصوات الناخبين ) يفوز بكل أصوات تلك الولاية في المجمع  
الانتخابي ، بينما لا يحصل منافسه على شيء على الإطلاق . ولا يشترط أن تكون  
النسبة الأعلى هذه أغلبية بالضرورة ، فمن الممكن أن يحصل المرشح على ٣٨%  
مثلاً من أصوات الناخبين فيصبح هو الفائز ما دام أي من منافسيه لم يحصل على  
نسبة أعلى من ذلك . بعبارة أخرى : إذا حصل المرشح ( أ ) على ٣٨% وحصل  
المرشح ( ب ) على ٣٧,٩% من أصوات الناخبين يصبح المرشح ( أ ) هو الفائز بكل  
أصوات الولاية بينما يتساوى المرشح ( ب ) مع المرشح ( أ ) الذي لم يحصل إلا على  
٢% من أصوات الناخبين ؛ إذ لا يحصل كلاهما على أي شيء على الإطلاق .

(1) Kenneth Janda, op. cit., p. 320.

ويحتاج مرشح الرئاسة حتى يفوز بالمنصب أن يحصل على الأغلبية البسيطة ، أى ٢٧٠ صوتًا انتخابيًا على الأقل (من أصل ٥٣٨) .

ومن هنا يأتي التباين الكبير بين الأصوات « الشعبية » التي يحصل عليها المرشح والأصوات « الانتخابية » ، فإذا تصورنا مثلاً أن المرشح ( ١ ) قد فاز فى كاليفورنيا ( ٥٤ ) ونيويورك ( ٢٣ ) وتكساس ( ٣٢ ) وفلوريدا ( ٢٥ ) فإنه يكون بذلك قد حصل على ١٢٣ صوتًا انتخابيًا ، بينما حصل منافسه على صفر فى كل هذه الولايات ، بغض النظر عن نسبة الأصوات الشعبية التي حصل عليها فيها . ومن هنا أيضًا يصبح من الواضح أن يفوز أحد المرشحين بالنسبة الأعلى من الأصوات الشعبية بينما يفوز منافسه بالنسبة الأعلى من الأصوات الانتخابية ، ذلك لأن عدد الأصوات الشعبية التي حصل عليها المرشح الأول فى كل الولايات ، إذا ما تم جمعها ، قد تكون أعلى من المرشح الثانى ولكنها فى كل ولاية على حدة ، أقل بنسبة ضئيلة من المرشح الثانى الذى يحصل على كل الأصوات الانتخابية لهذه الولاية بموجب ذلك .

بعبارة أخرى فإنه لا يهم ما إذا كان المرشح الثانى قد حصل على ٥٢% من الأصوات الشعبية أو ٣% ، ما دام منافسه قد حصل على ٥٢,٣% مثلاً ، لأن الأول لا يحصل بموجبها على أى شيء على الإطلاق فى حسابات المجمع الانتخابى .

ولكن لماذا كل هذا التعقيد لانتخاب الرئيس ؟ الإجابة مرة أخرى هى الطابع الفيدرالى للدولة ، فعند كتابة الدستور الأمريكى كان أحد أهم الخلافات الجوهرية بشأن اختيار الرئيس هو الخلاف الذى نشأ بين الذين تخوفوا من إعطاء دور كبير «لملعمة - mobs» مقابل الذين تخوفوا من إعطاء المؤسسة التشريعية حق اختيار الرئيس بما يودى إلى تركيز مزيد من السلطة فى يدها . فكان الحل الوسط هو جعل انتخاب الرئيس يتم عبر انتخاب غير مباشر لا هو فى يد الجماهير كلية ولا هو فى يد المؤسسة التشريعية التى صار دورها بحكم الدستور لا يتم إلا إذا انقسم المنتخبون (أعضاء المجمع الانتخابى) بالتساوى بين المرشحين<sup>(١)</sup> .

أما الخلاف الثانى الضخم ، فكان بين الولايات الصغيرة والكبيرة . فجاءت صيغة

---

(1) James Q. Wilson, op. cit., pp. 31 32.

انتخاب الرئيس كحل وسط توفيقى . فعدد المنتخبين يعطى وزناً أكبر للولايات الكبيرة، بينما يصبح للناخب الواحد وزن أكبر إذا ما كان يقطن إحدى الولايات الصغيرة ، بالمقارنة بسكان الولايات الكبيرة . ولعل هذا هو السبب فى صعوبة إلغاء نظام المجتمع الانتخابى إذ توجد مصلحة لدى الطرفين فى الإبقاء عليه .

إلا أن ما نص عليه الدستور بشأن المجمع الانتخابى ليس وحده الحاكم لعملية انتخاب الرئيس ، إذ توجد عشرات من القوانين المختلفة فى الولايات ، تؤثر تأثيراً مباشراً على العملية الانتخابية . فلكل ولاية الحق فى اختيار أسلوب الانتخاب وهو ما وضح جلياً فى انتخابات ٢٠٠٠ حيث قررت ولاية أوريجون مثلاً ، أن تتم الانتخابات كلها عبر البريد ولم يكن بها مقر واحد للاقتراع العام . كما يحق لكل ولاية بل وكل مقاطعة اختيار شكل البطاقة الانتخابية بل ونوع الآلة التى يستخدمها الناخب . فى بعض الولايات يستخدم الناخب قلماً لوضع إشارة على اسم المرشح الذى يفضلهُ بينما يقوم فى ولايات أخرى بوضع البطاقة بصورة معينة فى الآلة الموجودة ثم يشد ذراعاً بها يترك علامة أمام اسم المرشح وفى بعض الولايات يستخدم ما يشبه القلم لخرق البطاقة الانتخابية أمام اسم المرشح وهكذا . وقد كان شكل البطاقة الانتخابية التى أعنتها مقاطعة باليم بيتش ، بولاية فلوريدا هو المسئول عن جانب من الأزمة التى تجرّت هناك فى انتخابات ٢٠٠٠ ، بسبب ما أحدثته من التباس أدى إلى استبعاد أكثر من ١٩ ألف بطاقة انتخابية<sup>(١)</sup> .

ولا يقتصر تأثير الفيدرالية على طبيعة العملية الانتخابية فقط وإنما يؤثر على طبيعة لسلوك السياسى للفائز فى هذه الانتخابات حين يتولى مهام منصبه ، حيث يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمنطق من وراء إنشاء هذه المؤسسات . فالكونجرس فى إطار الصيغة الفيدرالية يتكون من أعضاء يمثلون ناخبهم بالدرجة الأولى ، سواء كان ذلك التمثيل للولاية بأكملها ( فى مجلس الشيوخ ) أو لأحد دوائرها ( فى مجلس النواب ) . أى أن الصيغة الفيدرالية جعلت العضو يمثل دائرته فقط وليس عموم

(1) Anthony Lewis, Where Do We Go?, The New York Times Online: Nov. 11, 2001.

(<http://www.nytimes.com/2000/11/11/opinion/11LEWL.htm>).



الأمة، ومن ثم فهو يستجيب بالأساس لهذه الدائرة وحدها ، وهذا هو السبب الرئيسي وراء دقة المقولة الشهيرة لتي أطلقها رئيس مجلس النواب السابق تيب أونيل والتي قال فيها : « إن السياسة الأمريكية كلها محلية » . وهي محلية ليس فقط بمعنى أن هناك بعداً دخلياً لكل قضية ، وإنما معناه في الواقع أن السياسة في مجملها تشكل على المستوى القاعدي في المدن والقرى والولايات ، لا في واشنطن . وما يحدث في واشنطن لا يعدو إلا أن يكون الحلقة الأخيرة من سلسلة طويلة من مراحل تشكيل السياسة كلها في المستويات الأدنى . فالطابع الفيدرالي للدولة الأمريكية يحتم على صناع القرار « الفيدرالي » أن يستجيبوا للمطالب الآتية من المستويات الأدنى لا للعكس . معنى ذلك أن من يسعى للتأثير على واشنطن - بشأن قضايا داخلية أو خارجية على السواء - عليه أن يتجه إلى أسفل في سلم الفيدرالية ، فكما اتجهنا لأسفل صرنا أقرب إلى تشكيل الوعي والتوجهات الذي يعكس نفسه مباشرة على صنع القرار في واشنطن .

وتؤثر الفيدرالية أيضاً على طبيعة المؤسسات السياسية نفسها ، فالصفة الفيدرالية وحدها هي التي تشرح طبيعة الاختلاف بين مجلس النواب ومجلس الشيوخ . فقد نشأ مجلس الشيوخ لحماية الولايات الأصغر ، التي قد تجد نفسها في موقع الأقلية في مجلس النواب الذي يقوم التمثيل فيه على أساس عدد السكان . ومن ثم عكست كل القواعد الحاكمة لعمل مجلس الشيوخ ذلك الطابع ، فصار المجلس يعطى حقوقاً هائلة للأقلية - أية أقلية - خصوصاً من الناحية العددية . فعلى سبيل المثال ، فإن الكثير من عمل مجلس الشيوخ يتم عن طريق أغلبية الثلثين ، لا الأغلبية البسيطة ، كما هو الحال في مجلس النواب ، الأمر الذي يعطى ثقلًا كبيرًا للأقلية ، حيث يصبح بإمكانها قتل ما تريده الأغلبية ، إذا لم تكن هذه الأغلبية قوية متماسكة .

وتلعب الفيدرالية أيضاً دوراً محورياً في تشكيل الخطاب السياسي في الولايات المتحدة . فكما سبق القول ، لا يزال التوازن بين دور الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات يتخلل الخطاب السياسي بشأن كل القضايا العامة تقريباً . ومن الجدير بالذكر أن المدافعين عن دور أكبر للولايات في إحدى القضايا قد يكونون من أنصار دور أكبر للحكومة الفيدرالية في قضايا أخرى . بل إن الفارق الرئيسي بين الليبراليين

والمحافظين في الولايات المتحدة إنما يدور في جوهره حول هذه القضية ، فالليبراليون يطالبون بدور أكبر للحكومة الفيدرالية لحماية الأقل حظاً بالمعنى الاقتصادي والاجتماعي ، أى محدودى الدخل والأقليات ، بينما يطالب المحافظون برفع يد الحكومة الفيدرالية عن الاقتصاد وحماية الحقوق المدنية وتدعيم دورها في القضايا المتعلقة بالقيم الأخلاقية فقط . فبينما يطالب الليبراليون ببرامج فيدرالية لدعم لغات الاقتصادية الأقل حظاً ، وقوانين فيدرالية لحماية الأقليات ، يناصر المحافظون إصدار قوانين فيدرالية لحظر الإجهاض أو إقامة الصلوات في المدارس مثلاً .

ويوجد جانب آخر لا ينبغي إغفاله ، ففي دولة فيدرالية مترامية الأطراف كالولايات المتحدة يحتاج السياسيون إلى صياغة خطاب سياسى مختلف عند مخاطبة المناطق الجغرافية المختلفة ، فالخطاب الذى يستخدمه السياسيون في الجنوب المحافظ تقليدياً يختلف عن ذلك الذى يمكن استخدامه في الشمال الشرقي الليبرالى مثلاً . وهى مسألة ينبغي أخذها في الاعتبار عند تحليل الخطاب السياسى لمرشحي الرئاسة مثلاً ؛ إذ أحياناً ما يكون التباين في الخطاب ناتجاً بالأساس عن هذا الفارق الجغرافى ، مرة أخرى ؛ لأن المرشح عليه أن يستجيب للناخبين في هذه المنطقة تحديداً دون غيرها .

ومن ثم ينبغي أيضاً أن يأخذ تحليل التباين في المواقف السياسية بين رموز نفس الحزب مسألة الملاممة السياسية في الاعتبار .

#### ثانياً : مؤسسات منفصلة تتقاسم السلطات

كما سبق القول في الجزء الأول من هذه الدراسة ، أراد القائمون على كتابة الدستور الأمريكى إنشاء حكومة فيدرالية تمتلك من الصلاحيات ما يكفى لتسيير شئون البلاد بالفاعلية المطلوبة ولكن بما لا يكفى للاقتتات على الحريات والحقوق الفردية . لذلك لم ينشئ الدستور الأمريكى فصلاً بين السلطات وإنما أنشأ مؤسسات منفصلة تتقاسم السلطات<sup>(1)</sup> . فالعلاقة بين المؤسسات الفيدرالية الثلاث ، للتشريعية

(1) Jean Reith Schroedel, Legislative Leadership Over Time, *Political Research Quarterly*, Vol.47, No.2, June 1994, pp. 439-465.

والتنفيذية والقضائية ، تقوم على « التوازن والرقابة » المتبادلة ، أى تمكين كل من هذه المؤسسات من صلاحيات يحددها فى مجالها ثم إعطاء المؤسسات الأخرى ما يجعل كلا منها قادرة على ردع الأولى ، إذا ما توسعت فى تلك الصلاحيات أو سعت للانفراد بصنع القرار .

فعلى سبيل المثال ، فإن سلطة التشريع من اختصاص الكونجرس ولكن الدستور أعطى للرئيس الحق فى أن يقترح على الكونجرس مشروع قانون إذا ما وجد فى ذلك « ضرورة وأولوية - necessary and expedient » . وللرئيس أيضاً أن يستخدم حق الفيتو ضد مشروعات القوانين التى تصدرها المؤسسة التشريعية ، والتى تحتاج إلى توقيع الرئيس . ولكن يجوز للكونجرس أن يلغى فيتو الرئيس إذا ما صوت ثلثاً أعضاء كل من المجلسين على ذلك . عندئذ يصبح القانون سارياً دون توقيع الرئيس . أما إذا امتنع الرئيس عن التوقيع فى غضون عشرة أيام من وصول المشروع له رسمياً ، يصبح القانون نافذاً دون توقيع ( كما هو الحال فى مشروع قانون القدس ) ، باستثناء واحد هو حالة فض الدورة فى هذه الحالة ، إذا لم يوقع الرئيس يصبح القانون لاغياً ، وهو ما يعرف بفيتو الجيب Pocket Veto . وللرئيس أيضاً أن يصدر قرارات تنفيذية لها قوة القانون ، وهى التى جرت العادة أن تكون ذات طابع إدارى لتنظيم العمل فى إحدى هيئات الجهاز التنفيذى . إلا أن بعض الرؤساء قد توسعوا فى استخدامها لتشمل قضايا تقع فى اختصاص الكونجرس ، مما جعل هذه القرارات موضع صراع دائم بين المؤسسات وصل فى بعض الأحيان للمحاكم للبت فى الأمر<sup>(1)</sup> .

وبينما وضع الدستور السلطة التنفيذية فى يد الرئيس ، إلا أنه أعطى لكل من المؤسسة التشريعية والقضائية من الصلاحيات ما يمكنها من ردع الرئاسة عند اللزوم . ولعل أهم ما يمتلكه الكونجرس على الإطلاق هو ما يسمى « نفوذ المحفظة - The Power of the Purse » ، إذ لا يمكن للرئيس إيفاق دولار واحد دون موافقة الكونجرس . ومن ثم للرئيس أن يعد السياسات العامة ولكنه لا يملك تنفيذها دون

(1) Max skidmore and Marshall Carter Tripp, American Government, (New Delhi: East-West Press Ltd., 1989) pp.124-5

موافقة الكونجرس الذى يوفر التمويل اللازم لها. وللرئيس أن يعين رموز إدارته وقضاة المحكمة العليا والمحاكم الفيدرالية فى المستويات الأدنى. إلا أن أيضًا من هؤلاء لا يتسلم مهام منصبه إلا بعد تصديق مجلس الشيوخ، وللرئيس أن يعقد المعاهدات ولكن على مجلس الشيوخ أيضًا التصديق عليها. ويمكن للكونجرس من خلال هذه الصلاحيات أن يتسبب فى شلل الجهاز التنفيذى وتعويق قدرة الرئيس على أداء مهامه. وقد برع الكونجرس فعلاً منذ تولى الجمهوريين الأغلبية فى ١٩٩٤ فى استخدام هذه الصلاحيات. فعلى سبيل المثال، فى إدارة كلينتون لثلاثية، وصل الأمر إلى تجميد التصديق على مناصب من تعيينات الرئيس، سواء للمناصب التنفيذية أو القضائية، حيث ظل هناك ما يقرب من مائتى منصب شاغر حتى بداية عام ١٩٩٨، أى بعد مرور عام كامل على بدء عمل الإدارة رسميًا، فى العشرين من يناير ١٩٩٧م<sup>(١)</sup>.

أما المؤسسة القضائية، فصحيح أن الرئيس هو الذى يعين قضاة المحكمة العليا، إلا أن القاضى بمجرد تعيينه يتولى منصبه مدى الحياة ولا يمكن للرئيس عزله. وصحيح أن مجلس الشيوخ وحده هو الذى يصدق على تعيين القضاة وهو الذى يعزلهم، إلا أن للقضاة يمكنهم الحكم بعدم دستورية القوانين التى يصدرها الكونجرس. وفى هذه الحالة، يمكن للكونجرس - إذا أراد - أن يعدل الدستور. وهى - مرة أخرى - عملية بالغة الصعوبة حيث تتطلب موافقة ثلثى أعضاء كل مجلس، ثم ثلاثة أرباع الولايات الخمسين على التعديل.

بعبارة أخرى فإن العلاقة بين المؤسسات الثلاث هى فى واقع الأمر علاقة ندية واستقلال يصاحبها شراكة كاملة فى عملية صنع القرار. ومن ثم فإن أى تحليل يقوم على اعتبار أى من هذه المؤسسات قادرة بمفردها على صنع القرار الخاص بأحد مجالات السياسة العامة، إما هو تحليل غير دقيق يعوزه للدليل.

ولعل أحد الأمثلة البارزة على مثل هذا النوع من التحليل هو ذلك السائد فى عالمنا العربى بشأن صنع السياسة الخارجية الأمريكية، فغالبًا ما يتم التركيز على

---

(1) *Economist*, January 19, 1998, pp.40-1.

الرئاسة دون الكونجرس على أساس زعم غير صحيح ، مؤداه أن الرئيس له اليد العليا في صنع السياسة الخارجية . فهو الذي أعطاه الدستور سلطة تعيين السفراء وعقد المعاهدات وإدارة العلاقات الخارجية ، ويرى أصحاب هذا الزعم أنه حتى فيما يتعلق بالبند الدستوري الذي يعطى للكونجرس وحده حق إعلان الحرب فإن هذا لا يحدث على أرض الواقع ، حيث توجد حالات عديدة تجاهل فيها الرئيس الكونجرس أو على أقل تقدير لم يعارض الكونجرس إعلان الرئيس للحرب .

وفي واقع الأمر فإن هذا التحليل لا يصمد أمام أى دراسة موضوعية لجوهر العملية السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك لعدة أسباب رئيسية :

أولاً : يستند هذا للرأى إلى مسألة تجاهل الرئيس للكونجرس في أوقات الحروب كدليل على أن الرئيس له واقعاً أيد العليا حتى فيما يتعلق بالجوانب التى نص الدستور على أنها من حق الكونجرس . فأوقات الأزمات الكبرى هي بالضبط الأوقات التى يسعى الدستور إلى جعل للقرار أثناءها فى يد الرئيس ، يماناً بأن تلك اللحظات هي التى تحتاج إلى قيادة واحدة لا عدد من القادة ( مثلما فى الكونجرس ) ، حيث توجد عندئذ حاجة ملحة لسرعة اتخاذ القرار . ولا يجوز فى الواقع التعميم من خلال الاستثناء . فالولايات المتحدة لا تدخل حرباً كل يوم . فالحرب هي الاستثناء لا القاعدة ، والسياسة الخارجية فى غير أوقات الأزمات تقوم على أساس علاقة شراكة بين الرئيس والكونجرس ، مثلها مثل جميع المجالات الأخرى .

ثانياً : حتى فى حالة الأزمات والحروب التى تتطلب إرسال قوات أمريكية خارج الحدود ، فقد أعطى الدستور للكونجرس سلاحاً بالغ الأهمية هو مرة أخرى « نفوذ المحفظة » ، إذ يمكن للكونجرس من خلال هذا السلاح أن يجبر الرئيس على سحب القوات الأمريكية إذا ما رفض تمويلها . فعلى سبيل المثال ، قام الكونجرس فى عام ١٩٩٣ بإصدار قانون يمنع التمويل اللازم للقوات الأمريكية فى الصومال بعد يوم ٣١ مارس ١٩٩٤ ، إلا إذا تقدم الرئيس بطلب بهذا الخصوص يوافق الكونجرس

بمجلسيه عليه<sup>(١)</sup>، أى أن الكونجرس وضع فى الواقع جدولاً زمنياً لانسحاب القوات الأمريكية من الصومال ، إلا إذا تقدم الرئيس بما يقنع الكونجرس بخير ذلك .

ثالثاً : لقد أعطى الدستور للكونجرس صلاحيات يمكنه من خلالها - إذا أراد - أن يشل يد الرئيس فى صنع السياسة الخارجية . فعلى سبيل المثال صحيح أن الاعتراف بأية دولة هو من اختصاص الرئاسة ، إلا أن مجلس الشيوخ عبر صلاحية التصديق على السفراء يمكنه أن يجعل هذا الاعتراف بلا أى مضمون حقيقى ، حيث تظل تلك الدولة بلا سفير أمريكى ، إلى أن يوافق الكونجرس ، بل لقد ظلت الولايات المتحدة الأمريكية - على سبيل المثال - لشهور طويلة دون سفير يمثلها فى الأمم المتحدة حين أخرج الكونجرس التصديق على تعيين ريتشارد هولبروك ، كوسيلة للضغط على الرئيس لتعيين جمهورى فى لجنة الانتخابات الفيدرالية<sup>(٢)</sup> . أى استخدم التصديق للضغط من أجل قضية لاعلاقة لها بالسياسة الخارجية . ولعلها من المفارقات الجديرة بالذكر ، أنه حين انفجرت الأزمة المالية فى كوريا الجنوبية ، وهددت - وفق التقديرات وقتها - أن تطول اليابان ، كانت الولايات المتحدة دون سفير فى أى من البلدين بسبب رفض مجلس الشيوخ وقتها مجرد النظر - وليس البت - فى ترشيحات الرئيس<sup>(٣)</sup> .

وصحيح أن للرئيس أن يعقد المعاهدات إلا أن هذا لا يعنى أن أمريكا قد التزمت بها حتى يصدق عليها مجلس الشيوخ ، ولعل حالة معاهدة منع انتشار الأسلحة الكيميائية خير دليل على ذلك . إذ رفض الكونجرس التصديق عليها ، فصار توقيع الرئيس بلا أى جدوى على الأسلحة الدولية<sup>(٤)</sup> .

(1) Eileen Burgin, Assessing Congress's Role in the Making of Foreign Policy, in: Lawrence Dodd & Bruce Oppenheimer, Congress Reconsidered, 6<sup>th</sup> edition, (Washington DC: Congressional Quarterly Press, 1997), pp.212-324.

(2) Helen Dewar, Senate Confirms Holbrooke as UN Envoy, The Washington Post, Sept. 9, 1999.

(3) Economist, January 19, 1998, pp.40-1.

(4) William Drozdiak, Clinton Denounces Reckless Rejection of Test Ban, International Herald Tribune, Oct.15, 1999.

بعبارة أخرى فإن للكونجرس صلاحيات قد يختار ألا يستخدمها لخرقة الرئاسة ولكن هذا لا يعنى سقوط حقه فى استخدامها.

رابعاً : هناك وسائل أخرى يستخدمها الكونجرس فى السياسة الخارجية ولا يعبرها البعض الانتباه الكافى ، وهى الأدوات غير التشريعية وعلى رأسها القرارات Resolutions . صحيح أن هذه القرارات ليست ملزمة إلا أنها بالغة التأثير ؛ لأنها تقوم بتشكيل الرأى العام وتضع سقفاً لما يمكن أن يتبناه الرئيس من سياسات ، فهى بمثابة إشارات مبكرة تنذر الرئيس بأن الكونجرس لن يوافق على سياسة بعينها إذا ما تبناها<sup>(1)</sup> ، فعلى سبيل المثال ، ظل الكونجرس طوال الثمانينيات وأوائل التسعينيات يصدر قرارات تعرب عن تأييد الكونجرس لنقل السفارة الأمريكية للقوس وهى القرارات التى ظلت تراكم للتأييد داخل المؤسسة التشريعية (دون أن نغيرها نحن ، الانتباه الكافى ) حتى صار ممكناً إصدار التشريع بذلك الشأن ووافق عليه المجلسان بأغلبية ساحقة .

وعادة ما يولى الرؤساء الانتباه الكافى لكل ما يصدر عن الكونجرس من قرارات ، فعلى سبيل المثال ، تحسباً لما قد يصدر عن الكونجرس ، قام الرئيس ريجان فى عام ١٩٨٥ بإصدار أمر تنفيذى يفرض عقوبات اقتصادية على جنوب إفريقيا<sup>(2)</sup> ، فقد كان الرئيس يتوقع صدور تشريع يفرض عقوبات صارمة ، فكان للحل الوحيد هو أن يتولى ريجان نفسه هذه المهمة ، ويمتئق الكونجرس ويصدر للعقوبات ، حتى يستطيع هو أن يحدد المناسب منها لسياسته . أى بدلا من ترك الكونجرس يصدر عقوبات صارمة ، يصدر هو العقوبات ، ولكن على نحو مختلف يتناسب مع سياسته .

ومن الوسائل التى يستخدمها الكونجرس أيضاً بفاعلية فى مجال السياسة الخارجية مسألة اللجوء إلى الرأى العام ، وهو الذى يقوم به الكونجرس عبر إجراء جلسات استماع دون أن يعنى ذلك بالضرورة صدور تشريع فى النهاية ، وهو الأمر الذى يضعه هو الآخر سقفاً على ما يمكن للرئيس اتخاذه من قرارات .

(1) Eileen Burgin, op.cit., pp.212-324.

(2) Ibid.

خلاصة ما تقدم ، لقد أنشأ الدستور الأمريكي عمداً علاقة تنافس بين الرئاسة والكونجرس في عملية صنع السياسة عموماً ، ومن ثم فإن التنافس بين الطرفين هو القاعدة لا الاستثناء . وينطبق ذلك على جميع مجالات السياسة العامة بما فيها السياسة الخارجية . وقد صار للكونجرس اليوم دور لا يمكن إنكاره في صنع السياسة الخارجية أكثر من أى وقت مضى . فاختفاء العدو للقوى قلل من أهمية التقاليد الأمريكي الذى ساد أثناء الحرب الباردة ، والذى يقوم على مقولة إن « الصراع السياسى يقف عند الشواطئ الأمريكية » ، إذ لم يعد هناك مبرر يقنع أعضاء الكونجرس بإطلاق يد الرئيس والوقوف وراءه صفاً واحداً لحماية أمن البلاد . وقد ضاعف من تأثير ذلك التحول أن وصل إلى الكونجرس في بداية التسعينيات جيل جديد من الأعضاء الجمهوريين بقيادة نيوت جينجرتش ، الذى استطاع أن يصل بهم في ١٩٩٤ إلى مقاعد الأغلبية . وقد غير هذا الفريق وجه الحياة السياسية فعلاً في واشنطن بدءاً بطبيعة السياسات التى طرحها ، ومروراً بالأعراف والتقاليد المرعية ، ووصولاً إلى مسعى للسيطرة على الأجندة السياسية . فقد صنع جينجرتش الأجنحة الداخلية والخارجية ، ثم فرضها على البيت الأبيض ، حتى إن الرئيس كلينتون أطلق وقتها عبارة بالغة الدلالة ، قال فيها : « لا يزال لوجودى معنى - I am still relevant »<sup>(١)</sup> ، وهى مقولة أطلقها رئيس فى نظام « رئاسى » !

ورغم اختفاء جينجرتش من الساحة السياسية ، إلا أن هذا الفريق من الجمهوريين قد استكمل نفس المسار وراح يلعب دوراً محورياً في تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية بل وصنعها بالكامل في بعض الأحيان . إلا أن المهم في هذا الإطار أن هذا الدور لا يأتى من فراغ ولم يخترعه هؤلاء . كل ما فى الأمر أنهم اختلوا أن يستخدموا كل الصلاحيات الدستورية المنوطة بالكونجرس في إدارة السياسة الخارجية .

إن المغزى الحقيقى وراء هذا المثال هو أن علاقة التنافس هذه تعنى صعوداً وهبوطاً في نفوذ إحدى المؤسسات وفق اعتبارات عدة تختلف من لحظة تاريخية

(1) Kenneth White, Still Seeing Red, How the Cold War Shapes the New American Politics, (Colorado: Westview Press, 1997), p.231.



أخرى، إلا أن هيمنة إحداهما في لحظة معينة لا تعني بالمرّة أنها صاحبة اليد العليا، إذ أن هذه الهيمنة تكون مجرد حلقة من حلقات سلسلة طويلة من التناقل المستمر التي قد تعني صعود الأخرى في لحظة تالية.

### ثالثاً : حزبون بلا أحزاب

لا يوجد في الدستور الأمريكي كلمة واحدة بخصوص الأحزاب السياسية، فهو لم ينص على وجودها ولم ينظم عملها، ومع ذلك نشأت الأحزاب الأمريكية منذ فترة مبكرة في عمر الدولة الأمريكية.

ولطه من الطريف أن العبارات التي وردت على لسان القاتمين على كتابة الدستور في اجتماعاتهم آنذاك، لقطوت على رؤية سلبية للأحزاب، تشبه إلى حد كبير مقولات أنصار الحزب الولحد التي عرفها العالم في فترات لاحقة. بل حين ظهرت التجربة الحزبية الأولى في عهد جورج واشنطن، خصص الرئيس جانباً كبيراً من كلمة الوداع التي لقّاها عند ترك منصبه لإدانة الفكرة والتحذير من « الآثار السلبية للروح الحزبية » عموماً<sup>(1)</sup>.

ويخطئ من يتصور أنه بالإمكان التعرف على النظام الحزبي الأمريكي من خلال القياس على خبرة الأحزاب الأوروبية ذلك لأن طبيعة هذا النظام لها مجموعة من السمات الفريدة التي تميزها عن غيرها في النظم الأخرى.

فالحزب في الولايات المتحدة هو بالأساس عبارة عن كيان مصمم خصيصاً بغرض الفوز في الانتخابات، دون أن يعني ذلك أن لهذا الحزب أجنحة سياسية ثابتة وواضحة المعالم تعبر بالضرورة عن كل من ينتمون له ويفوز بموجبها الحزب بأصوات الناخبين. وهو في ذلك يختلف عن الأحزاب الأوروبية التي تقدم أيديولوجية واضحة، أو توجهات متماسكة، ثم تفوز على أساسها في الانتخابات. لذلك فإن البرنامج العام للحزب الأمريكي-والذي يصدره الحزب كل أربعة أعوام- لا يتحول بالضرورة إلى برنامج عمل سياسي عند فوز رموز الحزب سواء بالرئاسة أو الكونجرس أو حتى بالائتئين معاً.

---

(1) James Q. Wilson, op.cit., p.167.

ولا يقوم الانتماء للحزب لدى المواطنين في الولايات المتحدة على عضوية مسجلة أو دفع رسوم سنوية أو حضور اجتماعات دورية. فحين يقول مواطن أمريكي عن نفسه إنه «ديمقراطي» أو «جمهوري» فإن هذا لا يعنى أكثر من ميله إلى مواقف هذا الحزب أو ذلك ولا يتعدى هذا الميل أكثر من التصويت لمرشحي هذا الحزب أو ربما بعضهم فقط في الانتخابات العامة. ومن المعروف عن الناخب الأمريكي أنه قد يقوم في نفس الدورة الانتخابية بالتصويت لأحد الحزبين لمنصب الرئاسة وللحزب المنافس لمقاعد الكونجرس Split-ticket voting.

وللحزب السياسي في الولايات المتحدة لا يقوم على هيرارك واضح يخضع لقيادة مركزية مثاليتم من خلالها تصعيد الكوادر المختلفة عبر أروقة الحزب ومستوياته التنظيمية. ففي الدول الأوروبية عادة ما يكون الراغب في الترشيح من كوادر الحزب أو على الأقل ينجح في إقناع زعامته بترشيحه، ثم يخوض المعركة الانتخابية بأموال الحزب ومساعدة هيكله وأجهزته. وبعد الفوز، يتوقع الحزب منه أن يعمل في تعاون وثيق مع باقي رموزه المنتخبين، فيبلى بصوته في البرلمان مثلاً لصالح قضايا الحزب وأولوياته، وكجزء من كتلة متماسكة هي باقي أعضاء حزبه. كل هذا غير صحيح بالمرّة في الولايات المتحدة الأمريكية. فلا مواطن أن يرشح نفسه رافقاً شعار أحد الحزبين -دون استشارة الحزب بالضرورة- ثم يخوض المعركة الانتخابية بأموال يجمعها بنفسه وبشكل مستقل عن الحزب، ثم يتوقف حصوله على ترشيح للحزب على نمية أصوات الناخبين التي يحصل عليها في انتخابات شعبية، أي دون أن يعنى ذلك مساعدة تنظيمية من ذلك الحزب.

بعبارة أخرى فإن المرشح الذي يخوض المعركة الانتخابية لاحقاً باسم الحزب ضد الحزب المنافس إما يفوز بالترشيح، دون أن يعنى ذلك أى تأييد من ذلك الحزب. وهو التأييد الذي يأتي بعد فوزه بالترشيح لا قبله.

وحين يفوز هذا المرشح بالمنصب -سواء كان ذلك في الرئاسة أو الكونجرس، فإنه لا يوجد ما يلزمه بمواقف حزبه. ومن ثم فمن الطبيعي تماماً أن نجد عضواً في الكونجرس يصوت بانتظام ضد الأغلبية في حزبه، ومع ذلك يعود لدائرته الانتخابية، ويعيد ترشيح نفسه لفترة تالية باسم نفس الحزب فيفوز مرة أخرى. ومن الطبيعي

أيضاً أن يقف أعضاء الكونجرس ضد الرئيس الذى ينتمى لنفس حزبهم ، بل يرفضون ذكر اسمه فى انتخابات يخوضونها ، بل ربما يشجع الحزب هؤلاء بأن يخوضوا تلك الانتخابات دون ذكر اسم مرشحهم للرئاسة وبالإبتعاد عنه .

ولا يقل أهمية عن كل ذلك تلك العلاقة الفريدة بين الحزب والرئيس الذى يفوز بالبيت الأبيض حاملاً شعاره . فمن الناحية النظرية ، يفترض أن يسعى الرئيس إلى تقوية حزبه جماهيرياً والسعى لتحسين فرص المرشحين باسمه لجميع المناصب (وهى كلها أمور تتعلق بالفوز فى الانتخابات ) . إلا أنه من الناحية العملية ، يكون على الرئيس أن يحدث توازناً دقيقاً بين ولائه لحزبه وبين كونه رئيساً لكل المواطنين .

ولا يوجد ما يدعو الرئيس أو يجبره على إقامة علاقة وثيقة برموز حزبه . وهى العلاقة التى تتخلف من رئيس لآخر . فعلى سبيل المثال كان نيكسون أكثر الرؤساء الأمريكيين تجاهلاً لزعماء حزبه منذ بداية إدارته الأولى ، حتى إن رئيس الحزب وقتها روبرت دول كان يعاني من القفل المستمر فى تحديد موعد مع الرئيس . وقد تلقى دول ذات مرة من أحد مساعدى الرئيس ردّاً على طلبه للقاء الرئيس يقول « إذا كنت لاتزال ترغب فى أن ترى الرئيس ، فما عليك إلا أن تفتح جهاز التليفزيون فى الساعة من مساء اليوم »<sup>(1)</sup> ،

بناء على كل ذلك يصبح السؤال المهم : إذن ما هو الحزب فى الولايات المتحدة ؟ وللإجابة عن هذا السؤال ، يحتاج الباحث إلى النظر إلى النظام الحزبى الأمريكى من أكثر من زاوية .

فالحزب فى الولايات المتحدة هو عبارة عن ائتلاف واسع يتسم بالسهولة ، ويضم فى داخله قوى وتيارات عدة . هذه القوى والتيارات لاتتفق بالضرورة على مواقف واحدة إزاء كل القضايا العامة ؛ إذ توجد فيما بينها تباينات كثيرة تتسع فى بعض الأحيان لتضم طرفى النقيض .

---

(1) Thomas Cronin, The Presidency and the Parties, in: Gerald Pomper, ed., Party Renewal in America, (New York: Praeger, 1980) p.179.

بعبارة أخرى ، فإن الحزب الأمريكى هو بمثابة مظلة واسعة تضم تحتها تيارات عدة لها مواقف متباينة بل ومتعارضة فى بعض الأحيان<sup>(1)</sup> ، فلا توجد للحزب فى الولايات المتحدة منظومة واحدة من المصالح « القومية » التى يدافع عنها ويسعى لتحقيقها ، إذ إن فروع الحزب فى الولايات تحدد أولويات مختلفة على أساس المصالح المحلية وخسابات المكسب والخسارة فى الولاية ، ومن ثم فإن الخطوط العامة العريضة التى يعبر عنها الحزب تكون بمثابة توليفة من هذه المصالح مجتمعة ، لا تنعكس كلها بالضرورة على المستوى الفيدرالى للحزب .

ويبقى السؤال المهم : لماذا ؟ لماذا يأخذ النظام الحزبى فى الولايات المتحدة هذا الطابع الفريد ؟ ولماذا لا يعتبر « الحزب » فى أمريكا أكثر من مظلة واسعة تضم قطاعات تختلف على الكثير من مواقف الحزب بقدر ما تتفق ؟ توجد فى واقع الأمر مجموعة من الأسباب تتعلق كلها بهيكل النظام السياسى الأمريكى نفسه ، وهى تتمثل فيما يلى :

١- طبيعة النظام الانتخابى الأمريكى ، حيث تتبع الولايات المتحدة نظامًا انتخابيًا بالغ التعقيد حتى إن الكثير من الأمريكيين أنفسهم لا يعرفون عنه الكثير ، الأمر الذى يؤثر حيرتهم فى أحيان كثيرة ، وهو التعقيد المسئول بالمناسبة - ضمن أسباب أخرى - عن انخفاض نسبة التصويت فى الانتخابات العامة ، ( أى النهائية ) .

ولهذا النظام الانتخابى للفريد آثاره المباشرة على طبيعة الأحزاب وسماتها الرئيسية . فالانتخابات العامة للمناصب المختلفة تجرى فى الولايات المتحدة عبر مرحلتين ، الأولى مرحلة الانتخابات التمهيدية والثانية الانتخابات العامة .

أما المرحلة التمهيدية فهى تلك التى تجرى فيها الانتخابات لدخول كل حزب بين مرشحين مختلفين يتنافسون على الفوز بترشيح ذلك الحزب . ثم تلتى مرحلة الانتخابات العامة ، وهى التى يتنافس فيها الفائزان بترشيح الحزبين على المنصب .

وقد بدأ العمل بنظام الانتخابات التمهيدية فى الولايات المتحدة فى بداية هذا

---

(1) Steven Wasby, American Government and Politics, The Process and Structures of Decisionmaking in American Government, (New York: Charles Scribner's Sons, 1973, p.344.

القرن ، وإن لم يتم تعميمه ؛ ليصبح هو القاعدة إلا فى منتصف السبعينيات . ففى أوج الغليان الذى شهدته الولايات المتحدة فى الستينيات ، علا صوت المطالبين بأن تكون الأحزاب أكثر تمثيلاً للتيارات المختلفة دخلها ، وأكثر ديمقراطية فى عملية الترشيح، وكان الهدف الرئيسى هو تقليص نفوذ زعامات الحزب على ترشيحاته ، فجرى اعتماد مجموعة من الإصلاحات التى نقلت السيطرة على الترشيح من كادر الحزب الى الناخبين ، أى لم يعد يتم الترشيح للمناصب الحزبية عبر الاختيار من جانب زعامات الحزب ، لا على المستوى الفيدرالى ولا حتى المحلى فى الولايات ؛ إذ صارت المسألة بالكامل فى يد من يريد ترشيح نفسه ، والذى يلجأ مباشرة إلى الناخبين ، فحصل على ترشيح الحزب بفضل أصواتهم<sup>(1)</sup>.

والنتيجة المباشرة لاتباع هذا النظام هى أن هذا المرشح حين يفوز بترشيح الحزب يكون ولاؤه بالكامل للناخبين الذين حملوه الى النصر ، بينما لا يدين بشئء للحزب نفسه . فالحزب لم يختره ولم يسأله مالياً ولا تنظيمياً ، حيث قام بالمهمة كلها بنفسه وبناء على تنظيم ينشئه هو ، ويتمحور حوله ويخدمه فى حملته . ولذلك فإن هذا المرشح حين يفوز بعد ذلك بمنصبه ، فإنه لا يلزم نفسه ببرنامج الحزب ولا بمواقف الحزب فى عمومها ، إلا إذا كان الناخبون يؤيدونها . ومن ثم فإن عضو الكونجرس الذى يتمتع الرئيس فى دائرته بشعبية كبيرة عادة ما يسعى للتعاون مع هذا الرئيس بغض النظر عما إذا كان من حزبه أو من الحزب المنافس . ويقل هذا الميل للتوفيق والتعاون كلما انخفضت شعبية الرئيس فى دائرته . باختصار فإن النظام الانتخابى يفرض نفسه على أداء المرشحين سواء فى حملاتهم أو بعد فوزهم .

٢- الطابع الفيدرالى : فى خضم متابعة ما جرى على الساحة الأمريكية ، غالباً ما ينسى البعض أن أمريكا دولة فيدرالية يقوم فيها توزيع السلطة بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات على أساس من الشراكة . صحيح أن هناك أموراً تظل بحكم الدستور من اختصاص الحكومة الفيدرالية وحدها أو حكومات الولايات وحدها إلا أن مساحة الشراكة أوسع للغاية ، من هذا العدد الصغير من الصلاحيات المطلقة .

---

(1) Kelly D. Patterson, *Political Parties & The Maintenance of Liberal Democracy*, (New York: Columbia University Press), 1996, pp.5-11.

فالولايات ملزمة بتطبيق القوانين الفيدرالية . والحكومة الفيدرالية ليس بمقدورها تنفيذ هذه القوانين فعلاً إلا بالتعاون مع حكومات الولايات ، وبفرض الطابع الفيدرالى للنظام الأمريكى نفسه على طبيعة الهيكل التنظيمى للحزبين الكبيرين ، فالحزب نفسه ذو طابع لا مركزى فى هياكله وتنظيماته الأمر الذى يجعله أبعد ما يكون عن أن يصبح هيراركى<sup>(1)</sup> .

٣- نظام الحزبين : إن القول بأن نظام الحزبين هو المساد لا يعنى عدم وجود أحزاب أخرى ، ولكن معناه أن هذين الحزبين وحدهما دون غيرها هما اللذان يمتلكان فرصة موضوعية للفوز بالمناصب العامة . ويعتبر نظام الحزبين سبباً ونتيجة للكثير من السمات الخاصة بالنظام الأمريكى . فالنظام الانتخابى نفسه مسئول عن استمرار نظام الحزبين . فالانتخابات الأمريكية لجميع المناصب تتم عبر ما يسمى نظام « الفائز يحصل على كل شيء - Winner-take-all » . والفائز يكون ذلك الذى يحصل على أعلى نسبة من الأصوات لا الأغلبية البسيطة بالضرورة . فإذا فاز أحد المرشحين بنسبة ٤٣ ٪ من الأصوات ، بينما يفوز منافسوه بنسبة أقل يصبح الأول هو الفائز بالمنصب . ولا يوجد ، من ثم ، نظام إعادة فى الانتخابات الأمريكية ولا تمثيل نسبى ، الأمر الذى يجعل للنظام الانتخابى نفسه أحد العثرات المهمة أمام الأحزاب الأصغر التى لا تحصل على شيء على الإطلاق ، ما دام مرشحها لم يكن صاحب أعلى نسبة من الأصوات<sup>(2)</sup> . ويرتبط ذلك أيضاً بمجموعة من القوانين الحاكمة للعملية الانتخابية ، والتى تنحاز بوضوح للحزبين الكبيرين . فعلى سبيل المثال يحصل كل من الحزبين الكبيرين على تمويل فيدرالى فى الحملة النهائية وهو التمويل الذى يأتى أوتوماتيكياً بمجرد إعلان الفائز بترشيح الحزب ، إلا أن هذا التمويل للأحزاب الأصغر لا يأتى أوتوماتيكياً هو الآخر ، وإنما يقدم فقط للحزب الذى حصل فى آخر انتخابات على ٥ ٪ على الأقل من أصوات الناخبين . بعبارة أخرى بينما يتم تمويل الحزبين الكبيرين تلقائياً بأموال دافعى الضرائب ، فإن

(1) Kenneth Janda, op. cit., pp.293-40

(2) Theodore Lowi & Joseph Romance, A Republic of Parties? Debating the Two Party System, (Boulder: Rowman & Littlefield Publishers Inc.,1998), p.XII [Introduction by Gerald Pomper].

كلا من الأحزاب الأصغر عليها أولاً أن تثبت مصداقيتها بالحصول على ٥ ٪ من أصوات الناخبين . ونظراً للتكاليف الباهظة للمحملات الانتخابية عموماً ، فإن هذا الشرط يجعل الأحزاب الأصغر تدور في حلقة مفرغة . فهي في حاجة إلى التمويل لتحقيق شرط الـ ٥ ٪ ، بينما الـ ٥ ٪ هي للشرط للحصول على التمويل !

بل أكثر من ذلك حتى حين يفوز ذلك الحزب بالنسبة المطلوبة ، فإن ما يحصل عليه من أموال فيدرالية لا يكون مساوياً لما يحصل عليه الحزبان الأكبران . ففي عام ٢٠٠٠ تحقق هذا الشرط لحزب الإصلاح ؛ لأنه حصل على ٨ ٪ من الأصوات الشعبية في ١٩٩٦ ، ومن ثم صار لمرشحه في ٢٠٠٠ الحق في تمويل فيدرالي . إلا أن هذا التمويل كان مقداره ١٢,٥ مليون دولار<sup>(١)</sup> ، بينما حصل كل من الحزبين للكبيرين على ٦١,٨٢ مليون دولار من الأموال الفيدرالية .

من ناحية أخرى ، ففي الوقت الذي تكون فيه أسماء مرشحي الحزبين الكبيرين مدرجة في قوائم الترشيح - مرة أخرى لوثوماتيكياً - في الولايات المختلفة ، فإن كلا من الأحزاب الأصغر عليها أن تسعى لإدراج أسماء مرشحيها في الولايات الخمسين ، وهي عملية بالغة التعقيد ، وتتطلب أموالاً ضخمة وجهوداً جبارة ؛ إذ إن القواعد الحاكمة لهذه المسألة تختلف كثيراً من ولاية لأخرى<sup>(٢)</sup> ، فعلى سبيل المثال يحتاج المرشح عن أي من الأحزاب الأصغر في كاليفورنيا إلى جمع ٩٠ ألف توقيع من ناخبين مسجلين حتى يتم إدراج اسمه في الولاية في قائمة المرشحين ، بينما يتمثل المعيار في ولايات أخريات في نسبة الأصوات الشعبية التي حصل عليها مرشح ذلك الحزب في آخر انتخابات عامة . بعبارة أخرى فإن النظام الانتخابي نفسه منحاز بشدة للحزبين الكبيرين ، ولعل أكثر الأمثلة دلالة على ذلك هو القرار الذي اتخذته لجنة تنظيم مناضرات للرئاسة عام ٢٠٠٠ . فرغم أن حزب الإصلاح كان قد حصل في آخر انتخابات على ٨ ٪ من الأصوات وحصل بموجب ذلك على التمويل الفيدرالي ، إلا أن اللجنة قررت حرمان بات بوكاتان ، مرشح الحزب ، من الاشتراك في

(1) Michael Janofsky, *Divided Reform Party Prepares for Combat*, International Herald Tribune, August 8, 2000.

(2) Theodore Lowi & Joseph Romance, op. cit., pp.XII-XIII

المناظرات ، حيث وضعت بنفسها معياراً آخر هو أن يكون هذا المرشح حاصلاً على ١٥% على الأقل في استطلاعات الرأي التي تجرى أثناء الانتخابات<sup>(١)</sup>.

ولنظام الحزبين تأثيره المباشر هو الآخر على طبيعة الحزبين الكبيرين . فحين تتعدد الأحزاب التي تكون قادرة على المنافسة الحقيقية كما هو في كثير من الدول الأوروبية ، فإن الأحزاب تتوزع على الساحة الأيديولوجية على نحو واضح ، حيث تكون هناك أحزاب يسارية أو يمينية واضحة المعالم في برامجها وسياساتها . أما في نظام الحزبين ، فهو يفرض نفسه على طبيعة الحزب ، حيث يكون عليه الاستجابة لقطاعات عريضة من الناخبين . فهو لا يملك رفاة اتخاذ مواقف صريحة تضعه في مربع اليسار أو اليمين بشكل صارم يحرمه من الفوز ، ومن ثم فإن المرشحين يسعيان للتركز في مربع الوسط .

ومن هنا ، تأتي واحدة من أهم سمات العملية السياسية برمتها في الولايات المتحدة والمتمثلة في أنها تقوم في جوهرها على بناء الائتلافات . ويصدق ذلك على استراتيجيات الحملات الرئاسية ، كما يصدق على الاستراتيجيات التي يتبناها الرئيس لتمرير سياساته في الكونجرس ، بل ويصدق على آليات العملية التشريعية نفسها . ففي كل هذه المجالات ، يكون من الضروري بناء ائتلاف يضم قطاعات متعددة لها مصلحة في نجاح مرشح ما ، أو تمرير سياسة بعينها ، بغض النظر عن الخلافات - العميقة أحياناً - بين هؤلاء فيما دون ذلك من قضايا .

### رابعاً : النظام الأمريكي أسير جماعات المصالح ؟

تتقدم الولايات المتحدة نظم العالم السياسية من حيث الحيوية التي تتمتع بها أنشطة جماعات المصالح وتعديتها المذهلة . وهي تعددية تتناسب مع التعددية الشديدة التي يتسم بها المجتمع الأمريكي إثنياً وجغرافياً وثقافياً ودينيًا . . الخ .

إلا أن الفترة منذ بداية السبعينيات وحتى الآن شهدت تزايداً مطرداً في عدد

---

(1) CNN Transcript-Larry King Live-Should Third Party Candidates Be Included in the Presidential Debates,  
(<http://www.cnn.com/TRANSCRIPT/25/LKI000.html>).



جماعات المصالح نتج عن مجموعة من العوامل ، فقد أدى تشابك وتعقيد القضايا في مجتمع ما يعد صناعيًا كالمجتمع الأمريكي ، إلى بروز مجموعة جديدة من القضايا صار هناك اهتمام بها لدى فئات بعينها من المواطنين . فنشأ نوع جديد من جماعات المصالح ، لم يكن معروفًا من قبل ، وهو ما يسمى جماعات المواطن Citizen Group أو لوبي المواطن Citizen Lobby . ويختلف هذا النوع عن غيره في أنه عبارة عن جماعات لا تسعى في الواقع إلى تمثيل مصلحة فئة معينة ، وإنما تسعى لحماية المصالح العام مثل جماعات المستهلكين أو تلك التي تسعى لوضع قيود على نفوذ جماعات المصالح للتقليدية . ومن ثم فإن هذه التنظيمات تكون صاحبة قضية ، ولا تقوم العضوية فيها على أساس وظيفي أو فئوي وإنما على أساس الإيمان بتلك القضية . فأهدافها لا تعود بنفع مباشر على أعضائها وحدهم وإنما على المجتمع ككل . وقد وصل عدد هذه الجماعات إلى أكثر من ٣٠ ألف منظمة أدى لتنتشرها السريع إلى ازدياد عدد الفاعلين المهتمين بكل قضية من القضايا العامة<sup>(١)</sup> ، أي إلى فك احتكار جماعات المصالح التقليدية لممارسة النفوذ على صانع القرار .

وقد تزامن ذلك مع حدوث تشطرات عديدة دخلت الجماعات التقليدية على أسس جديدة الأمر الذي أدى إلى بروز عدد من للتنظيمات التي تتنافس على تمثيل نفس المصلحة أو نفس الفئة ، فعلى سبيل المثال ، صار هناك تباين بين مشكلات المزارعين من منطقة جغرافية لأخرى ، وصار هناك أكثر من تنظيم يمثل مصالح رجال الأعمال وفق حجم أموالهم وطبيعة أنشطتهم ، بل وعدة جماعات لا تختلف كثيرًا فيما بينها من حيث الأهداف أو الجمهور المستهدف ، ولكن تتنافس على عضوية نفس الفئة مثل الأطباء<sup>(٢)</sup> .

وقد أدى كل ذلك إلى حدوث تعددية مذهلة في جماعات المصالح التي تسعى كلها للتأثير على صنع القرار عبر القنوات المختلفة ، الأمر الذي يؤدي لإغراق صانع

---

(1) Kant Patel and Mark EORushefsky, Health Care Politics & Policy in America, (New York: M.E. Sharpe, 1995) p.21.

(2) Allan Ciglar and Burdett Loomis, Introduction, in: Allan Ciglar and Burdett Loomis, Interest Group Politics, (Washington DC: Congressional Quarterly Press, 1995), pp.10-11

القرار بالمعلومات المتضاربة والمتناقضة أحياناً ، وهو ما وصفه أحد الباحثين بأنه يؤدي إلى ما يشبه تصلب الشرابين أو ما صار يعرف بالسدد الشرابين الديمقراطية Demosclerosis<sup>(1)</sup> لأن كلاً منها تسعى للحفاظ على مكتسباتها بغض النظر عن فاعليتها للمجتمع ككل .

وتتبع جماعات المصالح في الولايات المتحدة أساليب عدة للتأثير على صنع القرار وهي أساليب تحكمها مجموعة من القوانين وإن كانت هذه المنظمات قد برعت في استغلال ثغرات تلك القوانين والالتفاف حولها . ومن هذه الأساليب :

١- تمويل الحملات الانتخابية .

٢- الاتصال المباشر والمستمر .

٣- العمل على مستوى القاعدة - Grassroots

#### ١- تمويل الحملات الانتخابية

تشهد الولايات المتحدة الأمريكية جدلاً صاخباً لا يتوقف عن مكان الضعف في الديمقراطية الأمريكية . ونكثرت الكتابات الصحفية والأكاديمية معاً التي ترى أن الديمقراطية الأمريكية « لم تعد تعمل » ولأنها أصبحت أسيرة لجماعات المصالح القوية التي تنفق ببذخ على الحملات الانتخابية لكل المناصب الفيدرالية ، الأمر الذي يفرز فيما بعد قرارات سياسية تستجيب لمصالح هؤلاء على حساب مصالح الجماهير غير المنظمة والتي لا تملك الأموال للدفاع عن رؤاها ومطالبها .

وهناك درجة عالية من الغضب الشعبي العام إزاء جماعات المصالح عموماً ولأجندتها السياسية بصفة خاصة ، وهي المعنية بإتفاق الأموال على الحملات الانتخابية .

إلا أن كل هذه الأموال وهذا النفوذ الذي تمارسه جماعات المصالح إنما يتم في واقع الأمر في إطار الشرعية ، وهو في معظم الأحيان يحدث دون انتهاك للقوانين ،

---

(1) Jonathan Rauch, *Demosclerosis, The Silent Killer of American Democracy*, (New York: Times Books, 1994), p.123

بعبارة أخرى فإن هذه المصالح القوية ملتزمة في أغلب الأحيان بالقوانين وتعمل في إطارها.

ما هو إذن مصدر هذا الجدل ؟

في الواقع لا يدور هذا الجدل حول ما إذا كان هذا النفوذ الخطير يتم أو لا يتم في إطار القانون ، بل إن هذا ليس موضع الجدل ، اللهم إلا في بعض الحالات التي يحدث فيها التجاوز ( كما حدث أثناء حملة كلينتون الثانية في ١٩٩٦ ) . وإنما يدور الجدل من منظور آخر يطالب بإصلاح القانون نفسه الذي يعتبره الكثيرون لم يحقق الغرض منه بل ينطوي على عثرات الثغرات التي يتمكن من خلالها أصحاب المصالح الأغنياء من تحقيق مصالحهم على حساب الجماهير .

فمنذ بداية الديمقراطية الأمريكية ، مارست أموال المساهمين في حملات الرئاسة نفوذاً على الرئيس المنتخب بل إن مكافأة المساهمين في الحملات الانتخابية ترجع في الواقع إلى عهد أندرو جاكسون ، حيث كان أول من من تقليد مكافأة هؤلاء بمناصب في إدارته وبمجاملات سياسية عديدة<sup>(١)</sup>.

وطوال النصف الأول من القرن العشرين ، صدرت مجموعة من التشريعات التي تنظم عملية تمويل الحملات الانتخابية ، كان أهمها تلك التشريعات التي حظرت على اتحادات العمال والشركات الكبرى تقديم أموال للحملات الانتخابية . وذلك التي نصت على أن يقدم كل مرشح لمنصب فيدرالي سجلاً علنياً للأموال التي تتلقاها حملته الانتخابية . وفي كل مرة كان يتم فيها فرض قيود جديدة على تمويل الحملات الانتخابية كان الساسة سرعان ما يجدون وسائل أخرى لجمع الأموال . فحينما تم حظر أموال اتحادات العمال والشركات الكبرى ، على سبيل المثال ، سعى المرشحون إلى أموال الأفراد من الأغنياء ، والذين كانوا في الواقع أصحاب أسهم في هذه الشركات أو مسؤولين فيها . وحينما وضعت قيود على مساهمات الأغنياء ، لجأ

---

(1) Herbert Alexander, Financing Presidential Election Campaigns, in: United States Elections '96, (United States Information Agency, 1996) p.42.

للمرشحون إلى جمع عدد لا نهائى من المساهمات الصغيرة ، وهو الذى كان له أكبر الأثر فى حملة مرشح مثل جولدوتتر فى ١٩٦٤م<sup>(١)</sup> .

ولكن مع بداية السبعينيات ، حدثت موجة من الإصلاحات السياسية - بالذات بعد فضيحة ووترجيت - كان من بينها صدور قانون تمويل الحملات للفيدرالية ١٩٧٤ وهو الذى لا يزال - إضافة إلى بعض تعديلاته فى ١٩٧٦ و ١٩٧٩ - هو الحاكم للعملية كلها حتى يومنا هذا .

ويفرق القانون الأمريكى بوضوح بين الأموال التى يتسلمها المرشح لمنصب فيدرالى بشكل مباشر وينفقها على حملته الانتخابية ، وبين الأموال التى لا يتسلمها بشكل مباشر وتنفق على نحو مستقل . وقد تدغم هذا التمييز من خلال تواتر أحكام المحكمة العليا التى اعتبرت أن الإنفاق المستقل يعد من قبيل « حرية الكلمة » التى يحميها الدستور . ومن ثم ، حكمت دوماً بأن تقييد هذا النوع من الإنفاق غير دستورى . كان لابد فى البداية الإشارة إلى هذه للفرقة حتى يتابع القارئ - بدرجة أعلى من الوضوح - القيود والثغرات التى تنطوى عليها النصوص المختلفة المتعلقة بكل فئة من الفئات التى لها الحق فى تقديم مساهمات الحملات الانتخابية .

### التمويل من المال العام لحملات الرئاسة

على الرغم من أن قوانين تمويل الحملات الانتخابية تنظم الحملات الانتخابية لكل المناصب الفيدرالية ، إلا أن الشئ المتعلق بالتمويل العام يخص فقط حملات الرئاسة دون حملات مرشحي الكونجرس . فلما كانت سلطة سن القوانين هى من اختصاص الكونجرس ، فقد رفض الأخير أن يلزم أعضاءه بالقيود التى تفرضها مسألة الحصول على المال العام . ومن ثم فقد قصر مسألة التمويل من المال العام على حملات الرئاسة ، وفى المقابل وضع سقفًا للمسموح بإنفاقه فى حملات مرشحي الكونجرس . إلا أن المحكمة العليا حكمت بعد صدور هذا القانون بأن وضع سقف على الإنفاق يعتبر غير دستورى ما لم يصاحبه السماح للمرشحين بالحصول على المال العام . ومن ثم كانت النتيجة أن أصبحت حملات الرئاسة التى تستخدم المال العام محدودة

(1) Herbert Alexander, Financing Presidential Election Campaigns, in: United States Elections 96, (United States Information Agency, 1996) p.42.

بستقف أعلى للإتفاق ، بينما لا يوجد أى قيد على الإطلاق على حملات مرشحي الكونجرس .

كانت الفكرة الأصلية وراء النص على حصول مرشحي الرئاسة على أموال من الحكومة الفيدرالية فى حملاتهم الانتخابية هى توفير الموارد المالية التى يحتاجها المرشحون الجادون ، وتضييق الحاجة الى أموال الأغنياء وجماعات المصالح . وقد نص اللقانون على أن تقدم هذه الأموال فى المرحلة التمهيدية ، لا المرحلة النهائية ، وذلك من أجل تشجيع أكبر عدد ممكن من المرشحين للتنافس على ترشيح الحزبين الكبيرين<sup>(1)</sup> .

هذا المال العام يأتى من خزانة الحكومة الفيدرالية وهو يتوفر من خلال ضريبة طوعية يدفعها المواطن الأمريكى مقابل أن تخصم النسبة التى دفعها من ضريبة الدخل .

### ولكن كيف يحصل مرشح الرئاسة على هذا المال ؟

ينص القانون على أنه يحق لمرشح الرئاسة فى مرحلة ما قبل ترشيح الحزب (أى فى المرحلة التمهيدية ) للحصول على نسبة من المال العام تتناسب مع ما جمعه بنفسه من أموال Matching Funds ، وهناك بعض الشروط التى ينبغى استيفائها حتى يصبح المرشح مؤهلاً للحصول على المال العام ؛ إذ يكون على المرشح أن يجمع على الأقل ٥ آلاف دولار - من مساهمات فردية لا تزيد أى منها على ٢٥٠ دولاراً - فى ٢٠ ولاية على الأقل . عندئذ يكون من حق المرشح أن يحصل من الحكومة الفيدرالية على مبالغ تساوى كل مساهمة فردية جمعها بشرط ألا يزيد إجمالى الدعم الفيدرالى على نصف حجم المال المسموح به من الأموال المنفقة عموماً فى تلك المرحلة من الانتخابات<sup>(2)</sup> .

(1) Herbert Alexander, Financing Presidential Election Campaigns, in: United States Elections '96, (United States Information Agency, 1996) p.42.

(2) Trevor Potter, The Current State of Campaign Finance Law, in : Anthony Corrado, Thomas Mann, Daniel R0rtiz, Trevor Potter& Frank Soroush, Campaign Finance Reform, ( Washington DC: Brookings Institution Press, 1997), pp.4-24

بعبارة أخرى ، فإن القانون يطالب المرشح أولاً بجمع الأموال بنفسه ، فإذا ما جمع نسبة معينة منها ، يكون في نظر القانون مرشحاً يعتد به يحظى بتأييد واسع . فكما سبق القول ، فإن للمفهوم الأصلي يسوى بين المال وحرية الكلمة ( فالمساهمون بالمال قد عبروا إذن عن رأيهم عبر دعم المرشح في حملته ) وبناءً على هذا «التأييد» يستحق المرشح أن تعطيه الحكومة للفيدرالية دعماً يساوى ما جمعه من أموال . وفي مقابل هذا الدعم يضع القانون سقفاً على المسموح بإنفاقه في هذه المرحلة من الحملة وهو الذي يتغير من سنة لانتخابية لأخرى وفقاً لاعتبارات عدة لا مجال للخوض فيها .

من ناحية أخرى ، تقدم الحكومة للفيدرالية نسبة من المال العام لتغطية تكاليف إقامة المؤتمر العام للحزبين الكبيرين . غير أن القانون الأمريكي لا يعامل الأحزاب الأخرى على قدم المساواة مع الحزبين الكبيرين ، فالبند للسابق ذكرها تخص الحزبين الكبيرين ومرشحيهما فقط . أما الأحزاب الأخرى فلا تنطبق عليها هذه البنود إلا إذا حصل أى منها في الانتخابات السابقة مباشرة على أكثر من ٥ ٪ من الأصوات الشعبية<sup>(1)</sup> . بعبارة أخرى فعلى حين يكون كل المطلوب من مرشح أحد الحزبين الكبيرين أن يجمع بعض الأموال حتى يحصل على الدعم الفيديالى ، فإن مرشحي الأحزاب الأخرى عليهم أن يتحملوا نتيجة أداء لحزبهم في الأعوام السابقة . وعلى حين يحصل الحزبان الكبيران أوتوماتيكياً على تمويل للمؤتمر العام فإن الأحزاب الأخرى لا ينطبق عليها هذا البند . وتعتبر هذه للمساكلة من أهم الأسباب الجوهرية التي ساعدت على تقويض فرص الأحزاب الأصغر في المنافسة .

### لجان العمل السياسي PACs

كما سبق القول فإن القانون يحظر على أى جماعة « منظمة » سواء كانت نقابية مهنية أو شركة أو جمعية أو اتحاد عمال . . . إلخ تقديم مساهمات مالية بشكل مباشر إلى المرشحين للمناصب الفيديرالية في حملاتهم الانتخابية .

(1) Trevor Potter, The Current State of Campaign Finance Law, in : Anthony Corrado, Thomas Mann, Daniel R0rtiz, Trevor Potter & Frank Sorousf, Campaign Finance Reform, ( Washington DC: Brookings Institution Press, 1997), pp.4-24

إذن كيف يسهم هؤلاء الذين هم في الواقع جماعات المصالح ؟

نص القانون على أنه يمكن لهذه التنظيمات أن تنشئ طوعاً كيانات سياسية اصطلاح على تسميتها لجان العمل السياسي Political Action Committees أى PACs وهذه وحدها هي التي يمكنها جمع الأموال وتقديم مساهمات للمرشحين .

وتقوم لجان العمل السياسي هذه بتسجيل نفسها رسمياً لدى هيئة أُنشئت خصيصاً لمراقبة الحملات الانتخابية ، بموجب قانون ١٩٧٤ ، وتسمى اللجنة الفيدرالية للانتخابات Federal Election Commission وهي لجنة مكونة من ستة أشخاص ( ثلاثة من كل حزب ) يعينهم الرئيس ويصدق على تعيينهم مجلس الشيوخ . وتلتزم لجان العمل السياسي بتقديم سجل علني عن حجم مساهماتها وإلى أي المرشحين قدمتها<sup>(١)</sup> .

أما التنظيمات الأم التي تنشئ هذه اللجان ، فلا يمكنها قانوناً تقديم مساهمات مالية ولكنها تستطيع أن تنفق من أرباحها ورسوم اشتراكات أعضائها لتغطية نفقات عامة للجان العمل السياسي التابعة لها مثل دفع تكاليف الكهرباء والمياه والأدوات المستخدمة وتأجير المقر . . . الخ .

أما لجان العمل السياسي نفسها ، فبمجرد مرور ٦ أشهر على تسجيل إحداها رسمياً وحصولها على تبرعات من ٥٠ فرداً على الأقل فإنه يمكنها أن تشرع في تقديم الأموال بالطريقة التي ينص عليها القانون ، حيث يحق لها أن تقدم لأي مرشح فيدرالي مساهمة مالية بحد أقصى ٥ آلاف دولار في الانتخابات الواحدة<sup>(٢)</sup> .

إلا أنه ينبغي الانتباه إلى أن كل مرحلة انتخابية تعامل وفق القانون على أنها انتخابات منفصلة ، بعبارة أخرى فإنه من الناحية العملية يمكن للجنة العمل السياسي

(1) Trevor Potter, The Current State of Campaign Finance Law, in : Anthony Corrado, Thomas Mann, Daniel R0Ortiz, Trevor Potter & Frank Sorouf, Campaign Finance Reform, ( Washington DC: Brookings Institution Press, 1997), pp.4-24.

(2) Robert Biersack, Introduction, in: Robert Biersack, Paul Hermson & Clyde Wilcox, eds., Risky Business? PAC Decisionmaking in Congressional Elections, (New York: M.E. Sharpe, 1994), pp.3-16.

أن تقدم مساهمة تقدر بعشرة آلاف دولار لمرشح واحد في سنة انتخابية واحدة (٥ آلاف في المرحلة التمهيدية و ٥ آلاف أخرى في الانتخابات النهائية) ، كما يمكنها تقديم ١٥ ألف دولار للجنة العامة لأي الحزبين - أو لهما معاً ، بالمناسبة - في العام الانتخابي الواحد<sup>(١)</sup> .

هذا عن قواعد إنفاق الأموال ، ولكن ما هي مصادر الأموال بالنسبة للجان العمل السياسي ؟

في الواقع هناك مصادر متعددة أولها المساهمات الفردية ؛ إذ يمكن للفرد الواحد أن يقدم مبلغاً لا يزيد على ٥ آلاف دولار لأي من لجان العمل السياسي في العام الواحد ، ولكن من المصادر الأخرى لأموال هذه اللجان مساهمات الأعضاء ، وهي التي تنظمها قواعد تختلف من حالة لأخرى . فعلى سبيل المثال فإن لجان العمل السياسي المنتمية لشركات كبرى لا يمكنها الحصول على مساهمات إلا من الموظفين الإداريين وللتنفيذيين فقط في تلك الشركات . أما الاتحادات المهنية فإنها لا تستطيع أن تقدم إسهامات إلا من لموال الأعضاء فيها فقط<sup>(٢)</sup> .

غير أنه ليست كل لجان العمل السياسي منتمية إلى منظمة أم تتبعها ، فكما قلنا فإن هذه اللجان تنشأ طوعاً وبالتالى يوجد مئات من لجان العمل السياسي التي نشأت طوعاً من جانب بعض الأفراد المعنيين بقضية ما ، ويهتمهم حماية مصالحهم بشأنها . ويسمى هذا النوع «اللجان غير المنتمية لمنظمات - Non Connected PACs» . وفي هذا النوع فإن النفقات للعامة والإدارية تكون مسئولية لجنة العمل السياسي نفسها ، ولا تستطيع قانوناً أن تحصل على أموال من جماعات لها نفس المصلحة التي تدافع عنها<sup>(٣)</sup> .

معنى ذلك في الواقع أنه من الطبيعي أن نجد أصحاب القضية الواحدة ينشئون عشرات من لجان العمل السياسي المنفصلة . وهي في الواقع إحدى ثمرات القانون ، فالقيود المشار إليها على حجم الإنفاق إنما تنصرف إلى اللجنة الواحدة ، بينما لم

(1) Trevor Potter, op. cit., pp.5-24.

(2) Ibid.

(3) Robert Biersack, op. cit., 3-16.



يتناول القانون أصحاب المصلحة للوحدة إذا ما نظموا أنفسهم في أكثر من لجنة عمل سياسي<sup>٥</sup>

ومن الجدير بالإشارة أن أنصار إسرائيل استغلوا هذه الثغرة ، إذ لديهم ٧٠ لجنة عمل سياسي ، كل منها مستقلة استقلالاً كاملاً من الناحية القانونية عن غيرها ، بل وعن المنظمات الأم المناصرة لإسرائيل<sup>(١)</sup> ، الأمر الذي يزيد من حجم نفوذها ؛ لأن معنى ذلك أن المرشح الواحد يمكنه الحصول على ٥ آلاف دولار من كل لجنة من اللجان المبعين مرتين ، الأولى في الحملة التمهيدية ، والثانية في الحملة النهائية .

إلا أن هذه ليست الثغرة الوحيدة ؛ إذ يوجد في الواقع ما هو أخطر منها ، فكما سبق القول فإن القيود المفروضة على حجم المنفق من الأموال إنما تنصرف إلى تلك التي تقدم بشكل مباشر للمرشح . إلا أنه يمكن لأي لجنة عمل سياسي أن تتفق كيفما شاعت دون قيد لصالح هزيمة مرشح أو فوز آخر بشرط أن لا يتم ذلك بعلم المرشح أو بالتنسيق مع حملته . بعبارة أخرى يمكن للجنة من لجان العمل السياسي أن تتفق بلا حدود على حملات تليفزيونية أو على إرسال عدد لا نهائي من الخطابات بالبريد لأعضائها وغير أعضائها لهزيمة مرشح بعينه ما دام هذا لا يحدث صراحة بالتنسيق مع المرشح المستفيد .

بل أكثر من ذلك فإن المنظمات الأم عادة ما تلتف حول القوانين الفيدرالية من باب آخر ؛ إذ ينص القانون على إعفاء المنظمات للخيرية من الضرائب بل ينص على إعفاء الأنشطة التي يكون غرضها نشر المعلومات أو توعية الرأي العام على Public Education من الضرائب . ومن ثم تقوم بعض هذه المنظمات إلى جانب إنشاء لجان عمل سياسية إلى إنشاء منظمات لها هذا الطابع للخيرى ثم تستغلها للاحتفاف حول القيود المفروضة . فعلى سبيل المثال أنشأ الائتلاف المسيحي ، وهو إحدى منظمات اليمين المسيحي السياسية عشرات من المنظمات من هذا النوع تقوم بنشر ملايين الكتيبات في موسم الانتخابات تقدم قائمة بالمرشحين ومواقفهم ، وهي

---

(1) Barbara Levick-Segnatelli, The Washington PAC: One Man Can Make A Difference, in: Robert Biersack, op. cit., pp.202-213.

فى ذلك لا تقع تحت طائلة قانون تمويل الحملات الانتخابية بل تحصل أيضاً على إعفاء ضريبي يزعم أنها تعرض للمعلومات ولا تزيد أياً من المرشحين .

## الأموال المراوغة Soft Money

وهناك باب آخر يمكن أن تنفق فيه الجماعات والأفراد بلا حدود وهو ما يطلق عليه الأموال الرخوة، وربما يكون تعبير الأموال « المراوغة » أقرب إلى حقيقتها . وهذه الأموال هي تلك التي تقدم إلى الفروع المحلية للأحزاب فى الولايات ، لا للجان الحزب الفيدرالية ، ولا لمرشحين بعينهم ، وتتفق من الناحية الرسمية لأغراض تعبئة الأصوات وتوعية الرأى العام ونشر المعلومات عن القضايا السياسية . إلا أن هذه الأموال من الناحية العملية متى جمعت للحزب فإنها عادة ما تنفق ضمن للدعاية لمرشحه . ويطلق اسم الأموال الرخوة على هذا النوع تمييزاً له عن « الأموال الصلبة - hard money » ، لأنه لا يوجد قانوناً ما يلزم مقدمى الأموال المراوغة أو متلقيها بالإعلان عنها . لذلك فإن هذا النوع هو الأخطر على الإطلاق ؛ لأنه لا توجد أية قيود عليه ، لامن حيث الحجم ولامن حيث الإفصاح عن مصادره . لذلك فإن هذا النوع من التمويل هو للهدف الرئيسى لأغلب الانتقادات الموجهة للقانون ، ولكل محاولات تعديله . ومن الجدير بالذكر ، فقد وصل حجم الأموال المراوغة التي جمعها الحزبان فى انتخابات ٢٠٠٠ إلى ٤١٠ ملايين دولار<sup>(١)</sup> .

غير أن كل ما سبق عرضه إنما يأتى إنفاقه فى إطار مؤسسة أو جماعة منظمة سواء كانت الحزب أو حملة أحد المرشحين أو جماعة مصلحة . إلا أنه يظل من حق الأفراد أن ينفقوا مباشرة فى الحملات الانتخابية . فالقانون ينص على أنه من حق الفرد أن يقدم للمرشح الواحد ما لا يزيد على ألف دولار فى الحملة الواحدة ( أى ألف فى الحملة التمهيدية ، وأخرى فى النهائية ) ، وله أن يقدم ٥ آلاف دولار لأى لجنة من لجان العمل السياسى فى العام الواحد ، فضلاً على ٢٠ ألف دولار للجنة العامة لأى من الحزبين الكبيرين . ثم ينفق بلا حدود وبشكل مستقل لصالح حزب من

---

(1) David Broder, Sizing Up Soft Money, *The Washington Post*, Dec. 3, 2000.

الأحزاب عبر فروع في الولايات ، أو مرشح بعينه بشرط أن يكون ذلك دون تنسيق معه<sup>(1)</sup> .

ورغم الارتفاع المطرد في الأموال التي تنفق على الحملات الانتخابية ، إلا أن علماء السياسة لم يستطيعوا إثبات وجود علاقة طردية موجبة بين الأموال التي يتلقاها المرشح وسلوكه السياسي عند تولي المنصب . فعلى مسيل للمثال ، لم يتوصل الباحثون إلى أن السلوك للتصويتي لعضو الكونجرس كان سيختلف إذا ما لم يكن حصل على ما حصل عليه من أموال . توجد بالتأكيد حالات فردية تم إثباتها ، ولكن لا يوجد نمط محدد يمكن علمياً التعميم من خلاله<sup>(2)</sup> . وهم يرجعون السبب في ذلك إلى أن عضو الكونجرس يحرص عادة على نفي تلك العلاقة ، بينما قصر جماعات المصالح على تأكيدها . فمن بين أهم مصادر نفوذ أي جماعة مصلحة سمعتها كجماعة قوية يمكنها للتأثير على صانع القرار بل وإسقاطه في أول انتخابات قادمة إذا لزم الأمر .

ورغم ذلك ، فإن للقاصي والداني في واشنطن يعرف مدى أهمية الدور الذي يلعبه المال في السياسة الأمريكية ، بل إن هناك عدداً من أعضاء الكونجرس أنفسهم يتحدثون عن هذا التأثير صراحة ، ويدعون للتخلص منه . ولعل أبلغ ما قيل في وصف نفوذ المال هو العبارة التي استخدمها السيناتور إدوارد كنيدي ، أحد زعماء الكونجرس المخضرمين ، حين وصف المؤسسة التشريعية الأمريكية بقوله :

«نحن نملك أفضل كونجرس يمكن للمال أن يشتريه . - Best " We have the Congress Money can Buy " »<sup>(3)</sup>

(1) David Broder, Sizing Up Soft Money, *The Washington Post*, Dec. 3, 2000.

(2) Ernest & Elizabeth Wittenberg, *How To Win In Washington? Practical Advice About Lobbying, The Grassroots and The Media*, (Cambridge: Basic Blackwell Inc., 1990), pp.47-48

(3) James Q. Wilson, op. cit., p. 258.

## ٢- الاتصال المباشر والمستمر

رغم أن الباحثين لم يستطيعوا التوصل إلى نتائج حاسمة يمكن من خلالها التعميم بشأن أثر التمويل على سلوك المسئول المنتخب وقراراته إلا أن الثابت أن هذه التنظيمات على أقل تقدير تحصل مقابل أموالها على أذن صاغية حين تحتاج لذلك .  
بعبارة أخرى فإن هذه الجماعات تشتري على الأقل مفاتيح أبواب أعضاء الكونجرس حيث يمكنها الاتصال بهم عند اللزوم والتعبير عن مطالبها .

ويعتبر الاتصال المباشر من أهم الأساليب التي تستخدمها جماعات المصالح ، وأكثرها شيوعاً ، وهو المعروف تقليدياً بالضغط Lobbying . وحتى تقوم أية جماعة بهذا الدور فإن عليها أولاً أن تختار ممثلاً لها يتم تسجيله رسمياً لدى مجلسي الكونجرس بهذه الصفة . وفي بعض الأحيان ، تقوم بعض هذه التنظيمات بفتح مكاتب لها في واشنطن لتقوم بهذه المهمة ، بينما تقوم جماعات أخرى بالتعاقد مع محام أو مكتب محاماة للقيام بهذا الدور لصالحها .

إلا أن هناك مجموعة من الاعتبارات المهمة التي تؤثر على نجاح مثل هذه الاتصالات . فهذه الجماعات تحرص على إنشاء علاقة مستمرة بأعضاء الكونجرس خصوصاً من خلال الجهاز الفني سواء ذلك العامل في اللجان أو الجهاز الفني الشخصي لكل عضو من الأعضاء ، بمعنى أن جماعة المصلحة لا تتصل فقط وقت اللزوم وإنما تحرص على الاتصال بين الحين والآخر حتى ولو لمجرد التحية أو توفير بعض المعلومات المهمة عن موضوع يهم للعضو أو بعض الإحصاءات التي قد يستخدمها في الجلسات في مناقشة لا تكون بالضرورة ذات أهمية قصوى لدى هذه الجماعة<sup>(١)</sup> . بعبارة أخرى فإن أول مفاتيح نجاح جماعة مصلحة ما هي في بناء علاقة ممتدة ومستمرة ، لا علاقة موسمية عند الحاجة إليها فقط .

إلا أن الأهم على الإطلاق لنجاح أي جماعة مصلحة في هذا الصدد ، إنما يتمثل في تقديم المعلومات . أي أن تقوم الجماعة بانتظام بتوفير المعلومات اللازمة لعضو

(١) جون لزنر Lenzner ، السكرتير الصحفي لعضو مجلس النواب الديمقراطي (السناتور) مام جيديسون ، مقبلة شخصية لبرتها الباحثة واشنطن العاصمة ، ضمن ثلاثين مقبلة مع أعضاء الجهاز الفني في الكونجرس أثناء إعداد رسالة الدكتوراه . تاريخ المقابلة ٢٥ أبريل ١٩٩٩ .

الكونجرس بشأن القضايا التي تهتمها . فنجاح الجماعة يقوم على قدرتها على أن تصبح المصدر الرئيسى للمعلومات بشأن هذه القضية أو على أقل تقدير أحد المصادر الرئيسية الموثوق بها . ومن أجل أن تفعل ذلك لا بد أن تبني لنفسها مصداقية عبر توفير معلومات دقيقة . ومن ثم فإن على هذه الجماعات أن تكتسب خبرة مهنية فى كيفية تقديم المعلومات الصحيحة على نحو يخدم مصالحها . ولا يقتصر توفير المعلومات على فترات محددة وإنما يتم ذلك بانتظام وطوال الوقت . اذلك ، فإن جانباً كبيراً من عمل ممثلى جماعات المصالح إنما يخصص لإجراء بحوث شتى بشأن قضايا تهم تلك الجماعة ، فضلاً عن دراسات يدها متخصصون حول البدائل المختلفة ، واستطلاعات مستمرة للرأى العام . بل تقوم هذه الجماعات بعمل دراسات عن أعضاء الكونجرس أنفسهم ، وتاريخهم السياسى ، وطبيعة دوائهم ، وسجلهم التصويتى ، للتعرف الدقيق على أفضل الطرق للنفاد إليهم .

بعبارة أخرى ، فإن الاتصال المباشر بأعضاء الكونجرس ليس بالسهولة التي يتصورها البعض . فهى عملية بالغة الدقة وتعتمد على جهود طويلة الأجل لا توتى ثمارها إلا بناء على عمل شاق ومستمر .

### ٣- العمل على مستوى القاعدة Grassroots

أدى الترايد المذهل فى عدد جماعات المصالح ، وما يعنيه من تدفق هائل فى المعلومات على صانع القرار إلى التأثير على طبيعة عمل تلك الجماعات نفسها ، إذ صار عليها أن ترتب أساليب عملها على نحو يوجه الجانب الأعظم من جهودها لأكثر تلك الأساليب فاعلية فى ظل البيئة السياسية الجديدة .

فكما سبق القول ، صار هناك تباين فى المصالح داخل جماعة المصلحة نفسها . حيث صارت مشكلات المزارعين مثلاً تختلف من منطقة جغرافية إلى أخرى وفقاً للمحاصيل المزروعة وأسعارها وقوانين الولايات المختلفة فى هذا الشأن . ولم يعد الاتحاد العام للأطباء هو الممثل الوحيد لأطباء أمريكا ، أو الاتحاد الأمريكى للمسنين هو وحده الذى يمثل كبار السن . وهكذا ، حيث صارت هناك أكثر من منظمة تتنافس على تمثيل كل فئة ، ولهذا التباين أثر بالغ الأهمية على طبيعة علاقة هذه الجماعات

بالكونجرس . فقد صار واضحاً لأعضاء الكونجرس أن هناك تبايناً بين الأهداف العامة التي تتبناها منظمة ما ، من خلال مقرها في واشنطن وبين الأهداف المحلية لفروعها في الأقاليم ، والتي تركز على مصالح ضيقة ومحلية لمزارعيها ، وإن كانت تلك الأخيرة هي الأكثر أهمية بالنسبة للعضو . وعلى ذلك لم يعد العضو يعتمد على جماعات اللوبي الموجودة في واشنطن للحصول على المعلومات ، وإنما صار يسعى للحصول عليها عبر وسائل أخرى من أهمها مكتبه الخاص في دائرته ، والذي صار يتولى جمع المعلومات بشأن مواقف الناخبين . وحين يسعى العضو إلى تقدير مواقف الجماعات المنظمة في دائرته ، فإنه أصبح أكثر ميلاً للاتصال بفروعها المحلية داخل الدائرة وليس بمقرها الرئيسي في واشنطن<sup>(1)</sup> .

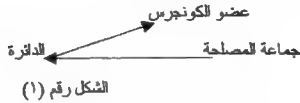
وقد أدى تصريف الأعضاء إلى الحصول على المعلومات مباشرة من الدوائر ، فضلاً عن الاستياء الجماهيري العام من دور جماعات المصالح إلى دفع تلك الأخيرة إلى إعادة ترتيب أوراقها على نحو يسمح لها بالاستفادة القصوى مما يتيح لها الواقع لحماية مصالحها . فقامت بإعادة ترتيب وسائل الضغط الذي تمارسه من حيث الأهمية . فمن المعروف أن جماعات المصالح استخدمت تقليدياً ثلاث وسائل للضغط : أولاً الإسهام بالأموال في الحملات الانتخابية للأعضاء ، وثانيها الاتصال المباشر بالأعضاء أثناء انعقاد الكونجرس للتعريف بمواقفها والضغط على الأعضاء حتى لا يتجاهلوا ، والمثول للشهادة أمام اللجان في القضايا التي تهمها ، وثالثها التعبئة على مستوى القاعدة لصالح العضو المناصر لهذه القضايا عند إعادة ترشيح نفسه . أما الترتيب الجديد لهذه الوسائل فقد انطوى على إعطاء الأهمية الأكبر للعمل للقاعدى Grassroots مما أدى إلى تحول نوعي في طبيعة هذا العمل نفسه .

فلما كان الأعضاء يلجأون إلى الدوائر مباشرة للحصول على المعلومات اللازمة ، فقد صار لزماً على جماعات المصالح أن تكثف جهودها في تلك الدوائر حتى تضمن حماية مصالحها . وذلك عن طريق خلق شبكة قوية من الناخبين المناصرين لأهداف

---

(1) William Browne, Organized Interests, Grassroots Confidants and Congress, in: Allan Ciglar & Burdett Loomis, op. cit., pp. 283 ٣٨ - .

الجماعة وهو ما صار يعرف باسم النظام المثلثي<sup>(1)</sup> Triangulation system الذى يأخذ صورة الشكل للموضح فى الرسم .



الشكل رقم (١)

فبدلاً من أن تضغط جماعات المصالح مباشرة على عضو الكونجرس ، فإنها تلجأ إلى التأثير فى دائرته الانتخابية التى تقوم هى بالضغط على العضو الذى صار يستجيب لمثل هذه الضغوط أكثر مما يستجيب فى حالة اتصال ممثلى جماعات المصالح المباشر به ، فالعضو يفضل أن يستمع إلى ناخب واحد فى دائرته عن الاستماع لعشرات من ممثلى اللوبي فى واشنطن .

وإن ذلك تقوم جماعات المصالح بحملات تعبئة ضخمة داخل الدوائر ، تشرح فيها مواقفها وتدعى لاستمالة أكبر عدد ممكن من المواطنين ، عبر توضيح أهمية هذا الموقف بالنسبة لمصالحهم وتأثيره على حياتهم . ثم تطلب من هؤلاء الاتصال بممثل الدائرة فى الكونجرس . بعبارة أخرى لم تعد الحملات القاعدية هى تلك التى تتم فقط فى فترات الحملات الانتخابية ، من خلال تكثيف عمليات التعبئة لمصالح المرشح الأفضل ، وإنما صارت عملية مستمرة طوال العام تنصرف إلى التعبئة من أجل قضائيا هذه الجماعات<sup>(2)</sup> .

وقد ساهم التطور التكنولوجى فى ازدياد فاعلية هذا الأسلوب ، حيث صار من السهل على الناخب أن يتصل بعضو الكونجرس مباشرة عبر البريد الإلكتروني وبرامج الحوارات التليفزيونية والتليفون ، إلى جانب الأسلوب التقليدى المتمثل فى رسائل البريد العادى<sup>(3)</sup> .

ولجماعات المصالح أساليبها المختلفة فى العمل القاعدى وفق طبيعتها الخاصة

(1) Ernest & Elizabeth Wittenberg, op. cit., p. 6.

(2) Ibid.

(3) William Browne, op. cit., pp. 281-297.

الأمر الذى ينتج عنه مستويات مختلفة من التأثير . فعلى سبيل المثال تعتمد بعض الجماعات على الحجم للضخم لعضويتها فتقوم بالأساس بالاتصال بهؤلاء الأعضاء . فعلى سبيل المثال استطاع الاتحاد العام للبندقية National Rifle Association فى إحدى الحالات - اعتمادًا على ضخامة عضويته - أن يرسل إلى الكونجرس فى خلال ٧٢ ساعة فقط ما يقرب من ٣ ملايين تلغراف من أعضائه وآلاف التليفونات ، مما نتج عنه شل كامل لتليفونات الكونجرس ، حتى استحال على كل من بداخله الحصول على خط لإجراء اتصالات خارجية فى ذلك الوقت . هذا بينما تستخدم الغرفة التجارية الأمريكية نظامًا يطلق عليه البنك التليفونى Phone Bank حيث يمكنها فى وقت محدود الاتصال بأعضائها البالغ عددهم ٢١٥ ألف عضو . وقد تم استحداث نظام جديد بأجهزة التليفون ، حيث يكون كل المطلوب من المواطن الضغط على زر فى جهازه الخاص ليرسل رسالة صوتية أو تلغرافًا لثانيه<sup>(١)</sup> .

وتتبنى منظمات أخريات لاتتمتع بذلك الحجم للضخم من العضوية أسلوبًا آخر يتمثل فى حملات تعبئة إعلامية أو مباشرة داخل الدوائر ، الأمر الذى جعل هذه الحملات قريبة الشبه إلى حد كبير بتلك المتبعة أثناء فترات الانتخابات<sup>(٢)</sup> ، وقد صارت الحملات القاعدية ذات تأثير بالغ الأثر على العملية السياسية فى الولايات المتحدة . فالمعارك السياسية التى تدور فى واشنطن إنما يتم حسمها فى سهول نبراسكا وجبال مونتانا وضواحي لوس أنجلوس وليس فى أروقة الكونجرس<sup>(٣)</sup> ، إلا أن هذا كله لايعنى استعادة للمواطن الأمريكى السيطرة على صنع القرار ؛ إذ إن هذا العمل للقاعدي من شأنه أن يخلق انحيازًا لمصالح الجماعات عالية التنظيم والقدرة على التأثير . وعادة ما تنطوى التعبئة القاعدية على تقديم معلومات مبتورة ومشوهة للمواطن تهدف إلى إثارة ذعره ودفعه للاتصال بأعضاء الكونجرس .

---

(1) Allan Ciglar, Contemporary Interest Group Politics, More than More of the Same, in Allan Ciglar and Burdett Loomis, op. cit., p.4.

(2) Ibid.

(3) Ibid. p.44.



## خاتمة

من واقع ما سبق يمكن استخلاص مجموعة من الخصائص المهمة للنظام السياسي الأمريكي وتأثيرها على آليات صنع السياسة العامة.

أولى هذه الخصائص : هي أن النظام السياسي الأمريكي مصمم على نحو يدفع نحو عرقلة دور الحكومة الفيدرالية لا تسهيل مهمتها . فهو نظام مليء بحولجز «الرقابة والتوازن» التي يستحيل معها بالنسبة لأى من المؤسسات الثلاث ، للتنفيذية والتشريعية والقضائية ، الأفراد باتخاذ القرار ، الأمر الذى يتحتم معه التوصل إلى حلول وسط توفيقية من أجل تسيير أمور البلاد . لذلك فإن الصراع بين الرئاسة والكونجرس هو القاعدة لا الاستثناء . ومن ثم فإن مقولة أن الرئيس له اليد العليا فى السياسة الخارجية ليست كافية لتحليل السياسة الخارجية الأمريكية . إذ إنه من المستحيل فهم السياسة الخارجية الأمريكية دون فهم النظام الأمريكى نفسه .

ثانية هذه الخصائص هي الطبيعة الفريدة للأحزاب السياسية الأمريكية . والتي تتمثل إحدى نتائجها المباشرة فى أن جماعات المصالح تمارس الضغط على الكونجرس أكثر من الرئاسة . ففي النظم البرلمانية التى يكون فيها أعضاء البرلمان من كل حزب ملتزمين بموقف أحزابهم ، توجه جماعات المصالح ضغوطها إلى الحكومة وليس أعضاء البرلمان . أما فى النظام الأمريكى الذى لا يوجد به ما يلزم عضو الكونجرس بمواقف حزبه ، فإن الضغط السياسى إنما يمارس على الأعضاء لتشكيل مواقفهم عند التصويت على مشروعات القوانين .

والأحزاب الأمريكية ليست هي الممول الرئيسى للحملات الانتخابية ، بل إن جماعات المصالح تمول الأحزاب نفسها . ومن ثم فإن أحد أهم عوامل نفوذ جماعات المصالح مصدره فى الواقع طبيعة النظام الحزبى نفسه فى الولايات المتحدة .

أما الخاصية الثالثة فتأتى تتعلق بمحورية مفهوم الضغط فى الثقافة السياسية الأمريكية . فالمسألة ليست ببساطة أن جماعات المصالح تضغط على صانع القرار ، الذى يستجيب ( أو لا يستجيب ) وإنما هي تذهب إلى ما هو أبعد من ذلك بكثير . فلكل ضغط على الحل إذا جاز التعبير . فالرئيس عليه أن يضغط على الكونجرس حتى

يحصل على ما يريد ، والحكومات المحلية في الولايات والمقاطعات وما دونها أيضاً تضغط على الكونجرس ، بل إن لها مكاتب «لوبي» رسمية تمثلها في العاصمة واشنطن ، مثلها مثل أى جماعات مصلحة ، والعلاقة بين الكونجرس وجماعات المصالح ليست ذات اتجاه واحد : من الجماعات للكونجرس ، وإنما يلجأ أعضاء الكونجرس في أحيان كثيرة للضغط على جماعات الضغط ، وهو ما يعرف باللوبي العكسي Reverse Lobbying . بل إن جماعات للضغط لا تضغط فقط على صناعات القرار وإنما تضغط على بعضها البعض ، فيما يعرف باللوبي الأفقي Cross Lobbying .

بعبارة أخرى ، فإن الضغط عملية تمارسها جميع أطراف اللعبة السياسية في واشنطن- وفي القلب منها الكونجرس لا الرئاسة -دون استثناءات . ولا يمكن أن يحصل أى طرف على ما يريد إلا إذا ظل منتبها ومتابعاً ما يحدث داخل الكونجرس لحظة بلحظة عبر كل مراحل العملية التشريعية للخاصة بالمشروع الذى يهيمه وما يحدث خارجه فى معركة للرأى العام . والنظام الأمريكى أشبه بجهاز الكمبيوتر الذى لايتعرف إلا على شفرة محددة . والشفرة التى يعرفها النظام الأمريكى هى جماعات منظمة تقوم بالضغط ، بغض النظر عن الموقف القيمى بشأن ما يترتب على ذلك من تهيمش للأغلبية الصامتة .

\* \* \*

## أمريكا و ١١ سبتمبر ٢٠٠١ م

### د . القس إكرام لمعى

الأستاذ بكلية اللاهوت والطوبى الإنسية  
رعى الكنيسة الإنجيلية بشبرا

لا شك أن زلزال ١١ سبتمبر والذي كان مركزه نيويورك لم تتأثر به الولايات المتحدة فقط بل دول العالم أجمع بحسب البعد أو القرب عن أمريكا، والذي حاول أن يظهر أنه لم يتأثر به ، جاءت التوايح فكنت أنه لا توجد دولة لم تتأثر بهذا الزلزال ، ذلك لأن دول العالم فى قاراته الخمس لها علاقات مع الولايات المتحدة سلباً أو إيجاباً ، هذا فضلاً عن أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت الأقوى والأعظم ، خاصة بعد سقوط الاتحاد السوفيتى ، ولذلك عندما اهتزت أمريكا تداعت لها أركان العالم من كصاه إلى كصاه برود فعل متبينة واضحة أحياناً وغامضة أحياناً أخرى ومجاملة غالباً دون إظهار للمشاعر الحقيقية ، ولقد كان لرد الفعل الأمريكى - سواء الرسمى منه أم الشعبى - أصداؤه الواسعة ، ففى دحل أمريكا بدأت حركة اعتقالات واسعة للملوتين خاصة للعرب والمسلمين منهم ، وصدرت قوانين تهدر الحرية الفردية التى قامت عليها أمريكا ، وخارجياً صار الاختيار لجميع الدول إما مع أمريكا أو مع الإرهاب (إن لم تكن معنا فأنت ضلنا) . لذلك سوف نتحدث فى هذا الفصل عن أمريكا قبل ١١ سبتمبر ٢٠٠١ م ، ثم أمريكا أثناء مازق ١١ سبتمبر ، وأخيراً أمريكا بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ م.

\* \* \*

## • أمريكا قبل ١١ سبتمبر

أمريكا بين سقوط الاتحاد السوفييتي وأحداث ١١ سبتمبر

لاشك أنه بسقوط الاتحاد السوفييتي في نهاية الثمانينات ، ظهرت دعاوى نهاية التاريخ حيث علت الأصوات التي تنادى بأن للعالم والإنسانية قد انتهيا إلى النظام الديمقراطي الليبرالي الرأسمالي ليكون هو الأفضل للعالم ككل بقيادة القوة الوحيدة وهي الولايات المتحدة الأمريكية وعلى كل الشعوب في كل أنحاء العالم أن تعيد ترتيب أوضاعها إذا كانت تريد الحياة في هذا العالم ، وبناءً على هذا الفكر ظهرت فكرتان : العولمة ثم صدام الحضارات لـ « صموئيل هنتجتون » ، وبدأت القوة العظمى الوحيدة في العالم تقود العالم إلى فكرة العولمة مفقود الحدود بين الدول ، أي كما يقولون : إن التكنولوجيا أسقطت الجغرافيا أي المسافات وأسقطت التاريخ أي الخلافات الحضارية ثم أسقطت الأيدولوجيا أي العقائد الجامدة أو ما يسمى بـ Dogma فالعولمة هي الإتيان بكل ما هو مشترك - بين الحضارات - ليعيش للعالم حضارة إنسانية واحدة ، في نفس الوقت ظهرت فكرة صدام الحضارات ، والتي تقوم على أن المرحلة القادمة سوف تكون صراعاً بين الحضارة الشرقية والحضارة الغربية ، وهكذا بدأت أمريكا في فرض هيمنتها على العالم بهاتين الفكرتين : العولمة وصدام الحضارات .

### والنتائج معاً فكرة العولمة في إطار حوار أو صدام الحضارات

والسؤال هو هل للعولمة التي تريد أمريكا فرضها على العالم هي عولمة أمريكية أم عولمة إنسانية؟ لقد لاحظ المطلون ، أن أمريكا وهي تتحدث عن العولمة إنما هي تحاول إعادة أمجاد الإمبراطورية الرومانية ، فعندما كانت الإمبراطورية الرومانية سيدة العالم في القرون الأولى الميلادية فرضت على العالم ما يسمى بالعولمة الرومانية، فقد ساد القانون الروماني العالم أجمع حيث كانت القوات الرومانية على استعداد دائم للوصول إلى أبعد نقطة في الأرض لمسح أي تمرد ، وسادت الثقافة

اليونانية للرومانية العالم المعروف وقتئذ ، وهكذا تحققت العولمة تحت شعار النسر الروماني .

في ذلك الوقت ، كان الإيمان المسيحي مضطهدًا من الدولة للرومانية ، وكان لا يجرؤ أحد على اعتناقه إلا من القنع به بالقلب والفكر والضمير ذلك لأن ثمن الإيمان كان مكلفًا ، وهكذا بدأت المسيحية تنتشر بشكل حثيث وببطء ولكن بثقة . إلى أن أعلن الإمبراطور قسطنطين أنه حلم حلمًا رأى فيه الصليب وسمع صوتًا يقول له : ( لن تنتصر إلا بهذه العلامة ) واستيقظ قسطنطين من الحلم ليعلن أن المسيحية هي الدين الرسمي للبلاد ، وهكذا ، وبصورة مفاجئة ، تحولت المسيحية إلى دين الدولة الرسمي وصار كل من يعتقد المسيحية مواطنًا من الدرجة الأولى يستمتع بامتيازات خاصة ، وهنا لنفنع العشرات ثم المئات فالآلاف إلى اعتناق المسيحية في كل بلاد العالم دون فهم لعقائدها وممارساتها وتكريباتها الزوجية ، وذلك يبين هيمنة الإمبراطورية الرومانية على الكون ككل ، وهكذا صارت مواصفات المواطن العالمي هي : من يحصل على الجنسية الرومانية ، ويتحدث اليونانية ويدين بالمسيحية، ويعتقد الكثيرون أن هذا الحلم كان نقطة إيجابية في صالح المسيحية ، لكن الكثير من المحللين المخلصين يعتقدون أنه كان كارثة عظيمة عليها فعندما تحولت المسيحية إلى سياسة دولة عظمى مهيمنة في مقابل سياسات أخرى لئلا ، اضطرت إلى استخدام السيف وقتل الآخر المختلف وإعطاء امتيازات مادية وحقوق مندية لمن يعتنقها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ، وهنا فقدت المسيحية روحها ومبادئها الحقيقية وبدأ الطريق ممهدًا ومفروشًا بالورود لعصور الظلام والذي فيه أهمل الكتاب المقدس وبيعت صكوك الغفران ، وكان من تداعيات هذا الأمر قيام الحملات الصليبية تحمل شعار الصليب لغزو البلاد بادعاء تحرير القدس من المسلمين ، ولقد حدث نفس هذا الأمر عندما كانت إنجلترا هي الإمبراطورية التي لا تغرب عنها الشمس ، إذ يذكر لنا المؤرخ الشهير بول جونسون في كتابه « تاريخ اليهود » : إن لليهود قد عاشوا في أوروبا وانتقل المئات منهم إلى المسيحية لأن المواطن العالمي في ذلك الوقت كان هو الذي يتحدث الإنجليزية ويعتق المسيحية وكانت المغنودية هي الباب الملكي للتحرير والحماية ، ولا شك أننا في هذه الأيام وفي ظل العولمة نمر بنفس

الظروف التي كانت فيها الإمبراطورية الرومانية سيدة العالم ولكن بعد استبدالها بالإمبراطورية الأمريكية ، فالحضارة الأمريكية تحاول الميادة على كل الحضارات الأخرى من خلال اللغة الإنجليزية والثقافة الأمريكية بكل قيمها ، وهنا لابد وأن نتنبه إلى أن اليمين المسيحي المتطرف يعتبر الإيمان المسيحي أحد عوامل الهيمنة على العالم ككل ، ولعلنا نلاحظ كيف أن رونالد ريجان ومن بعده بوش ثم كلينتون وآخرين بوش الابن يرفعون شعار الإنجيل وذلك بسبب ضغط الأصوليين المسيحيين عليهم والذين كانوا أحد أسباب نجاحهم في الانتخابات ، وهنا يأخذ الإنجيل شكل صليب قسطنطين ، وفي الإحصاءات الأخيرة نجد أن هناك آلاف من العالم الثالث وأفريقيا يعتنقون المسيحية ويهاجرون إلى أمريكا ، وهنا ومن المظاهر الخطيرة لهذا الأمر أن اليمين المسيحي بدأ في إرسال زعمائه الدينيين إلى دول العالم الثالث مدعين بالهيمنة الأمريكية ، ومن أبرز هؤلاء القادة من يدعى « بن هن » وهو من أب فلسطيني وهو يمتلك أكثر من محطة تليفزيونية وهو يؤمن بعودة المسيح إلى اورشليم حيث يحكم العالم لمدة ألف عام مع اليهود الذين سوف يؤمنون به لذلك ينادى بتعصيد دولة إسرائيل بقوة تمهيداً لعودة المسيح ونهاية العالم، وقد زار « بن هن » الأردن والإمارات العربية في العام الماضي وحضر اجتماعاته مئات الآلاف من البشر لمشاهدوا المعجزات التي تتم على يديه ، وهو يحاول ربط للمسيحية بالهيمنة الدولية والرياسة العالمية لتصبح مواصفات المواطن للعالمى أنه من يتحدث الإنجليزية ولكنه أمريكية ويؤمن بالمسيحية الصهيونية التي تعضد إسرائيل ويتبنى الحضارة الأمريكية ويفضل حصوله على جنسيتها .

وهكذا نرى أن العلومة بهذه الصورة هي أمركة العالم دون احترام للحضارات الأخرى سواء من ناحية عاداتها أو تقاليدها أو تراثها ، ولذلك دعونا نناقش هذه الفكرة من منطق الفلسفة والقيم الدينية التي تعيش عليها كل حضارة على حدة لنرى هل في الإمكان توليف حضارة واحدة من هذه الحضارات المتعددة والمتنوعة ثم نناقشها من خلال دراسة حالة Case study وذلك من خلال مشكلة فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي .

## ■ من الناحية الفلسفية وقيم الأديان

من المعروف ، أن كل حضارة عالمية تأسست على قيم دين من الأديان  
فالحضارة الغربية أقيمت على الإيمان المسيحي ، بينما أقيمت الحضارة الإسلامية  
على قيم الدين الإسلامي والحضارة الهندية على الديانة الهندوسية ، وحتى  
الحضارات القديمة أقيمت على أديان ، فمثلا الحضارة الفرعونية قامت على الديانة  
المصرية القديمة وهكذا الحضارة اليونانية ٠٠٠ إلخ ، وبالتأمل في القيم التي تقدمها  
الحضارات نجد أنها قيم مشتركة فقيم الحب والصدق والكرم والشرف والأمانة هي  
نفس القيم في كل الأديان والحضارات .

ومن هنا نتطرق دعوة العولمة والتي تنادي بأنه يمكن أن تتخطى الكرة الأرضية  
بأكملها في حضارة إنسانية واحدة وذلك إذا استطعنا أن نجمع كل هذه القيم المشتركة  
والتي لا خلاف عليها في جميع الحضارات وهذه الدعوة وإن كانت تبدو سهلة  
ومنتظية وتحل جميع المشاكل العرقية والجنسية والثقافية في ضربة واحدة إلا أن هذه  
النظرية نظرية فاسدة لعدة أسباب :

١ - إن قيم الحضارات الحالية لا تتطابق بشكل كامل مع قيم الدين الذي أقيمت على  
أساسه

وهذا اسبب بسيط ومنطقي جدا وهو أن الدين وحى سماوى من الله ، أما  
الحضارات فهي نقاط التلاقى بين وحى الله ونشاط الإنسان في مكان وزمان معينين ،  
فعندما يلتقى الوحي الإلهي مع بشر يعيشون في إطار الزمان والمكان تتكون  
الحضارة التي تتكون بعادات وتقاليد ولغة وثقافة هؤلاء البشر ، ولذلك نجد أن المسيحية  
الشرقية تختلف تماما عن مسيحية الغرب وأن الإسلام البدوي يختلف تماما عن الإسلام  
الحضري ، بل إن مسيحية القرون الوسطى تختلف عن مسيحية اليوم وإسلام القرون  
الأولى يختلف عن الإسلام اليوم ، وذلك لأن هناك مستجدات في الحضارة من تقدم  
في العلوم والتقنية ووسائل المواصلات والإعلام ٠٠٠ إلخ أدت إلى الحاجة إلى  
اجتهادات جديدة حتى يستطيع الدين أن يتفاعل مع هذه المستجدات في الحضارة  
الحديثة ، وهكذا لا يمكن مقارنة أى دين في بداياته مع ما يحدث اليوم إلا في أن

الجذور وحده مضاف إليها الخبرات التاريخية والاجتهادات الفقهية ٠٠٠ إلخ وبناء على ذلك لا نستطيع القول : إن الحضارة الغربية تعبر تعبيراً صحيحاً ومطلقاً عن الحضارة المسيحية ، فمثلاً لم تكن الحروب الصليبية ولا محاكم التفتيش في الماضي ولا الإباحية الأخلاقية في الحاضر من نبع صحيح للإيمان المسيحي ، بل إن الحضارة الغربية تطرقت إلى حد رفض الله في الدول الشيوعية ، فلا شك أن هذه الدول أخذت بعض القيم المسيحية مثل العدالة والمساواة وإتقان العمل ٠٠٠ إلخ وذلك بحكم نشأتها في الحضارة الغربية في الوقت الذي رفضت فيه اللاهوت المسيحي ، ومع ذلك فهم يعيشون الحضارة الغربية بكل أبعادها ، فهل الشيوعية تعبر عن المسيحية؟ كذلك يمكن القول : إن الحضارة الإسلامية لا تعبر تعبيراً صحيحاً عن الدين الإسلامي، فقهاء الإرهاب الذين ينادون بالعنف الذي لا يميز بين رجل وامرأة وبين طفل وعجوز على أنه صحيح الدين وهو ما لا يقره أى دين في العالم بل ترفضه حتى القيم الإنسانية وكذلك أولئك الذين يرفضون المدنية الحديثة أو ينظرون إلى المرأة نظرة دونية ٠٠٠ إلخ ، ولعلنا نتساءل ترى ما هي الحضارة الإسلامية الصحيحة التي تعبر عن صحيح الدين الإسلامي ؟ هل هي حضارة الخليج العربي الإسلامي أم حضارة مصر والسودان أم حضارة نجلة والفرات أم حضارة خراسان (تركيا وإيران ٠٠٠ إلخ) ؟ إننا هنا أمام حضارات مختلفة في الشكل والتوجه واللغة والخلفية ٠٠٠ إلخ وكلها تتحدث عن حضارة إسلامية بل إن هذه الحضارات جميعها وفي كل أحولها تعبر عن الدين الإسلامي الذي أقيمت على أساسه ؟ وإذا كنا لا نستطيع أن نحكم على حضارة معينة مهما كانت على أنها تعبر عن الدين الذي قامت على أساسه ولا حتى أن نجتمع الاختلافات الثقافية داخل الحضارة الواحدة والتي أقيمت على دين واحد في صياغة واحدة أو قيم مشتركة واحدة فكيف نجتمع الحضارات جميعاً ؟

## ٢ - إن العالم لا يعيش مكاناً محدداً ولا زمناً بعينه

وهذا يعني أن هناك ما يسمى بالزمن الواقعي والزمن الموضوعي ، فالزمن الواقعي هو التاريخ الفعلي الذي نعيش فيه ، فالعالم ككل واقعيًا وفعليًا يعيش بدايات القرن الحادي والعشرين أما موضوعيًا فهناك بلدان تعيش في بدايات القرن وأخرى



ما زالت في القرن التاسع عشر وثلاثة في الثامن عشر ٠٠٠ وهكذا ولذلك ورغم أننا نعيش زمنًا واحدًا إلا أن الاختلافات الثقافية والأخلاقية والمالية ضخمة جدًا ، والذي يصنع هذا الفارق الزمني في الرؤية الموضوعية للشعوب هو المكان ، أي مكونات وحضارة المكان وقدره سكانه على تغيير الطبيعة وعملهم الدؤوب لأجل عالم متحضر ٠٠٠ إلخ لذلك فرغم سقوط المسافات إلا أننا لا نستطيع القول : إننا نعيش في مكان واحد أو إن العالم أصبح قرية صغيرة بهذا المفهوم البسيط ، فمننا من يعيش القرن الواحد والعشرين ومننا من يعيش للقرن الخامس عشر وينظرة سريعة إلى نشرات الأخبار والتي تنتقل في هذه الأيام بسهولة بين خبر في أمريكا أو اليابان ثم إلى حديث عن الهند أو جماعات تحيا في إفريقيا ثم تجول في أوروبا والدول الإسكندنافية ثم تجد نفسك في باكستان وأفغانستان وبنجلاديش ، وهكذا تشعر وكأنك لا تنتقل من مكان إلى آخر عبر الأثير بل من زمن لآخر بل تحس بأنك ركبت آلة الزمن التي تحدث عنها أحد الروائيين في خيال خصب بأن الذي يركبها تعود به إلى الوراء فيكون غريبًا في تصرفاته وملابسه وتوجهاته ، وهو ما حدث مع أهل الكهف بعد أن استيقظوا من سباتهم العميق الذي امتد مئات السنين ، وهكذا ينقلنا التلفزيون من حضارة لأخرى في ثوان فلا تصدق عينيك لأنه من المستحيل أن يكون هؤلاء البشر متواجدين في زمن واحد أو معاصرين لبعضهم البعض ، وإذا كان الأمر كذلك كيف نستطيع القول بأنه يمكن عمل مصالحة بين القيم المشتركة ، فإين هذه القيم المشتركة؟! وإذا فرضنا أن هناك قيمًا مشتركة فلا شك أنها تفسر من حضارة إلى أخرى بطريقة مختلفة . فقيمة العدالة في العالم الثالث تختلف تمامًا في تفسيرها عن العالم الأول ، فالعالم الثالث يتحدث عن أن المساواة في الظلم عدل ، ويتحدث عن عدالة عمياء نظريًا أما عمليًا فالذي يملك المال هو فوق العدالة ، ولقد تدخل مفهوم العدالة مع الفقر والحاجة والفاقة ٠٠٠ إلخ ولأن البشر قريبيون من بعضهم البعض لذلك أصبحت العدالة شخصية وليست موضوعية ، ولقد اتفق المجتمع على ذلك فلا تجد أحدًا يشكو من هذا فعندما تحطم إشارات المرور ، أو تحطم قانونا من القوانين فأنت صاحب سلطان ، وخضوعك للقانون يعني أنك إنسان ضعيف لا حول لك ولا قوة، وهكذا أصبح الخضوع للقانون دليل ضعف وسكينة وليس دليل قوة كما هو في العالم الأول ، وهكذا نجد أن مفهوم العدالة يختلف تمامًا من حضارة لأخرى رغم أننا

نعيش زماناً واحداً ، وهكذا أيضاً مفاهيم أخرى مثل مفهوم العطاء والحب وقيمة العمل ٠٠٠ إلخ وهكذا نجد أنه من الصعب الحديث عن عالم واحد يتفق فيه على قيم إنسانية واحدة ٠٠٠ ذلك لأننا ببساطة لا نعيش زماناً واحداً .

### ٣ - إن تسلسل القيم يختلف من حضارة إلى أخرى

والمشكلة هنا لا تقتصر فقط على مفاهيم القيم واختلافها من مكان إلى آخر لكنها أيضاً في اختلاف ترتيب أولويات القيم من حضارة إلى أخرى ، فلو قلنا مثلاً إن قيم الحضارة الغربية ترتب كالتالي : أولاً الحب وثانياً الصدق ثم الكرم فالشجاعة وأخيراً الشهامة فإننا نجد أن للترتيب بنقلب رأساً على عقب في حضارتنا الشرقية رغم اتفاقنا على نفس القيم ، فالقيمة العليا لدينا هي الشهامة ثم الشجاعة فالكرم فالصدق وأخيراً الحب ، وعندما نختار قيمة عليا في المجتمع الغربي مثل الحب نجد أن الزوج يمكن أن يغفر لزوجته إذا خانت مع رجل آخر وصارحته وطلبت منه الصفح ولأن الغفران نتيجة للحب فهو يقبل ويغفر ، ويرى المجتمع المحيط به أن هذه قوة وليست ضعفاً ، في الوقت الذي فيه من المستحيل أن يحدث هذا في الشرق سواء بين المسيحيين أو المسلمين ذلك لأن قيمة الشرف هنا أعلى بكثير من قيمة الحب وكذلك قيمة الشهامة والشجاعة والذي يغفر خيانة زوجته ليس رجلاً ، وهكذا نجد الصورة مختلفة تماماً فماذا يمكن أن يحدث لو اتفقا على أن الحب قيمة عالمية والشهامة والشرف قيمة عالمية في نفس الوقت؟ ترى كيف نضع الترتيب؟ ثم إذا تأملنا في قيمة الصدق سوف نلاحظ أن ريتشارد نيكسون وهو من أعظم رؤساء الولايات المتحدة قد خسر منصبه لأنه كذب عندما سأله هل كنت تعلم أن رجال حزبك تجسوسوا على الحزب الآخر؟ ورد بالنفي ، وبعد للتحقيقات اكتشف أنه كان يعلم وكانت النتيجة عزله من رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية ، ونحن نتذكر جيداً أن الذي أنقذ كلينتون رئيس الولايات المتحدة (١٩٩٤ - ٢٠٠٠) من العزل هو اعترافه بعلاقته غير الشرعية وعدم تضليله للعدالة ولذلك لم يعزل من منصبه ذلك لأن علاقته بمونيكا أمر شخصي بحسب الحضارة الغربية ، أما كذب فضليل للعدالة ولو أنكر كلينتون لكنت نهايته محتومة في الوقت الذي فيه يعتبر الكذب في الشرق نوعاً من المهارة الميساسة وما أكثر التصريحات والوعود التي تطلقها القيادات لتابعيهم سواء كانت قيادات سياسية أو

دينية أو عمالية أو تعليمية ، وعندما تبحث وراءها لا تجد لها على أرض الواقع بل إن البشر الذين يسمعون هذه التصريحات يعلمون جيدًا أنها مبالغ فيها ويقولونها كما هي بل ويهتفون لكل من يضع تصريحاته في قالب لغوي مؤثر وكل ذلك لأن الصدق قيمة عليا هناك بينما هنا في موقع متأخر من مسلسل القيم .

وبناءً على ذلك نستطيع القول : إن حلم العولمة الذي يذيب البشرية كلها في صياغة واحدة تقيم إنسانية مشتركة من المستحيل تحقيق ذلك لأننا لا نعيش زمنًا واحدًا ، ولا مفاهيم ومعاني القيم يمكن الاتفاق عليها بصورة مطلقة ولو فرض جدلاً أننا اتفقنا عليها فمن المستحيل أن نعيد ترتيبها فتتخفص قيمة الشهامة لدينا وترتفع قيمة الكرم لديهم لكن تكفينا العولمة في وسائل الاتصالات وتبادل المعلومات وعقد المؤتمرات ، فهذه عولمة لا خلاف عليها وفي ذلك فليتنافس المتنافسون لذلك فلنكن عالميين بهذا المعنى أما هويتنا الحضارية وقيمنا الدينية فلنعضها ونمارسها حتى النخاع ، وهذا هو الوضع الأمثل لكل الحضارات في عصر العولمة .

وهكذا نرى أن العولمة لا يمكن تحقيقها إلا في تبادل للتكنولوجيا ، أما إذابة الحضارات في حضارة واحدة فهو ضمن المستحيلات .

بعد أن حللنا العولمة من وجهه نظر فلسفية ودينية تعاملوا بنا لدراسة حالة Case Study وهي العلاقة بين الحضارة الإسلامية العربية والحضارة اليهودية .

\* \* \*

### الصراع العربي الإسرائيلي ونموذج حوار الحضارات

عندما نتأمل في الصراع العربي الإسرائيلي نلاحظ أنه نموذج للعلاقة بين الحضارات تلك العلاقة التي كثر للجدل فيها هذه الأيام ، وتعدت الصراعات المحلية إلى مبادئ عامة عالمية يدور للنقاش من حولها وتثار التساؤلات هل يعيش العالم صدامًا بين الحضارات أم حوارًا أم تواصلًا أم تفاعلاً؟ وإذا تركنا هذه النظريات جانبًا وركزنا على صراعنا مع إسرائيل كنموذج محلي لتواصل أو تصادم الحضارات لنرى من واقع خبرتنا والتي امتدت لأكثر من نصف قرن هل يمكن أن نسمي تلك العلاقة تصادمًا أم تواصلًا؟

## أولا : طبيعة العلاقة

عندما نفكر فى العلاقة بين العرب وإسرائيل نلاحظ أن هناك اختلافا دينيا عميقا فالعرب يدينون بالإسلام فى أغلبهم وأقلية منهم تدين بالمسيحية ، والمسيحية الشرقية هى خلفية للإسلام والآخر امتداد تاريخى للأول ، فقد أمنت شعوب الشرق الأوسط بالتوحيد فى المسيحية وعندما جاء الإسلام إلى المنطقة أمنت به فى الوقت الذى لم يؤمن فيه هذا الشعب فى أى عصر من العصور باليهودية ، فإذا كانت اليهودية خلفية للمسيحية التى نشأت فى أورشليم إلا أنها لم تكن فى يوم من الأيام خلفية للمسيحية التى نشأت فى مصر والشرق الأوسط ، حيث دخلت المسيحية إلى هذه المنطقة وكان شعبها لا يدين باليهودية ، ولذلك لم يحدث تحول فى بلاندا من اليهودية إلى المسيحية ثم إلى الإسلام ، ومن هنا فاليهودية ليست هى الخلفية الطبيعية والتاريخية لمسيحية مصر ، ولا حتى لمسيحية أوروبا ، فاليهودية هى الخلفية الطبيعية لمسيحية فلسطين فقط أو ما كان يطلق عليهم ( كنيسة أورشليم ) والذين تشتتوا فى كل العالم مع اليهود الذين لم يقبلوا المسيحية نتيجة لخراب أورشليم على يد الرومان عام ٧٠ م ، لذلك نستطيع القول إن الخلاف الحضارى هنا شاسع بسبب الدين ، فلم تحس شعوب الشرق الأوسط بالإيمان اليهودى فى جوهره فى أى مرحلة من مراحل تاريخه ، هذا فضلا عن الاختلاف العرقى ، فالشعب المصرى يعود إلى الجنس الفرعونى بينما تعود أصول شعوب سوريا ولبنان إلى الجنس الفينيقي والعراق إلى الفرس ٠٠٠ وهكذا بينما تعود أصول لليهود إلى الجنس الإسرائيلى أو لليهودى وإن كان هناك علامة استفهام ضخمة عن اليهود المعاصرين حيث اختلطوا بأجناس متعددة لدرجة فقدوا فيها أصولهم ، ومع ذلك نستطيع القول : إن هناك خلافا فى العرق والجنس ، وهكذا نجد أن العلاقة بين اليهود وشعوب الشرق الأوسط هى نموذج للتصادم الحضارى ، فهل حدث هذا فعلا على مدى ١٥٠٠ عام مضت ؟

## ثانياً : الخبرة التاريخية

إذا كانت طبيعة التكوين لليهود والعرب مختلفة ومؤهلة للصدام فماذا يقول لنا التاريخ ؟ يوضح لنا التاريخ على امتداده ، إن للشعوب العربية وحكامها كانوا أكثر

رحمة واحتراماً لليهود من الأوروبيين ويخبرنا المؤرخ المعروف شارلز تورى إن اليهود فى العراق كانوا يمثلون الجزء بالغ للثراء فى العاصمة الجديدة بغداد عاصمة للعباسيين وللتى تأسست عام ٧٦٢م ، وكان اليهود يعملون بالطب والوظائف العامة بالدولة وتعلموا اللغة العربية نطقاً وكتابة كلغة العلم فى ذلك الوقت ، وفى العالم العربى اشتغل اليهود بالتجارة ، وفى الفترة ما بين القرن الثامن والقرن الحادى عشر ، كانت للعرب أساطيلهم التجارية الضخمة وكان اليهود يتدخلون فى التجارة معهم ويصدرون من الشرق الحرير والتوابل والبضائع المختلفة ، وفى القرن العاشر عمل اليهود كصيارفة ورجال بنوك ، وفى عام ١١٧٠ كان فى بغداد ٤٠٠٠٠ أربعون ألف يهودى يعيشون فى أمان ويعبدون فى ثمانية وعشرين مجمعاً ولهم عشرة أماكن للتعليم والدراسات ومركز يهودى آخر فى القيروان ، وفى الأندلس عمل اليهود بالعلم وخاصة الطب كما كان فى القيروان وبغداد فقد كان يعالج الخليفة الأموى عبد الرحمن الثالث ( ٩١٢ - ٩٦١ م ) طبيب يهودى ، وكانت المدينة مملوءة بالعلماء والفلاسفة لليهود ،

أما فى أوروبا فحدثت مذابح جماعية لليهود عام ١٤٩٠ فى أسبانيا والبرتغال فهرب اليهود إلى القسطنطينية حيث وجدوا ترحيباً من الإمبراطورية العثمانية وعملوا بالصناعات الحربية وكان هناك أكبر تجمع يهودى فى ذلك الوقت حيث كان تعدادهم عشرين ألفاً قبل عام ١٥٥٣ م وكان بينهم تجار وعلماء وصناع أسلحة ، فى الوقت الذى فيه كان الأوروبيون يرسمون اليهود على شكل الحية أو الخنزير أو العجل الذهبى ، وقرب نهاية القرون الوسطى صُور لليهودى كإيمان نجس خاطئ هرطوقى ، وقد تعودت المجتمعات اليهودية فى كل العالم على حياة الاضطهاد والحياة كمواطنين درجة ثانية وفى عام ١٥١٥ - ١٥١٦ ظهرت للوجود ظاهرة الجيتو وهى وضع لليهود فى جزء خاص ومنفصل عن المدينة تحاط به أسوار مرتفعة وله بوابتان يقف عليها حارس مسيحي ، وتغلق أبوابه فى المساء ، ومن دخل الجيتو عاش اليهود حضارة منفصلة تماماً عن حضارة المجتمعات التى كانوا يعيشون فيها ، وفى عصر الإصلاح بذلت معالم الطريق إلى أفران الغاز وأغلق مجمع برلين عام ١٥٧٢ بناء على أوامر مارتن لوثر زعيم الإصلاح ومنع اليهود من

دخول أماكن معينة ، وبعد اكتشاف أمريكا هاجر اليهود بعشرات الآلاف إلى أمريكا إلا أنهم عوملوا بقسوة أكثر من أوروبا وقد كتب أحد الصحفيين الأستراليين ويدعى «كارل أميل فرتزوس» ( ١٨٤٨ - ١٩٠٤ ) إن اليهودى فى الولايات المتحدة أمامه طريق من ثلاثة إما أن يهرب من الضيق أو يعتمد ويعتبر معيحيًا خارجيًا ويظل يهودى للقلب أو يظل يهوديًا ويتحمل الضيق ، لكن عائلة روتشيلد وجدت طريقًا رابعًا هو التحكم فى الاقتصاد العالمى ، ولما تملكهم لبنوك خاصة ، وهكذا يخبرنا التاريخ بأن للتصادم بين الحضارة الإسلامية والحضارة لليهودية لم يكن يومًا بسبب الدين أو الجنس ولكنها وقعت فى العصر الحديث بسبب الصراع على أرض فلسطين ، وهكذا تسقط الخبرة التاريخية نظرية صموئيل هنتجتون فى صراع الحضارات .

### ثالثًا : الصراع السياسى

إذا كنا قد رأينا أن العلاقة بين العرب واليهود تؤهل للصراع والتصادم إلا أن البعد التاريخى أثبت لنا أنه لم يكن هنالك تضاد على طول ألف وخمسمائة عام إلا فى فترات محدودة جدا ، فما هو سبب هذه الصراعات ؟ ولماذا يتم تعميمها اليوم والتبشير بها كلها للقاعدة وليس الاستثناء ؟ هنا نستطيع القول : بأن الصراع والتصادم لم يكن يوما بسبب الدين أو الجنس ولكن بسبب المصالح السياسية ( اقتصاد - استعباد - أطماع ... إلخ ) لذلك عندما نعود إلى الحروب الصليبية نجد أنها قد ألبست ثوب الدين عنوة ، فقد كان الصراع بسبب الأزمة الاقتصادية فى أوروبا وصراع الأمراء مع الكنيسة مما أدى إلى البحث عن هدف خارجى يوحد الداخل ويرسل الجيوش بعيدًا ، وجاءت فكرة تحرير بيت المقدس من المسلمين كفكرة مبدعة لأولئك السياسيين الذين يعرفون جيدًا مكانة الدين فى قلوب الشعوب ويتقنون جيدًا تليبس للمصالح السياسية بشعارات دينية براقة ، وهكذا جيشت الجيوش بمباركة الباباوات لتحرير بيت المقدس وكان الصمد له شكل دينى لكنه فى حقيقته سياسى ، وينفس القدر عندما نقوم بدراسة حملات الدولة العثمانية فى البلقان ولتى أخذت لها شعارًا لانتشار الإسلام فى أوروبا والعودة إلى الفتوحات الإسلامية فى القرن الهجرى الأول ، إلا أن هذه الحملات قد ألبست عنوة أيضا شعارات دينية لكنها كانت فى

الأساس محاولة لإتقاذ للدولة العثمانية من الانهيار وإرسال الجيوش بعيداً عن تركيا حتى لا تكون شاهداً على الفساد المستشري في ذلك الوقت وبسبب الأزمة الاقتصادية كان المطلوب فتح بلاد جديدة لعودة الازدهار الثقافي وهكذا كانت للحملات سياسية تحمل ثوباً دينياً ، وبقراءة للتاريخ بصورة محايدة نستطيع أن نكتشف بسهولة أن هذه الصدامات لم تكن بسبب الدين أو للجنس ولكن بسبب المصلحة السياسية للبحثة ، أما الدين والجنس فيؤخذ كواجهة لستر عورة هذه الحروب ، وإذا طبقنا هذه النتيجة على الصراع العربي الإسرائيلي محلياً سوف نكتشف أنه لم يكن صداماً حضارياً بقدر ما كان صراعاً سياسياً على أرض اغتصبتها اليهود عنوة ويحاول للعرب تحريرها ، وإذا حاولنا تطبيق النتيجة عالمياً سوف نسال أنفسنا هل ما يقوم به « أسامة بن لادن » ضد الغرب هو صراع ديني وصدام حضاري أم للبحث عن زعامة وتصفية حسابات قديمة منذ الحرب الأفغانية السوفيتية حيث تحالفت أمريكا معه على أنهم بعد خروج السوفييت سوف يساعده ليكون ملكاً للسعودية ثم تخلوا عنه؟ وهل ضرب أمريكا لأفغانستان هو تصادم حضارات أم أنه نوع من الهيمنة السياسية ومحاولة فرض الاستراتيجية الغربية بالقوة العسكرية على العالم حيث إنها القوة للوحيدة اليوم ؟ وهكذا نرى أنها أسباب سياسية بحثة تأخذ شكلاً دينياً وتبريراً من أصحاب نظريات تصادم الحضارات .

#### رابعاً : مواجهة الحقيقة

إذا لم يكن الصراع العربي الإسرائيلي صراعاً دينياً أو عرقياً ، وإذا كان هذا الصراع سياسياً ومصلحياً فالسؤال هو لماذا لم نستطع الانتصار في هذا الصراع ؟ الحقيقة التي يجب أن نواجهها هي أننا لم نستطع أن ندير هذا الصراع بعقلية علمية مدركة لما حولها ، ففي الوقت الذي رصدت فيه إسرائيل اتجاه الريح وتوقعت أن للقوة الأمريكية سوف ترث الإمبراطورية البريطانية ، عشنا نحن في وهم القوة السوفيتية وكان الخيار خاطئاً ، فسقط الاتحاد السوفيتي وتفكك ، وكنا قد خسرنا الكثير ولو لم يكن للرئيس الراحل أنور السادات رؤية مستقبلية لانتهى بنا الأمر اليوم إلى قاع المجتمع العالمي ، وفي الوقت الذي جندت فيه إسرائيل خبراءها وعلماءها لبناء قاعدة علمية ضخمة بحيث رصدت للبحث العلمي ميزانية أكبر مما ترصده

الدول العربية مجتمعة للبحث العلمى عشر مرات ، وعندما أمطرت السماء مالا على العرب بسبب البترول لم يفكروا فى بناء قاعدة علمية حديثة أو يفكروا فى بناء حضارة متكاملة من تعليم وتصنيع وتحضر بل قاموا بإففاق هذه الأموال بصورة أعطت نموذجاً لا تخطئه العين للعالم لذلك البدائى الذى هبطت عليه الثروة من السماء ولم يكن متوقفاً لها فأضاعها فيما لا يفيد بل وصار موضوعاً لسخرية أولئك الذين يعملون لأجل المال والتطور والتقدم ، وقد انتشرت نكتة فى الولايات المتحدة فى بداية التسعينات عندما سقط الاتحاد السوفيتى نقول : إنه بعد سقوط الاتحاد السوفيتى لتجه العلماء إلى إسرائيل واتجهت للأقصيات ( العوالم ) إلى العالم العربى ، وهذه نكتة تعبر عن حقيقة يجب مواجهتها ، فطينا أن نسال ما هى أولوياتنا اليوم ؟! ومن أحدث الأساليب فى إدارة الصراع أن إسرائيل عندما أحسّت أن الراى العام العالمى بدأ يتعاطف مع القضية الفلسطينية بسبب انتفاضة الأقصى وخاصة نقل صورة محمد الدرة وهو يقتل فى حضان أبيه ، هنا رصدت إسرائيل مائة مليون دولار أمريكى لكى تنسى العالم صورة محمد الدرة ، ونجحت فى ذلك ، والمسؤال هنا هل فكر العرب فى رصد مبالغ لتبقى صورة محمد الدرة عالقة فى ذهن العالم أم أن الفكرة لم تخطر على بالهم ؟!

وهكذا يجب علينا أن نواجه الحقيقة التى تقول : إن صراعنا هو صراع علمى ككاسيمى تقافى وليس صداماً دينياً عنصرياً .

وهكذا نرى بدراسة هذه الحالة أنه لا يوجد ما يسمى بتصادم الحضارات ولكن هناك ما يسمى بتصادم المصالح .

بعد أن أثبتنا فشل للتوجه الأمريكى قبل ١١ سبتمبر والذى يلخص فى العولمة وصدام الحضارات والذى كانت أمريكا تريد فرضه على العالم دعونا الآن نتقدم إلى ١١ سبتمبر .

\* \* \*



## • أمريكا ومازق ١١ سبتمبر

فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١م فوجئت أمريكا ومعها العالم بأن الأمن الأمريكى قد اخترق وأن طائرتين مدنيّتين تحولتا إلى صاروخين وضربتا مركز التجارة العالمى فى نيويورك فى عمليّتين إرهابيّتين مما لادى إلى مقتل لكثير من خمسة آلاف شخص ، ثم طائرة ثالثة ضربت الپنتاجون وزارة الدفاع ورابعة هبطت مضطربة فى مكان غير البيت الأبيض ، وصحا العالم على حقيقة كلفت غائبة جدا عنهم وهى أن الإرهاب له يد طويلة يمكن أن يصل إلى قلب الولايات المتحدة ، وهنا وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها فى مأزق يصعب الخروج منه ، وهكذا رأينا للبلد الذى كان يملأ الدنيا ضجيجاً بتفوقه العسكرى والاقتصادى والتكنولوجى ، فضلا عن زعامته للرأسمالية الديمقراطية التى انتصرت فى النهاية وصارت نهاية التاريخ ، وعلى الجميع كى يصلوا إلى نهاية التاريخ أن يتبنوا نظريات أمريكا السياسية والاقتصادية والعلمية ١٠٠٠ إلخ ، هذا البلد اختلف ضجيجه هذه المرة ، وبات يشكو للعالم الإهانة التى لحقت به ولم يكن يتوقّعها ثم جيش الجيوش ويتحرك فى اتجاه عدو يطلق عليه الإرهاب ، يريد أن يجتثه من جذوره حيث كان وحيث وجد ، وهكذا وجدنا أمريكا تعيش عدة مأزق تحتاج إلى أن تخرج منها :

### ١ - مأزق تاريخى

بقراءة التاريخ وبوضع الخبرة الذاتية وخبرة الآخرين فى الاعتبار نكتشف أن الإرهاب عدو هلامى لا مكان له ولا زمان ، فهو يخرج برأسه حيث يوجد الفقر والظلم والعنصرية ، ويختفى حيث توجد العدالة والحرية والمساواة ، والإرهاب موجود بوجود الإنسان وسيبقى حتى نهاية العالم وذلك لأن ظلم الإنسان لأخيه الإنسان لن ينتهى إلى يوم الدين ، وإذا وعينا سيرة وحياة الأنبياء المصلحين نجد أنهم أكثر البشر معاناة لأنهم طالبوا شعوبهم أن يقلبوا الآخرين كما هم وأن يتعاملوا معهم بالحب والمسامحة والغفران ، والأيدان شخص بسبب دينه أو لونه أو جنسه ولكن هؤلاء الذين نادوا بهذه التعاليم اضطهدوا أو ضربوا وشرّدوا ، فمنهم من قتل وآخرون اضطروا لترك بلادهم والهجرة إلى الخارج ، وغيرهم طورّدوا حتى الموت ، وعلى امتداد التاريخ الإنسانى لم ينجح نظام سياسى فى أن يقضى على الشر والظلم

والإرهاب ، لأن النظام العيسى ذاته هو نظام إنمائى مملوء بالنقض والشرور ، واسمعوا معى ما يقوله بوش الابن وهو يتحدث عن الشر والخير ، وكيف يتحدث عن غزو البلاد وقتل الأبرياء وكأن هذا ليس شرًا ، بل سمعوه وهو يبرر وقوف الكثيرين من الشعوب ضد أمريكا بالقول : إن الشعوب تقف ضد أمريكا لأنها بلاد الحضارة والديمقراطية وهكذا قسم العالم إلى متحضرين وبربرية وهو بهذا يعود إلى تاريخ الإمبراطورية الرومانية .

## ٢ - مازق لغوى

لقد وضع من محاولة أمريكا الخروج من المازق سقوط رئيسها فى مازق لغوية عدة . فقد استخدم مفردات توضح أن أمريكا أبعد ما تكون عن ثقافة الشعوب الأخرى ، ففى ثورة غضبه استخدم تعبير « حملة صليبية » وفى اللغة الإنجليزية يستخدم هذا التعبير بمفهوم الحملة العسكرية ولا تعنى أى منلول دينى ، إلا أن هذا التعبير ذاته له دلالة فى منتهى للخطورة فى الشرق الأوسط الذى عانى من الحملات الصليبية التى غزت بلاد الشرق بدعوى تطهير الأراضى المقدسة من المسلمين وقد كان لها مبرراتها الأخرى التى لا تخفى على أى دارس للتاريخ ، لكنها رفعت الصليب شعارًا مزيّفًا لها لتلقى التبرعات ولتجيش الجيوش ، وقد أصبح هذا التعبير فى البلاد الشرقية والإسلامية تعبيرًا مقبوضًا عن كل حملة تحمل شعار الدين لتتمتع أتباع دين آخر ، وهكذا وقع بوش فى مازق اضطر بعده إلى الاعتذار وزيارة المركز الإسلامى بواشنطن ، ولم يكن هذا المازق للغوى هو الوحيد من نوعه فقد أطلق على عملية اجتثاث الإرهاب « العدالة المطلقة » وهذا التعبير لدينا نحن الشرقيين من مسيحيين ومسلمين لا يعبر إلا عن عدالة الله فلا يوجد مطلق سوى الله وعدالته ورحمته ، وعندما أدرك بوش هذا تراجع عن الحديث عن العدالة المطلقة ، وهكذا وقعت أمريكا فى مازق كان لابد أن تترتب لتعلم تأثير فعل هذه التعبيرات على من يسمعونها فى العالم ككل .

## ٣ - مازق فكرى

يحذرنا علماء التفكير العلمى قائلين : إن أهم الأخطار على التفكير هو خطر

التعميم، أى أخذ ظاهرة معينة وتعميمها على شعب من الشعوب أو اتباع ديانة معينة أو جنس من الأجناس ، ونحن نعتز جميعاً أن الإرهاب فى السنوات الأخيرة تركز فى الدول الإسلامية لكن هذا لا يعنى إطلاقاً أن كل المسلمين إرهابيون بل توجد جماعات مسيحية متطرفة ومنها صاحب تفجير أكلاهوما وديفيد قروش الذى انتحر مع جماعته من أطفال ونساء ٠٠٠ الخ.

ويقول الخبراء : إن هناك عشر جماعات من هذه النوعية فى أمريكا وحدها منها «فرسان الإنجيل» و«حزب الله» ٠٠٠ وغيرهم بل هناك جماعات متطرفة لا دينية فى اليابان وتايلاند وغيرها ، فى نفس الوقت الذى فيه رفض أغلب المسلمين هذه النوعية من التطرف وأدانوها ، بل اعتبروا الأعمال الإرهابية جرائم حوكم من ارتكبها ولدين ، وهذا حدث فى مصر والسعودية وسوريا والأردن وهى بلاد إسلامية، بل إن قيادات الدين الإسلامى فى هذه البلاد أدانوا الفكر المتطرف بقوة من خلال الفقه الإسلامى الصحيح ، فى الوقت الذى كفرت فيه هذه الجماعات للقيادات الدينية وأطلقت عليهم تعبير عملاء الحكومات وهم يضعونهم فى المرتبة الأولى من أعدائهم ؛ لأنهم يعتبرونهم قد ارتدوا عن الإسلام وجماعة الجهاد فى مصر ترتب أعداءها مبكئة بالمسلمين للمرتدين أولاً ويقصد بهم علماء الدين الأجلاء ثم الحكومات العميلة للغرب ثانياً وثالثاً لليهود وأخيراً للمسيحيين وهكذا نرى أن أكثر الذين عناوا من الإرهاب هم المسلمون الغيورون على دينهم .

#### ٤ - مازق حضارى

عندما تقود دولة من الدول الحضارة الإنسانية فى حقبة من حقب الزمن عليها أن تكون نموذجاً للحضارة الإنسانية الكاملة ، فلا شك أن مثل هذه الدول التى تقود العالم تكون قد وصلت إلى القمة فى عصرها سواء فى العلوم أو القوة العسكرية أو الفكر الفلسفى ، وهكذا كان عندما قادت العالم الحضارة اليونانية فالرومانية فالإسلامية وأخيراً الحضارة الغربية ، وقد تميزت الحضارة اليونانية بالفلمفة والقوة العسكرية ثم تلتها الحضارة الرومانية والتى تميزت بسيادة للقانون ثم جاءت الحضارة الإسلامية التى تميزت بالنظرة الشمولية للكون وأخيراً جاءت الحضارة الغربية والتى قلقتها

إنجلترا ثم دانت القيادة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، وكل هذه الحضارات كانت ترتفع على أنقاض الحضارة السابقة لها ثم تصل إلى القمة لتبدأ في الانهيار لعدة أسباب من أهمها إهمال الأخلاقيات العامة ، وخطرسة القوة والعنصرية والتعصب ، إلخ ، وقد أطن مفكرو أمريكا أنها قد استفادت من خبرات الحضارات السابقة ولها تراعى للمساواة بين البشر وتهتم بالأخلاق وترفض العنصرية والتعصب وخطرسة القوة ولها نظرة شمولية إنسانية ، وبدأت الولايات المتحدة تتحرك في اتجاه حقوق الإنسان والمرأة والطفل ، ورفض العنصرية والتعصب ، وفي لحظات تبدل كل هذا في يوم الحادى عشر من سبتمبر وظهرت خطرسة القوة وعدم قبول الجرح والإحساس بالهزيمة والتهديد بالقتل ، ويعطن بوش لكل بلاد العالم « أن على كل الحكومات في كل أنحاء العالم أن تقرر إما أن تكون معنا أو مع الإرهاب ، ولا يوجد حل وسط » أى لا يوجد من يستطيع القول نحن ضد الإرهاب ولكن ليس معكم في طريقكم لمعالجة الإرهاب ، وهذا في الحقيقة مازق حضارى شديد التعقيد تظهر فيه الخطرسة مع العنصرية مع الإحساس بأنهم على حق والآخر على باطل مهما كانت مبرراته . ثم هذا التمرکز حول الذات الذى يجعله يبنى على ضحايا أمريكا بينما لا يهتم بضحايا شارون في فلسطين أو ضحايا الإرهاب في البلاد العربية والإسلامية سواء كانوا مسيحيين أو مسلمين ، أليس هذا يفقد أمريكا مصداقيتها في قيادة الحضارة العالمية وتقديم ذاتها كنموذج للحضارة الإنسانية في عصرها .

#### ٥ - المآزق لاهوتى ( فقهى )

ونقصد بالمآزق اللاهوتى ( الفقهى ) أنه المآزق الدينى أى التفسير الدينى والأخلاقى الذى اعتمدت عليه أمريكا في محاربة الإرهاب ، إن الدعوة الدينية والتفسير اللاهوتى لدى أمريكا اليوم أن الإرهاب ومن يؤونه هم الشر المتجسد وأن أمريكا ومن يعاونها في القضاء على هذا الشر هم الخير المتجسد ، وأن عليهم أن يعلنوا حرباً مقدسة ضد البلاد التى تؤوى الإرهاب أو تتعامل معه ، وعلى هذه البلاد تسليم الإرهابيين لأمريكا بالذات ثم تتحرك أمريكا في هذا الاتجاه فقتل نساء وأطفالاً ورجالاً لا علاقة لهم بالإرهاب فهم مغلوبون على أمرهم ، فيسقط العشرات كل يوم

فى العراق ، وفى فلسطين وقربيا فى أفغانستان والسودان وربما إيران .. وغيرهم .  
فهل هذا الفكر هو الفكر اللاهوتى المسيحى الحقيقى ؟ إن اللاهوت المسيحى يتحدث  
دائما وبجلاء عن أن الله لا يقف محايدا فى أى قضية إنسانية ، إنه دائما يتخذ موقفا  
مع المظلوم ضد الظالم ومع الضعيف ضد القوى على شرط أن يحاول هذا المظلوم  
رفع الظلم عن نفسه أى يجاهد فى سبيل ذلك ، ولكن بدون عنف واللاهوت المسيحى  
لم يعط يوما مبررا للقتل ، لقد نادى السيد المسيح بالحب والسلام بين البشر ، بل  
ورفض الانتقام بكل ألوانه وأشكاله ويقول الإنجيل « لى النعمة وأنا أجازى يقول الله »  
ولذلك فاللاهوت المسيحى يتعاطف تماما مع الضحايا الأمريكيين كما يتعاطف وعلى  
نفس المستوى مع غيرهم من الضحايا فى كل بلاد العالم مهما كانت ديانتهم أو  
جنسياتهم ، ويرفض اللاهوت المسيحى كل أنواع للعنف مهما كانت مبرراته ، فبأى  
مبرر دينى يرفع ريجان الإنجيل ويليه بوش الأب ثم بوش الابن ويضعه فى المقدمة  
للقضاء على الشر المنقضى فى العالم بطريقة عسكرية عنيفة .

إن مضمون الإنجيل لخصه السيد المسيح بالقول « تحب للرب إلهك من كل قلبك  
ومن كل نفسك ومن كل قدرتك وتحب قريبك كنفسك » وعندما سأله أحدهم من هو  
قريبى ؟ كانت الإجابة هو الإنسان على إطلاقه مهما اختلف فى الدين أو الجنس ثم  
قال : « لا تقاوموا الشر بالشر بل قاوموا الشر بالخير » وقال أيضا « وكما تريدون  
أن يفعل الناس بكم افعلوا أنتم أيضا بهم هكذا » فإين الإنجيل المرفوع فى يد بوش من  
هذه الكلمات ؟ ! بل أين الإنجيل وأخلاقيته فى حديثه إلى الكونجرس عندما يقول  
سوف نرسل المخابرات لكى تقلب هذه الجماعات على بعضها البعض ، أى أنه  
سيمعمل على أن يخون الإنسان أخاه الإنسان ويقتله سواء باغراء المال أو السلطة أو  
الوعد بالأمان ، أن التفسير الذى تعتمد عليه السياسة الأمريكية هو بلاشك تفسير  
مشبوه للكتاب المقدس .

ولخروج من هذه المأزق للمتحدة على أمريكا أن تعيد حساباتها وأن ترتفع  
بقامتها كالدولة العظمى الوحيدة اليوم إلى المستوى للحدث وأن ترتقى بمشاعرها  
وأحاسيسها وأن تعود إلى القيم الحقيقية للكتاب المقدس وأن تصصرف كدولة تقود

حاضرة اليوم بالآ تكيل بمكيالين ، ولا تنتقم لنفسها من شعوب تتضور جوعاً وتموت  
فقراً ، فإن هذا النوع من الانتقام سوف يجعل الإرهاب أقوى ، فهل تفعل ؟!

\* \* \*

## ● أمريكا بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١م

توالت الهزات الأرضية سواء داخل أمريكا أو خارجها كتوابع لزلزال ١١  
سبتمبر وسوف نتحدث هنا عن أمريكا بعد ١١ سبتمبر في ثلاثة اتجاهات الأول هو  
ماذا حدث داخل أمريكا ؟ ثم ماذا حدث في علاقاتها بالدول خاصة العربية  
والإسلامية؟ ثم أخيراً للموقف من صراع الحضارات وخاصة الإسلامى المسيحى .

أولاً : ماذا حدث داخل أمريكا ؟!

### (أ) اهتزاز الثقة

لقد كان لحادث ١١ سبتمبر وقع الصاعقة على الشعب الأمريكى ، لأول مرة فى  
التاريخ الأمريكى يشعر هذا الشعب أنه معرض للضرب بقوة بل وبالضبايع ، فقد كان  
هذا الشعب يعيش بعيداً عن الصراعات الإقليمية والدولية ، يساهم فيها بقدر ما يريد ،  
لا يفرض عليه أحد الدخول فى صراع أو الخروج منه ، يشاهد الصراع والحروب  
وحوادث الإرهاب على شاشة التليفزيون باستمتاع أحياناً ويرفض فى الأغلب الأعم  
لكنه يشعر أنه بعيد كل البعد عن عالم الدماء الذى يراه ، ولقد كان لأفلام هوليوود التى  
تغذى فيه عقيدة التفوق على جميع الشعوب والأجناس بدءاً من أفلام الكابوبى الذى  
دائمًا ينتصر على الشرير مروراً بأفلام رامبو وإحباط العمليات الإرهابية ... إلخ ،  
وانتهاء بفيلم يوم الاستقلال الذى فيه انتصرت أمريكا على غزاة القضاة ، هذه العقدة  
لم تكن فقط فى الجانب العسكرى بل فى كل الجوانب الأخرى العلمية والاجتماعية  
والاقتصادية والدينية والأمنية ... إلخ ، وجاء الحادى عشر من سبتمبر ليضرب كل  
هذا فى مقتل ، ولم يكن الشعب الأمريكى مهزوز الثقة بنفسه فى يوم من الأيام كما  
كان بعد ١١ سبتمبر وقد وضع هذا عندما اندفعت الجماهير إلى الكنائس لترفع  
صلاتها إلى الله ، وعادة للذى يتجه إلى الله هو الذى يحسن بضعفه والله ويلجأ إلى

المعونة الإلهية ، وهكذا امتلأت الكنائس بالعابدين فى بكاء مستمر على الضحايا وإن كان فى الحقيقة هو بكاء على أنفسهم وعلى ضعفهم وعلى ضياعهم وظهرت تساؤلات لاهوتية كثيرة جدا مبنية على تعاليم خاطئة تعلموها من القادة الدينيين ، تلك التعاليم التى تقول إن أمريكا قد أوجدها الله بشكل خاص جدا ليحقق إرادته فى العالم من خلالها ، أى أن مشيئة الله لتحقيق ملكوته على الأرض سوف تتم من خلال أمريكا، فمشيئة رؤسائها وتوجهاتهم هى مشيئة الله ، لذلك يظهر للرؤساء ومعهم الوعاظ العالميين ، ويشيرون إلى أن هؤلاء الوعاظ للمشهورين هم المشيرون الخاصون لهم ، وهؤلاء المشيرون يصلون ثم يشيرون للسياسيين بهدف الله من وجود أمريكا وتحركها للقيام إلى أى اتجاه ، وفى مشورتهم كثيرا ما أشاروا إلى أن أمريكا تحظى بعناية خاصة من الله لأنها تحقق مشيئته وإرادته فى العالم ، وكان السؤال فى كل الكنائس بعد ١١ سبتمبر هو أين هذا الكلام ؟ ولماذا سمح الله بهذا للتدمير ؟ وإن كانت أمريكا لها رعاية خاصة من الله فلين هى ؟ ثم ما هو مستقبل أمريكا فى ظل مثل هذا الصراع ؟

ولقد أثير سؤال ثان : إذا كانت أمريكا تحقق مشيئة الله فلا بد أن يكون الضعفاء متعاطفين معها فلماذا هذه التشنج التى حدثت من الملونين داخل أمريكا ؟ وهل الكنائس التى ضمت هؤلاء وقامت برعايتهم وأعالمتهم كانت مخطئة ؟ أم أنها قامت برعايتهم بتمال وغطرسة لأنهم غير أمريكيين ؟ وكانت تقدم لهم المعونات من أعلى إلى أسفل ولا تتعامل معهم كبشر متساوين معهم ؟ فهل كان التحرك الروحى والاجتماعى تجاه الفقراء خاطئا ويغير لتضاع ؟

ثم ظهر سؤال آخر : هل يمكن أن يكون الله قد تخطى عن أمريكا لأنها تخلت عن رسالتها ؟ فعندما تقبل الكنائس الشواذ جنسياً فى عضويتها سواء من الرجال أو النساء ، وعندما يتم تخصيص كنائس لهذه النوعية من البشر ؟ وعندما تنتشر المخدرات والإباحية الجنسية والجرائم فى داخل هذا المجتمع بهذه الصورة ، ألا يشير هذا إلى أن أمريكا قد تخلت عن رسالتها الدينية والروحية ؟ وهل حدث ١١ سبتمبر هو عقاب لهذا الشعب الذى أهمل رسالته وانحرف عن الأخلاقيات المسيحية الحقيقية ؟ وهل العلاج هو العودة إلى الله من كل القلب .

ثم ظهر سؤال أخير : إن رسالة أمريكا في العالم هي نشر السلام والحب فهل تخلت أمريكا عن هذا عندما دخلت في حروب في الشرق الأوسط وأيدت إسرائيل بلا تحفظ وظلمت شعوباً كثيرة بطريقة أو بأخرى ؟ ولقد وجهت هذه التساؤلات إلى العلماء والقادة الدينيين وكانت الإجابات محيرة ومتريدة وغير واضحة مما عمق في النفوس اهتزاز الثقة حتى في المؤسسات الدينية ولقد كان هذا بعد الأحداث مباشرة .

والأمر الثاني الذى حدث غير اندفاع للشعب إلى الكنائس هو اضطهاد الملونين في العمل وفي الجيرة ومحاوله مطاردتهم ، والنظر إلى اللحى والحجاب نظرات مليئة بالخوف والارتياح وعدم الراحة ، وفي مدارس الأطفال كانت مضايقات من أصدقائهم وقد وصل الاهتزاز بالنقطة إلى قمته عندما قتل بعض الشباب الأمريكي رجلاً قبطياً مصرياً في محل بقالته لأنه كان يعلق صورة للبابا شنودة في مكانه فظنوا أنها صورة « أسامة بن لادن » وأن صاحب الدكان من أتباعه فقتلوه ، وفي مكان آخر قُتل هنديان يدينان بالهندوسية لا لشيء إلا لأن مظهرهما عربى إسلامى ويطلقان لحيتهما وقد وضعت مؤخرًا قيود على الدراسة للمسلمين وخاصة إذا أرادوا دراسة العلوم ، ورغم كل ذلك فقد كان الصوت الأعلى هو اضبط النفس وقد قامت كنائس كثيرة بفتح أبوابها للمصريين المطرودين ، وكثيرون من المسيحيين الأمريكيين قاموا بحماية جيرانهم من الاعتداء ، ولقد هدأت هذه الحركة وإن لم تهدأ المتابعات الأمنية .

## (ب) العلاقة بين المسلمين والمسيحيين في أمريكا

### ١. مراكز الحوار الإسلامى المسيحى

قبل الحادى عشر من سبتمبر كان يوجد مركزان للحوار الإسلامى المسيحى داخل أمريكا أحدهما للأمور السياسية فى جورج تاون والثانى للأمور الدينية فى كلية لاهوت هارتفورد ، وكان هناك مع هذين المركزين مكتب للعلاقات الإسلامية المسيحية يتبع للمجلس الوطنى للكنائس الأمريكية وقد تم إلغاء هذا المكتب منذ عامين بسبب مشاكل مالية ، وهذا أمر غريب جداً فى أمريكا . فى مقابل هذه المراكز الثلاثة والتي ألغى واحد منها هناك مئة وعشرة مراكز تتحدث عن العلاقات المسيحية



اليهودية ، والمسال الذي يجرى إلى الذهن عندما نعلم بهذه الإحصائيات ماذا كان دور الجاليات الإسلامية والعربية في طول الولايات المتحدة وعرضها ؟ وفي أى شيء تصرف الميزانيات الضخمة التى ترد من البلاد الإسلامية للحوار الإسلامى المسيحى ؟ وكيف لا يكون فى الولايات المتحدة أى اهتمام بهذا الحوار من الدول الإسلامية ؟ فى وقت نحن نجتاز حرباً ضروساً مع اليهود فى الشرق الأوسط ، إلا أنه قبل الحادى عشر من سبتمبر كان هناك حوار حى وفعال بين الكنيسة الكاثوليكية الأمريكية والجاليات الإسلامية فى أمريكا .

## ٢- موقف الجماعات الإسلامية لدخل أمريكا

كان لبعض الجماعات الإسلامية فى الولايات المتحدة قبل الحادى عشر من سبتمبر موقفاً محدداً من الحوار الإسلامى المسيحى والذى كانت تقيمه المراكز الإسلامية هناك ، فقد رفضوا الحوار تماماً ولجأوا مراكزهم الإسلامية بالسؤال : لماذا نتحاربون مع الكفار ؟! بعد ١١ سبتمبر ذهبوا إلى هذه المراكز الإسلامية بسؤال مختلف قائلين : كيف نقيم الحوار ؟!

ولقد فتحت المراكز الإسلامية لزيارة للمسيحيين الذين توافدوا بكثرة على هذه المراكز للحديث عن الإسلام ولزيادة المعرفة به حيث إن معرفتهم بالإسلام قبل الحادى عشر من سبتمبر كانت سطحية وغير واضحة المعالم ، وأرادوا أن يعرفوا كيف يحض دين سماوى على قتل أبرياء ؟ وأثاروا أسئلة كثيرة فى هذا المجال :

هل القرآن ينص على محاربة الآخر المختلف وقتله حتى يؤمن بالإسلام ؟ هل المسلمون يعيشون حياة همجية طبقاً لدينهم وإيمانهم ؟ هل الإسلام ينظر نظرة دونية إلى المرأة ويعتبرها من مقتنيات للرجل ؟ وهل تعدد الزوجات بغرض المتعة فقط أم لأغراض أخرى ؟ وقد أثارت مثل هذه الأسئلة بشجاعة ووضوح فى المراكز الإسلامية ليتلقوا عنها إجابات وكان من الواضح أن الوعاظ والمفسرين المسلمين ليسوا على المستوى المطلوب ولا يستطيعون أن يقدموا تفسيراً معاصراً كالذى نسمعه فى البلاد العربية وخاصة مصر والأردن وتونس ، لذلك فالحاجة ملحة جداً وخاصة

فى هذه الأيام للرد على مثل هذه التساؤلات حيث إن الإجابات غير الواضحة تعمق النظرة الخاطئة للإسلام .

ولقد حدثت موجة عارمة فى الإذاعة والتلفزيون والصحف الأمريكية بالحديث عن الإسلام سلبًا وإيجابًا ولقد كان أكثر الكتب مبيعًا فى الولايات المتحدة هو القرآن الكريم .

**ثانيًا : ماذا حدث فى العلاقات الأمريكية مع الدول الإسلامية والعربية ؟**

قبل الحادى عشر من سبتمبر كانت أمريكا تقسم العالم العربى الإسلامى إلى دول معتدلة وهى : [ مصر - السعودية - الأردن - تركيا ] ثم دول إرهابية وهى : [ العراق - السودان - سوريا - إيران ] وقد أبعدت باكستان تمامًا عن سياستها الخارجية وذلك بسبب علاقتها المتميزة مع الهند وبدأت تهاجم باكستان بسبب القوة النووية التى امتلكتها أما الجمهوريات الإسلامية السوفيتية السابقة فقد وضعت لكل واحدة منها سياسة معينة طبقًا لتأييدها للإرهاب ، ولقد وضعت أمريكا أساسًا لعلاقتها مع هذه الدول تقوم على موقف هذه الدول من حقوق المرأة والطفل والأقليات . . . الخ ، أدت فى النهاية إلى صدور قانون من الكونجرس الأمريكى ينص على التدخل فى هذه البلاد لحماية الأقليات وحماية حقوق الإنسان .

كذلك أسست علاقتها على مدى تقبل هذه الدول لفكرة العولمة وذوبان العالم ككل فى حضارة واحدة وتحويل العالم إلى قرية صغيرة وفتح الحدود والتوقيع على قوانين التجارة العالمية وقبول للمؤتمرات الدولية التى تفرض على الحكومات المحلية وتفكيك الدولة والتحول إلى المجتمع المدنى .

بعد الحادى عشر من سبتمبر لخصت الولايات المتحدة علاقاتها بالدول العربية والإسلامية فيما يلى :

#### ١ - تحليل موقف باكستان

وذلك لأن باكستان تخلت عن طالiban بزلوية ١٨٠ درجة منوية ولأقت بنفسها خاضعة لكل السياسات الأمريكية خوفًا وطمعًا ، خوفًا من احتياجها وطمعًا فى رفع

للدیون عنها ولحل مشكلة كشمیر مع الهند حلیف أمريكا ، ولأجل كل هذا فقد عدلت أمريكا من موقفها من باكستان واعتبرتها حلیفة لها لكن ليست شریكة كاملة وذلك لوجود بعض القلق من ناحية الشارع الباكستانی ، والخوف من أى انقلاب على الحاكم الحالی برویز مشرف وخاصة أن الشعب الباكستانی یؤید طالبان بقوة ، ولذلك كلفت وزارة الدفاع الأمريكية الكوماندوز الأمريكي أنه فی حالة خلع للرئيس الباكستانی علیهم أن يقوموا بتفكيك القوة النووية الباكستانیة .

## ٢- إعادة تأهيل ایران

وقد أشاروا فی هذا إلى إعادة إحياء سياسة كیمنجر القديمة والتي أشار فیها إلى تكوين حلف من تركيا وإيران وإسرائيل هذا الحلف یحتوی العالم العربی كله ویقوده ویبدا بعد هذه الدول المؤسسة بالدول المعتلة فی الخليج ثم مصر والأردن ، وإعادة للتأهيل تأتي بالترهيب والترغيب ، الترهيب بضرب الدول التي تؤوی الإرهاب ، والترغيب برفع المعاناة الاقتصادية وخاصة للديون عن ایران ،

## ثالثا : الموقف من صراع الحضارات وخاصة الإسلامی المسيحي

نقول التحليلات الأمريكية إن نظرية صموئیل هنتجتون ، لم تجد هجوماً ورفضاً إلا من العربية والإسلامية ، فمعظم الدول الأخرى ناقشت هذه النظرية قبلت البعض منها ورفضت البعض الآخر وهذا ما حدث فی روسيا والصين والهند . . . إلخ أما فی الدول العربية والإسلامية فقد رفضت النظرية تماماً مقابل قبولها بشكل ملفت للنظر من الصهاينة ، ولقد قبلها الصهاينة لكي يقضوا تماماً على القضية الفلسطينية من باب التصادم الحضاری بالتوازی مع الحرب الأمريكية ضد أفغانستان ولقد كان موقف العرب من هذا الأمر أنهم اعتبروا أن العولمة هی هجوم على الإسلام وبالتالي فهم يرفضونها تماماً ، كل هذا أثر بشدة فی رد الفعل الأمريكي بعد ١١ سبتمبر ، فأول ما تحدث به بوش بعد الحادث تحدث عن حملة عسكرية فهمت على أنها صليبية ثم اعتذر عن المصطلح ، ثم تحدث عن العدالة المطلقة ، وفكرة الحاكم العادل الذي يطبق العدالة المطلقة هی فكرة المسيح عند المسيحيين وفكرة المهدي المنتظر عند المسلمين، وبدأ بوش يتحدث عن الإسلام ويفرق بينه وبين الإرهاب ويقول ما هو

صحيح الإسلام وما هو غير صحيح وهكذا تحول بوش إلى « مفتى » للإسلام على حد تعبير د . إيقون حذاد أستاذ مقارنة الأديان بجامعة هارفارد .

ومن الملفت للنظر أيضاً هو تقرير السياسة الأمريكية قبل ١١ سبتمبر فلرلد على أولئك الذين قالوا إن ١١ سبتمبر هو نتيجة طبيعية للسياسة الأمريكية ضد الشعوب الأخرى ، قال بوش : إن الذين ضربوا أمريكا يوم ١١ سبتمبر لا يكرهون سياسة الولايات المتحدة الأمريكية لكنهم يكرهون حضارة أمريكا التي تتكون من الديمقراطية والقيم الغربية وإن الذين قاموا بهذا هم قوم غير متحضرين وأرلوا تطعيم الحضارة الأمريكية ، وإن دور أمريكا اليوم هو معاقبة غير المتحضرين وإجبارهم على التحضر ، ولذلك نجد أن الإعلام الأمريكي ركز في حربه ضد الأفغان على علاقة لحي الرجال ورفع الشانور عن وجه المرأة الأفغانية وعودة السينما والتلفزيون وملاعب الكرة إلى أفغانستان ، إن أمريكا اليوم تتفاخر بدورها في القيام بتحضر دولة أفغانستان ونقلها من العصور الوسطى إلى العصر الحديث ونعتبر أن هذه هي رسالتها إلى دول العالم .

وإن كان كل هذا مقبولا ولكن بالحوار والإقناع وليس بالحرب ، وإن أرادوا القبول فليقبلوا وإن رفضوا فليتحملوا نتيجة رفضهم بأنفسهم وليس بالعقاب من الولايات المتحدة الأمريكية ، لأن هذا الموقف سوف يزيدهم انطواء على ذواتهم وسوف يفرخ أجيالا جديدة من الإرهابيين ؟

أما السؤال الرئيسي الذي يدور حوله الحوار لليوم في العالم وفي داخل أمريكا بقوة وعنف فهو : هل يسمح للمسلمين أن يقرروا ما هو الإسلام أم أن الولايات المتحدة هي التي تحدد مواصفات الإسلام المعكول والمقبول منها ؟

\* \* \*

## هل أمريكا علمانية أم متدينة ؟

### عادل المعلم

يعتبر البعض ذلك السؤال ساذجاً \* ، فالدستور الأمريكى لا ينص على دين للدولة، وينص على فصل الدولة عن الكنيسة . وكثيراً ما يقال: إنه يمكن لأى ملحد أن يصبح رئيساً للدولة \* للمدارس الحكومية لا تدرس الدين، ولا تقيم الصلاة - بطريقة عامة تعليمية منهجية - والدولة لا تشيد ولا تبني الكنائس ولا المعابد ، والدين أمر شخصى \* .

ويعتبر البعض الآخر نفس السؤال ساذجاً، ولكن من وجهة نظر مخالفة \* .

فالدستور لم ينص على دين؛ لأنه لم يكن وقت قيامه - تقريباً - إلا المسيحيون، وكانوا فرقا من البروتستانت ليست على اتفاق تام - وذلك أحد أسباب الهجرة للكثير منهم من أوروبا - وندرة من الكاثوليك، فتميز الدولة لإحدى الفرق يودى للتنازع بينها من جديد، والدولة للناشئة كانت فى حالة حرب مع بريطانيا العظمى منذ سنوات قليلة، ويهددها خطر الإسبان والهنود والفرنسيين، لذلك كان الأفضل أن تقف الدولة على الحياد، والذي لم يكن فى ذلك الوقت إلا بين المسيحيين! بل والبروتستانت!!<sup>(\*)</sup> ونفس الرد يُقال عن فصل الدولة عن الكنيسة، بل يُضاف له أن طلب الكثير من المسيحيين<sup>(\*\*)</sup> حتى اليوم، ألا تتدخل الدولة فى عمل الكنيسة، ولا تعليم الدين، وتترك كل ذلك لأصحاب الشأن \* .

---

(\*) كان أول عمل يقوم به الكونجرس القارى للولايات الأمريكية - تحت الحكم البريطانى - الاحتجاج على قانون لاتماج إزم الكاثوليكية فى كندا ! .

(\*\*) فى أمريكا مبدأ واضح ، تدخل الدولة فى الدين بفسده ، وبالطبع هناك الكثير من الصحة فى هذه العقولة ، بالنسبة لأى دولة وأى دين ، فكل حكومة لها برنامجها ، ويمكنها بالطبع أن تحاول تطويع الدين وتسخير رجاله لخدمة ذلك البرنامج ، وكثيراً ما تتجج ! \* وعدم تدخل الدولة فى الدين لا يعنى بأى شكل من الأشكال أنها تعاضيه ، وإنما ذلك مثيل لحكم تدخل الدولة فى الاقتصاد \* .

أما إمكان أن يصبح أى ملحد رئيساً للجمهورية، فلم تتحقق تلك الإمكانية على مدار أكثر من قرنين، هما عمر الولايات المتحدة، جاء فيهما ثلاثة وأربعون رئيساً، - أى بمعدل خمس سنوات لكل رئيس - كلهم بالتمام والكمال مسيحيون، بل كلهم - عدا واحد - پروتستانت، فلم يأت سوى جون كنيدي فى الستينيات رئيساً كاثوليكياً<sup>\*</sup>.

ومن الناحية الأخرى، لا توجد مؤسسات دينية فى العالم مثل ما يوجد فى أمريكا، من مدارس لجامعات، لمحطات إذاعة وشبكات تليفزيون، لجراند ومجلات وكتب، وأفلام وأغاني، ويكفى أن تعرف أن بيلى جراهام، وپلت روبرتسون، وچيرى فالويل، وغيرهم، لكل منهم مشاهدون ومريدون بعشرات للملايين، ولهم ميزانيات بمئات الملايين من الدولارات، ويمكن لأى منهم أن يصرح علناً، مراراً وتكراراً على الملايين الذين يشاهدونه بكل ما يراه، وفى أى مجال، حتى لو كان على العكس تماماً مما يقوله الرئيس وحكومته<sup>(\*)</sup>. ويمكنك، إذا أردت، أن تقارن كل ما سبق مع الشيخ الشعراوي - رحمه الله -

كذلك بأمريكا نسبة كنائس ومعابد ومساجد أعلى من أوروبا، وتمارس جماعات الإيمان (مسيحيون، مسلمون، يهود، بوذيون، هندوس ١٠٠٠) شعائهم وأنشطتهم الدينية بمعدلات مرتفعة بالنسبة للعالم كله.

وقد لا يعلم البعض أن الولايات المتحدة هى الدولة الوحيدة فى العالم، التى منعت بعض مدارسها - وحتى الآن - تعليم نظرية للتشويء والارتقاء لداروين، بل لقد حبست إحدى محاكمها من درس ذلك فى عشرينات القرن الماضى. كذلك هى من الدول القليلة جداً فى العالم، وقد تكون الوحيدة أيضاً، التى يمكن لأحد مواطنيها أن يرفض التجنيد الإجبارى إذا استطاع أن يثبت أن دينه يرفض للقتال، وأنه يمارس ذلك الدين بالتزام.

والآن، أنتجت هولى وود فيلمًا خرافيًا عن السحر يُسمى « هارى پوتر »، وكان فى الأصل قصة خيالية فى كتاب منشور. اعترضت بعض الدوائر المسيحية فى

---

(\*) قال پلت روبرتسون عن برنامجه «نادى السبعمة»: ... يصل إلى عدد من المعاهدين يفوق أعداد الذين تصلهم مجلات تليم، نيوزويك، وصحف واشنطن پوسٲ، نيويورك تيمز، لوس أنجلوس تيمز، كل ذلك، مجتمعة - « المسيح اليهودى ونهاية العالم »، رضا هلال، مكتبة لشرق الدولية، صفحة ١٢١، ١٢٢.

الولايات المتحدة على الكتاب وعلى الفيلم، وتساعل كثير من الآباء عن ماذا يقولون لأولادهم بخصوص المحر الذي حرمة الكتاب المقدس، حتى إنه بدأت الكتابات تظهر بخصوص ذلك في عالم الصحافة والنشر. ولا أظن أن دولة أخرى في العالم ستكرر ذلك.

وهنا قد يصبح من المناسب أن يقول البعض: بأن أمريكا علمانية في بعض المجالات، ودينية في بعض المجالات الأخرى، أو أنها تعيش دينًا مدنيًا<sup>(\*)</sup> خاصًا بها. ولكن لا يجوز لنا أن نتساءل :

أولاً : ما هي العلمانية ؟

ثانيًا : ما هو الدين ؟

ولنبداً بالأسهل .

### الدين

هو مجموعة من المعتقدات، المعتقد الرئيسي فيها هو الاعتقاد بوجود إله خالق للكون، يعبد أو يطيعه المنتدبن، بالتباج شرائعه أو قوانينه، ويلقى جزاءه على ذلك بشكل ما .

ويسرى هذا التعريف المبسط على المسيحية والإسلام واليهودية، وغيرها .

### العلمانية

العلمانية، بفتح العين، هي ترجمة غير دقيقة للمصطلح، سواء كان باللغة الفرنسية أو الانجليزية .

---

(\*) أعاد الوعظ المنهجيون والمسيحيون - في المدارس وفي لجماعات المعسكرات المحتلة - تكريس أمريكا على أنها إسرائيل الجديدة، ونسبوا إليها القوة التي تمكن حكم المسيح لف عالم في الأرض «إن للدين المدني للشعب الأمريكي، جاء لا ليبقى على الإيمان الذي أيقظ للتوير في قوى الإنسان الأخلاقية، وإنما على مسيحية إحيائية إسرائيلية عقلانية مبلية (ألفية)» - « أرض الميعاد والدولة المصليية» ولتر. أ. مكتوبال، ترجمة رضا هلال، دار الشروق، صفحة ١٢٥.

• فى قاموس لاروس ، طبعة ٢٠٠٠ ، صفحة ٩٢٨ :

Seculaire :  
قرنى أو منوى ، يحدث كل مائة سنة  
« ويعكس هذا الفكر للمسيحى عن السلطة الزمنية ( الإمبراطور أو الملك أو الأمير) والسلطة الأبديّة ( البابا ) »

• وفى قاموس The New International Webster's - Concise Dictionary - International Encyclopedic Edition-1998  
صفحة ٦٦١ :

Secular :  
يخص هذا العالم ( الدنيا ) - مؤقت ، دنيوى - خارج سيطرة الكنيسة .

Secularism :  
أمور دنيوية ( فى مقابل الأمور الروحية ) ، الاعتقاد بوجود عدم إخال الدين فى التعليم ولا الشؤون العامة .

• وفى الموسوعة البريطانية ، الجزء العاشر من « Micropaedia » الطبعة الخامسة عشرة عام ١٩٩٢ ، صفحة ٥٩٤ :

Secularism :  
حركة فى المجتمع منصرفة عن العالم الآخر إلى العالم الحالى . فى العصور الوسطى ، كان هناك اتجاه قوى عند المتدينين لآزدرء للشئون الإنسانية ، وللتفكر فى الله والحياة الآخرة . وكرد فعل لذلك الاتجاه العصر أوسطى ، أظهرت العلمانية نفسها فى عصر النهضة ، فى تطوير الإنسانية ، عندما بدأ الرجل يبدى اهتماماً أقصى بإنجازات الثقافة الإنسانية ، وإمكانات تحقيق ذلك فى العالم الأرضى . نمت الحركة تجاه العلمانية طوال التاريخ الحديث ، وصاحبها نظرة معتادة على أنها ضد المسيحية وضد الدين . وخلال النصف الثانى من القرن العشرين ، بدأ بعض علماء الدين الدفاع عن المسيحية للعلمانية . اقترحوا أن المسيحية يجب ألا تحصر اهتماماتها بالمقدم والعالم الآخر ، ولكن يجب على الرجل أن يجد فى العالم الأرضى الفرصة للدعوة للقيم المسيحية . يرى أولئك العلماء أنه يمكن اكتشاف وتحقيق المعنى الحقيقى لرسالة « عيسى » فى شئون الحياة اليومية ، الحضريّة العلمانية .



• وفي قاموس « المنهل » فرنسي - عربي، الطبعة التاسعة والعشرون عام ٢٠٠١، صفحة ١١٠٧، ١١٠٨ :

Seculaire : قرنى أو جيلي، يحدث مرة كل قرن أو كل جيل .  
« والمقصود فى النهاية زمنى فى مقابل الأبدى، ولكل ذلك مفهوم وسياق مسيحى، بل ومنحصر فى المسيحية »

Seculariser : جعل للشيء أو الشخص الكنسى ، دنيوى.

• وفي قاموس « المورد » إنجليزى - عربى ، للطبعة الثالثة والثلاثون عام ١٩٩٩، صفحة ٨٢٧ :

Secular : دنيوى ، غير دينى ، مدنى ، غير إكليريكى .

يجعله دنيوى ، ينزع عنه الصفة أو السيطرة الإكليريكية . Secularize .

• وأخيراً، المعجم الوسيط ، الصادر من مجمع اللغة العربية ، الطبعة الثالثة عام ١٩٨٥ ، الجزء الثانى صفحة ٦٤٧ :

العلمائى : خلاف للدينى أو الكهنوتى .

وإذا بحثنا قليلا فى التاريخ المسيحى من العصور الوسطى وحتى النهضة، وهو ذلك المجال الذى ظهرت فيه العلمانية لوجدنا كنيسة وكهنوت متسلطين على معظم شئون الناس، ابتداءً من الأباطرة والملوك والأمراء، إلى أبسط المزارعين، وأقصى عزل الأباطرة وحرمتهم مشهورة فى ذلك الوقت، شهرة للمؤامرات والاعتقالات والنمائن البابوية .

وأكثر شهرة من ذلك ، التسلط على الحياة الفكرية والعلمية .

والأسوأ فى كل ذلك ، سوء سيرة رجال الدين المسيحى ، سواء بسبب جشعهم ونهمهم للأموال والممتلكات، أو تحركاتهم الجنسية بكل الأنواع ومع الكل، وحبهم للسلطة بكل أشكالها .

قامت الثورة الفرنسية فى آخر القرن الثامن عشر، ووقفت الكنيسة بأموالها وممتلكاتها وتنفذها مع الملكية، فلفظ الفرنسيون الملكية، ومعها الكنيسة، ومع كل ذلك الدين المسيحى إلا قليلا .

لم تر أمريكا مثيل ذلك، ولذلك لم تتخذ الكنيسة كما عاثتها فرنسا، ودول أخرى في أوروبا، لكل منها تاريخها وسياقها الخاص .  
بل لقد عرفنا في الجزء الأول، أن حرية العبادة أو عبادة الله كما يشاء المرء، كانت من أهم أسباب الهجرة لأمريكا .

علم واضعو الدستور أن هناك طوائف پروتستانتية عديدة - وهي الآن أكثر - فجذبوا الدولة الناشئة الأموال التي لاقتها أوروبا المسيحية في حروبها الدينية، بين الدول، ودخل الدول بين الطوائف المختلفة، وكفيينا أن نعلم أن الكتاب الشهير للفيلسوف الإنجليزي « جون لوك » عن « التسامح » والذي صدر أواخر القرن السابع عشر أو أوائل القرن الثامن عشر ، كان المقصود به التسامح بين البروتستانت، واستثنى من ذلك التسامح أولئك الذين لهم قائد خارج بريطانيا، ويقتصد بذلك الكاثوليك البريطانيين والبابا في روما .

لذلك فصل الآباء المؤسسون للدين عن الدولة، فحموا الدين من الدولة . ولو أنصفنا، لوجدناها فكرة صائبة، مزاياها أكثر من عيوبها، فاستقلال رجال الدين يجتنبهم ضغوط الدولة عليهم ، ويزيد مصداقيتهم عند الجمهور<sup>(\*)</sup> .

دعنا الآن نلقى بعض الضوء على آراء ما تعارف للمؤرخون الأمريكيون على تسميته « الآباء المؤسسون » ، من كتاب « الدين والسياسة في الولايات المتحدة » من منشورات مكتبة الشروق الدولية طبعة ٢٠٠١ الجزء الأول صفحة ٧٦، ٧٧، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣ :

### جورج واشنطن (١٧٢٣ - ١٧٩٩) - الرئيس الأول

إن وجهات نظر جورج واشنطن للدينية هي محل تفسيرات متنوعة ومتناقضة، فخطبه وممارساته الدينية بها من الغموض والعمومية ما جعل البعض يدعي أنه كان

---

(\*) ولله لمن يدعى الألف ، أن الدين الوحيد الذي يتم تعيين فادته بواسطة الحكومة هو الدين الإسلامي . فالمسيحيون البروتستانت ، والكاثوليك ، وحتى الأرثوذكس في مصر ، يختارون من يرونه أهلاً لأعلى المناصب ، ونفس الأمر بالنسبة لليهود والبنانيين . لما الإسلام الأكبر شيخ الأزهر والمفتي ، ووزير الأوقاف في مصر ، فيتم اختيارهم بواسطة الحكومة ، ومثل ذلك يحدث في السعودية وغيرها من البلاد العربية ،

مسيحيًا تقليديًا، وللبعض الآخر يدعى أنه كان ريبويًا<sup>(\*)</sup> (كوزينز ١٩٥٨) فمن ناحية، كان جورج واشنطن يذهب إلى الكنيسة، ولید فكرة وجود دين رسمي في فرجينيا، كما استشهد بالدين بصورة متكررة في خطبه العامة، وطلب من الجنود حضور للقداس الديني أيام الأحاد ما لم يكونوا في نوبة عمل، كما أصدر كرنيس مرسومًا يجعل من عيد للشكر عيدًا قوميًا.

وعلى هذا الأساس يمكن الجزم أن واشنطن كان مسيحيًا تقليديًا معتدلاً. ومن الناحية الأخرى، كان ذهابه إلى الكنيسة غير منتظم (أقل من عشر مرات في العام). أما استشهاده بالدين فكانت «عالمية» أكثر منها بروتستانتية تحديدًا، لو حتى مسيحية (ريتشلي ١٩٨٥ : ١٠٣) وهو نادرًا ما استشهد بالإنجيل، ولم يتحدث أبدًا عن «عيسى المسيح» (جوستاد ١٩٩٠ : ١٢٣) وعارض اضطهاد جماعة دينية لأخرى، وأشار أحيانًا إلى الرب باسماء مثل حاكم الكون وحاكم الأحداث العظيم والصانع الأعظم. وفي هذا تشابه مع لغة الربوبية أكثر من لغة المسيحية التقليدية.

#### جون آدمز (١٧٣٥ - ١٨٢٦) - نائب واشنطن والرئيس الثاني

مثل جيفرسون، يمكن وصف جون آدمز ثاني رؤساء الولايات المتحدة كريبوي مسيحي آمن بتعاليم المسيح الأخلاقية ولم يؤمن بالوحيته. وفي ماساتشوستس كان آدمز أحد الليبراليين الذين ممن انفصلوا عن الأبرشيين التقليديين ليصبحوا موحدين. وأمن أيضًا أن للدين المسيحي هو الأفضل، ولكنه رأى هذا من ناحية دعم الدين للسلوك الأخلاقي. ففي ٢٦ يوليو ١٧٩٦، أشار في يومياته إلى أن المسيحية هي دين الحكمة والفضيلة والمساواة والإنسانية، وهذه الصفات تختص بالمسلمات الإنسانية أكثر من الألوهية أو الخلاص.

وفي الوقت نفسه، كان آدمز نافيًا لأدعاء لما رآه بمثابة انحراف المسيحية من خلال الدين المؤسسي (وهذا على الرغم من إيمانه بوجوب ذهاب الناس إلى الكنيسة) وبسبب النزاعات اللاهوتية للمستقيمة. وفي رسالة موجهة إلى ف. أ. دير كمب بتاريخ ٢٧ ديسمبر ١٨١٦، أشار آدمز إلى أن هذا الانحراف جعل من

(\*) يؤمن بالله مختلف عن إله الكتب المقدس.

الديانتين اليهودية والمسيحية أكثر الديانات نموياً على الإطلاق، وأضاف أن العديد من الإنجازات الثقافية قد أسسها استخدامهما لخدمة أغراض معقولة من الدجل والخرافات.

وصرح آدمز في رسالته إلى بنيامين رش في ٢٨ أغسطس ١٨١١ بفكرة اعتنقها لفترة طويلة، ألا وهي: إن الدين والفضيلة هما أساس الحكومة الجمهورية، وكل الحكومات الحرة، وأساس السعادة الاجتماعية في ظل جميع الحكومات، وأمن آدمز إيماناً قوياً باستخدام الدين لدعم كل من الأخلاقية الفردية ومزية المواطنة. كما آمن أن الدين جعل الناس مسئولين وعلى خلق من ناحية سلوكهم كأفراد في حياتهم اليومية، ومن ناحية واجبتهم كمواطنين، فبدون الدين كدعامة، لا يمكن أن تكون هناك حكومة جمهورية.

#### توماس جيفرسون (١٧٤٣ - ١٨٢٦) - الرئيس الثالث

كان جيفرسون مسيحياً أيضاً ولكن ليس بالمعنى التقليدي. لقد كان مسيحياً بإيمانه القوي بتعاليم المسيح الأخلاقية. فقد نسب إلى المسيح كل الفضائل الإنسانية، ورفض ألوهيته، كذلك رفض معظم الأرثوذكسية التقليدية للمسيحية. ومن ثمّ نظر جيفرسون للمسيح من ناحية الأخلاقيات أكثر من الجانب الإلهي، وأمن جيفرسون بوجود حكمة عظيمة في تعاليم المسيح، إلا أن هذه الحكمة قد جرفها آخرون مثل رجال الدين والمؤسسات الدينية المنظمة لأسباب لثانية. وأراد جيفرسون فك طلاس وتبسيط تعاليم المسيح، ونادى بوجوب قراءة الناس الإنجيل بنفس طريقة قراءتهم أي كتاب آخر، وأن عليهم استخلاص جواهر الحكمة منه ونبد الأجزاء للخطأ. ولهذا فقد غربل وانتقى من الأنجيل العادية (مستخدماً النسخ اليونانية واللاتينية والفرنسية والإنجليزية) إنجيله الخاص للرفيع (إنجيل جيفرسون) وكان بعنوان «حياة وأخلاق المسيح». وقد نبد لكم الأكبر من الإنجيل، وتخبر جزءاً صغيراً من الأنجيل الأربعة وهو الذي شعر أنه صحيح ونافع.

ولعدم ثقته برجال الدين والمؤسسات الدينية، آمن جيفرسون بقوة بحرية الضمير والفصل بين الكنيسة والدولة، وتأتى العبارة المشهورة «حائطاً فاصلاً بين الكنيسة والدولة» من خطاب كتبه جيفرسون عام ١٨٠٢ عندما كان رئيساً، فاستخدم هذا

التعبير في رد على سؤال « للاتحاد الممعداني » في دانبري بولاية كونيتيكت حول تفسير التعديل الأول للدستور . وأكد جيفرسون في هذا الخطاب وجهات نظره بشأن حرية الدين للفرد وأوضح أن الفقرات الخاصة بالدين في التعديل الأول قد شيدت حائطاً فاصلاً بين الكنيسة والدولة .

وعلى الرغم من عدم ثقة جيفرسون في رجال الدين ومعارضته لوجود كنيسة رسمية للدين ، فقد أيد الدين كداعم لتحقيق مزية المواطنة، وشاركه هذا الرأي معظم الزعماء السياسيين والدينيين من جميع المذاهب .

#### بنيامين فرانكلين ( ١٧٠٦ - ١٧٩٠ ) - الرئيس الرابع

ومعتقداته الأساسية موجودة في سيرته الذاتية وفي رسالة كتبها في ٩ مارس ١٧٩٠ قبيل وفاته إلى عزرا ستانليز رئيس جامعة ييل ، أعرب فرانكلين في رسالته هذه عما يعتبر المبادئ الأساسية للدين القويم قائلاً : « أنا أؤمن بالله واحد خالق الكون الذي يتولاه بعنايته الإلهية وهو وحده المستحق للعبادة ، وأن الفضل ما تقدمه له هو تقديم الخير لعباده الآخرين . كما أؤمن أن روح الإنسان خالدة وسوف تعمل بعدل في الحياة الأخرى حسب سلوكها في الحياة الدنيا » .

وعبر فرانكلين في هذا الخطاب عن إيمانه بأن نظم الأخلاقيات والدين الذي تركه المسيح هو الأفضل في العالم ، إلا أن البعض تسببوا في إفساده . وتشكك فرانكلين في ألوهية المسيح ، ولكنه في واقع الأمر لم يعط هذه المسألة اهتماماً كبيراً . وأضاف بعدم اعتقاده في عقاب الرب « الأعلى » لغير المؤمنين ، كما أضاف فرانكلين أنه شعر بقوة الرب في هذه الحياة الدنيا ، وهو لا يشك في استمرار ذلك في الحياة الآخرة .

#### الخلاصة

من نفس الكتاب « Politics and Religion In The United States »

وهو من تأليف: مايكل كوريت ، بروفيسور العلوم السياسية في جامعة بول - جوليا كوريت ، بروفيسور الدراسات الدينية في نفس الجامعة ، ونشرته :

نجد في صفحة ٤٣٦ :

About half the people in the United States are religious conservatives. About one third are fundamentalists, and the remainder are liberals.

تقريبًا نصف الشعب في الولايات المتحدة متدينون محافظون ، تقريبًا الثلث أصوليون، والباقي متحررون - Liberals •

ولنرجع إلى عدة كتب أخرى، نقتطف منها الأقوال التي تربط السياسة بالدين :

١- كتاب « أرض الميعاد والدولة الصليبية »، ولتر. أ. ماكوجال<sup>(\*)</sup>، ترجمة رضا هلال، دار الشروق، ٢٠٠١م :

• قال القس للبروتستانت صمويل ويكمان في موعظته الشهيرة على ظهر السفينة أربلا التي حملت مجموعة من البروتستانت البيرويتانيين إلى خليج ماساتشوستس:

«... إن أورشليم كانت، لكن نيو إنجلاند (المستعمرة الأولى في أمريكا) هي الموجودة الآن ، واليهود كانوا ، لكنكم أنتم الآن شعب الله المختار وعهد الله معكم، فضعوا اسم نيو إنجلاند مكان اسم أورشليم» - صفحة ٥.

• القادة للذين أسسوا وقادوا الولايات المتحدة، تخيلوا الأمة بشكل ما « إسرائيل الجديدة » التي قدر لها أن تشغل أرض الميعاد « الغنية » وأن تنعم بالحرية، مادام شعبها يحفظ وصايا عهدهم للقديم - صفحة ٣٣.

• الحرية الدينية بالنسبة لروح الأمريكيين التي ترسخت في الإصلاح أكثر منها في التنوير، وكانت تعني الحرية بعيدًا عن نفوذ روما (البابا) وكنتريري (كنيسة إنجلترا) ليس أكثر - صفحة ٤١، ٤٢.

---

(\*) استاذ التاريخ واستاذ العلاقات الدولية في جامعة بنسلفانيا، وزميل مخضرم في معهد بحوث السياسة الخارجية، ورئيس تحرير أوريس، حصل على جائزة پولتزر في التاريخ عام ١٩٨٦ عن كتابه «السموات والأرض: تاريخ سياسي لعصر الفضاء» ومن مؤلفاته المهمة : «نترك البحر يصدر ضوضاءه: تاريخ شمال المحيط الهادي من ملجلان وحتى مالو أرثر».

- كان جون آدمز (نائب واشنطن، والرئيس الثاني، وأبو الرئيس السادس) يعتقد أن للكتاب المقدس قدم للنظام الوحيد الذي حفظ، وسيحفظ دائماً الجمهورية في العالم - صفحة ٦٦.
- جون كوينسي آدمز (الرئيس السادس) يقول: «إعلان الاستقلال (استقلال أمريكا عن بريطانيا) كان حدثاً رائداً في عمل للبشارة الإلهية» - صفحة ٨٩
- «إن المستقبل البعيد وغير المحدود، سيكون عصرًا للعظمة الأمريكية، فإن أمة العديد من الأمم (أمريكا) قدر لها أن تبين للجنس البشري عظمة للمبادئ السماوية، وأن تؤسس على الأرض أنبل معبد تم بناؤه لتسبيح وعبادة الأعلى والأكبر والحق». هذه الفقرات الموجزة لمحرر مجلة ديموكراتيك ريفيو عام ١٩٣٨ : جون أوسوليفان، استعاد فيها مبادئ التطهرين وبيّن ويجفرسون، وشبه أمريكا بـ «الكنيسة الحق» وتوَّج كل ما سبق بأن «معبد سليمان» هذا قدر له أن يشمل قارة بأكملها - صفحة ١٢٠.
- وصاحت «المجلة الديمقراطية» في عام ١٨٤٠ : الديمقراطية في معناها الحقيقي هي آخر أفضل إلهام للفكر الإنساني، إننا نتحدث طبعاً عن تلك الديمقراطية الأصلية الحقيقة التي تنفس وتعيش في ضوء المسيحية، التي جوهرها العدل وهدفها التقدم الإنساني - صفحة ١٢٣.
- العنصر الخامس في التوسعية الأمريكية، هي الحجة المتعلقة بفضيلة الصناعة<sup>(٩)</sup>، وكما أخبر جون ونثروب مستعمرته ماساشوسيتس «إن الأرض كلها حديقة الرب التي أعطاها لكم أيها الرجال بشرط عام [وباركهم الله وقال: اثمروا واملأوا الأرض وأخضعوها] سفر التكوين ١: ٢٨ - صفحة ١٢٧، ١٢٨.
- الحجة للتوسعية السابقة، كتب أوسوليفان: إن الوصف الحقيقي لأويجون يقع في الحق المتعلقة بمصيرنا المبين في أن ننشر ونمتلك كل القارة التي وهبتنا إياها للعلية الإلهية - صفحة ١٢٨، ١٢٩.

(٩) التقدم وحقوق الإنسان والعملية الآن.

- ... ولم يقلها أحد أفضل من المجلد جوزيا سترونج الذى مزج فى بيانه السنوى: الأنجليكانية، والإنجيل الاجتماعى، والأنجلوساكسونية مع الداروينية الاجتماعية، وحدد كتابه الأكثر مبيعاً «بلندا» فى عام ١٨٨٥ الأمريكيين باعتبارهم :

«عنصر ذو طاقة ليس لها مثيل .. دعنا نأمل للحرية الأوسع والمسيحية الأنقى والحضارة الأعلى .. وهل يستطيع أحد أن يشك فى أن هذا العنصر - إذا لم يضعف حيويته بالكحول والتبغ - مقدر له أن يتملك عدة أعراق أضعف، وينيب آخرين، ويعيد تشكيل الباقين .. يجعل البشرية أنجلوساكسونية».

كانت مساوآت الحدود<sup>(\*)</sup> طريق الرب لتدريب العرق ( الأنجلوساكسونى) على قيادة للعالم، وبعد إغلاق الحدود<sup>(\*\*)</sup> جاء الدور على «المنافسة النهائية بين الأعراق» - صفحة ١٥٦.

- ... وهكذا بعد ليلة صلاة قال ماكنلى (الرئيس الخامس والعشرون) : لم يبق لنا شيء نعمله إلا أن نأخذهم جميعاً، ونعلم الفليبيين ونرفقهم ونمدنهم ونحولهم إلى المسيحية.. ويعون الرب نفعل أفضل شيء.. فمن أجلهم أيضاً مات المسيح - صفحة ١٦٥.

- ... كان الشعور الدينى أداة فى تجميع الشعب الأمريكى، وربما أيضاً ماكنلى الورد، خلف رسالة بعثة استعمارية: فخلال الانطلاق للحرب، أحدثت الصحف البروتستانتية صخباً من نوع : إذا توجب علينا أن نذهب للحرب، فإن دافعنا صائب. كل واعظ ميثودى سيكون داعياً للتجنيد - صفحة ١٦٥.

- قال للرئيس ويلسون ( الرئيس الثامن والعشرون) فى خطابه عام ١٩١١ : لا تدع أحد يفترض أنه يمكن فصل التقدم عن الدين .. والإنسان الذى يتجنز إيمانه فى الكتاب المقدس يعرف أن الإصلاح لا يمكن أن يتوقف - صفحة ١٨٦.

---

(\*) للتوسع الأمريكى فى اتجاه الغرب، بما فى ذلك من مصاعب وعقبات، وقتل مع الآخرين، وبصفة خاصة الهنود.

(\*\*) بالوصول للمحيط الهادئ غرباً.



- ... كتب السفير البريطاني رايس عن الرئيس ويلسون : .... إنه يعتقد أن الرب أرسله لعمل شيء ما. - صفحة ١٨٩.
- ... وأوضح تشرشل في ٥ مارس ١٩٤٦ أن الوحدة الأنجلوأمريكية هي - على الأرجح - السبيل الوحيد الذي يمكن به أن تحقق هذه المنظمة (الأمم المتحدة) وضعها وقوتها للكاملين، وحذر من أنه علاوة على ذلك و«من الخطأ والتهور» أن نسلم الطاقة النووية للأمم المتحدة، لأن الرب أراد بمشيئته أن تكون هذه القوة في أيدي أمريكية، إلى أن يحين اليوم الذي تتجسد فيه الأخوة الإنسانية بصدق - صفحة ٢٣٠.
- وشارك ترومان (الرئيس الثالث والثلاثون) نيتز في اعتقاده بأن الحرب الجارية (مع الاتحاد السوفييتي السابق) هي في الأساس حرب بين الإيمان والمادية... وقال: لقد خلقنا الرب ونصبنا في موقع السلطة والقوة التي نلعم بها الآن من أجل عرض عظيم - صفحة ٢٤١.
- ... في مساء السابع من إبريل ١٩٦٥، خاطب ليندون ب. جونسون (الرئيس السادس والثلاثون) الأمة بالتلفزيون من جامعة جونز هوبكنز.. وقال: ولكن لأن القوة يجب أحياناً أن تسبق للعقل، أرسل تنبيهاً إلى هاتوي بأن الولايات المتحدة لن تهزم أو تمل.. إننا يجب أن نقول في جنوب شرقي آسيا - كما فعلنا في أوروبا - بكلمات الكتاب المقدس: إنك ستأتي اليوم وليس أبعد من ذلك - صفحة ٢٤٧.

\* \* \*

٢- كتاب «وهد الله»، جريس هالسل<sup>(\*)</sup>، ترجمة محمد السماك، دار الشروق ٢٠٠٠.

- يقدر عدد الأصوليين في الولايات المتحدة بحوالي ٥٠ مليوناً، إنهم منتشرون في العديد من العقائد المسيحية. غير أن أشد المدافعين عن عقيدة هرمجدون

(\*) من بيت مسيحي إنجيلي معروف في الولايات المتحدة، صحيفة مرموقة ومؤلفة لعدة كتب، عاشت سنوت في أوروبا وكوريا واليابان وأمريكا الجنوبية وذهبت إلى فيتنام كمراصلة، تركت فيتنام وعادت للولايات المتحدة وعملت مراسلة لتغطية الحملة الانتخابية للرئيس الأمريكي ليندون جونسون وبعد فوزه بالرئاسة اختارها شخصياً للعمل معه كمحررة لخطبه.

حماسة هم الذين ينتمون إلى الحركات الإنجيلية وإلى الحركات الدينية المتسلطة. وتمثل هذه الحركات في الوقت الحاضر الفرع الأسرع نمواً من الأصولية بين مسيحيي شمال أمريكا - صفحة ١٨.

- ففي كتابه «ما يكفي من المعاول: ريجان، بوش، والحرب النووية»، يذكر روبرت شير أن وزير الدفاع كاسبار ويندجر سئل في عام ١٩٨٢ عن هرمجدون فأجاب: «لقد قرأت سفر الرؤيا (أحد كتب العهد القديم). نعم، إنني اعتقد أن العالم يتجه نحو النهاية بعمل من الله كما أمل. وفي كل يوم أشعر بأن الوقت بدأ ينفد» - صفحة ١٨.

- الإيمان بهرمجدون: أظهر استطلاع للرأي أجرته جامعة أكرون في عام ١٩٩٦ حول الدين والسياسة أن ٣١% من المسيحيين يؤيدون الاعتقاد بأن العالم سوف يجد نهايته في معركة هرمجدون. وهذا يعني أن ٦٢ مليون أمريكي يوافقون على هذا النظام الإيماني. - جامعة أكرون - الهرموفيسور جون جرين - صفحة ٣٠.

- في عام ١٩٨٢ غزت إسرائيل بدياباتها لبنان المجاور لها. قاد آرئيل شارون الهجوم، وكان بات روبرتسون في سيارة جيب إسرائيلية ترافق قوافل المهاجمين. أدت الحرب إلى مقتل وجرح الآلاف من اللبنانيين والفلسطينيين، معظمهم من المدنيين. ويقول روبرتسون: «إن إسرائيل بشئها الحرب على جيرانها تحقق مثبته الله» - صفحة ٨٧، ٨٨.

- في يناير ١٩٨٨ ساعد فولويل على تنظيم لقاء بين رئيس الحكومة الإسرائيلية نتانياه و مؤيدي إسرائيل للمسيحيين، بمن فيهم قادة المحفل للمعدن الجوني موريس تشامبان وريتشارد لاند وكذلك جون هاجي من سان أنطونيو. تعهد المسيحيون باستقار جماعاتهم ضد الضغوط التي تمارسها إدارة كلنتون على إسرائيل لحملها على التخلي عن أراضي فلسطينية. وأبلغ فولويل نتانياه بوجود ٢٠٠ ألف كاهن إنجيلي في أمريكا «سنطلب منهم جميعاً عبر البريد الإلكتروني والفاكس والرسائل والهاتف، أن يتوجهوا إلى منابرهم الكنسية وأن يستخدموا نفوذهم لدعم دولة إسرائيل ورئيس وزرائها» - صفحة ٨٩.

- فى عام ١٩٩٨، جمع چون هاجى، وهو كاهن قدرى من سان أنطونيو، مليون دولار من التبرعات لمساعدة اليهود السوفييت على الاستيطان فى الأراضى الفلسطينية. وعندما سئل هاجى عما إذا كان يدرك أن عمله يتناقض مع القانون الدولى أجاب: «أنا عالم بالكتاب المقدس ولاهوتى. ومن منظارى فإن قانون الله يعمل فوق قانون حكومة الولايات المتحدة ووزارة الخارجية الأمريكية» - صفحة ٩٠.
- ويقول جيمس ميلز مسئول حكومى سابق فى كاليفورنيا: إن «معظم قرارات ريجان السياسية كانت مبنية على تفسيراته للحرفية للنبوءات التوراتية». «ولقد قاد هذا الأمر ريجان إلى الاعتقاد بأنه لا يوجد سبب للاضطراب بشأن الذئب الوطنى إذا كان الله سيطبقه على العالم كله» - صفحة ٩٨.
- ولقد رسم مراسلون صحفيون - أمثال الليانور بريشر فى عدد ٢٥ سبتمبر ١٩٨٨ من صحيفة كورييه جورنال، وليز سميث فى عدد ٣ أكتوبر ١٩٨٨ من صحيفة نيويورك تايمز - علامات استفهام حول العقيدة الدينية لدى كل من دان (دانيال) [نائب الرئيس جورج بوش الأب، الرئيس الواحد والأربعين] ومارلين كويل (زوجه)، وذكر الصحفيان «أن والديهما (والدى كويل وزوجه) هما من أتباع روبرت ب. ثيم، كاهن كنيسة بيرثا فى هيوستن وهو قدرى يوصف بأنه فى تطرفه يقف إلى يمين جيرى فولويل» - صفحة ١٠٠.
- وتذكر الصحفية سوزان نيكول فى مقال لها فى العدد سبتمبر - أكتوبر ١٩٩٠ من نشرة فريدم رايتز (للكاتب الحر) أن مرلين ودان كويل هما أيضاً من أتباع ثيم المتحمسين. ومن تعاليم ثيم أن جميع جهود السلام فى العالم لابد أن تقبل؛ لأن الله يريد عالماً متصارعاً ليدمر الأرض. وتقول نيكول: إن ثيم يلقى أحياناً مواعظه وهو يلبس الملابس العسكرية للرسمية الخاصة بسلاح الطيران، كما أنه يحرص على أن يلبس خدم للكنيسة الملابس للرسمية لقوات البحرية والجيش والطيران - صفحة ١٠٠.
- ويقول ج. أ. ويلز فى كتابه «الأصوليون الجدد»: «إن الرغبة باليقين تكشف

عن تطلع الملايين إلى الثقة بسلطة القادة الأفراد. فسلطة الأصوليين الإنجيليين الكبار هي أكبر بكثير من سلطة المطارنة أو غيرهم من القادة في المؤسسات الكنسية وهي أكبر من سلطة العلماء واللاهوتيين في المسيحية الليبرالية. إن نجاحهم اليوم في كسب الأتباع على نطاق واسع يزيد بصورة طبيعية من ثقتهم بأنفسهم إلى درجة يعتقدون معها أنهم ملهمون حقاً» إنهم يعلنون أن الله لا يريدنا أن نعمل من أجل السلام، إنما يطلب منا أن نشن حرباً نووية تكمر للكرة الأرضية - صفحة ١١٠.

٣- ومن كتاب «المسيح اليهودي ونهاية للعالم» للكتاب الليبرالي رضا هلال، منشورات مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الثانية ٢٠٠١م:

- وعبر الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر عن الأساس اللاهوتي والثقافي للتأجيل الأمريكي لإسرائيل، في حديث ألقاه أمام الكنيسة الإسرائيلية بمناسبة توقيع معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية في مارس ١٩٧٩ بقوله: «لقد آمن وأظهر سبعة من رؤساء الجمهورية أن علاقة أمريكا بإسرائيل أكثر من علاقة خاصة، فهي علاقة متصلة في وجدان وأخلاق وديانة ومعتقدات للشعب الأمريكي نفسه (٠٠) إنما نقاسم معكم تراث التوراة..» - صفحة ١٩.

- وعقد المرشح الجمهوري للرئاسة (١٩٨٠) رونالد ريجان تحالفات مع القس بيلي جراهام زعيم منظمة «شبان المسيح» والقس جيرى فالويل زعيم منظمة «الأغلبية الأخلاقية»، بل إن ريجان خلال حملته الانتخابية كان يردد شعار «التأجيل هو الحل». وكان اليمين المسيحي قوة مؤثرة في فوز ريجان وجورج بوش الأب - صفحة ٢٠.

- قال المرشح جورج بوش الابن: «إن يسوع المسيح هو الفيلسوف السياسي المفضل لي». وعندما سأله نيم رومرث المذيع المشهور في شبكة إن. بي. سي لتلفزيونية توضيح ذلك، قال بوش: «إن المسيح هو الأساس الذي أعيش به حياتي، شاء من شاء وأبى من أبى» - صفحة ٢١.

- وأعلن بوش تبني لـ «لجنة» اليمين المسيحي التي تقوض المبدأ الدستوري

بالفصل بين الكنيسة والدولة. كما دعا بوش إلى المؤتمر القومي للحزب ابن القس بيلي جراهام أحد مؤسسي اليمين للمسيحي لصلاة البركة، حيث بارك كل الحضور باسم يسوع المسيح - صفحة ٢١.

• ويقول جيمس فن: «لا أحد يستطيع أن يفهم أمريكا وحريةها، إلا إذا وعى وتفهم التأثير الذي باشره وما زال يبشره الدين في صنع هذا البلد...» - صفحة ٤١.

• حتى إن المؤرخ جون فيسك قال: «حيث ترى تاريخًا يصنع في أمريكا، تجد تاريخًا أمريكيًا يهوديًا» - صفحة ٤٣.

• ويقول ليونارد ياسن: «عندما وصل المهاجرون الأوائل إلى أمريكا اعتبروها أورشليم الجديدة.. وشبهوا أنفسهم بالعبيرانيين القدماء حين فروا من ظلم فرعون..» - صفحة ٧٥.

• ويقول سيليج للزر: «منذ فجر التاريخ الأمريكي، كان هناك ميل قوى للاعتقاد بأن مجيء المسيح المنتظر لاحق لعودة الدولة اليهودية» - صفحة ٧٥.

• وتورد رچينا لشريف خطابًا لرئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب كابوت لودج، لقاؤه في بوسطن عام ١٩٢٢، وقال فيه:

«يهودى لى أنه مناسب وجدير بالثناء أن يرغب الشعب اليهودى فى كل أنحاء العالم فى أن يكون لأفراد جنسه الراغبين حق فى العودة إلى الأرض التى كانت مهذا لهم ولتى عاشوا وجاهدوا فيها آلاف السنوات.. إننى لم أحتمل أبدًا فكرة وقوع القدس وفلسطين تحت سيطرة للمحمديين.. إن بقاء القدس وفلسطين المقدمة بالنسبة لليهود .. والأرض المقدسة بالنسبة لكل الأمم للمسيحية الكبرى فى الغرب فى أيدي الأتراك، كان يبدو لى لسنوات طويلة وكأنه لطخة فى جبين الحضارة من الواجب إزالتها» - صفحة ١٠٢.

• ومنذ أن وافق الرئيس ويلسون على وعد بلفور، التزم خلفاؤه فى الرئاسة بالموقف الصهيونى، وأظهروا تعاطفًا مع الحركة الصهيونية وأهدافها فى فلسطين.

وقد عبر خلفه الرئيس وارن هاردينج، عن موقفه للصهيوني بوضوح، في الأول من يونيو عام ١٩٢١، بقوله: إنه يستحيل على من يدرس خدمات الشعب اليهودي ألا يعتقد أنهم سيعملون يوماً إلى وطنهم القومي التاريخي، حيث يبذلون مرحلة جديدة، بل مرحلة أكبر، من مهامهم في تقدم الإنسانية. وعبر هاردينج كذلك عن تأييده الشديد لصندوق إنشاء فلسطين في عام ١٩٢٢م.

ثم جاء الرئيس كالفين كولدج، ولكد في عام ١٩٢٤ يملأه بـ «الوطن القومي لليهودي في فلسطين».

ومن بعده، هنا الرئيس هيربرت هوفر في عام ١٩٢٨ الحركة الصهيونية على إنجازها للعظيم في فلسطين، مردداً فكرة البعث اليهودي في فلسطين». أما الرئيس فرانكلين روزفلت، للذي مال في البداية إلى موقف براجماتى يأخذ في الاعتبار مصالح أمريكا مع الدول العربية، فإنه خضع - في النهاية - للضغط الصهيوني (المسيحي واليهودي) - صفحة ١٠٣.

- إن قرار ترومان باعتراف أمريكا بالدولة لليهودية، كان متمشياً مع خلفيته للمسيحية المتهودة في لحظة أوج للمسيحية الصهيونية في أمريكا. فترومان كان معمدانياً محافظاً. وتعتقد للمعمدانية المحافظة في مذهب العصمة الحرفية للكتاب المقدس، ويعتبر أنصارها أن إقامة دولة يهودية هي برهان واضح على تحقيق النبوءات للتوراة - صفحة ١٠٤.

- ويقول كلارك كليفورد مستشار ترومان في البيت الأبيض ثم وزير الدفاع في عهد كينيدي، إن ترومان درس التوراة بنفسه. وكان بصفته أحد تلاميذ التوراة يؤمن بالتدبير التاريخي لوطن قومي يهودي، وكان لديه اقتناع بأن وعد بلفور عام ١٩١٧ حقق آمال وأحلام للشعب لليهودي القديمة - صفحة ١٠٥.

- ويذكر موسى ديفز في كتابه «أمريكا والأرض المقدسة»، أنه عندما قدم ترومان في معبد يهودي للحاضرين على أنه «الرجل الذي ساعد على خلق دولة إسرائيل» رد ترومان قائلًا: «إنني قورش .. إنني قورش، ومن ذا

الذى ينسى أن قورش هو أعاد لليهود من مفاهيم فى بابل إلى القدس؟! -  
صفحة ١٠٥ .

- ويقول الرئيس كارتر - أمام الكنيست الإسرائيلى :- «لقد أقام كلا من إسرائيل وأمريكا مهاجرون رواد.. ثم إننا نقاسم معكم تراث للتوراة» - صفحة ١٠٧ .
- ويقول القس مايك إيفانز «نؤمن .. بأن للكتاب المقدس يعترف باورشليم عاصمة روحية لإسرائيل وبأن للمسيح اليهودى سيعود إليها» - صفحة ١٠٧
- وبمجرد أن انتخب كنيدي، حاول تهدئة مخاوف الإيفانجيليين، فحضر هو وعدد من معاونيه فى البيت الأبيض (بأكثر من العدد الذى كان يحضر به أيزنهاور) صلاة الإقطار السنوى مع الإيفانجيليين.. وقبل رحلته إلى أمريكا للاتينية عام ١٩٦٢، دعا كنيدي القس بيلى جراهام إلى البيت الأبيض، وقال له مازحاً: «سأكون لك يوحنا للرسول» - صفحة ١١٤ .

- وعبرت عن ذلك مجلة (المسيحية اليوم - Christianity Today) فى ٢١ من يوليو سنة ١٩٦٧ بقولها: «لأول مرة منذ أكثر من ألفى عام فإن القدس الآن كاملة بأيدي اليهود، مما يعطى لدارس التوراة إيماناً عميقاً ومتجدداً فى صحتها وصلاحتها» - صفحة ١١٥ .

- وفى عام ١٩٧٠ أصدر هال ليندسى كتابه الشهير «كوكب الأرض العظيم الراحل - The Late Great Planet Earth»، الذى باع عشرات الملايين من النسخ، والذى تحول إلى فيلم سينمائى فيما بعد، وأورد الكتاب أن «أهم إشارة لنهاية التاريخ والمجىء الثانى للمسيح هى عودة اليهود إلى أرض إسرائيل بعد آلاف السنين». وذكر أن «الاتحاد السوفييتى هو يأجوج الذى تعاون معه العرب وحلفاؤهم لمهاجة إسرائيل .. وأن قوة إسرائيل ستنتصر على قوى الشر تمهيداً للمجىء الثانى للمسيح المنقذ، بعد معركة هرمجدون فى سهل المجدل فى فلسطين».

وفى عام ١٩٧٣ أصدر أورال رويرتس كتابه (دراما نهاية الزمن - Drama of the End-time)، لتأكيد إسرائيل، معتبراً أن الشعب الإسرائيلى شعب الرب يؤسس - الآن - إمبراطورية.

وفي عام ١٩٧٥، أنتج القس بيلي جراهام (منظمة شبان المسيح) فيلم (أرض الرب - His Land) الذي شاهده أكثر من ٢٠ مليون أمريكي، وأشار الفيلم إلى وعد الرب لبنى إسرائيل بأرض فلسطين، وقدم صورة زاهية عن بناء المدن وتعمير الصحارى في الأرض الموعودة - صفحة ١١٦.

• وعندما زار كارتر إسرائيل في مارس عام ١٩٧٩، ألغى خطاباً أمام الكنيست الإسرائيلي بمناسبة إقرار معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية، قال فيه:

«جسد من سبق من الرؤساء الأمريكيين الإيمان بأن جعلوا علاقات الولايات المتحدة مع إسرائيل هي أكثر من علاقات فريدة؛ لأنها متصلة في ضمير الشعب الأمريكي نفسه، وفي أخلاقه وفي دينه وفي معتقداته، لقد أقام كلا من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، مهاجرون رواد، ثم اتنا نتقاسم معكم تراث التوراة» - صفحة ١١٧.

• وأكد فالويل، من خلال شبكته الدينية المرئية والمسموعة، أن «إعادة تأسيس إسرائيل عند المسيحيين الأصوليين، هو إيفاء للتبوءات التوراتية، ويتوجب على كل أمريكي بذل كل جهد ممكن لضمان الدعم الكامل لإسرائيل». وطالب فالويل بامتداد حدود إسرائيل من النيل إلى الفرات بقوله: «إن سفر التكوين من التوراة يذكر أن حدود إسرائيل ستمتد من الفرات إلى النيل، وستكون الأرض الموعودة هي العراق وسوريا وتركيا والسعودية ومصر والسودان ولبنان والأردن والكويت» - صفحة ١٢١.

• وتقول جريس هامل: «إن اليمين المسيحي مستعد - بل راغب بكل قواه - في إشعال نيران حرب نووية من أجل إسرائيل» - صفحة ١٣١.

• ويقول ريجان عن نفسه: إنه تربي على الكتاب المقدس، وعلمه لمدة طويلة في مدارس الأحد - صفحة ١٣٤.

• وفي عام ١٩٧١، طلب الحاكم ريجان من بيلي جراهام أن يلقي خطاباً في المجلس التشريعي لكاليفورنيا، فتحدث جراهام عن أن البديل للشوعية هو الخطة الواردة في الكتاب المقدس بالمجيء الثاني للمسيح - صفحة ١٣٤.



• وروى جيمس ميلز رئيس مجلس الشيوخ في كاليفورنيا، في مقال نشره عام ١٩٨٥، في مجلة «سان دييجو»، أن ريجان أقام مأدبة عشاء على شرفه عام ١٩٧١، وفي أثنائها سأله ريجان بصورة غير متوقعة عما إذا كان قد قرأ الإصحاحين ٣٨، ٣٩ من سفر حزقيال. وقال ريجان: «إن حزقيال رأى في العهد القديم المذبحة التي مستمر عصرنا». ثم تحدث بتركيز لاهب عن ليبيا لتحولها إلى الشيوعية، وأصرَ على أن في ذلك إشارة إلى أن يوم هرمجدون لم يعد بعيداً. وقال ريجان:

«إن جميع النبوءات التي يجب أن تتحقق قبل هرمجدون قد مرت. ففي الإصحاح ٣٨ من سفر حزقيال أن الرب سيأخذ أولاد إسرائيل من بين الوثنيين حيث سيكونون مشنقين ويعودن جميعهم مرة ثانية إلى الأرض للمعودة.. لقد تحقق ذلك أخيراً بعد ألفي سنة، ولأول مرة يبدو كل شيء في مكانه بانتظار هرمجدون والمجيء الثاني للمسيح.. إن حزقيال يقول: إن النار والحجارة المشتعلة سوف تمطر على أعداء شعب الرب. إن ذلك يجب أن يعنى أنهم سوف يدمرون بواسطة السلاح النووي.. ويخبرنا حزقيال أن جوج وماجوج، الأمة التي ستقود قوى الظلام الأخرى ضد إسرائيل سوف تأتي من الشمال. إن جوج يجب أن تكون روسية. ليس من الأمم القديمة شمالي إسرائيل غير روسيا. لقد أصبحت روسيا شيوعية وملحدة لتضع نفسها ضد الرب والآن تنطبق عليها تماماً مواصفات جوج. وفي عام ١٩٧٦، ناقش ريجان حاكم ولاية كاليفورنيا معركة هرمجدون في مقابلة مسجلة مع جورج أوكيس، وقال ريجان: إنه ينتظر نبوءة حرب جوج وماجوج «التي تعتبر بأنها غزو روسي لإسرائيل في المستقبل القريب».

وفي حملته للرئاسة عام ١٩٨٠، ذكر ريجان في مقابلة تليفزيونية أجراها معه الواعظ التليفزيوني جيم بيكر: إننا قد نكون الجيل الذي يشهد هرمجدون. وفي العام نفسه، نقل ويليام سافاير معلق صحيفة «نيويورك تايمز»، أن ريجان قال أمام مؤتمر يهودي: إن إسرائيل هي الديمقراطية المثبتة الوحيدة التي يمكن أن نعتد عليها كموقع لحدوث هرمجدون.

وفي مقابلة مع القس جيرى فالويل عام ١٩٨١، كشف فالويل عن أن الرئيس ريجان قال له: إن تكمير العالم يمكن أن يحدث قريباً.

وفي مناسبات ثلاث (١٩٨٢ و ١٩٨٣ و ١٩٨٤) خطب ريجان في اتحاد المذبحين الدينيين، مؤكداً اقتناعه بقرب هرجموتون والمجيء الثاني للمسيح وفقاً لمشيئة الرب كما ورد في نبوءات الكتاب المقدس - صفحة ١٣٥.

- ويعتبر فالويل رجل دين وسياسياً يتطرف في القول بأن «دعم الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل ليس من أجل مصلحة إسرائيل، ولكن من أجل مصلحة الولايات المتحدة نفسها». ويقول أيضاً: إن «دعمه لإسرائيل غير مشروط، وإن إسرائيل هي خط الدفاع الأمريكى فى الشرق الأوسط». ويعتقد أنه «لا مجال للنقاش فى كون يهودا والسامرة جزءاً من إسرائيل وكذلك الجولان، وأن القدس عاصمة أبدية موحدة لإسرائيل» - صفحة ١٤١.

- ونقول دورية «القرن المسيحى» فى ١٧ فبراير ١٩٩٣: «بلقد شهدت أمريكا مع انتخابات سنة ١٩٩٢ ظهور «حزب الله» بالتحالف بين اليمين المسيحى ويمين الحزب الجمهورى» - صفحة ١٤٩.

- ويقول الرئيس كلينتون فى خطاب حالة الاتحاد عام ١٩٩٧ «استرشاداً بالرؤيا القديمة لأرض الميعاد، فلنوجه أبصارنا اليوم إلى أرض الميعاد الجديدة» - صفحة ١٤٩.

- وكشفت استطلاعات جلوب أن حوالى ٧٠ مليوناً من الأمريكيين يشاهدون الشبكات التليفزيونية الإيفانجيلية «الكنائس للمرئية» التى بلغ عددها ١٠٤ محطة تليفزيونية، إضافة إلى ١٠٠٦ قناة تليفزيونية بنظام المشفرة «الكابل». وتزايد عدد دور النشر المسيحية إلى ١٣٠٠ دار نشر متخصصة فى المناوين المسيحية، إضافة إلى ٧ آلاف مكتبة لتوزيع الكتب المسيحية، وتقدر مبيعاتها بحوالى ٣ مليارات من الدولارات سنوياً. صفحة ١٦٤.

- وفى إعلان تجارى ظهر فى معظم الصحف الأمريكية فى أول نوفمبر عام ١٩٧٧، تحت عنوان «قلق الإيفانجيليين على إسرائيل»، عبر ١٥ من زعماء اليمين المسيحى عن قلقهم من أن يحدث تحول فى السياسة الأمريكية

فى الشرق الأوسط، وناشد الإعلان واضعى السياسة الأمريكية أن يتقبلوا مواقف أكثر «توراتية» فى الشرق الأوسط، وأن يعلنوا حق الشعب اليهودى فى الأرض التى منحهم إياها للرب بما فى ذلك الضفة الغربية وغزة وهضبة الجولان - صفحة ١٦٧.

• غير أن انتصار إسرائيل فى حرب يونيو، واحتلالها لأرضى ثلاث دول عربية ترتب عليه ظهور مظاهر مؤيدة لإسرائيل داخل الكنيسة الكاثوليكية الأمريكية، التى بدأت تشهد اختراقاً مسيحياً صهيونياً. فطالب الأب روبرت فلاتيرى بمراجعة الموقف الكاثوليكي من الشعب اليهودى ومن إسرائيل. كما طالب الأسقف أوستريش باعتراف أن القدس مدينة يهودية وأن إسرائيل هى تعبير عن إرادة الله - صفحة ١٧٨، ١٧٩.

• كتب ريتشارد باتلر، مؤسس كنيسة المسيحى يوسع المسيح وزعم جماعة الأمة الآرية (قيما بعد):

«إننا نعتقد أن الأبناء الحقيقيين للكتاب المقدس، هم أولئك الذين انحدروا من القبائل الإسرائيلية الاثنى عشرة، ومن ضمنهم الأنجلوساكسون.. إن كل الأعراق لم تنحدر من آدم، فآدم هو أب للعرق الأبيض فقط» - صفحة ٢٠٨

• وبذلك، مثل المؤتمر «الائتلاف اليميني - المسيحى»، أى الائتلاف بين يمين الحزب الجمهورى واليمين المسيحى، الذى يسعى للهيمنة على المساحة السياسية الأمريكية. فكان مما قاله روبرتسون رئيس الائتلاف المسيحى: لقد أن الألوان لتنظيف البيت الأبيض، كما أننا لن نسمح للبير اللين بالسيطرة على الكونجرس فى انتخابات عام ١٩٩٨ - صفحة ٢٣٦.

• وقال بات روبرتسون - رئيس منظمة الائتلاف المسيحى «إسرائيل مستخلى عن بعض الأرضى، إلا أنها لن تتخلى عن اورشليم، وتكون النتيجة حرب نهاية التاريخ» - صفحة ٢٤٥

٤ - ومن كتاب «الإيمان الحى - Living Faith» ومؤلفه للرئيس الأمريكى الأسبق جيمى كارتر، منشورات راندوم هاوس ١٩٩٨ :

- كنت أدرس للصغار في مدارس الأحد في جورجيا بانتظام، ولمدة خمس عشرة سنة. حتى عندما أصبحت رئيسًا، كنت - مع المدرس النظامي - أعطى بعض دروس الأحد لفصول الكبار - صفحة ٦.
- كان أبى، مدرسًا وشمامسة - صفحة ١١.
- ... عام ١٩٧٦ خلال حملتى الانتخابية الأولى، أخذت عندما أدانى جبرى فالويل لأبنى «زعمت» أبنى مسيحى - صفحة ٣٣.
- لقد واجهت تلك التهمة<sup>(٤)</sup> مسئول كبير فى الكنيسة المعمدانية للجنوب، جاء لمقابلتى فى المكتب الليضاوى بالبيت الأبيض أثناء فترة رئاستى. وحين مغادرته مكتبى، ومع زوجته، يادرنى قفلا :
- «نحن نصلى، السيد الرئيس، أن تهجر العلامية الإنسانية كنين». كان ذلك صدمة لى - صفحة ٣٥.
- شاركت زوجتى فى قراءة صفحة أو جزء من الكتاب المقدس كل ليلة - صفحة ٧٧.
- للعصيان المدنى جازز إذا خالفت للقوانين الإنسانية أوامر الله لنا.
- ليس مطلوبًا منا أن نعلم بمسيادة السلطة بدون حسابان إذا ما كانت مناقضة لمعتقداتنا. حتى فى ديمقراطية مثل ديمقراطيتنا، يجب على كل منا أن يفحص ويواجه سياساتنا القومية - صفحة ١١٧، ١١٨.
- ٥ - ومن كتاب «القيام بالمهمة - A Charge to Keep» للرئيس الحالى جورج بوش (الأبن)، ويليام مورو آند كمپانى إنك، ١٩٩٩:
- عندما كنت أعلم فى مدارس الأحد عندما عدت من ميدلاند .. - صفحة ٨٦.

\* \* \*

---

(\*) تهمة أنه لا يعيش ويتصرف كمسيحى.

## الخلاصة

ومن « National Times » نوفمبر ١٩٩٥، نقلا عن « المسيح لليهودى »  
صفحة ٤٣ :

٩٥ ٪ من الأمريكيين يعتقدون فى وجود الله .

٨٢ ٪ من الأمريكيين يعتبرون أنفسهم متكئين.

مقابل ٥٥ ٪ فى بريطانيا، ٥٤ ٪ فى ألمانيا، ٤٨ ٪ فى فرنسا.

أما من يذهبون إلى الكنيسة أسبوعياً، ففي أمريكا ٤٤ ٪ ، مقابل ١٨ ٪ فى  
ألمانيا ، ١٤ ٪ فى بريطانيا ، ١٠ ٪ فى فرنسا.

## الحضارة الغربية ذات أسس يهودية / مسيحية

أكد وكرر، للكثير من المفكرين والسياسيين فى الغرب ، طوال القرن العشرين، أن  
حضارتهم ذات أسس مسيحية ، ولضيف لذلك - فى الثلث الأخير من القرن - أسس  
يهودية، فأصبح من النادر - بعد حرب ١٩٦٧ - أن يكتفى القليل بالأسس للمسيحية، وإن  
فعل، يتسلط عليه الإعلام واللوى لليهودى؛ ليصبح مقولته إلى الأسس اليهودية/  
المسيحية . ونكتفى بذكر أحدث الأعلام فى ذلك: هنتجتون - تلتشر - برلسكونى ....  
والقائمة طويلة.

فهل فى ذلك توضيح بعض الشيء للمؤال ؟

\* \* \*



## الأصولية البروتستانتية والسياسة الخارجية الأمريكية ( قانون الحرية الدينية كنموذج )

سمير مرقس

### ( ١ ) الأصولية البروتستانتية في الولايات المتحدة الأمريكية الجزء التاريخي

القارئ لتاريخ الولايات المتحدة الأمريكية منذ تأسيسها ، يمكنه أن يلحظ إلى أى حد مثل الدين أساساً أقيم عليه العالم الجديد ( أمريكا ) ، لقد حمل المهاجرون الجدد ، أو ما اصطلح على تسميتهم « الهويونيين - Puritans » سنة ١٦٢٠ معهم العقيدة البروتستانتية ( الكالفينية بالأساس ) ، التي كانوا يحولون ، بلا طائل ، تطبيقها في إنجلترا ، ولكلهم طوردوا واضطهدوا ، فراح يحوهم الأمل بإمكان العيش وفقاً لمبادئ الإصلاح الكالفيني على الأرض الجديدة ، وعلى الرغم من أن الكالفينية كان لها رؤيتها الخاصة للعالم والحياة وللإنسان وخلصه ، إلا أن هذه الرؤية لم تكن منبثة ( منقطعة ) للصلة عن الواقع الاجتماعي الذي وجدت فيه . لقد كانت لهذه الرؤية جذورها الاجتماعية والمعرفية بحكم نشأتها في سياق مجتمعي خاص وفي لحظة تاريخية محددة ، ألا وهو السياق الأوروبي بتفاعلاته التاريخية المحتملة آنذاك ، لذا فإن الانتقال بهذه الرؤية إلى العالم الجديد كان يتطلب قدرًا من المواءمة ،

وإذا كان علماء الاجتماع ( الاجتماع الديني بصفة خاصة ) يقولون بأن العقائد الدينية والكنائس تعكس المجتمعات التي تهيمن عليها بقدر ما تعكسها هذه المجتمعات بدورها أيضاً ، وقد يتفق البعض أو يختلف مع هذه المقولة ، ولكن الحالة الأمريكية تمثل تعبيراً مثاليًا لما يقول به هؤلاء العلماء ، وعليه نجد الكالفينية وقد تطورت لتتناسب مع الوضع - العالم الجديد ، فالمؤكد أن الأرض الجديدة ليست إنجلترا ولكنها

أمريكا ، حتى وإن أسموها إنجلترا الجديدة ، كما أن العالم الجديد - أمريكا - فرض نفسه على العقيدة المهاجرة ، فتطورت من نفسها لتستجيب إلى حاجة العالم الجديد لمرجعية تحكم حركته الناشئة . لذا لم يكن غريباً ويحسب جان بيار فيشو أن « يولد للمجتمع والدين في آن واحد » ، ولأن المهاجرين الجدد كانوا من البروتستانت فقد كانوا قوة غالبة ، فسللت كنيستهم وبناد مذهبهم .

لقد ذهب كثير من الباحثين إلى أن المهاجرين الجدد : البروتستانت ، كانوا متأثرين باليهودية تأثراً مركباً : لاهوتياً ، وتاريخياً ، وكتابياً ، وسياسياً ، حيث أفرز هذا التأثير صيغة « تعليش » بين البروتستانتية واليهودية بقيت إلى الآن ، وبالذات في الاتجاهات والتيارات الأصولية ، ويعود هذا التأثير لرؤية المستوطنين الجدد - البروتستانت للعالم الجديد باعتباره « القدس الجديدة » ، حيث شعروا أن تجربتهم الناشئة تجعلهم ممثلين مع المنفيين والعبرانيين الذين ذكروا في التوراة . فأصبحت أمريكا لديهم « كنعان الجديدة » ، فهم فروا مثل العبرانيين القدامى من عبودية « فرعون » ( الملك جيمس الأول ملك إنجلترا ) من « أرض مصر » ( إنجلترا ) بحثاً عن ملاذ في الأرض الجديدة الموعودة من الاضطهاد الديني .

وكان لهذا الشعور أثره على أرض الواقع ؛ تمثل في الكيفية التي تعايش بها المستوطنون الجدد مع المكان ، من حيث إطلاق أسماء عبرانية على الأماكن التي يغدون إليها ، وإطلاق أسماء عبرانية على المواليد الجدد - يضاف إلى ما سبق فرض تعلم اللغة العبرية في المدارس والجامعات ، ويشار هنا إلى أن أول دكتوراه منحتها جامعة هارفارد في العام ١٦٤٢ كانت حول موضوع « للعبرية هي للغة الأم » وكان أول كتاب يصدر في أمريكا « سفر المزمير » ، وأول مجلة تصدر حملت عنوان « اليهودي » . لقد باتت أمريكا بالنسبة للمستوطنين الجدد « النموذج الروحي للعهد القديم العبري » ، بل نجدهم يسمون أنفسهم « أطفال إسرائيل - Children of Israel » .

وتؤكد هذا التعاطف أكثر وأكثر ، بين البروتستانتية واليهودية ، عندما بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تشهد موجات من الهجرات الكثيفة من اليهود والكاثوليك ،



فلو حظ كيف كانت العلاقة أكثر حميمية بين البروتستانت واليهود ، وعلى النقيض تماماً كانت العلاقة بين البروتستانت والكاثوليك . لقد وجدت أرضية مشتركة بين البروتستانتية واليهودية لم تتحقق بين البروتستانتية والكاثوليكية . وسرعان ما كان لهذه العلاقة الحميمة تجلياتها العملية ؛ فمع بداية القرن الثامن عشر ، احتلت فلسطين « كوطن لليهود » ، مكانة خاصة لدى البروتستانت ، الأمر الذي ولد اعتقاداً راسخاً في اللاهوت البروتستانتى الأمريكى بضرورة البعث اليهودى . إن هذه العلاقة ، أدت إلى أن تتضمن الثقافة البروتستانتية فى وجهها الأصولى كثيراً من تعاليم اليهودية الروحية والعقلانية ثم الصهيونية اليهودية لاحقاً ؛ حيث أصبح « هناك ميل بروتستانتى قوى للاعتقاد بأن معنى المسيح المنتظر يجب أن ينظر عودة للدولة اليهودية » . لقد مال البروتستانت إلى هذا للترجى بل يمكن القول بأنهم اعتنقوه ، وسعوا إلى ضرورة العمل من أجل الإحياء القومى للشعب اليهودى ، والتفرد عملياً مع الحركة الصهيونية فى مبادئها . وهذا هو مؤسس الكنيسة المورمونية القس جوزيف سميث ، يتبنى نظرية البعث اليهودى فى فلسطين ، وتلحق به كوكبة من ألمع اللاهوتيين الإنجليبيين مثل سايروس سكوفيلد والقس وليم بلاكستون ، حيث عملوا على إنشاء مستوطنات لليهود مثلما فعل ورنر جريسون الذى قام « بإنشاء مستوطنة زراعية يهودية لتدريب المهاجرين لليهود على شئون الزراعة والإنتاج الزراعى » . ثم يرصد المؤرخون التحول المهم من مجرد التعاطف الوجدانى والتبرير اللاهوتى إلى الضغط السياسى لتحقيق هذا الهدف الروحى - السياسى ، ألا وهو إقامة وطن يهودى ، فنجد القس بلاكستون يقوم بتأسيس منظمة تدعى « البعثة العبرية من أجل إسرائيل - Hebrew Mission on Behalf of Israel » لم تزل مستمرة فى مهمتها حتى اليوم باسم جديد هو « الزمالة اليسوعية الأمريكية - American Messianic Fellowship » . ولتى تعد قلب جهاز الضغط Lobby الصهيونى فى الولايات المتحدة الأمريكية . ويرصد هنا أن أول عمل يمكن أن يندرج تحت أعمال الضغط هو ما قام به بلاكستون من جمع توقيعات لتأييد إقامة وطن صهيونى فى فلسطين ، ورفع عريضة بذلك إلى الرئيس الأمريكى آنذاك<sup>(\*)</sup> ، ولم

(\*) وقد قام ويليام بلاكستون ( ١٨٤١ - ١٩٢٥ ) - المبشر الإنجليزى ، والذى يعتبر واحداً من أبرز المسيحيين الصهيونيين الأمريكيين - بزيارة لفلسطين حلياً إلى الأرض المفتمة برقعة ابنته عام <=

يمض وقتاً طويلاً حتى وافق الكونجرس الأمريكي بمجلسيه على وعد بلفور ، وتوالى الدعم السياسى الرسمى وأيضاً الشعبى بتكوين العديد من المنظمات والكيانات التى صارت بمثابة جماعات ضغط مؤثرة ذات طبيعة « أخطبوطية » فى أنحاء أمريكا .

وهكذا اتحد الدينى السياسى واللاهوتى بالتاريخى فخلق علاقة مميزة ، بين اليهودية والصهيونية واليهودية بشكل عام ، وبين الأصولية اليهودية والصهيونية اليهودية بشكل خاص ، بل زاد الأمر أن تأسس ما سُمى بالصهيونية المسيحية . لقد آمنت الصهيونية المسيحية قبل تأسيس دولة إسرائيل بعودة اليهود كشعب إلى أرضه الموعودة فى فلسطين ، وإقامة كيانه الوطنى فيها ، تمهيداً للعودة الثانية للمسيح وتأسيسه مملكة الألف عام . ويعد قيام إسرائيل ، أخذت الصهيونية المسيحية تنظر إلى إسرائيل كحدث وإشارة تؤكد معتقداتها .

على الجانب الآخر شعر اليهودية والصهيونية بالمزاحمة من قبل الكاثوليكية الوافدة الجديدة إلى أمريكا من حيث مشاركتها لما حققته اليهودية والصهيونية من امتيازات وسلطات دينية فى مواجهة الدولة ، الأمر الذى دفع اليهودية والصهيونية بالمطالبة بتطبيق

---

١٨٨٨ ، وتمخضت زيارته عن شعار الذى استغلته الصهيونية اليهودية بعد ذلك استغلالاً بالغ الفعالية فيما يتعلق بالضمير الغربى . فكما قال إنه اقزعه وابنته « الفئوض المتمثل فى أن فلسطين هذه تركت هكذا أرضاً بغير شعب بدلاً من أن تعطى لشعب بغير أرض » .

وفى سنة ١٨٩١ ، تقدم بلاكستون بـ « عريضة » إلى الرئيس الأمريكى بنيامين هاريسون مطالباً بتدخل أمريكا لإعادة اليهود إلى فلسطين . وجمع على العريضة توقعات ٤١٢ من كبار الأمريكيين المسيحيين البارزين ، كان من بينهم عميد أسرة روكفلر آنذاك ، جون روكفلر ، وكبير قضاة المحكمة العليا ، ورئيس مجلس النواب ، وعدد كبير من أعضاء مجلس الشيوخ ، ورؤساء تحرير عدد من الصحف الكبرى . وجاء فى عريضة بلاكستون :

« .. طبقاً لتوزيع الرب أرضه على الأمم ، تقال فلسطين ( وطن اليهود ) ، وتقال ملكاً لهم غير قابل للتصرف ، طردوا منه بالقوة القشتمة . وعندما كانوا يفلحونها كانت فلسطين أرضاً مشجرة لثامات أود ملايين عديدة من بنى إسرائيل الذين عملوا بكد فى وديانها وعلى سفوح تلالها ، فلقد كانوا أمة زراعية منتجة بقدر ما ظلوا أمة ذات باع تجارى عظيم ، وكثروا مركز الحضارة والدين ، فلم لا تضطلع الدول الكبرى التى أعطت بلغاريا للبلفار وصربيا للصرب بإعادة فلسطين لليهود .. » .

المبدأ النظري بفصل الدين عن الدولة ، وقد تم لهم ذلك حين تقرر إدخال مبدأ الفصل في صلب الدستور الأمريكي ، والذي عُذَّ التعديل للمستوى الأول عام ١٧٨٩ ونص على ما يلي :

« لن يصدر الكونجرس أى قانون بصدد ترسيخ الدين أو منع ممارسته » وأكد على ما سبق في معرض تفسيره لهذا النص ، للرئيس جيفرسون عام ١٨٠٢ ، عندما أرسل رسالة إلى جماعة من رجال الدين في إحدى كتاتص ولاية كونيتكت ، أعلن فيها أن :

« هدف التعديل الأول في الدستور هو إنشاء حائط فاصل ما بين الكنيسة والدولة » ، وهذا يعنى أنه يحظر على الكونجرس سن قوانين تؤسس ديناً أو تمنع حرية التعبير الحر للدين أو تجبر أحداً على اتباع دين معين بأى وسيلة ، أو أن تساعد الدولة على ذلك مادياً أو معنوياً ، ويقدر ما حال الدستور دون قيام الدولة بدعم أى دين ، فقد ألحق بهذه الفقرة الدستورية فقرة أخرى تنص على الحق في حرية التعبير للدين لكل الأديان .

بيد أن النص الدستوري لم يمنع أن يجعل تطبيقه أو عدم تطبيقه أمراً خاضعاً لموازين القوى في المجتمع ، فالبروتستانت منذ أن وفدوا إلى الولايات المتحدة الأمريكية وقعوا « وثيقة دستورية أولية - May Flower Compact » ، تنشئ ثيوقراطية تضع البلد الجديد في « رعاية الله » ، رابطة ربطاً وثيقاً بين المجالات الاجتماعية والدينية ، لقد جاءوا ليعيشوا إيمانهم ؛ لذا فإن تراجعهم عن ذلك لاحقاً ، إنما هو تراجع تكتيكي لملته الظروف ، فالحياة في ظل تعددية مذهبية فرضت عليهم ذلك مؤقتاً حتى تتغير الأوضاع وهنا يصبح النص الدستوري خاضعاً في تفسيره للواقع وللأطراف الفاعلة فيه ومدى قوتها لحظة التعبير .

والثابت تاريخياً وفي أوقات كثيرة ، أن النصوص الدستورية لم تمنع من ضغط التحالفات الدينية في اتجاه ما يخص قضايا يعينها تمس حياة الناس اليومية ، بل امتد هذا الضغط ليشمل قضايا خاصة بالسياسة الخارجية الأمريكية كما سنرى لاحقاً .

## ( ٢ ) البروتستانتية الأمريكية : هيمنة الاتجاه المتهود والأصولي

إن الرصد التاريخي لمسيرة البروتستانتية في الولايات المتحدة الأمريكية يشير ، بما لا يدع مجالاً للشك ، إلى أمرين :

١- التهود الذي طال الاتجاهات الأصولية ، حيث تم « عبرنة » للمسيحية في أمريكا بسببها ، فبنت « العبرنة » واضحة في الثقافة السائدة إلى الدرجة التي دفعت الرئيس الأمريكي جيفرسون بتقديم اقتراح إلى الكونجرس مفاده :

« أن يمثل رمز أمريكا على شكل أبناء إسرائيل تقودهم في النهار غيمة ، وفي الليل عمود من النار » بدلاً من النسر .

ويتفق هذا الاقتراح مع النص الوارد في سفر الخروج والذي يقول :

« وكان الرب يسير أمامهم نهاراً في عمود سحب ليهتديهم في الطريق ، وليلة في عمود نار ليضيء لهم . لكي يمشوا نهاراً وليلة » ( سفر الخروج ١٣ : ٢١ ) .

وقد أدت هذه الاتجاهات المتهودة إلى صياغة قالب ديني بروتستانتي يهودي قاعدته التوراة ، كان من نتيجته للترويج لمصطلحات مثل :

- التراث المسيحي اليهودي المشترك .

- الأخلاق المسيحية اليهودية .

- الالتزام الأبدي - الأخلاقي بدعم إسرائيل .

ولا شك أن هذه الاتجاهات المتهودة تزداد خطورتها ، عندما نعلم أنها تنتشر بشكل منظم ومؤسسي ، بحسب يوسف الحسن ، في عدد من الطوائف الـ بروتستانتية وهي كنائس الطبقة العليا الحاكمة على مدى أكثر من مائتي عام من عمر أمريكا أو ما اصطلح على تسميتها كنائس « : White Anglo-Saxon Protestant » WASP » .

ويعد تأثيرها كبيراً في صياغة السياسة الأمريكية .

٢- هيمنة الاتجاه الأصولي على البروتستانتية الأمريكية ، على الرغم من وجود اتجاهات ليبرالية بل ويسارية داخلها . إلا أن التيار الأصولي هو الأكثر تأثيراً وتنظيماً والذي يضم في إطاره التيار الصهيوني .

وقد كان لهذا الاتجاه القدرة على حصار الاتجاهات الليبرالية أو التي عرفت باسم « المسيحية الجديدة - New Christianity » ، والتي حاولت أن تواكب للنتائج التي ترتبت على التقدم المطرد في مجال التصنيع وما رافقه من تحضر للأمريكيين ، ومواجهة مشاكل التحديث وما تتضمنه من تداعيات اجتماعية وثقافية . فلقد أراد أنصار هذا الاتجاه الاستجابة للمتغيرات والمسير بكنائسهم في مسار ليبرالي يتفاعل مع المستجدات برؤى عملية وواقعية . إلا أن الأصولية البروتستانتية عند بدء تشكلها كاتجاه له ثقله في الواقع الأمريكي مع بداية القرن العشرين ، واليمين المسيحي الجديد ، الذي يعد تطوراً لها ، قد رفضا بشكل قطعي اجتهادات المسيحية الجديدة ، في عقلنة الحياة الحضرية الحديثة .

لقد دعم القادة الأصوليون مثل أرنو جيبيلين وبيلي صانداي ، الخلاص الفردي والشخصي المنفصل عن الواقع ، وذلك في مواجهة الاتجاه الذي يدعم الخلاص القائم على المشاركة المجتمعية القائمة على ما أسموه بـ « الإنجيل الاجتماعي - Social Gospel » ، الأكثر من ذلك هو رفضهم التوجه الميسكوني والانفتاح الديني ، مؤكدين على واجب كل مسيحي للتبشير بليمانه باعتباره في معركة مع الأديان والثقافات الأخرى .

إن اليمين المسيحي في صورته الجديدة ، هو الامتداد للأصولية البروتستانتية التي ظهرت مع بداية القرن ، ويشتركان معاً في الأساس النظري من حيث النظرة إلى العالم والمجتمع والإنسان . فالأصولية للمسيحية التي أخذت في التشكل مع بدايات القرن العشرين وتبلورت فكرياً في أعقاب نشر سلسلة من ١٢ مجلداً تحت عنوان « الأصول » تحضم تسعين مقالة حررها مختلف اللاهوتيين الـ بروتستانت المعارضين لكل تسوية أو حل وسط مع الحداثة ، أقول الأصولية المسيحية هي التي وضعت للتأسيس النظري لدور الله في تطوير الثقافة السائدة وشن الحرب المقدسة ضد الشيطان القابع في قلب الوطن ، وأنهم وحدهم للتعبير عن

«الإرادة الإلهية - Divine Will» ، وقد أخذ هذا للتصور ليشمل المياسة الخارجية الأمريكية فى أول الحرب العالمية الأولى - على سبيل المثال - حرباً بين العقلانية الألمانية والمسيحية الأمريكية .

ويأتى اليمين المسيحى ليأخذ طبيعة سياسية تحمل القيم الأصولية الأولى دون تغيير ، ولكنه بدأ يعمل فى أن يجعل هذه القيم موضع للتنفيذ ، وبحسب رؤية أحد الباحثين لقد طال « التسييس - Politicization » هذا الاتجاه .

وترى النظرة الأصولية ممثلة فى أحد أهم روادها المعاصرين - بات روبرتسون - كيف أن أمريكا ستكون فى حالة نهوض ودورها مركزياً عندما تستعيد « تراثها اليهودى المسيحى - Judeo - Christian heritage » وتشارك معظم القيادات الأصولية البروتستانتية روبرتسون منطقته حول التاريخ الأمريكى ، ويرون دور الثقافة البروتستانتية - الأصولية أساسياً فى تأكيد ما سبق .

ويعتبرون الأسرة هى المجال الأساسى لانتشار أفكارهم باعتبارها قلب المنظومة الاجتماعية ذات العناصر المتعددة والتي تعتمد عليها هذه العناصر اعتماداً جوهرياً ، فالأسرة بحسب تعبير جيرى فولويل « الوحدة الأساسية لمجتمعنا » .

إن للتصورات النظرية التى روج لها الأصوليون فى بداية القرن العشرين كان لابد لها من كيان تنظيمى يؤهلها للتجسيد العملى . لذا يعتبر عام ١٩٤٢ نقطة تحول مهمة فى تاريخ الأصولية البروتستانتية ، حيث تأسست « الرابطة الوطنية للإنجيليين - National Association of Evangelicals » وتعد هذه الرابطة للكيان التنظيمى الذى ضم تحت مظلته آلاف الكنائس الأصولية فى أمريكا ؛ لذا فإن كثيراً من الباحثين يعدون هذا الكيان « نقلة نوعية » فى تاريخ الأصولية البروتستانتية ، وذلك لسببين هما :

الأول : انتقال التحرك الأصولى البروتستانتى من الحركة إلى المؤسسة .

الثانى : الانتقال من الحركة ذات الطبيعة الدينية الأخلاقية إلى المؤسسة التى يمكن أن تلعب دوراً سياسياً .

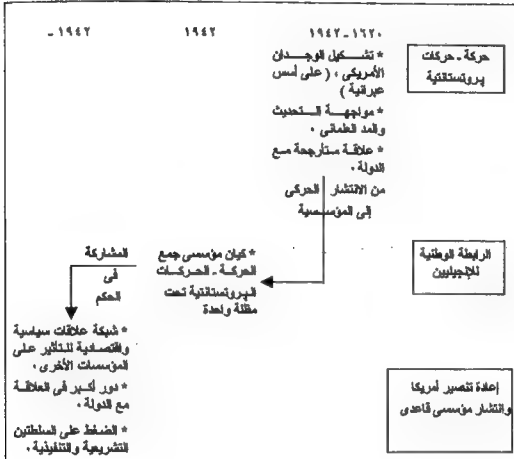
وبالنسبة للسبب الثانى ، فلقد أتاح تأسيس الرابطة ، واكتساب الشكل المؤسسى للأصولية البروتستانتية « والتسييس » ، الأمور الثلاثة الآتية :

- ١ - للقدرة على التأثير والضغط خصوصاً على السلطتين التشريعية والتنفيذية ،
- ٢ - الانخراط فى شبكة من العلاقات مع الاقتصاديين والسياسيين المؤثرين ،
- ظهرت نتائجها جلية منذ المبعينيات ،
- ٣ - إتاحة الفرصة لتكوين كيانات مماثلة لاحقاً .

ونتيجة لما سبق ومنذ عام ١٩٧٠ ، تقريباً ، استطاعت الحركة الأصولية البروتستانتية أن تلعب دوراً مؤثراً فى الحياة السياسية الأمريكية ، واستعادة المفاهيم والتصورات النظرية النقية التى طرحتها الأصولية فى بدايات القرن ، وصيغها بأبعاد سياسية ، واستخدامها فى الواقع السياسى الأمريكى ، بل وإمتدادها لتشمل السياسة الخارجية الأمريكية .

وتسهيلاً للمقارئ الكريم حاولنا أن نضع الرسم التوضيحي التالى لإيجاز مسيرة الأصولية البروتستانتية فى أمريكا ، وذلك كما هو مبين فى شكل رقم ( ١ ) .

## مسيرة الأصولية البروتستانتية في أمريكا



شکل رقم (۱)



### ( ٣ ) الأصولية البروتستانتية والتوجه نحو السياسة

لقد أتاح التحول النوعى فى مسيرة الأصولية البروتستانتية لهم أن يكونوا دينيًا شعبيًا من خلال التحرك فى المجال العام للمجتمع المدني ، وفى سبيل ذلك اعتمدوا على أربعة مستويات من التحرك ، الذى بات سياسيًا فى المقام الأول ، وذلك كما يلى :

١ - تبنى « موقف دفاعى - Defensive » لحماية قيمهم وأفكارهم الأساسية من أية تأثيرات غير مرغوب فيها .

٢ - التحول إلى تبنى « موقف هجومى - Offensive » يهدف إلى إحداث تجديد لاهوتى لنمط الحياة الأمريكية .

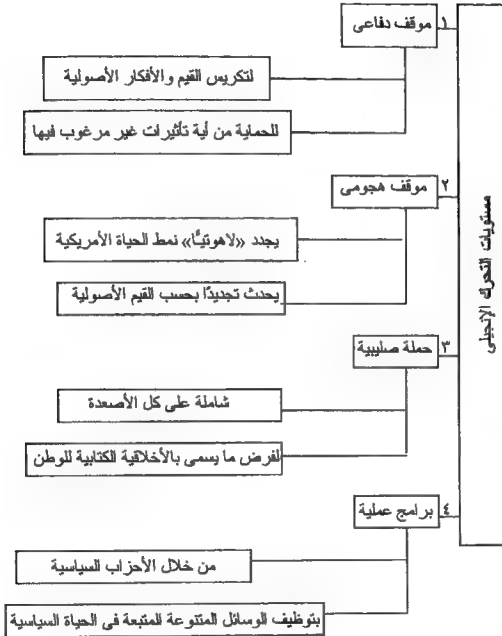
٣ - ويتمثل الموقف الهجومى بشن « حملة صليبية - Crusade » ، لإعادة فرض ما يسمى بـ « الأخلاقية الكتابية ( للكتاب المقدس ) - Biblical Morality » ، على الوطن .

٤ - تحقيق ما سبق من خلال البرامج السياسية للأحزاب .

ويمكن إيجاز ما سبق فى رسم توضيحي قمنا بإعداده للتسهيل على القارئ الكريم وذلك كما يلى فى شكل رقم ( ٢ ) .

وبالنسبة للمستوى الأخير من التحرك ، نجد بات روبرتسون يجتهد فى هذا المقام حيث يؤكد على ضرورة أن يكون للمسيحيين « صوت فى الحكومة - give Christians a voice in government again » ويضع برنامجًا من خمسة عناصر وذلك كما يلى :

## مستويات التحرك الإنجيلي



شكل رقم (٢)

١ - تدريب المسيحيين على القيام بأفعال اجتماعية مؤثرة .

٢ - مقاومة الذين يتعصبون ضد الدين .

٣ - تنبيه المسيحيين للقضايا المتنوعة وللتشريعات المزمع سننها في الوقت المناسب .

٤ - الترويج للقيم الأسرية .

٥ - تمثيل المؤمنين في كل مستويات الإدارة الأمريكية .

وبالفعل نجحت الأصولية المسيحية في تجسيدها المعاصر ( اليمين المسيحي ) ، في التأثير على القرارات الحكومية والسلطة التشريعية والحياة الأمريكية وعلى اتجاهات المجتمع ، واستخدامهم العديد من الوسائل ، مثل ممارسة الضغط الشعبي وتدريب وحشد وتعليم الملايين من الأمريكيين . وتوضح دراسة حديثة كيف لعب « التحالف المسيحي - Christian Coalition » ، منذ عام ١٩٩٠ ، دوراً سياسياً مباشراً ، يؤكد ما سبق ، وذلك قبل بداية كل انتخابات تشريعية ، حيث يقومون بتوزيع « دليل للناخبين - Voter Guides » وذلك في أكثر من ٧٠٠٠ كنيسة في الولايات المتحدة الأمريكية ، وفيها يحاول - التحالف - من خلال هذا الائتلاف أن يوضح للناخب مدى توافق المرشحين مع رأى اليمين المسيحي فيما يثوره من قضايا مثل الإجهاض والسياسة التعليمية ٠٠ إلخ ، ومن ثم توجيه الناخب في ضوء هذا الدليل وإعطاء نسب مئوية إلى المرشحين عن مدى موافقهم . وتشير الأرقام إلى أنه تم توزيع ٣٣ مليون دليل للناخبين قبل انتخابات الكونجرس عام ١٩٩٤ وصلت إلى ٤٥ مليون دليل للناخبين في عام ١٩٩٦ .

لقد استخدمت الأصولية المسيحية في حركتها كل الوسائل ، التقليدي منها والحديث ، مثل وسائل البث المرئية للدعوة لأفكارها والوصول بفعالية إلى أكبر عدد ممكن من الناس . وباتت البرامج التليفزيونية التي يقدمها الأصوليون من المواد المهمة والتي تستأثر بنسبة مشاهدة عالية ، كما أنها كانت من المصادر المهمة لجميع المال ، حتى إن فولويل نفسه شهد بأن ما يتلقاه من مال هو وغيره ممن

يقدمون هذه البرامج أكثر مما يتلقاه الحزبان الرئيسيان في الولايات المتحدة الأمريكية ، ولم تكثف هذه الحركة بذلك إنما حرصت على تأسيس مكاتب بها العديد من الاختصاصيين في شتى المجالات ، فزواها الدينية غير منفصلة عن واقع المجتمع الأمريكي ، بل والعلاقات الدولية لأمريكا ، وهناك مؤتمرات سنوية تعقدها الروابط الإنجيلية لكبار السياسيين ، ويلاحظ مدى متانة العلاقات الإسرائيلية مع الحركة الأصولية البروتستانتية وحركة الصهيونية المسيحية رغم محاولات الليبرالية البروتستانتية في وضع مسافة تتيج لها مساراً آخر . لقد تطورت هذه العلاقة لتصبح أقرب إلى الحلف ، فقد توجهت المنظمات الصهيونية اليهودية وبخاصة اللجنة اليهودية الأمريكية ولجنة الشؤون العامة الإسرائيلية - الأمريكية التي تعمل رسمياً كجماعة ضغط لمصلحة إسرائيل نحو الأصوليين البروتستانت باعتبارهم أضخم كتلة مؤيدة لإسرائيل وذات تأثير .

ومع وصول اليمين السياسى إلى الحكم مع تولى ريجان رئاسة الدولة ، صارت الحركة الأصولية جزءاً مهماً في التركيبة الحاكمة القائمة . وفي هذه الفترة تأسست ونمت منظمات أصولية ذات قاعدة جماهيرية كبيرة مثل :

□ منظمة الأغلبية الأخلاقية - Moral Majority

□ منظمة الائتلاف المسيحى - Christian Coalition

□ مجلس بحوث الأسرة - Family Research Council

وبدأت تعمل هذه المنظمات على الانتشار للقاعدى وجذب أنصار من المسيحيين المحافظين Grassroots organizations of Conservative Christians وهكذا بدأت تتكون جماعات تجمع بين اليمين المحافظ سياسياً والأصولية دينياً حيث توحدت رؤاها وتوجهاتها وممارساتها التي امتزج فيها السياسى بالدينى وذلك بهدف « تغيير المجتمع الأمريكى جذرياً »

\* \* \*

## ( ٤ ) الأصولية البروتستانتية واللوبي اليهودي

### • تلاقي المصالح

### • قصة الضغط لإصدار قانون الحرية الدينية

لقد التقت الأصولية البروتستانتية مع الحركة للنشطة والدعوى لليهود في أمريكا من حيث اتباع آليات وممارسات الجماعات للضاغطة ، الهادفة إلى ممارسة تأثير من أجل تحقيق تغيير اجتماعي في بنية المجتمع من خلال التأثير على التشريعات والسياسات الحكومية . وإذا كانت هناك العديد من الدراسات قد اقتصرت اللوبي اليهودي بالفحص والبحث والتأكيد على دوره في صناعة القرار الأمريكي ، فإن المنظمات الدينية الأصولية البروتستانتية في المقام الأول لا تقل من حيث تأثيرها للضاغطة ، وخاصة مع تنامي دورها في المجتمع الأمريكي ، وعليه نجد كثيرًا من الدراسات الحديثة التي تبحث في موضوع الجماعات للضاغطة قد بدأت في وضع « المنظمات الدينية - Religious Organizations » من ضمن المجموعات للضاغطة المتنوعة .

استطاعت الجماعات الدينية أن تعزز للقيم الدينية في المجتمع من خلال رأى عام ضاغط يخلق تحديًا كبيرًا للحكومة ، وهذا ما سعت إليه وتفتته بنجاح الحركة الأصولية في أمريكا في كثير من القضايا الاجتماعية والسياسية الداخلية والقضايا الخاصة بالسياسة الخارجية الأمريكية ، مثل موضوع الاضطهاد الديني والحرية الدينية في العالم ، وهو الموضوع الذي سوف نتخذه كنموذج للبحث باعتباره دراسة حالة يتجلى من خلاله تأثير الأصولية البروتستانتية .

على الرغم من أن الاهتمام بالحرية الدينية في العالم قد بدأ بحملة من أجل إنقاذ مسيحيي العالم من الاضطهاد أطلقها محام يهودي اسمه مايكل هوروفيتز من خلال مقال نشره في جريدة وول ستريت بتاريخ ٥ يوليو ١٩٩٥ تحت عنوان: « التعصب الجديد بين الصليب والهلال - New Intolerance Between Crescent And cross » موجهًا النظر إلى الاضطهاد المتنامي والمتزايد

للمبشرين المسيحيين ، محفزاً المجتمع المسيحي الأمريكي بأن يواجه هذا التحدي .  
ثم أرسل رسالة لمائة وخمسين من قيادات ومجالس إدارات المؤسسات والكنائس  
البروتستانتية ، مفتتحاً رسالته نصاً بالآتي :

« كأمريكي يهودي ، فإنني سعيد جداً للأخوة التي أبداهما للمجتمع المسيحي في  
مواجهة الحركات للمناوئة للسامية ١٠٠٠ »

بالطبع يعكس ما سبق أن نقطة البدء للحملة قد أطلقها يهودى أمريكى محفزاً  
اليهود على التحرك لمواجهة ما يلاقيه المبشرون المسيحيون مطابقتاً بين ما  
يتعرضون له من اضطهاد بمثل ما لاقاه اليهود على يد هتلر ، وها هو يحل في  
رسالته للتضامن المتبادل بين الإخوة ، المسيحيين واليهود ، لمضطهدينهم . إن هذا  
الغداء يجسد في الواقع مسيرة تاريخية ممتدة من المصلحة المشتركة والجزر الواحد  
لكل من اليهود والبروتستانت في أمريكا ، وهو ما يفسر سر الاهتمام اليهودي  
باضطهاد المبشرين البروتستانت خارج أمريكا ، ( وسوف نتعرض لاحقاً  
لتاريخية هذه العلاقة ومبارها وواقعها المعاصر والذي كان له تأثير كبير في مسيرة  
القانون الأمريكى للتحرر من الاضطهاد الدينى ) . الأكثر من ذلك هو عنوان المقال  
نفسه الذى نشر فى جريدة وول ستريت تحت عنوان « التعصب الجديد بين الصليب  
والهلال » ، إنما يعطى مؤشراً على محاولة « هوروفيتز » إقامة تحالف يهودى  
- بروتستانتى في مواجهة الإسلام ، وهو أمر يأتى فى سياق - ليس بجديد - عن  
المفاهيم السياسية التى بدأ يروج لها من قبل رجال الفكر الذين يعملون فى خدمة  
الاستراتيجية الأمريكية من أمثال هانتجتون والذى طرح مقولة « صدام  
الحضارات » ، وطرح فكرة الصدام المتوقع مع العدو الجديد . ويتأكد ذلك أكثر  
عندما نطالع خطاب « هوروفيتز » الذى يذكر فيه بما حدث فى الاتحاد السوفييتى ،  
العدو السابق الذى سقط ، وفى عديد من الأدبيات التى أنتجت فى إطار « الاضطهاد  
الدينى » سوف نجد هذه المفاهيم تتكرر كثيراً فى الأدبيات التى صدرت خلال هذه  
الفترة .

مما سبق ، ومحصلة لغداء « هوروفيتز » ، وللعلاقة التاريخية الحميمة بين  
الأصولية المسيحية واليهودية ، بدأ الإنجيليون البروتستانت تحركهم للضغط من أجل

إنقاذ مسيحيي العالم ، عندما أطلقت الرابطة الوطنية للإنجيليين بياناً بعنوان : « بيان  
إثارة الضمير - Statement of Conscience » . وذلك في ٢٣ يناير من عام  
١٩٩٦ ، بمناسبة المؤتمر الذي نظمه « بيت الحرية - Freedom House » تحت  
عنوان : « الاضطهاد العالمي للمسيحيين - Global Persecution of  
Christians »

وتتضمن الرابطة الوطنية للإنجيليين - بحسب ما أعلن رسمياً عند إطلاق البيان -  
٢٥٠٠ تجمعاً إنجيلياً أمريكياً ، ويمكن اعتبار هذا البيان « الوثيقة النموذج » التي  
تم الاسترشاد بها في كل ما صدر من تقارير ومشروعات قوانين ثم القانون الذي تم  
إقراره . فالقارئ لكل هذه الوثائق سوف يلحظ مدى التوافق بين الوثيقة النموذج أو  
الأساس وبين كل ما تلاها ، وذلك من حيث بنية التقرير وأهدافه والمطلوب اتخاذه من  
إجراءات ، وأيضاً المرجعية العليا الحاكمة لهذه النصوص ، وللقارئ للبيان يستطيع  
أن يلحظ أنه موجه أساساً للعمل به من قبل الإدارة الأمريكية بترتيباتها المتعددة ،  
ويمكن أن نوجز ما جاء في البيان وذلك كما يلي :

١- مقدمة : تعكس الاهتمام العميق لـ « إنجيلي أمريكا - Evangelicals » بشأن  
الحرية الدينية لأخوة الإيمان . وتقدم الدعوة « للآخرين » للعمل من أجل أن تتحرك  
الحكومة لكبح جماح الاضطهاد الديني في العالم .

٢- الحقائق : يستعرض البيان كيف أن الاضطهاد الديني بات حقيقة مأساوية في  
ازدياد مطرد ، وأنه في كثير من البلدان أصبح الإنجيليون والبروتستانت (\*)  
والكاثوليك هدفاً للإرهاب من قبل السلطات ، ثم يستعرض بعض الحقائق في بعض  
البلدان ويصف بعض أشكال الاضطهاد التي يتعرض لها المسيحيون .

٣- مبادئ : يضع البيان مجموعة من المبادئ الأساسية والقواعد حول تعزيز  
الاحترام والحماية لحقوق الناس لممارسة إيمانهم ، والاحتجاج أمام الاضطهاد

---

(٥) على الرغم من أن هناك بعض الكنائس الإنجيلية في بعض المناطق لا تستخدم تعبير  
« بروتستانت » وتؤكد على أنها كنائس « إنجيلية » ، إلا أن الوثائق الخاصة بموضوع الاضطهاد  
الديني تنص على تعبير : « الإنجيليون والبروتستانت » كما جاء في بيان الرابطة الوطنية  
للإنجيليين ، وفي قانون وولف - سبيكتور .

المتنامى المؤمنين المسيحيين ، وإذا كان ما سبق صحيحًا ، فإن حكومة الولايات المتحدة لا تقدر على أن تقضى على « الشر - Evil » كله في العالم ، ولكنها مع ذلك يمكنها أن تتبنى سياسات من شأنها أن تحد من الاضطهاد الديني وتضمن حقوق ممارسة الحرية الدينية معتقدًا وممارسة.

٤- الدعوة إلى التحرك : ويبدأ البيان في تحديد ما يمكن أن تتبناه حكومة الولايات المتحدة من سياسات ، وقد حددها بأربع سياسات :

( أ ) إعلام الراى العام بما يحدث للمسيحيين من اضطهاد سواء على مستوى المياسة الرسمية للحكومات التى يمارس فيها الاضطهاد ، أو من قبل النشاط الإرهابى ، وفى هذا المجال يقترح البيان ستة إجراءات منها :

١ - سياسة ديهلوماسية جديدة لإدانة الاضطهاد .

٢ - إصدار توجيهات للمسفراء للقاء دورى بالتيارات الكنسية فى البلاد التى بها اضطهاد .

٣ - تعيين مستشار خاص للرئيس للحرية الدينية يكون من مسؤولياته إعداد تقرير حول تغيير المياسات التى تتعامل مع الاضطهاد الدينى ، وللوصية باتخاذ إجراءات حاسمة .

٤ - ربط التجارة والمفاوضات الدولية بأوضاع الاضطهاد الدينى .

٥ - تقديم المساعدات الديهلوماسية واللجوء للمضطهدين .

( ب ) إصدار تقارير موثقة بالحقائق من قبل مكتب حقوق الإنسان بوزارة الخارجية والوكالات الحكومية الأخرى حول الاضطهاد الدينى ، وقد تم اقتراح ثلاثة إجراءات منها :

١ - تطوير دور السفارات فيما يتعلق بمتابعة حالة الحرية الدينية .

٢ - التمييز فى التقارير الدورية بين المجموعات المسيحية المتنوعة فيما يتعلق بأوضاع الحرية الدينية لكل منها .

( ج ) أن تكون هناك قواعد يُعمل بها لمعالجة توصلات الهاربين من الاضطهاد ، وقد حدد لذلك ستة إجراءات .



( د ) وضع جدول زمنى لوقف المساعدات غير الإنسانية التى تقدم للدول التى تفشل فى اتخاذ إجراءات حاسمة لإنهاء الاضطهاد . ولا يسمح بإعادة المساعدات إلا بعد تعهد كتابى من الرئيس ( الأمريكى ) بأن هذه الدولة /الدول قد بدلت بتخاذ خطوات عملية لإنهاء الاضطهاد .

٥- الخلاصة : إن الحرية الدينية منحة إلهية للإنسان ، وهى دعامة أساسية تميز جمهوريتنا وشعبنا يُعرف بها . ويختتم البيان بنفس المقدمة التى بدأ بها .

كما ذكرنا ، فإن هذا البيان يعد نقطة تحول أساسية وتعبيراً عن جهد كبير بذل فى مجال إثارة الرأى العام بشأن الاضطهاد الدينى ، فكان بداية لأن تتحرك إدارة الرئيس كلينتون وتعتبر موضوع الحرية الدينية من الموضوعات الرئيسية فى جدول أعمالها . وبالفعل أخذت الدوائر السياسية تستمع لبعض الشهادات حول اضطهاد المسيحيين ، وكان معظم هؤلاء الشهود من اليهود مثل :

\* ستيفن أمرسون ، الكاتب المتصهين وصاحب كتاب :

« الأسفنة وأثرها على العلاقات الدولية وحقوق الإنسان » .

\* بات يوزل ، الكاتب الصهيونى وصاحب كتاب :

« القراض المسيحيين الشرقيين فى ظل الحكم الإسلامى » .

\* أ . روزنتال ، الكاتب الصهيونى بجريدة نيويورك تايمز .

وفى ضوء ما سبق قامت الإدارة الأمريكية ممثلة فى الرئيس كلينتون بتكليف وارين كريستوفر وزير الخارجية آنذاك بتشكيل لجنة من المتخصصين لمتابعة النقاش حول الموضوع ، وبالفعل تم تشكيل لجنة سميت بـ « لجنة الشريط الأزرق » برئاسة جون شاتوك مساعد وزير الخارجية لشئون حقوق الإنسان ، وذلك فى نوفمبر عام ١٩٩٦ ، وضمت للجنة ٢٠ عضواً ، منهم ١٢ مسيحياً ( نصفهم من الأصوليين ) ويهوديان ومسلمتان ( إحداهما مصرية الأصل ) وواحدة بهائية ، وعضو هندوسى ، ولتقت اللجنة للمرة الأولى فى ١٣ فبراير ١٩٩٧ لمناقشة موضوعين هما :

( أ ) دراسة وضع الحرية الدينية والاضطهاد الدينى فى العالم ومساندة الأقليات الدينية .

## ( ب ) للتعاون بين الأديان لبلوغ الحرية الدينية وحل النزاعات .

رافق عمل هذه اللجنة أن بدأت الخارجية الأمريكية فى إصدار تقرير نصف سنوى حول أوضاع الحرية الدينية فى العالم ، وأصدر بالفعل تقريران ، الأول فى ٣٠ يناير ١٩٩٧ ، والثانى فى ٢٢ يوليو من العام نفسه ، هذا بالإضافة إلى التقرير السنوى الدورى الذى تصدره الخارجية الأمريكية عن حالة حقوق الإنسان فى العالم . ولا يفوتنا الإشارة إلى أن التقريرين اللذين صدرا عن وزارة الخارجية خلال عام ١٩٩٧ حول الحرية الدينية فى العالم ، قد ركزا على وضع المسيحيين فى العالم ، حيث جاء عنوانهما كما يلى :

United States Policies in Support of Religious Freedom : ( Focus on Christians ) .

أى : سياسات الولايات المتحدة للداعمة للحرية الدينية : ( مع التركيز على وضع المسيحيين ) .

يثان ذلك عملت اللجنة الاستشارية الخاصة بالحرية الدينية بدأب من جهة تأصيل التوجه حول الاهتمام بقضايا الحرية الدينية ودراسة أوضاعها وجمع المعلومات عنها عالمياً ، كذلك وضع التصورات والأفكار الخاصة بالتعامل مع موضوع الاضطهاد الدينى . واستمر العمل لمدة عام تقريباً من بداية عام ١٩٩٧ ( فبراير ) إلى بداية عام ١٩٩٨ ( يناير ) حيث أصدرت اللجنة تقريرها المهم والمفصل والذى مثل قاعدة مهمة جداً لبنية للتشريعات التى توالى للنقاش فى الكونجرس ، ولتى لم يخرج القانون الذى لقر فى النهاية عن ما جاء فى هذا التقرير ، ويلاحظ أن بيان إثارة الوعي ، الذى صدر عن الرابطة الوطنية للإنجيليين ، كان حاضراً بقوة فى كل هذه النصوص .

وقد تضمن التقرير ما يلى :

□ دور الولايات المتحدة الأمريكية فى إقرار ودعم قوانين حقوق الإنسان فى العالم وإلزام الحكومات بالحرية الدينية .

□ إلقاء الضوء حول الأدوات الدولية التى من شأنها دعم الضمانات وإقرار الحماية اللازمة للحرية الدينية .

وليس صبيراً ملاحظة التأكيد على حق الولايات المتحدة الأمريكية ، بإطرافها المحلية المعنية بموضوع الحرية الدينية - الاضطهاد الديني ، في التدخل وحدها - دون غيرها - وبشئى الوسائل فى شئون الدول المختلفة ، وتحديد الإجراءات التى تراها منفردة من دول العالم .

وأخيراً أثمرت الحملة اليهودية والبروتستانتية فى الضغط على الإدارة الأمريكية وبدأت مرحلة أخرى هى المرحلة التشريعية لتقنين مطالب الحملة ، ولقد شهدت هذه المرحلة ثلاثة مشاريع لقوانين وذلك كما يلى :

١ - مشروع قانون تقدم به كلٌّ من فرانك وولف النائب الجمهورى والشيخ الجمهورى أرلين سبكتور باسم :

« للتحرر من الاضطهاد الديني - Freedom From Religious Persecution »

ففى مايو من عام ١٩٩٧ ، وأثناء إعلانهما عن المشروع للرأى العام وتقديمهما له ذكراً ما يلى :

« إنه تشريع يهدف إلى سد الطريق على تنامى الاضطهاد الديني ، ومن أجل مقاومة الاضطهاد الديني قبل التشريع يسعى لتكوين مكتب جديد لمراقبة الاضطهاد الديني من خلال وزارة الخارجية ، ويفرض عقوبات على الحكومات التى تشارك بنشاط أو فشلت فى أخذ خطوات لتقليص الاضطهاد الديني . إن الاضطهاد الديني وخاصة اضطهاد المسيحيين لم يتبدد مع الحرب الباردة بل إنه مستمر ويتزايد نشاطه وأملنا أن يوقف هذا التشريع من هذا التوجه » .

وكان أن تقدموا بمشروع للقانون فى سبتمبر ١٩٩٧ .

ويلاحظ حجم الهيئات المسيحية واليهودية التى دعمت المشروع ، والذى حظى بموافقة ٣٧٥ عضواً مقابل ٤١ عضواً غير موافقين من أعضاء مجلس النواب فى مايو ١٩٩٨ ، مع إجراء بعض التعديلات ،

٢ - مشروع قانون دون نيكلز وهو مشروع مواز قدم إلى مجلس الشيوخ فى ٢٦ مارس من عام ١٩٩٨ ، والذى لم يختلف كثيراً عن ما سبقه إلا فى بعض التفاصيل ،

وبعد مناقشات مكثفة وتعديلات غير جوهرية تمت الموافقة على القانون بعد التعديلات ، موافقة أقرب إلى الإجماع : ٩٨ عضواً من أصل مائة عضو .

٣ - القانون الذى تم إقراره بعد التعديلات وقد سمي : « قانون الحرية الدينية الدولية - International Religious Freedom Act »

والذى تم إقراره فى التاسع من أكتوبر من عام ١٩٩٨ وتم للعمل به فوراً . ويمكن أن نوجز بعض الملاحظات حول القانونين فى الجدول رقم ( ١ )

ومما ينبغى الإشارة إليه أن قانون دون نيكلز يمثل فى بنيته الجسم الأناسى لقانون الحرية الدينية الذى أقر فى صورته النهائية فيما عدا بعض التفاصيل والتي من أبرزها :

□ تغيير اسم القانون إلى قانون الحرية الدينية الدولية .

□ إحلال كلمة « إجراءات - Actions » ، بدلا من كلمة « عقوبات -

Sanctions »

□ زيادة عضوية اللجنة المسماة بلجنة الاضطهاد الدينى إلى عشرة أعضاء .

□ منح الرئيس بعض الحقوق التى لا تخل بفاعلية القانون والتى تمارس من خلال التنسيق مع الكونجرس ،

□ فى ضوء إقرار القانون فإنه بات ينفذ من خلال آليتين هما :

( ١ ) السفير فوق العادة لشئون الحريات الدينية فى العالم ويرأس مكتباً إدارياً تابعاً لوزارة الخارجية ،

( ٢ ) لجنة استشارية لشئون الحرية الدينية فى العالم ،

وهكذا تنتهى المسيرة التشريعية للقانون والتى شهدت للكثير من المناقشات ، والعديد من الأبيات التى تناقش موضوع الحريات الدينية والاضطهاد الدينى ، ويوجز الجدول رقم ( ٢ ) للتقارير ومشروعات القوانين التى صدرت وتم التقدم بها ، وأخيراً القانون الذى أقر خلال الفترة من ١٩٩٥ وحتى عام ٢٠٠٠ .

## جدول رقم (١)

ملاحظات خاصة بمشروع قانون دون نيكلز	ملاحظات خاصة بمشروع قانون وولف - سبكتور
١ - توسيع مفهوم الاضطهاد الديني وجعله أكثر اتساعاً .	١ - يأتي مشروع القانون المقدم متوافقاً في بنيته العامة مع الوثيقة التي أشرنا لها سابقاً تحت عنوان: « بيان لإثارة الضمير - Statement of Conscience » ، والذي صدر عن الرابطة الوطنية للإنجيليين في يناير ١٩٩٦ ، وذلك من حيث :
٢ - إعطاء الفرصة للرايدين في اختبار العقوبة الملائمة من بين قائمة منمعة من الطويات .	- إنشاء مكتب للاضطهاد الديني .
٣ - استبدال مكتب الاضطهاد الديني بمنصب سفير فوق العادة يكون نائباً لوزارة الخارجية .	- توصيف الاضطهاد الديني .
٤ - استحداث منصب مستشار للحرية الدينية يكون من ضمن أعضاء مجلس الأمن القومي .	- المناطق التي يحدث فيها الاضطهاد الديني .
٥ - تشكيل لجنة من سبعة أشخاص يعنون من قبل الرايدين والكونجرس باسم لجنة الحرية الدينية الدوائية . ( تمت زيارتها بعد ذلك ) .	- التأكيد على أن الكاثوليك والإنجيليين ( البروتستانت ) هم المضطهدون في المقام الأول .
٦ - اتساع مجال الطويات حيث تصل ، في هذا القانون ، إلى ١٥ عقوبة بعد أن كانت خمس طويات فقط في قانون وولف - سبكتور . بالطبع ينبغي ألا ينظر إلى الأمر من زاوية كمية وإنما من زاوية نوعية . فالطويات في القانون الأول كانت في مجملها اقتصادية وتوقع مباشرة ، بينما الطويات في القانون الثاني متدرجة تبدأ بالتوبيخ ثم توجيه اللوم ثم توقيع الطويات .	- التأكيد على الدور الحكومي الرسمي في مواجهة الاضطهاد الديني .
	- تقديم الاقتراحات عملية لمواجهة صلاحيات الاضطهاد الديني .
	- تحديد الأمور التي يجب أن يمارسها كل من الرايدين ووزارة الخارجية والسفارات لوكلف الاضطهاد الديني .
	- وقف المساعدات للدول التي يحدث بها اضطهاد ديني .
	٢ - عند مناقشة مشروع القانون المقترح لم تكن هناك لمخاطبات جوهرية بين المشاركين في المناقشة ، سواء من أعضاء الكونجرس أو الإدارة الأمريكية أو المتخصصين للقانون من أعضاء الهيئات المتنوعة والذين شاركوا في لجان الاستماع بالראي أو المشورة ، أو أرسلوا خطابات تتضمن بعض الأفكار أو الملاحظات ، فالجميع اتفق على ضرورة الاهتمام بالقضية ، صرح أن وزارة الخارجية الأمريكية اعترضت على مشروع القانون في صيغته الأولى ، إلا أن تحفظات وزارة الخارجية كانت تنحصر حول أن هناك بعض البلدان سوف تتأثر من هذا المشروع وأن ذلك سيؤذي من الاضطهاد . على أنه من المهم القول أن وزارة الخارجية الأمريكية كانت بالفعل قد بدأت تصدر تقريراً نصف سنوي حول : الحرية الدينية في العديد من الدول مع « التركيز على وضع المسيحيين - Focus on Christians » .

جدول رقم (٢) : التقارير التي صدرت منذ بداية حملة الاهتمام بالاضطهاد الديني في العالم (١٩٩٥ - ٢٠٠١) ومشروعات القوانين

سنة الصدور	التقرير	قبل صدور القانون		بعد صدور القانون وولاء له	مشروعات القوانين والقانون الذي أقر
		تقرير الخارجية حول حقوق الإنسان	تقرير الخارجية حول الاضطهاد الديني		
١٩٩٦		تقرير عن ١٩٩٥	-	-	-
١٩٩٧		تقرير عن احوال حقوق الإنسان في العالم عن عام ١٩٩٦ صدر في ٣٠ يناير ١٩٩٧ ( سنوي )	- تقرير عن اوضاع الحرية الدينية في العالم ( نصف سنوي ) صدر في ٣٠ يناير ١٩٩٧ - تقرير عن اوضاع الحرية الدينية في العالم ( نصف سنوي ) صدر في ٢٢ يونيو ١٩٩٧		مشروع قانون وولاء - سبكتور سبتمبر ١٩٩٧
١٩٩٨		تقرير عن احوال حقوق الإنسان في العالم عن عام ١٩٩٧ صدر في ٣٠ يناير ١٩٩٨ ( سنوي )			مشروع قانون نيكول مارس ١٩٩٨ قانون الحرية الدينية في العالم الذي أقر في أكتوبر ١٩٩٨
١٩٩٩		تقرير عن احوال حقوق الإنسان في العالم عن عام ١٩٩٨ صدر في ١٦ فبراير ١٩٩٩ ( سنوي )		الاستقرار السنوي الأول حول اوضاع الحرية الدينية في العالم صدر في ٩ سبتمبر ١٩٩٩	
٢٠٠٠		تقرير عن احوال حقوق الإنسان في العالم عن عام ١٩٩٩م (صدر في فبراير ٢٠٠٠)		- التقرير السنوي <sup>(١)</sup> الأول للجنة الأمريكية لحرية دينية التي شكلت بحسب القانون: مايو ٢٠٠٠ - التقرير السنوي الثاني حول اوضاع الحرية الدينية في العالم : سبتمبر ٢٠٠٠	
٢٠٠١		تقرير عن احوال حقوق الإنسان في العالم عن عام ٢٠٠٠ (صدر في فبراير ٢٠٠١)			

(٣) يلاحظ أن هناك تقريراً تحليلياً شاملاً أعته للجنة الاستشارية للحرية الدينية والتي أعيد تشكيلها بحكم القانون ، قسمته لوزارة الخارجية وذلك في مايو ١٩٩٩ قبل حلها وإعادة تشكيلها بحسب القانون ، وبعد قاعدة نظرية وتوجيهية أساسية ستحدد عمل مكتب الحريات الدينية من حيث :  
التوجهات الفكرية والإجراءات التنظيمية التي على الإدارة الأمريكية أن تتبعها . (سوف نتعرض لاحقاً لهذا التقرير) .

من الأهمية بمكان - وبعد مرور أكثر من عامين - أن نعيد قراءة نص قانون الحرية الدينية في العالم قراءة متأنية ، خاصة وقد أصبح موضع التنفيذ ، بل وصدرت بموجبه ثلاثة تقارير . وخاصة وأن معظم من تناول مسيرة هذا القانون ، إلا فيما ندر، كتب عن هذا الموضوع دون تدقيق أو تقدير لأهمية القانون وما سوف يترتب عليه هذا من جهة ، يضاف إلى ما سبق فتور المتابعة لما تترتب على صدور هذا القانون ، أقصد التقارير التي صدرت بموجبه ، أو الزيارات المختلفة للسفير المعنى بهذا الأمر وأعضاء اللجنة الاستشارية من جهة أخرى ، وسوف نوجز عددًا من الملاحظات حول القانون وذلك كما يلي :

١ - غلبة الجانب « للعقوبي » في روحية ونصوصية القانون ، وعلى الرغم من عدم استخدام كلمة « عقوبات » بل استخدام كلمة أخرى هي « إجراءات » إلا أن المضمون الذي احتواه قانون دون نيكلز تحت عنوان « عقوبات - Sanctions » ، ظل كما هو في القانون الذي أقر تحت عنوان « إجراءات - Actions » .

٢ - زيادة عدد العقوبات / الإجراءات من خمسة إجراءات في قانون وولف - سبيكتور إلى خمسة عشر إجراء في قانون دون نيكلز ، ظلت كما هي في القانون الذي أقر ، ونذكرها فيما يلي :

أولا : طلب توضيح خاص ،

ثانياً : طلب توضيح رسمي وعلمي ،

ثالثاً : إدانة علنية .

رابعاً : إدانة علنية في أكثر من محفل دولي .

خامساً : إلغاء برنامج أو أكثر للتبادل العلمي ،

سادساً : إلغاء برنامج أو أكثر للتبادل الثقافي ،

سابعاً : رفض لزيارة أو أكثر من الزيارات الرسمية إلى أمريكا .

ثامناً : إلغاء لزيارة أو أكثر من الزيارات الرسمية إلى أمريكا .

تاسعاً : الانسحاب ، أو تحجيم أو تعليق للمساعدات الأمريكية للتنمية .

عاشراً : توجيه بنك للتصدير والاستيراد الأمريكى أو وكالة التنمية الأمريكية بعدم الموافقة على إصدار أى ضمانات أو اعتمادات أو مساهمات لحكومة معينة أو هيئاتها .

حادى عشر : الانسحاب ، أو التحجيم ، أو تعليق للمساعدات الأمنية .

ثانى عشر : الانسحاب أو تحجيم أو تعليق أى تعريف مميزة .

ثالث عشر : إصدار الأوامر لمديرى التنفيذ الأمريكيين فى المؤسسات الدولية المالية بالتصويت ضد منح القروض .

رابع عشر : إصدار الأوامر لمديرى الوكالات الأمريكية بعدم إعطاء تصاريح لتصدير أى سلع أو تكنولوجيا للدولة التى بها اضطهاد .

خامس عشر : منع المؤسسات المالية الأمريكية من تقديم قروض أو عمل اتفاقات تجارية .

\* \* \*

٣- التأميل للقانونى للإجراءات السابقة فى ضوء القوانين المعمول بها فى الولايات المتحدة الأمريكية .

٤ - تفويض الولايات المتحدة الأمريكية تفويضاً مطلقاً باتخاذ الإجراءات لدعم المضطهدين ، ينص القانون فى بدايته على ما يلى :

« إن مجلس النواب الأمريكى .. أصدر قانوناً تشريعياً للتعبير عن السياسة الخارجية التى تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص الأفراد الذين يتعرضون للاضطهاد فى الدول الأجنبية بسبب الدين ، ولتفويض الولايات المتحدة باتخاذ الإجراءات اللازمة .. » .

٥ - جعل المرجعية العليا للقانون الخبرة الأمريكية فى الحرية الدينية ، ووضع النصوص الخاصة بالمواثيق الدولية لاحقة للريادة الأمريكية فى مجال الحرية الدينية ، وأهم ما يمكن رصد هذا أن الخبرة الأمريكية أصبحت المرجعية الأعلى للمواثيق الدولية . ويذكر القانون بالنص ما يلى :



«٥٠٠» تأسست الولايات المتحدة الأمريكية على قاعدة راسخة تقوم على حق الفرد في ممارسة حريته الدينية ، ويعود وجودها اليوم لاستنادها إلى هذه القاعدة ، فقد فرّ الكثيرون من مؤسسى أمّتنا مما كانوا يتعرضون له من اضطهاد ديني في الخارج ، لقد كانوا يكونون كل التقدير لنموذج الحرية الدينية في قلوبهم وعقولهم ، ففكروا في القانون ، حق الحرية الدينية باعتباره حقاً أساسياً ودعامة يقوم عليها الوطن . إن تراث الحرية الدينية من الأمور الثمينة في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك منذ ميلادها وإلى اليوم «٥٠٠» .

٦- إذا كان القانون متضمنًا في جوهره قيمة أساسية هي « العقاب » فإنه يحمل قيمة أخرى هي « الحماية » ، حماية فئة أو شريحة مضطهدة ، ولكنه وهو يجتهد لحمايتها ، إذا كان صادقًا في ذلك ، بكل ما أقر القانون من إجراءات/ عقوبات فإنه عمليًا يؤثر ، بالضرورة ، على آخرين .

٧- لم يفرق القانون بين بلاد بحكم تكوينها الاجتماعي ، يمكن أن تقبل الحركات التبشيرية مثل بعض الدول القبلية للتكوين ، وبين بلاد توجد فيها أديان مستقرة وكنائس وطنية ، ونقصد بذلك أن قطاعًا من أبناء البلاد (ليسوا وافدين أو مغابرين عرقيًا أو لغويًا عن باقي القطاعات) قد قلموا بتأسيس هذه الكنائس حيث توجد الدينى بالقومى كما هو الحال فى روسيا ومصر . فالقانون الأمريكى لا يريد أن يحرّم أى مواطن أمريكى ، من التبشير ، وهو أمر يهدف للكنائس الوطنية ذات المذاهب التاريخية مثل الأرثوذكسية سواء فى مصر أو روسيا ، على سبيل المثال ؛ إذ لا ترحب الكنيسة بجهود البعثات التبشيرية . والرأى المساند الآن هو أن المجتمعات الإسلامية التى توجد بها كنائس وطنية مستقّة تحت ضغط السماح بحرية الأجانب فى ممارسة التبشير بين المسيحيين من أبناء البلاد ، ويؤكد ذلك مطالعة للبند ١٠٧ من القانون الذى تم إقراره حيث ينص على (\*) :

البند ١٠٧ : توفير فرص متكافئة للاتصال بالبعثات الدبلوماسية الأمريكية فى الخارج لتنظيم النشاطات الدينية .

(\*) قمنا بترجمة هذا النص حيث إن الترجمة الرسمية المعتمدة غامضة ولا تعبر عن النص فى لغته الأصلية .

( أ ) بشكل عام :... سيتيح وزير الخارجية ( الأمريكي ) إمكانية الاتصال بالبعثة الدبلوماسية الأمريكية أو بالقسطنطين من قبل أى مواطن أمريكى يسعى لتنظيم أى نشاط لأغراض دينية... .

( ب ) للزمان والمكان : سوف يعمل وزير الخارجية ( الأمريكي ) على توفير الخدمات للملائمة المعقولة فيما يتعلق بتوقيت ومكان الاتصال ، وذلك فى ضوء :

١ - عدد المواطنين الأمريكيين من طلبة هذا الاتصال أخذاً فى الاعتبار ( أية هموم دينية خاصة بشأن التوقيت ، لليوم والتاريخ ، أو مكان ممارسة الشعائر الدينية ) .

٢ - ..... .

٣ - إمكانية توفير ممارسة للصلوات الدينية المنظمة بشكل علفى خارج نطاق البعثة الدبلوماسية .

( جـ ) كما يتضح أن يشارك غير الأمريكيين فى الحضور والمشاركة فى هذه النشاطات الدينية

**SEC. 107 : Equal Access to United States missions Abroad for Conducting Religious Activities.**

( a ) In General :

... The Secretary of State shall permit, ... access to premises of any United States diplomatic mission or consular post by any United States citizen seeking to conduct an activity for religious purposes.

( 3 ) The availability of openly conducted, organized religious services outside the premises of the mission..

( c ) Discretionary Access for foreign nationals.

The Secretary of State may permit access ... to foreign nationals for the purpose of attending or participating in religious activities...

وهنا تثار عدة ملاحظات ؛ فمثلاً إتاحة الفرصة للمشاركة فى الصلوات من قبل

الجنسيات الأجنبية الأخرى غير الأمريكية ، تترجم إلى الأجانب من مواطني الدولة المضيفة . كذلك إتاحة الفرصة للأمريكيين لأداء الصلاة خارج موقع البعثة : هل تشمل دعوة آخرين أو التحرك الحر؟ كلها أسئلة سوف تنتظر المحك العملى ، وإن كان هذا لا ينفي وجود هجمة تبشيرية ثانية مثل التى شهنتها مصر فى منتصف القرن التاسع عشر ، تتجلى فى العديد من المذاهب غير المعتمدة والتى أصبح لها نشاطات بالفعل ، وتعتبر امتدادات لطوائف مراكزها فى الولايات المتحدة الأمريكية . بالإضافة إلى ما سبق فإن تعريف القانون لمفهوم الانتهاكات الدينية» يتيح مساحة مفتوحة للتبشير مع الآخرين دون تمييز مما يضر الكنائس الوطنية والمسلمين على السواء .

( ٤ ) تعكس النصوص التى تناولناها سواء فى الجزء الخاص بالقوانين ، أو فى الجزء الذى تحدثنا فيه عن التقارير الدورية الصادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية ، تطابقاً شديداً تؤكد المفردات المستخدمة ، وللتعريفات المعتمدة ، والبنية التى تبني عليها النصوص الأمر الذى يؤكد التكامل بين الجهات المختلفة : التشريعية والتنفيذية ، والضاغطة ،

وكنا قد أشرنا إلى النصوص التى أصدرتها الجهات الضاغطة وكانت بمثابة المصدر الملهم للجهتين التشريعية والتنفيذية .

( ٥ ) الإجراءات الخمسة عشر التى وردت بالقانون الذى أقر - خصوصاً من الإجراء التاسع إلى الخامس عشر - ذات طابع اقتصادى ، مما يحض فكرة اعتراض رجال الأعمال على القانون بحجة أن ذلك سوف يضر بالمصالح الاقتصادية الأمريكية . فالطبيعى أن يتم توظيف هذه الإجراءات / العقوبات للضغط فيما يفيد المصالح الاقتصادية الأمريكية وكفى قراءة البند السابع والأخير من القانون الذى بعنوان : أحكام متنوعة ، حيث يتضمن بنذاً واحداً برقم ٧٠١ بعنوان : قواعد السلوك فى مجال العمل حيث يتضمن الآتى :

( أ ) ٠٠٠ يعترف الكونجرس بزيادة أهمية الدور العالمى الذى تلعبه الشركات متعددة الجنسية ، كما يعترف بإمكانيتها للاضطلاع بدور قيادى إيجابى فى مجال حقوق الإنسان فى الدول التى تستضيفها .

( ب ) ٠٠٠ يرى الكونجرس أن الشركات متعددة الجنسية ٠٠ العاملة في دول مارست حكوماتها انتهاكات للحريات الدينية أو أجازتها ، ٠٠ يكون عليها تبني قواعد الملوك في مجال العمل تراعى الحرية الدينية ،

إن فإن الشركات متعددة الجنسية قد أصبحت طرفاً شريكاً للجهات المذكورة آنفاً في إعمال التحرر الديني بحكم القانون رغم ما يدعيه البعض من اعتراض رجال المال والأعمال على القانون ،

إن الأمر يتم بتوازن دقيق ، فمن جهة تقدم معونات اجتماعية وتنموية تضبط الأوضاع الاجتماعية في مجتمعت نتجه نحو السوق قسراً ، ومن جهة أخرى لا بأس من الضغط في اتجاه التحرر الديني والتلويح بالإجراءات/ العقوبات الاقتصادية، إنها دائرة خبيثة هدفها إحكام السيطرة في النهاية ، يضلف إلى ما سبق أن القانون أتاح ما أسماه الإجراءات الموازية والتي يتم اتخاذها كإجراءات بديلة وهي غير محددة ،

يتبين مما سبق أنه لا يمكن الفصل ما بين الاقتصادى والدينى ، فالأخير يتحرك على أرضيه الاقتصادى الذى يعبر فى المحصلة عن المصلحة الأمريكية العليا ، ودائما الاقتصادى والدينى يمثلان وجهين لعملة واحدة ، فمن خلال مسيرة الغرب مع باقى العالم وبالأخص منطلقنا ، نجد ثنائية الإلحاق - التجزئة إستراتيجية ثابتة فالإلحاق يتحقق بالاقتصاد ، والتجزئة تتحقق بالدين - الثقافة ومتى تحققت التجزئة يسهل الإلحاق ،

\* \* \*

## ( ٥ ) قانون الحرية الدينية فى العالم : آليات تنفيذه وتداعياته

أوجد قانون الحرية الدينية الذى تم إقراره فى أكتوبر ١٩٩٨ آليتين لمتابعة أحوال الحرية الدينية وأوضاع الاضطهاد الدينى فى العالم . الآلية الأولى : تعيين سفير فوق العادة لشئون الحريات الدينية فى العالم . الآلية الثانية : لجنة لشئون الحرية الدينية فى دول العالم تضم شخصيات عامة معنية بهذا الموضوع . ويستخدم السفير واللجنة فى عملهما ثلاث وسائل هي<sup>(٢)</sup> :

(٢) تسمى هذه اللجنة : اللجنة الأمريكية للحرية الدينية فى العالم

The U.S. Commission on International Religious Freedom. (U.S. CIRF).

والتي شكلت بموجب القانون وتعتبر امتداداً لما سمي : باللجنة الاستشارية للحرية الدينية .

Advisory Committee on Religious Freedom Abroad (ACRFA).

ولفائدة القارئ سنحاول إلقاء الضوء على طبيعة عمل هذه اللجنة خاصة وأنه أثناء إعدادنا لهذا النص ، قامت اللجنة الأمريكية للحرية الدينية بلفاد ثلاثة من أعضائها لزيارة مصر خلال الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ مارس ٢٠٠١م. وقد عكست ردود الفعل المتنوعة حول زيارة اللجنة المصغرة عدم معرفة بطبيعة اللجنة بحسب القانون : هل هي برلمانية أم شعبية أم حكومية ؟ وما هي حدود دورها : هل هي استشارية أم تنفيذية ؟

كذلك أوضحت ردود الفعل غياب التقدير الكفى لتداعيات القانون ، كذلك لفتاد استراتيجيات شاملة للمواجهة ، خاصة وأن هذه اللجنة ما هي إلا تطبيق على القانون وإعمالاً له . وفيما يلي نبذة عن اللجنة من حيث طبيعتها ومهامها .

أولاً : طبيعة اللجنة :

- تتكون اللجنة من عشرة أعضاء : السفير فوق العادة ولكن ليس له حق التصويت ، بالإضافة إلى تسعة أعضاء يكونون « مواطنين » أمريكيين United States Citizens لا يعملون فى الحكومة الأمريكية ويلتألى لا يتقاضون رواتب كموظفين بها .
- ويتم تعيين فى اللجنة من خلال اختيار تسعة أعضاء من الشخصيات البارزة المشهود لها بالمعرفة والخبرة فى مجالات الحرية الدينية والشئون الخارجية وحقوق الإنسان والقانون الدولى .

Members of the Commission shall be selected among distinguished individuals noted for their knowledge and experience in fields...of international religious freedom, ... human rights, and international law.

ويختار الرئيس ثلاثة أعضاء ليعينهم ، كما يعين رئيس مجلس النواب ثلاثة من الأعضاء على أن يكون اثنان منهم بتركية زعيم الحزب الديمقراطى فى مجلس النواب الذى لا يتبعه رئيس الجمهورية .

<=

ويترك الثالث لزعم الحزب السياسي الآخر ، كما يعين رئيس مجلس الشيوخ ثلاثة أعضاء بنفس الطريقة السابقة .

- وتكون فترة العضوية لمدة عامين ويجوز مدها .

**ثانيا : مهام اللجنة :**

تطلى اللجنة بما يلي :

- المراجعة السنوية والمستمرة الخاصة بالوقائع والظروف المحيطة بانتهاكات الحرية الدينية .
- المساهمة في صناعة السياسة الأمريكية تجاه كل ما هو متصل بالروية الدينية فى العالم وذلك بتقديم التوصيات التى تصب فى اتجاه وضع السياسات .
- مراجعة السياسة ومتابعة التوصيات ردًا على :

(أ) ما يقع من انتهاكات ، (ب) ما يحدث من تقدم فى الأوضاع .

وذلك فى إطار تقديم سياسات للحكومة الأمريكية التى تضمنها للتنفيذ أو قامت بتنفيذها ومن ثم مراجعتها ، ومن هذه السياسات : ( الاستفسار الدبلوماسى - الاعتراض الدبلوماسى ، اعتراضًا عامًا من خلال إجراءات عملية - تأجيل أو إلغاء برامج التبادل الثقافى أو العلمى - تخيير أو إلغاء الزيارات الرسمية ، وتخفيض المخصصات المالية فى برامج المساعدات أو إلغاء بعض منها - فرض عقوبات تجارية ) أما إذا حدث تقدم فهناك بعض الإجراءات التى تمنحها الحكومة الأمريكية .

- دراسة تأثير التوصيات على الجاليات الدينية والأفراد .

- المراقبة والمتابعة للوقائع والملايسات الخاصة بانتهاكات الحرية الدينية ، والتشاور مع المجموعات المستقلة المعنية بحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية ، بما فى ذلك الكتلل والجاليات الدينية الأخرى .

يلاحظ مما سبق ويمر لجة أسماء أعضاء اللجنة : القتل المدنى لهؤلاء الأعضاء والدور الحزبى فى الاختيار والمهام المطلوب تنفيذها ، كما يلاحظ الطبيعة الدولية للجنة أمريكية .  
ويشار هنا إلى ما جاء على لسان رئيس اللجنة التى قدمت إلى مصر فى المؤتمر الصحفى الذى عقد بتاريخ ٢٠١٦/٣/٢٠م ، وفى إطار تعريفه باللجنة ما نصه :

« إن اللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية ، كيان مستقل ، يمثل الحزبين ( الكبيرين فى أمريكا ) ، تقدم النصيحة لحكومات الولايات المتحدة فى قضايا تخص الحرية الدينية حول العالم . أعضاءها ليسوا رسميين يعملون فى الإدارة ( الأمريكية ) ، ولكن مواطنين مستقلين حينما لتقديم النصيح للرئيس ووزير الخارجية والكونجرس . . . . . والتوصية بسياسات تهدف إلى تقدم الحرية الدينية . . . . »

The U.S. Commission on International Religious Freedom is an independent, bipartisan body that advises the government of the United States on issues related to religious freedom around the world. Its members are not

١ - الزيارات الميدانية .

٢ - إعداد تقارير سنوية .

٣ - الاستجابة العملية للحالات الحادة .

وقد أوجب القانون أن يقوم السفير المعنى بإصدار تقرير سنوى فى سبتمبر من كل عام ، وأن تقوم اللجنة بإصدار تقرير سنوى يصدر فى مايو من كل عام ، وبالفعل أصدر السفير تقريرين ، الأول فى سبتمبر من عام ١٩٩٩ ، والثانى فى سبتمبر ٢٠٠٠ ، كما أصدرت للجنة تقريرها الأول فى مايو ٢٠٠٠ ، وحول محتوى وطبيعة تقريرى السفير واللجنة يمكن أن نذكر ما يلى :

□ التقرير السنوى للسفير ويتضمن :

- مقدمة : تبرز الخبرة الأمريكية فى مجال الحرية الدينية .

- خلفية تاريخية حول اهتمام أمريكا بهذا الموضوع وكيف تم تشريع قانون خاص بالحرية الدينية .

- دور لجنة الحرية الدينية .

- التأكيد على أن الحرية الدينية هى حجر الزاوية للديمقراطية .

- الملامح الأساسية للتقرير .

- نبذة عن كيفية إعداد التقرير ولماذا .

---

administration officials, but private citizens ... to advise the President, Secretary of State, and Congress ... to recommend policies to promote religious freedom ...

ويؤكد ما سبق وإشرنا إليه عن الطبيعة الخاصة لهذه اللجنة ودورها وأهمية فهم ما تقوم به فى إطار إعمال القانون ، كذلك النقل الذى يمثل كل عضو يشارك فى أعمال هذه اللجنة وأنها متجاوزة الحزبية بصورتها المباشرة وترتبط بدرجة أو بأخرى بجماعات الضغط المؤثرة ، خاصة الأصولية والتى يتضح مدى تأثيرها فى فقرات عديدة من التقارير التى تم إصدارها خلال الأعوام الماضية كذلك فى البيانات الصحفية لأعضاء اللجنة .

□ **التقرير :** حيث يستعرض أوضاع الدول في مجال الحرية الدينية ، ويرصد درجة السوء أو التحسن في ضوء تصنيف يتم تقسيم الدول تبعاً له .  
- الإجراءات التي اتخذتها أو المزمع اتخاذها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية .

**استعراض الدول ؛ حيث يتم تقديم تقرير عن كل دولة .**

وقد اتبع التقرير في تقسيم الدول للتصنيف التالي :

- دول مطلوية وشمولية تمارس اعتداءات على المعتقد الديني وحرية ممارسته .
- دول معادية للأقلية أو أديان غير معترف بها .
- دول تهمل التمييز / الاضطهاد الذي يمارس ضد الأقلية أو الأديان غير المعترف بها .
- دول بها تشريعات تمييزية أو سياسات ضارة لأديان محددة .
- دول تصف بعض الأديان ، خطأ ، بارتباطها بعبادات وطوائف خطيرة .

**التقرير السنوي للجنة الحرية الدينية<sup>(\*)</sup> ويتضمن :**

**مقدمة :**

- تبرز بدء عمل اللجنة وتعود بها إلى اللجنة التي شكلت عام ١٩٩٧ وسميت بلجنة الشريط الأزرق قبل إصدار القانون في أكتوبر ١٩٩٨ ، واستمرارها في عملها بعد إصدار القانون بألية معينة .

---

(\*) سوف نعتمد هنا على التقرير التحليلي الشامل الذي لجزته اللجنة الاستشارية للحرية الدينية في مايو ١٩٩٩ . قبل حلها وإعادة تشكيلها بحسب القانون - ويتضمن حصيلة خبرة اللجنة منذ تأسيسها باسم لجنة الشريط الأزرق عام ١٩٩٧ وقبل إصدار القانون ثم ما تروى على إصدار القانون من توجيهات وتكليفات . ويعد هذا التقرير هو الأساس الذي بنى عليه تقرير اللجنة الأول الذي صدر في مايو ٢٠٠٠ عقب إعادة تشكيلها بموجب القانون .



- تبرز دور اللجنة فى متابعة ومناقشة أحوال الحرية الدينية فى العالم والتوصيات التى تقوم بإرسالها للإدارة الأمريكية ، ووضع المعايير التى يتم بها قياس حالة الحرية الدينية فى البلدان المختلفة كذلك اللجان الفرعية التى تقوم بتشكيلها لمهام معينة .

- كل ذلك فى ضوء الخبرة الأمريكية فى الحرية الدينية والمواثيق الدولية المتتالية .

**حصيلة المناقشات :** يتم صياغة حصيلة المناقشات ، بعد كتابة خلفية تاريخية حول القانون ودور اللجنة خلال هذه الفترة ، ثم تحديد المعايير التى على أساسها يتم تقسيم الوضع فى كل بلد وذلك من خلال ٤ أدوات :

( أ ) المعاهدات .

( ب ) الإعلانات الدولية .

( ج ) تفسيرات سلطة البلد للمعاهدات .

( د ) ما يترتب على ما سبق من التزامات سياسية لابد من الدول الانضلاع بها .

- تعريف العنف الموجه ضد الحرية الدينية وأشكاله وأسبابه .

- رصد ملاحظات عملية للجنة نتيجة للزيارات الميدانية وما تستلمه من تقارير .

- تقديم توصيات للإدارة الأمريكية .

- تدرس اللجنة الأدوات المتاحة لدى الحكومة الأمريكية حيث توجه النظر إليها

وتوصى باستخدامها ، كما تضع البدائل المختلفة .

- تطرح توصيات محددة للتنفيذ على كل الأطراف المعنية :

\* الإدارة الأمريكية .

\* الكونجرس .

\* السفارات .

\* مركز للتدريب القومى للشئون الخارجية .

- تشكيل اللجان الفرعية مثل :

- لجنة اللاجئين •

- لجنة للحوار مع المعنيين •

- لجنة لكيفية وفاعلية استخدام الأدوات الخاصة بالسياسة الخارجية •

وقد أرفق بالتقرير جدول تفصيلي للوسائل التي يجب أن تتبعها السياسة الخارجية الأمريكية لضمان الحريات الدينية وذلك في المجالات :

- للدبلوماسية •

- السياسية •

- الثقافية •

- الاقتصادية •

- العسكرية •

وقد تم تصنيف الوسائل إلى نوعين :

وسائل ودية تعتمد على الإقناع - Friendly, Persuasive •

وسائل عدائية تعتمد على القسر - Hostile, Coercive •

إن العمل بين الجهات المعنية يتم بانسجام كامل وبمنهجية واحدة ، حتى المفردات المستخدمة والتوجيهات ، وتوضح لنا دورة التقارير والمناقشات والمشورات هذا الأمر ، ويقرب لنا الشكل التالي إلى أى مدى التدخل بين كل الأطراف •

ويلاحظ كيف أكد التقرير السنوي الثاني الذى أصدره السفير المعنى بالحريية الدينية على الدور الذى لعبته المنظمات الدينية فى إصدار القانون ، كذلك دورها فى تطوير وتشكيل سياسات الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بحقوق الإنسان فى العالم • ويشار هنا إلى أن السفير روبرت سبييل الذى عين سفيراً للحريات الدينية كان على رأس أهم هيئة مسيحية أصولية على مدى أحد عشر عاماً وانتخب الرجل الكنسى الأول علم ١٩٩٤ •



١- لم يزل التقرير الخاص بمصر ينطلق من رؤية للأقباط باعتبارهم أقلية ، على الرغم من تأكيدات التقرير للمرة الأولى على أن المسلمين والأقباط يشتركان معاً في نفس التاريخ ، ولهما نفس الهوية القومية ، ولهم نفس الجذر العرقي ، ولهم ثقافة واحدة ، ويتحدثون نفس اللغة . الأمر الذي يعكس تراجيحاً في محاولة التركيز على الأقباط باعتبارهم أقلية لها سمات خاصة من جهة ، وفي الوقت نفسه التأكيد التكاملي من جهة أخرى .

٣ - التركيز على الأقباط فقط دون غيرهم .

٤ - إدخال موضوع معاداة السامية بشكل مفاجئ في سياق التقرير ، حيث تم رصد هذا الأمر في الصحافة المصرية ، والقارئ للتقرير يشعر كما لو كان تم حشر هذا السطر حشراً فلا صلة له بما قبله أو بعده . والمتابع للتقارير السابقة الخاصة بالحرية الدينية أو بحقوق الإنسان في مصر يجد أنه دوماً يوضع هذا السطر .

٥ - لم يرصد التقرير الجهود المحلية المتنوعة في مجال الحوار والتعاون الإسلامي المسيحي بل اكتفى بالرسمي منها .

٦ - وضح الدور الكبير المعطى للسفارة في إعداد التقرير ومتابعة الموضوع وأشد ما يقلق هو ما ورد في التقرير نصاً :

The Embassy investigates every complaint of religious discrimination brought to its attention ...

أى : إن السفارة حققت في كل شكوى وردت إليها خاصة بالتمييز الدينى .

٧ - أوضح التقرير الدور الكبير لهيئة المعونة الأمريكية في عدد من المجالات ولكن دون الإفصاح عن تفاصيل هذا الدور وطبيعته ومجالات النشاط التي يعمل بها .

\* \* \*

## خاتمة

وبعد ٥٥٠ لقد حاولنا بشكل مكثف الاقتراب من الأصولية المسيحية في الولايات المتحدة الأمريكية ، ومعرفة رؤيتها الفكرية وطبيعة تعاملها مع المشرع وصانع القرار الأمريكيين ، ولخّصنا قانون الاضطهاد الديني / الحرية الدينية كنموذج للدراسة يكشف الدور الذي لعبته هذه الأصولية في التعبئة والضغط واستصدار قانون في النهاية خاص بالحرية الدينية يتم العمل به . كذلك حاولنا أن نكشف ما هو خفي وراء نصوص هذا القانون والأسباب الحقيقية وراء صدوره ، ولا شك أن المواجهة تبدأ من الدخول بتطويره إلى المتابعة الدقيقة للنصوص والتحركات المختلفة ، فالقانون إذا كان يتخفى وراء مقولات خاصة بالحرريات والحقوق - وهو أمر لا يمكن رفضه - إلا أنه في الواقع يحمي المصالح الأمريكية ويكرسها قوة عظمى وحيدة صاحبة حق في إدارة شئون العالم .

\* \* \*

## المصادر

### ( أ ) باللغة العربية :

- ١- سمير مرقص ، الحماية والعقاب ، الغرب والمسألة الدينية في الشرق الأوسط ( من قانون الرعاية للمذهبية إلى قانون الحرية الدينية ) ، ميريت للنشر ، القاهرة ، يناير ٢٠٠٠
- ٢- جان بيار فيشو ، الحضارة الأمريكية ( عربيه وقدم له خليل أحمد خليل ) ، دار الفكر اللبناني ، ١٩٩٢ .
- ٣- يوسف الحسن ، البعد الديني في السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي - الصهيوني ( دراسة في الحركة المسيحية الأصولية الأمريكية ) ، سلسلة أطروحات الدكتوراه ( ١٥ ) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٠ .
- ٤- ريجينا الشريف ، الصهيونية غير اليهودية : جذورها في التاريخ الغربي ، ( ترجمة أحمد عبد الله عبد العزيز ) ، سلسلة عالم المعرفة رقم ( ٩٦ ) ، ١٩٨٥ .
- ٥- محمد السماك ، الصهيونية المسيحية ، دار النفائس ، ١٩٩٣ .
- ٦- جيل كيل ، يوم الله : الحركات الأصولية المعاصرة في الديانات الثلاث ، ( ترجمة نصير مروة ) ، دار قرطبة ، ١٩٩٢ .
- ٧- جميل مطر ، أمريكا تقعم الدين في السياسة لإضعاف للكنائس الشرقية ، جريدة الحياة للندن ، ١٧/١٠/١٩٩٧ .
- ٨- يوسف الحسن ، الاتجاهات المسيحية المتهودة ، ورقة مقدمة إلى ندوة التراث الإبراهيمي والحوار الإسلامي المسيحي ، الفريق العربي للحوار الإسلامي المسيحي ومجلس كنائس الشرق الأوسط ، بيروت ، ٩-١٢ يوليو ١٩٩٨ .
- ٩- رضا هلال ، المسيح اليهودي ونهاية للعالم ، مكتبة الشروق ، ٢٠٠٠ .

### ( ب ) باللغة الإنجليزية :

- 1- ( New Christian Right ) In Peter Beyer, Religion and Globalization - Sage Publication, London, 1999, pp. 114 134.

2- William Martin, *With God On Our Side : The Rise of The Religious Right In America* - Broadway Books, 1996.

3- Ralph Reed, *Active Faith : How Christians Are Changing The Soul Of American Politics* - The Free Press, NY. 1996.

4- Paul Marshall, *Their Blood Cries Out* - Word Publishing, 1997.

5- Jeff Haynes, *Religion In Global Politics* - Longman, 1998.

6- J. Casanova, *Public Religions In The Modern World* - University Of Chicago Press, 1994.

7- Peter Willetts ( Ed. ), *Pressure Groups In The Global System* St.





# الاقتصاد الأمريكي الجميل والقيبح

سجيني دولارمالي  
المحررة الاقتصادية بالأهرام

## أسلحة تجارية

بعد أن أسقطنا القناع المزيف لرفع يد الدولة عن الاقتصاد في النموذج للرأسمالي الأمريكي أو النموذج الأنجلوساكسوني ، فلن يكون من الصعب إسقاط قناع آخر يضعه الأمريكيون حين يوجهون خطابهم إلى الاقتصاديات الناشئة ويرفعونه في مداولاتهم الداخلية في تناقض واضح مع موقفهم من مبدأ للتجارة الحرة ، الذي يمثل القرن الدولي لمبدأ السوق الحرة ، وإحاطاً للحق ، فقد ظلت الأسواق الأمريكية منفتحة على التدفق السلعي الخارجي أكثر من النماذج الرأسمالية الأخرى اليباتية والأوروبية عبر المراحل التاريخية كافة . لكن الدافع المحرك لذلك كان أيضاً النظرة الهرجماكية وليس التثبيث بالمبدأ . فقد فتحت أمريكا أسواقها خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية؛ لأن مصالحها الحيوية كانت تقتضي ذلك ، ثم لجأت دون موارد لأسلحة الحرب التجارية كافة ، حين تعرضت مواقعها في الأسواق الخارجية للخطر من جراء تقلص قدرتها التنافسية .

ولم تكن أمريكا تعبر اهتماماً لأسواقها المفتوحة على مصراعها عندما كانت تحقق فائضاً تجارياً ، وحينما كانت التجارة الدولية لا تمثل إلا نسبة لا تتجاوز ٥ ٪ من الناتج القومي الإجمالي ، وحينما كانت القطب الاقتصادي الأوحده في العالم . لكن الأمر جد مختلف الآن ، فما زالت أمريكا هي القطب العسكري الأوحده ، وربما سظل كذلك حتى النصف الأول من القرن للوحده والعشرين ، لكنها كقوة اقتصادية لم تعد

سوى لاعب واحد بين مجموعة من اللاعبين تزداد المناقصة بينهم شراسة . وإذا كانت حصة أمريكا من الناتج القومي الإجمالي العالمي قد تقلصت من ٥٠ ٪ إلى ٢٣ ٪ في الثمانينيات ، فإن أهمية أسواقها مستقلة كثيراً خلال العقدين الأولين من القرن الجديد . وسوف تتلائس الكثير من وسائلها لممارسة النفوذ وفرض إرادتها على الاقتصاد العالمي . والغريب أن هذا يحدث في الوقت الذي أصبحت فيه أمريكا أكثر اعتماداً على العالم الخارجي في حفز النمو الداخلي . فالنمو الأمريكي يعتمد ثلاث قوته الآن من الطلب على الصادرات ، ويضمن الطلب الخارجي ستة عشر مليوناً من فرص العمل في الداخل ، كما أن الكثير من الشركات الأمريكية للعملاقة مثل «كوكاكولا» و«كاترپيلار» تعتمد ٥٠ ٪ من إيراداتها من الأسواق الخارجية<sup>(١)</sup> .

ولذلك فإن الأدوات المتاحة لممارسة النفوذ الأمريكي لم تعد مقصورة على القوة العسكرية ، بل تتدخل وسائل التجارة والتمويل واستثمارات مجموعات الأعمال لتنظيم الروابط الاقتصادية مع العملاء الحاليين والمحتملين . وإذا كانت أنظار الأمريكيين قد تركزت حتى الثمانينيات على اقتحام الأسواق الأوروبية ، فإن أبصارها تحوم الآن حول أسواق أكثر أهمية للتجارة والاستثمار ، تمتد من المكسيك والبرازيل والأرجنتين ، إلى جنوب أفريقيا وپولندا وتركيا ، وعبر الهند ورابطة دول جنوب شرق آسيا إلى الصين وھونج كونج وتايوان ، ومنها إلى كوريا الجنوبية وحتى روسيا . كما أنها الأسواق التي يتوقع المخططون أن تنفق حكوماتها أكثر من ١,٥ تريليون دولار ( ١٥٠٠ مليار من الدولارات ) على بناء المطارات وشبكات الاتصالات والطاقة . ولكنها أيضاً أسواق تعاني دولها من عدم الاستقرار السياسي وتضطرم فيها المصالح التجارية مع الجوانب الأخرى للسياسة الخارجية الأمريكية المتعلقة بحقوق الإنسان ، ومعايير العمل وحماية البيئة ، والحد من الفساد الحكومي ومواجهة خطر الانتشار النووي ، وبذلك ترتفع درجة المخاطرة والتدخل بين أدوات السياسة الخارجية والسياسة التجارية .

ومن الناحية التاريخية ، ظلت التشابكات بين المصالح التجارية والسياسة الخارجية قائمة . فقد كانت السياسة الأمريكية الداعمة للديكتاتوريات العسكرية في

---

(1) Business and Foreign Policy, Jeffery Garten -Foreign Affairs May/June 1997. p71.

أمريكا اللاتينية في مواجهة الخطر الشيوعي هي الذرع الواقى للاحتكارات الأمريكية للناشطة في مجالات الزراعة والصناعة والتعدين ، مثل شركة « يونيكيد فروت » وتدخل وزراء خارجية أمريكيون لترجيح كفة شركة « كراى » للحاصبات الآلية و« موتورولا » لأجهزة الهاتف المحمول ، حينما وصلت مفاوضاتهما مع الشركات والحكومة اليابانية حول فتح الأسواق إلى طريق مسدود فى فترة الثمانينيات . وذهبت واشنطن إلى حد حافة المواجهة مع اليابان كي تكسب الشركات الأمريكية معرفتها مع صناعة السيارات اليابانية رغم ما شاب ذلك من خرق واضح لقواعد العمل بالسوق الحرة .

واستغلت الإدارة الأمريكية البرامج الرسمية لقروض التنمية لدول العالم الثالث لفتح الأسواق أمام المنتجات الأمريكية . ومثلت مؤسسات مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والبنك الأمريكى للاستيراد والتصدير ، وبرنامج « الطعام من أجل السلام » والمنح للدول الأكثر فقراً - قنوات حيوية للنفاذ إلى أسواق العالم الثالث . ولم يتردد الرؤساء الأمريكيون من ريجان وچورج بوش إلى بيل كلينتون فى ضم رؤساء الشركات الأمريكية العملاقة إلى قائمة المرافقين لهم فى زياراتهم الرسمية ، حيث تختلط المفاوضات السياسية بالصفقات التجارية ، وتستباح خلالها كل وسائل للضغط المباشر وغير المباشر ؛ ليلفوز بصفقات السلاح والمبيعات من الطائرات المدنية ، دعماً لمواقف شركة « بوينج » ولضمان فوز الشركات الأمريكية بالعقود الحكومية لمشروعات الإنشاءات العلمية . وإذا كانت مثل هذه الضغوط تمارس سراً فى الماضى ، فباتها الآن تتخذ شكلاً علنياً بالتواجد المكثف لممثلى الشركات العملاقة فى مراحل ومستويات اتخاذ القرار الاقتصادى كافة على المستوى المحلى والدولى ، مثل مفاوضات تحرير التجارة العالمية والمندى الاقتصادى الدولى فى دافوس للتأثير على المواقف التفاوضية للإدارة الأمريكية .

ولم تتردد الإدارات الحكومية الأمريكية المتعاقبة فى التحايل من أجل ترجيح كفة شركاتها فى المنافسة مع الشركات الأوروبية واليابانية . وعلى سبيل المثال فقد أصدرت آلية فض النزاعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية مؤخراً حكماً قررت بموجبه عدم شرعية الإعفاءات الضريبية التى حصلت عليها الشركات الأمريكية ،

بالإسماح لها بالوفاء بطلبات التصدير من خلال فروع لها تنشأ في منطقة الكاريبي بعيداً عن رقابة الأجهزة الضرائبية الفيدرالية . وكانت هذه الممارسات قد بدأت في عام ١٩٨٤ وبلغت قيمة الإعفاءات للضرائب نحو ٣,٥ مليار دولار في عام ١٩٩٩ واستطاعت شركة « بوينج » أن تستفيد بنحو ١٣٠ مليوناً من الدولارات من هذه الإعفاءات في عام ١٩٩٨ مما أتاح لها ميزة تنافسية على شركة « إيرباص » الأوروبية .

وليس من المتوقع أن يقلص هذا التحايل بل ربما سيزداد حدة في الفترة المقبلة مع ازدياد حدة المنافسة ، فقد تكشف قبل عدة أشهر أن وكالة الأمن القومي أتاح للشركات الأمريكية المعلومات التي جمعتها وسبل التتبع الإلكتروني في برنامج « إيشليون - Echleon » للأقمار الصناعية العسكرية التي جرى توجيهها في أعقاب انتهاء الحرب الباردة للتصنّت على الاتصالات الهاتفية بين الشركات الأوروبية وعملاتها . ومنذ بداية التسعينيات وإلى الآن ، أبرمت الشركات الأمريكية صفقات سلاح تقدر قيمتها بنحو ١١٧ ملياراً من الدولارات تغذي الصراعات المسلحة والعرقية والديكتاتوريات المنتشرة في دول ترزح شعوبها تحت وطأة الفقر والمرض<sup>(١)</sup> .

وفي ميزانيته المقترحة لعام ٢٠٠١ طلب الرئيس كلينتون تخصيص ٢٢ مليوناً من الدولارات لتعزيز قدرة الوكالات الأمريكية ومكاتب التمثيل التجاري في الخارج على مراقبة مدى التزام المنافسين التجاريين بتنفيذ الاتفاقات التجارية المبرمة بصورة أكثر شمولاً ، وبصفة خاصة اليابان والصين اللذين يتسببان في العجز التجاري الأمريكي الكبير . ويشكل هذا المبلغ جزءاً من برنامج أكبر مقترح تصل اعتماداته إلى ٣٨٦ مليوناً من الدولارات يستهدف تمكين الشركات الأمريكية الصغيرة من المنافسة ، بتكريبها على الاستفادة من وسائل التجارة الإلكترونية وتحسين المستوى التقني للعاملين في هذه الشركات ، ودعم اعتمادات بنك الاستيراد والصادرات الأمريكي بأكثر من مليار دولار حتى يمكنه تمويل زيادة الصادرات الصناعية الأمريكية بنحو ثلاثة مليارات دولار على الأقل . ومثل هذا النوع من التدخل

١٩٠٠٠/٤/٢٦ Herald Tribune, February 25, February 29, (١)

الحكومي يلقي ترحيباً واستحساناً من جانب مؤسسات الأعمال والنقابات العمالية على السواء ، نظراً إلى ما يروونه من التأثير السلبي للمناقصة « غير الشريفة » من الخارج على فرص العمالة في الداخل .

ومن الناحية النظرية والتنظيمية ، خضعت السياسة التجارية لسيطرة الكونجرس الذي مارس سلطاته التشريعية في إقرار الاتفاقات التجارية . لكن قانون الاتفاقات التجارية المتبادلة لعام ١٩٣٤ حول الرئيس سلطة للتفاوض بشأن الاتفاقات التجارية الثنائية مع الدول الأخرى ، ثم صدر قانون التوسع التجاري لعام ١٩٦٢ الذي أعطى الرئيس حق التفاوض بشأن التحرير التجاري متعدد الأطراف مع احتفاظ الكونجرس بالفصل النهائي في الاتفاقات المبرمة . وقد فتح هذا الطريق أمام جماعات الضغط المحلية الممثلة لمصالح الشركات للملاقة ، وجماعات الضغط الخارجية الممثلة لمصالح بعض الدول مثل اليابان ، للتأثير على مواقف بعض أعضاء الكونجرس حيال الاتفاقات التجارية . وخلال السنوات الأخيرة مارس الكونجرس سلطاته في رفض أو قبول منح الصين معاملة تفضيلية تجارية ، وربط ذلك بسجلها في حقوق الإنسان . ومنذ انتهاء الحرب الباردة لم تعد السياسة التجارية أو الخارجية فوق مستوى التنافس الحزبي بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي ، بل مثلت الأموال التي تنفقها لتحادات نقابات العمال من جانب ، ودوائر مجموعات الأعمال من جانب آخر ، بل وبعض الأطراف الخارجية مثل الشركات للتايوانية والكورية الجنوبية والصينية مؤخراً - على الحملات الانتخابية للرؤساء الأمريكيين وأعضاء الكونجرس ، إحدى الوسائل المؤثرة في صياغة مواقف السلطتين التنفيذية والتشريعية إزاء السياسة التجارية .

وقد سعى الكونجرس - إثر بروز مخاطر التنكحات الخارجية في الحملة الانتخابية الأولى للرئيس كلينتون - إلى تقليص سلطات وزارة التجارة والهيئة الأمريكية للاستثمارات الخاصة فيما وراء البحار والبنك الأمريكي للاستيراد والتصدير ، لحد من تدخل مجموعات الأعمال في قراراتها . وتزامن ذلك مع استرخاء مجموعات الأعمال بعد استقلالها من التخفيضات للضرائب وإزالة القيود من على أنشطتها وانغماسها في عملية الهيكلة التي رفعت من قدرتها التنافسية

ولتجاهها نحو تدويل أنشطتها ، مما خلق حالة من الבלبلة فقدت بسببها الإدارة الأمريكية حماسها للانفتاح نحو مغامرات جديدة دفاعاً عن التجارة الحرة . ثم تقلصت قدرة الإدارة الأمريكية على إبرام مفاوضات تجارية جادة بشكل أكبر بعد أن رفض الكونجرس في عام ١٩٩٤ تجديد العمل بالتفويض الممنوح للرئيس الأمريكي لخوض مفاوضات تجارية متعددة الأطراف على « المسار السريع - Fast Track » والذي يتيح للرئيس للتفاوض وإبرام الاتفاق وعرضه في صيغته النهائية على الكونجرس للموافقة عليه لو رفضه ، دون مناقشة تفاصيله بنذاً بنذاً ، وهو ما كان يستغرق وقتاً طويلاً ومناقشات مضنية .

### تغيير قواعد اللعبة

لم يفتر الحماس الأمريكي في الدفاع عن التجارة الحرة بسبب ضغوط الكونجرس وتدخله بشكل أكثر فعالية في قضايا السياسة الخارجية والتجارية مع انتهاء الحرب الباردة فقط ، ولكن بدرجة أكبر ؛ لأن قواعد اللعبة تغيرت . فقد أيدت أمريكا مبدأ حرية التجارة في الفترات التاريخية التي كانت تسود فيها قواعد لعبة تتيح لجميع الأطراف تحقيق مكاسب ( Win - Win ) وكان ذلك في الأيام الأولى لقيام الأمة في القرن الثامن عشر ، وكذلك في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وحتى فترة بداية الثمانينيات . أما الفترات التي رفعت فيها أمريكا شعارات الحماية ، فقد ارتبطت بقواعد مغايرة للعبة يكون فيها مكسب طرف هو بمثابة خسارة لطرف آخر ( Win-Lose ) وقد ساد هذا الاتجاه في الفترة التي سبقت أزمة الثلاثينيات ثم في بداية الثمانينيات عندما فقدت أمريكا مركزها كقطب أوحده ، وتحولت إلى مجرد قطب قوى في عالم متعدد الأقطاب . والفرق في الحالتين هو أنها في الحالة الأولى كانت تنفرد بإملاء ما يحقق مصالحها لذاتية ، أما في الحالة الثانية فهي تلجأ إلى شحذ أسلحتها لجميع أشكال المواجهة التجارية .

وقد خبرت الولايات المتحدة تاريخياً الاندفاع القوي نحو الحماية الاقتصادية عندما دعا رجل الدولة « ألكسندر هاملتون »<sup>(١)</sup> إلى فرض تعريف حماية لتشجيع

(١) الاقتصاد الأمريكي ، المرجع السابق ذكره ، ص ١٨٩ .

التطوير الصناعي فى العقد الأول من القرن التاسع عشر ، فى هذه الفترة كانت اعتبارات السياسة المحلية بما فى ذلك الرغبة فى زيادة صادرات السلع المهمة مثل القطن هى التى تحدد السياسة التجارية ، وخضعت للكثير من السلع للتعريفات الجمركية ونظام الحصص للحد من الاستيراد .

وبلغت الحمائية الأمريكية ذروتها بقرار قانون «سموت هولى» الذى فرض التعريفات فى عام ١٩٣٠ ، فرد المنافسون التجاريون فى أوروبا بردود انتقامية سريعة ضاعفت من حدة آثار الكساد الاقتصادى بسبب انتهاء كل دولة سياسة «أفقر جارك» .

وانقسم العالم بعد أزمة الكساد الكبير إلى كتل اقتصادية تحولت إلى كتل عسكرية قامت بسببها الحرب العالمية الثانية . وفى أعقاب الحرب أرسى نظام «لجان» (الاتفاقية العامة للتعريفات والحوافز الجمركية) لتنظيم التجارة العالمية ومنع الصدام بين التكتلات الاقتصادية على غرار مؤسسات «بريتون وودز» التى أرست نظاماً مالياً عالمياً يتكيف مع أوضاع القطب الأوحدمع قواعد لعبة يحقق كل الأطراف فيها مكاسب ، وعبر سلمة من الجولات التجارية مثل جولة كنيدى وجولة طوكيو وجولة أوروغواى تم خفض القيود والحوافز الجمركية وغير الجمركية تدريجياً ، وبمقتضى قواعد اللجان التزمت الدول الأعضاء بعدم التمييز فى المعاملة . مبدأ الدولة الأولى بالرعاية - والالتزام بإعطاء كل دولة ما تعطيه للدول الأخرى من معاملة تجارية تفضيلية وإزالة القيود المعوقة لدخول الأسواق .

فى هذه الفترة التى امتدت إلى بداية الثمانينيات ، قامت أمريكا بدور القاطرة الاقتصادية لبقية دول العالم وسوق للملاذ الأول ، وسعت إلى ضمان نظام عالمى تحركه قواعد بدلاً من أن تحركه الصفقات . ولم تكن تصر على مبدأ المعاملة بالمثل بشكل حرفى فى صفقاتها التجارية ؛ لأن ما كانت تكسبه من سوق عالمى مفتوح أكثر مما كان يكسبه أى طرف آخر . ولم تكن الواردات تمثل خطراً عليها ؛ إذ لم تكن تمثل إلا نسبة تتراوح ما بين ٣ إلى ٥ ٪ من الناتج القومى الإجمالى ، ولم تكن موازنة الحسابات التجارية تمثل مشكلة . فقد كان باستطاعة أمريكا أن تزرع منتجات لم يكن بإمكان بقية دول العالم منافستها فيها ، وكانت تورد مواد أولية لا تملك بقية

دول العالم الكثير منها ، وتصنع منتجات رفيعة التقنية مثل طائرات البوينج ، وكانت بصفة عامة تملأ فجوات لم يكن باستطاعة بقية دول العالم أن تملأها ، وترتب على ذلك أن أمريكا كانت تنمو بسرعة وكان بقية العالم ينمو بسرعة أكبر حتى بالنسبة لدول العالم الثالث التي بدأت مرحلة الانطلاق الاقتصادي بفضل استيعاب أمريكا لنسبة ٤٨ % من صادراتها حتى عام ١٩٨٧ مقابل ٢٩ % فقط للجماعة الاقتصادية الأوروبية و ١٢ % فقط لليابان<sup>(١)</sup> .

وكانت السوق الأمريكية تستوعب هذه الواردات في إطار ما كان يعرف « بدورة المنتجات » فاخترع أمريكا منتجاً جديداً ذا تقنية رفيعة ، وتعلم كيف تنتجه على نطاق كبير . وبالتكرج يتحول المنتج الجديد إلى منتج ذي تقنية متوسطة يتم إنتاجها على نحو أفضل في بلدان متوسطة الأجور مثل اليابان وأوروبا ، ثم يتحول عملياً إلى منتج منخفض التقنية ينتقل إلى بلدان منخفضة الأجر في العالم الثالث . كما كانت أمريكا تتخلص تدريجياً من الصناعات كثيفة العمالة منخفضة الأجور ذات درجة عالية للتلوث بنقلها إلى بلدان أخرى . لكن مع النجاح ، أخذ حجم القاطرة الأمريكية يتقلص تدريجياً بحيث لم يعد في مقدورها جر بقية العالم . وبدأت علامات اللوهن تظهر مع الصدمتين البترولييتين في منتصف السبعينيات ( ١٩٧٣ - ١٩٧٤ ) وبداية الثمانينيات ( ١٩٧٩ - ١٩٨٠ ) . وقد نجحت أمريكا في تجنب العالم أكبر وأعنف ركود في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية شهده العالم في نهاية عام ١٩٨٢ ، ولجأت أوروبا واليابان الفترة للصعبة بزيادة صادراتها إلى السوق الأمريكية ، لكن الولايات المتحدة وجدت نفسها للمرة الأولى مثقلة بعجز تجارى كبير ؛ لأن صادراتها لم ترتفع بصورة لآية لموازنة وارداتها . وقفز للعجز في الحساب الجارى من ٥٥,٧ مليار من الدولارات في عام ١٩٧٢ إلى أكثر من مائة مليار من الدولارات فى عام ١٩٨٥ ، ثم قفز إلى ١٥١,٢ مليار من الدولارات فى عام ١٩٩٤ ، و ٢٢٠,٦ مليار من الدولارات فى عام ١٩٩٨ وسجل رقماً قياسياً جديداً يبلغه ٣٠١,٢ مليار من الدولارات فى عام ١٩٩٩ مقارنة بفائض قدره ٥٠,١ مليار من

(١) الصراع على لقمة المرجع السابق ذكره ، ص ٦٥ .



الدولارات تحققة مجتمعة للدول الإحدى عشر المشتركة في نظام العملة الأوروبية الموحدة ، وفائض يبلغي قدره ١٠٧,٢ مليار من الدولارات<sup>(١)</sup>.

ويعزو الاقتصاديون نسبة ٥٠% من هذا العجز المتناقص إلى ارتفاع سعر الدولار الذي يرتبط بتناقص عجز للميزانية للفيديرالية ، ومن ثم الحاجة إلى رفع سعر الفائدة لجذب مشروعات الأجانب من سندات الخزنة الأمريكية لتمويل هذا العجز . وتبلغ قيمة الدين العام الخارجى الراهن ألفى مليار من الدولارات<sup>(٢)</sup> مقارنة بدين عام داخلى إجمالى قيمته ٥,٧ ألف مليار من الدولارات ، ولهذا لتفق صانعو السياسة الاقتصادية على أن العجز التجارى لن يتراجع إلا إذا تم تقليص عجز الميزانية للفيديرالية ، وبالتالي تقليص الحاجة إلى الاقتراض من الأسواق الدولية . ومن الكونجرس فى عام ١٩٨٥ تشريعاً صُمم لفرض تخفيضات سنوية فى عجز الميزانية للفيديرالية أطلق عليه تشريع « جرام رودمان هولينجز » لكن هذا التشريع لم يطبق ، إلا بعد وصول الرئيس الديمقراطى كلينتون إلى السلطة . ورغم نجاح كلينتون فى تحقيق أول فائض فى الميزانية الأمريكية منذ فترة طويلة ، إلا أن هذا يرتهن باستمرار الانتعاش الحالى بمعدلاته الحالية ، وهو أمر غير مضمون بشكل مطلق ، خصوصاً بعد أن بدأت أعراض الضغوط التضخمية تبرز فى الاقتصاد . لكن انخفاض سعر الدولار إلى نصف قيمته خلال الفترة ما بين عامى ١٩٨٥ و ١٩٨٨ لم يساهم إلا فى خفض مؤقت فى العجز التجارى لم يلبث أن واصل اتجاهه الصعودى مرة أخرى ، عاكساً بذلك تحول العجز من حالة دورية مؤقتة إلى عجز هيكلى دائم له أسبابه فى تحول المركز الاقتصادى الأمريكى من قطب واحد إلى لاعب ضمن عدة لاعبين أقوياء ، وتحول قواعد اللعبة إلى قواعد الرابح - الخاسر . فمن جانب ، أدت الثورة الخضراء فى الدول النامية بالتدريج إلى تقييد الأسواق الأجنبية أمام المنتجات الزراعية الأمريكية . وأخذت أمريكا تتحول شيئاً فشيئاً من كونها مصدراً للمواد الأولية مثل البترول إلى مستورد لها . وظهر منافسون أقوياء مثل كوريا الجنوبية وهونج كونج والمكسيك والبرازيل ، فى المنتجات التقليدية مثل الفولاذ والمنسوجات والأحذية وقطع غيار السيارات والكثير من المنتجات الاستهلاكية .

(١) مجلة Economist عدد ٢٦ فبراير عام ٢٠٠٠ ، ص ٣٧ .

(٢) Business and Foreign Policy المرجع السابق ذكره ، ص ٨٠ .

ومن جانب آخر تقلصت حصة أمريكا من الأسواق العالمية لمنتجات التكنولوجيا العالية ، ونجحت شركة « إيريافس » الأوروبية فى اقتطاع جزء من السوق الأمريكية للطائرات المدنية ، بينما انتزع اليابانيون حصصاً من أسواق أشباه الموصلات والحاسبات الآلية ومعدات الاتصال والإلكترونيات الاستهلاكية على حساب المنتجين الأمريكيين . وعلى الرغم من تحسن العجز التجارى الأمريكى مع اليابان فى السنوات الأخيرة ، إلا أن مشكلات الخلاف التجارى بينهما تتفاقم ؛ لأن ما حققته أمريكا من مكسب يرجع إلى المنتجات منخفضة التكنولوجيا فى حين تزايد بالفعل عدم التوازن فى تجارة عدد كبير من الصناعات عالية التكنولوجيا بين عامى ١٩٨٧ و ١٩٩٠ بالرغم من ارتفاع قيمة البين اليابانى . وللدليل على ذلك هو أن العجز التجارى فى مجال الإلكترونيات فى الدولتين فى عام ١٩٩١ زاد خمسة أضعاف ما كان عليه فى عام ١٩٨٠ .

#### منافسة بين أنداد

وأصبح واضحاً أن أمريكا قد فقدت المزية التنافسية العالية التى كانت تتمتع بها بلامنازع ؛ لأن البيئة الناجحة غير التنافسية الملائمة للتصدير فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، تحولت إلى بيئة منافسة شرسة بين أنداد . فقد أصبحت مكاسب كل طرف هى خسارة للطرف الآخر . واقترن هذا التبدل فى الموقف الأمريكى المهيم على الاقتصاد العالمى بتحول جوهري فى الموقف الأمريكى من مبادئ التجارة الحرة إلى ما يفضل الأمريكيون وصفة بالتجارة « الموجهة » أو التجارة « العائلة » التى لا تحكمها قواعد التجارة الحرة بقدر ما تخضع لأساليب لى النزاع التى لجأت إليها أمريكا بمختلف وسائل التدخل الحكومى لاقتطاع ما ترى أنه نصيبها العادل من السوق العالمية .

وخلال الفترة الممتدة من عام ١٩٨٥ وحتى الوقت الراهن ، تراشقت الولايات المتحدة بأسلحة الحرب لتجارية ودخلت فى مواجهات متعددة مع اليابان وأوروبا ، وأعدت ترسانة قوية من القوانين والوسائل التى يمكن اللجوء إليها لإخضاع المنافسين الأقل قوة . فقد فرضت واشنطن منفردة عقوبات اقتصادية على كوبا وإيران

والعراق ، وبلغ عدد الدول التى وقعت تحت قبضة إجراءاتها للتصفية ٢٥ دولة فى الفترة ما بين عامى ١٩٩٣ و ١٩٩٦ .

وأصبحت القيود الحمائية والحواجز الجمركية وغير الجمركية المتعددة الأثمان والأكوان تغطى ٢٥ ٪ من قيمة وارداتها المتنوعة من المنتجات الزراعية والألياف المتعددة الأنسجة ومنتجات الصلب والمعدات والآلات .

ومع تخلى الولايات المتحدة عن دورها القيادى لتعنى بمصالحها الذاتية الضيقة ، حلت المفاوضات الثنائية محل المفاوضات متعددة الأطراف من أجل إجبار المنافسين التجاريين على فتح أسواقهم ، بل وقطاعات بذاتها أمام الأسواق الأمريكية ، وأصدر الكونجرس قانون التجارة والتنافسية الشامل فى عام ١٩٨٨ الذى احتوى بنوداً للتبادلية أو المعاملة بالممثل ، ويندرج تحته البند ٣٠١ للشهير الذى يخول الممثل التجارى الأمريكى أن يقابل الأذى بمثله فى حالة انتهاك الشركاء للتجارى الاتفاقات الثنائية الخاصة بضمان التجارة العادلة ، ويقضى هذا البند بفرض رسوم جمركية عقابية بنسبة مائة فى المائة على مجموعة من الواردات من الشركاء التجارى محل الخلاف ، وعلى سبيل المثال لجأت شركة «موتورولا» الأمريكية التى ابتكرت التليفون الخلوى فى الخمسينيات إلى هذا البند لحل نزاعها للتجارى مع شركة «نيبون» للتلفاز والتليفون اليابانية للنفاذ إلى سوق التليفون الخلوى اليابانى .

وكان جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكية فى عام ١٩٨٥ قد تدخل لحل الخلاف عدة مرات دون جدوى .

ومع استئصال حل الخلاف صعدت أمريكا من إجراءاتها الانتقامية باستخدام البند «سوبر ٣٠١ - Super 301» الذى يجعل العقوبات نافذة المفعول على الواردات اليابانية خلال ٣٠ يوماً ، إذا أخفقت المفاوضات فى حل الخلاف بينهما<sup>(١)</sup> وذلك لإجبار الطرف اليابانى على التوصل إلى اتفاق سريع .

وفى إطار مفهوم إدارة التجارة عن طريق القواعد القطاعية ، دخلت أمريكا فى مفاوضات مع اليابانيين منذ منتصف الثمانينيات استهدفت إزالة الحواجز ؛ لدخول السوق اليابانية فى عدد قليل من الصناعات التى تزعم أمريكا أن لديها قدرة تنافسية لا

(١) من يسمق من ٢ - المرجع السابق ذكره ، ص ١٠١ .

يمكن إنكارها - وإن كانت الاعتبارات السياسية تكثفت بشكل غير مباشر في اختيارها - وشملت وسائل الاتصال وبعض أجزاء صناعة الإلكترونيات بما فيها الحاسبات العملاقة ومنتجات الغابات والمعدات الطبية والعقاقير والمستحضرات الطبية ، ودخلت شركة «موتورولا» في مفاوضات مستقلة حول سوق أشباه الموصلات ، انتزعت بموجبه حق النفاذ إلى حصة نسبتها ٢٠ % من السوق اليابانية لأشباه الموصلات ، وإن لم تتمكن من استعادة الهيمنة الأمريكية على السوق العالمية ، وتحت الضغط السياسي للمستثمر استجاب اليابانيون للمطالب الأمريكية بتقوية حماية حقوق الملكية الفكرية وفقاً للقانون الأمريكى الذى يوفر حماية لمدة ٥٠ عاماً لحقوق الابتكار لبرامج الكمبيوتر وتوفير الحماية لمدة عشرة أعوام للتصميم الأصلي لرقائق ، كما اضطرت اليابان إلى السماح للشركات الأمريكية بالمشاركة فى مشروعات البحث والتطوير التى تمويلها الحكومة فى اليابان ، مقابل استفادة اليابان بنتائج الأبحاث التى تجريها الجامعات الأمريكية بتمويل حكومى<sup>(١)</sup> .

ومن بين الأسلحة القوية التى تستخدمها الولايات المتحدة فى مواجهتها التجارية سلاح مناهضة الإغراق ، والمقصود به التصدى لمحاولات الدول المنافسة لدعم صادراتها وطرحها فى الأسواق الأمريكية بأسعار تقل عن الأسعار الحقيقية . وتشير دراسة لجامعة «برنستون» إلى أن ٩٠ % من الحالات التى طبقت فيها قواعد مناهضة الإغراق ، لم تكن لها مبررات قوية وإنها اتخذت لاعتبارات حمالية ، خصوصاً أن المنتجين الأمريكيين يدخلون طرفاً فى تحديد ما يمثل السعر الحقيقى أو العادل للسلعة المماثلة المنتجة محلياً ومضاهاتها بسعر المستورد . وقد استقلت قواعد مناهضة الإغراق فى أغلب الحالات لحماية صناعات محلية مثل الصلب والإلكترونيات ومنتجات النسيج . وذلك بفرض رسم جمركى أو تعويض بمائل الفارق بين تكلفة المنتج الأمريكى وسعر السلعة المستوردة وقد لجأت أمريكا إلى رفع دعوى مناهضة الإغراق لإجبار اليابان على التوصل إلى اتفاق بشأن أشباه الموصلات فى عام ١٩٨٦ .

(١) المرجع السابق ذكره ، ص ٩٠ .

## بريسترويكامريكية

يقول جورج لودج الأستاذ بمدرسة إدارة الأعمال بجامعة هارفارد في كتابه «بريسترويكامن أجل أمريكا - Perestroika for America» أن ما تحتاج إليه أمريكا هو بريسترويكامن أجل أمريكا ، ويستطرد بقوله : إن هذا يتطلب وضع استراتيجية وطنية تعزز المزايا النسبية التنافسية التي هي من صنع الإنسان ، والصناعات القائمة على تعزيز قوة العقل والمؤسسات التي تنظم نفسها لاقتصادها<sup>(١)</sup> .

كما أسلفنا القول فقد كانت لأمريكا سياسة صناعية واسعة للنطاق بقدر لتباعها في أوروبا واليابان ، لكنها كانت صناعة يقودها العسكريون والخامسون نتيجة الضغوط السياسية والعشوائية للرأية إلى اقتراح الحماية لصناعة محتضرة ، وهي تواجه الآن تحدى إقامة صناعة يقودها رأسماليون حقيقيون تقوم على أسس مدنية وعلى قاعدة تعليمية تحظى بالتعزيز الحكومي ، ويتولى فيها رجال الصناعة - ليس الموظفين الحكوميين - اقتراح التكنولوجيات التي ينبغي مساندتها وتمويلها بأنفسهم وتنظيم أنفسهم في اتحادات مندمجة رأسياً على النمط الياباني ، وبحيث لا تقدم الحكومة دعمها لجهة تحظى بعطف خاص ولكن تركز مواردها على تطوير سياسة التعليم والبحث والتطوير للعلمي وبشكل يفيد المجتمع بأسره ، وإنشاء آلية مؤسسية لتقدير الاتجاهات التنافسية والتكنولوجية وتوفير المعلومات لرجال الصناعة عن الاستثمارات التجارية والصناعية المناهضة .

أما أنصار للفعالية الحذرة ، فيطالبون الحكومة بانتهاج استراتيجية دفاعية لا تهدف إلى مساعدة المؤسسات ، بل تسعى إلى ضمان نمو المجتمع كله ، وتوجيه التمويل الحكومي للاستثمارات التي تبقى في الدخل مثل للمهارات الفنية الأساسية المحلية ، ويطالبون بأن تنتهج أمريكا السياسات التي يطبقها المنافسون التجاريون لحماية صناعاتهم ، حتى وإن اقتضى ذلك اتباع أساليب عدوانية لإعاقة دخولهم الأسواق الأمريكية وضمان حصول الشركات الأمريكية على حصتها من السوق عندما تكون لها الريادة التكنولوجية بالتحرك المبكر القوى الفعال .

---

(١) جورج سي . لودج Perestroika for America - بوسطن إدارة النشر بمدرسة إدارة جامعة هارفارد ١٩٩٠ ، ص ١٠

ويدعو أنصار الفعالية الحرة إلى محاكاة الأشكال التنظيمية اليابانية والأوروبية حيث تقوم المؤسسات المالية بإدارة المؤسسات والشركات من خلال حيازة مركز السيطرة أو حصة الأغلبية في أسهم المؤسسات للصناعة. وقد كانت هذه الأنشطة محظورة على المؤسسات المالية الأمريكية منذ صدور قانون «جللاس ستيجال» لعام ١٩٣٣ ولم يتم إلغاؤه إلا في العام الماضي فقط.

ولا يتسع المجال هنا للتعلق على هذه السياسة الأمريكية الجديدة ومدى فعاليتها في ضوء الاتجاهات الحالية لعولمة الإنتاج، أو الحديث عن مدى توفر الإرادة السياسية والتوافق الجماعي على تطبيقها، لكننا نشير فقط إلى أن أدوات هذه السياسة لا تعتمد على آليات السوق، بل إن التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي في كل جوانبه هو المحور الذي تدور حوله هذه السياسة، ولا نكر في هذه السياسة عن تمجيد فكرة «الصيد المنفرد» أو «رامبو» بل إن التركيز كله هنا على العمل الجماعي المنسق، وبناء مجتمع يقوم على مبدأ تعظيم المكاسب الكلية للمجتمع وليس تعظيم الربح الفردي فقط. فهل يكفى ذلك لإسقاط الأفقعة؟!

\* \* \*

## وجهان لعملة واحدة

يتباهى «العلم سام» كثيرًا هذه الأيام بما حققه من إنجازات خلال عقد التسعينيات بفضل عمليات حرث التربة الأمريكية التي جرت في خلال الحقبة الريفانية، في وقت تراجعت فيه المعجزة الألمانية، وتقلصت المعجزة اليابانية، وتلاشت التجارب الاشتراكية والشيوعية من على الخريطة؛ لتنتهي الساحة العالمية أمام النموذج الأمريكي للرأسمالية ليبسط نفوذه على أركان المعمورة.

وفي الحقيقة، هناك الكثير مما يؤثر الإعجاب فيما حققه الاقتصاد الأمريكي الذي دخل انتعاشه العام للتاسع على التوالي دون أن يفقد وقده، أو تفوقه على أقرانه في السباق للتكنولوجيا والعلمي والمعلوماتي الذي يقود قاطرة النمو العالمي، وبعد أن أجرت الولايات المتحدة عمرة شاملة لهاكلها الاقتصادية وأصبحت أكثر رشاقة تهيأت للتسديد في عصر ما بعد الصناعة، أو عصر ما بعد الحدثة، فكل المؤشرات المهمة في حالة صعود: الناتج المحلي الإجمالي، والإنفاق الاستثماري،

والصادرات والعمالة ، وثقة المستهلكين والمنتجين ، وكل المؤشرات السلبية في هبوط : البطالة والتضخم وأسعار الفائدة ، ومؤشر « دلو جونز » لأسهم أهم ٣٠ شركة متداولة في بورصة « وول ستريت » ينخفض نفسه ويحطم رقمًا قياسيًّا تلو الآخر حتى تضاعفت قيمته أربع مرات عما كان عليه منذ ٦ سنوات ، فما الذى يحول دون قفزة من أكثر من ١٠ آلاف نقطة إلى ٤٠ ألفًا وربما مائة ألف نقطة خلال سنوات مقبلة ؟ وما الذى يحول دون دخول الاقتصاد منطقة الساحة البيضاء ، حيث لا وجود للدورات الاقتصادية بتقلباتها المفزعة ، وحيث الهناء والرخاء المستمر ، وحيث تقرد الشركات الأمريكية العملاقة عضلاتها فتتمسك في قبضتها بكل أطراف النظام الرأسمالى ومحيطه حتى لا يفلت أحد كبر أو صغر من شباك النموذج الليبرالى الأمريكى ؟

ولكن هناك دائمًا وجهان للعملة الواحدة ، والوجه الآخر مبعوث بتجاعيد كثيرة تكشف حالة الازدواجية التى يعيشها المجتمع الأمريكى بين طبقة غارقة فى ثرائها ، وأخرى لا تختلف أحوالها كثيرًا عن أقرانها من فقراء العالم الثالث ، بين قطاع متقدم علميًّا وتكنولوجيًّا يلتحم بخيوط العولمة ، وآخر تقليدى يصرخ طالبًا فرض أسوار الحماية بعد أن تدهورت إنتاجيته ، بين قطاع مالى تحول إلى ما يشبه صالات القمار يمرح فيها « لفتيان الذهبون - Golden Boys » الذين يتخفون على المضاربة والمخاطر الشرسة ويشنون حروب العملات بدلا من حرب النجوم ، ويبرعون فى تحريك الأموال الساخنة مفجرين قنابل الأزمات هنا وهناك ، لا يجدون إلا المال ولا يترددون فى سبيله فى غسيل أموال المخدرات وإرضاء شهوات الفاسدين والمتهربين من الضرائب فى الاقتصاديات الناشئة وروسيا ، واختلال مالى يكشفه دين عام وخاص يتضخم مثل الأخطبوط ، وعجز تجارى يشعل فتيل التوترات مع الحلفاء المتنافسين .

فأمريكا التى تزهر بدخولها مرحلة « الاقتصاد الجديد » لا زالت هذا الكائن اللطيف الذى يعيش على الزمن المقترض للنمو والانتعاش بالاغتراف من مخزونات الآخرين ، والمجتمع الذى فقد « صمام الأمان » بتقوض الطبقة المتوسطة تحت وطأة للتغيير الهيكلى والتحويل ، وتصغير حجم المنشآت أصبح مهددًا بالتحول إلى نظام

سلطاوى مغلف بخلاف ديمقراطى مزيف ، منقسم بين طبقة ثرية تتغذى على المصالح المتشابكة بين رجال المال والسياسة ، وطبقة فقيرة تنتقم بالجريمة والمخدرات والعنف والتفصيح الاجتماعى .

وهؤلاء الذين ينظرون إلى هذا التفاوت الاجتماعى والطبقى على أنه ثمن النجاح فى النموذج الرأسمالى ، عليهم أن يتجهوا إلى تمسب الإحباط والاستياء فى وعى المواطن الأمريكى للعادى ، وعليهم أن يراقبوا كيف تحول « بيل جيتس » الملياردير المعجزة صاحب شركة « ميكروسوفت » خلال سنوات قليلة - من بطل يجسد الحلم الأمريكى فى الفوز بالمليون دولار الأولى إلى متهم بتهمة الاحتكار البغيض تطارده العدالة وتقام أظافره ، وعليهم أن يتساءلوا لماذا حطم فيلم « تيتانيك » الأرقام القياسية لعدد مشاهديه رغم أنه يقدم رؤية ماركسية للأحداث الدرامية ، وعليهم أن يتفهموا كيف أراح سياسى يمينى متطرف مؤمن بالانزعالية مثل « بات بوكاين » من ساحة المناقشة على مقعد الرئاسة مايلارديرات مثل « روس پيرو » و« ستيف فوربس » ليتقدم قائمة حزب الإصلاح بعد أن كفر الناصبون بالفساد المتغلغل فى شرايين الحزبين التقليديين الجمهورى والديمقراطى ، عليهم أن يتابعوا لماذا يكف الأمريكيون عن الإمساك بمعول هدم الدور الحكومى ، ولماذا أصبح الهامش الضيق الذى يتحرك فيه الجمهوريون والديمقراطيون هو السعى نحو مجالات يمكن أن يكون التدخل الحكومى فيه فعالا ، لتهذيب التفاوت الاجتماعى ، وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية ، وضمان عدم إفلاس صندوق المعاشات لصالح الجيل الذى ولد فى المستشفيات . فقد دفعت أجراس الإنذار مطالبة بتقليم أنظار النموذج الأمريكى للرأسمالية داخليا وخارجيا حتى لا ينفلت العيار .

ولأننا لسنا من هواة التهويل أو التهوين من شأن الاقتصاد الأمريكى ، فسوف نحاول فى هذا الفصل الأخير رصد عناصر قوة وضعف هذا الاقتصاد - الذى شئنا أو أبينا - يترك بصعوده وهبوطه وتشابكاته بصمات لا يمكن تجاهلها على الاقتصاد العالمى . فأمريكا هى - فى وقت واحد - أكبر مدين فى عالم اليوم وهى تستنزف مخدرات واستثمارات كان من الأفضل توجيهها إلى تنمية المناطق الغارقة فى الفاقة والمرضى . وهى أيضا أكبر سوق استهلاكى يستوعب صادرات تمثل الآن شريان



الحياة للاقتصاديات الناشئة التي تدور في فلكها في وقت ما زالت فيه أوروبا متغلقة على أسواقها ، وهى الوحيدة التي يسمح لها بالاستدانة المستمرة وتحقيق عجز ضخم في ميزانها التجارى ، وميزانها للحساب الجارى دون أن تلاحقها روثة صندوق النقد الدولى بوصفها المهلكة . فالكل سعيد باستثمار أمواله فى اللجنة للمعودة ، ويشراء سندات الخزنة الأمريكية التي تستخدمها الدولة فى سدّد جانب كبير من مديونيتها الداخلية ، وإذا عطس المضاربون فى بورصة وول ستريت فإن الأقا غيرهم فى بورصات العالم فى فرانكفورت ولندن وطوكيو يصابون بالإنفلونزا ، وإذا بسط أغنياءها يدهم واطلقوا باستثماراتهم لغزو أسواق العالم تفتح لهم كل الأبواب ، وإذا غُلّت أيديهم ويقوا فى مكانهم تنقبض شرايين السيولة ، ويغمر الشحوب كل الوجوه . ومن التناقض بين جنة السوق المفتوحة ونار المديونية التي يدفع العالم ثمنها ، يمارس « العم سام » أليشع عملية استغلال للاقتصاد العالمى خلف قناع العولمة ، فأمريكا لا زالت الكائن الطفيلى الذى يتغذى على دماء ضحاياها ، والصياد الذى لا يستريح حتى تسقط الفريسة فى شباكه .

### الرأسمالية النفّاثة

يرصد المتفائلون بقوة الاقتصاد الأمريكى وصلابته عناصر هذه القوة فى تسارع معدل النمو على مدى العامين الماضيين بنسبة بلغت ٤ ٪ فى المتوسط فى خضم أطول مرحلة لانتعاش يشهدها الاقتصاد فى أوقات السلم . وهو ما أطلق عليه الاقتصادى الأمريكى « إدوارد لوتاك - Edward Luttak » تعبيرا الرأسمالية النفّاثة ، فقد مضى حتى الآن تسع سنوات على الدورة الانتعاشية الحالية دون أن يصبحها ضغوط تضخمية بعد أن تقلص معدل التضخم إلى ٢ ٪ رغم انخفاض معدل البطالة إلى ٤,١ ٪ أى إلى أدنى معدلاته منذ ٣٠ عامًا ، وهو تطور غير مسبوق فى تاريخ الدورات الاقتصادية التي يقرن الركود فيها بانخفاض الأسعار والتضخم ، والانتعاش بارتفاع الأسعار والأجور والتضخم ، خصوصًا وأن الاقتصاد يقترب من مرحلة التشغيل الكامل لكل طاقاته . ويفسر المتفائلون ذلك على أنه يعنى خروج الاقتصاد من عنق الزجاجة ودخوله مرحلة ما بعد الحداثة حيث لا خطر من تضخم

أو ارتفاع في أسعار الفائدة يقيد الانتعاش الذى تغذيه طفرات أسعار الأسهم في  
البورصة»

ورغم أن عملية إعادة هيكلة الشركات وتصغير حجم المنشآت خلال عقد  
الثمانينيات قد كلف المجتمع ضياع ٤٤ مليوناً من فرص العمل ، فقد تولد في  
مقابلها ٧٣ مليوناً من فرص العمل في الشركات الخاصة ، أى بمكسب صافٍ  
لفرص العمل الجديدة قدره ٢٩ مليوناً من فرص العمل في إطار ما يطلق عليه «  
عملية الهدم الخلاقة» ، ويعمل الآن ٥٥ ٪ من إجمالي القوى العاملة في وظائف  
جديدة في حين أن دول الاتحاد الأوروبي خلقت ٥ ملايين فرصة عمل جديدة فقط  
خلال الفترة ذاتها<sup>(١)</sup>

ولا يتوقع المتفائلون أن يتسبب أى عامل خارجى في كسر هذه الحلقة للفاصلة ،  
حتى إن تراجع معدل النمو العالمى ؛ لأن الانتعاش هذه المرة يعتمد على طلب  
استثمارى استهلاكى دخلى ضخم ، فضلاً عن أن الصادرات لا تشكل سوى ١٣ ٪  
من الناتج المحلى الإجمالى ، ولا تواجه هذه الصادرات منافسة تذكر بسبب تركزها  
في القطاع التكنولوجى الحديث الذى تحتكره أمريكا إلى حد بعيد ، فضلاً عما تتميز  
به من مزية تنافسية عالية في المنتجات الخدمية والاتصالات والأنشطة المالية بحكم  
انتشارها في مواقع ومراكز النشاط المالى المهمة . يضاف إلى ذلك أن الصادرات  
تزداد في وقت يتجه فيه الدولار نحو الصعود مما يدل على تصاعد القدرة التنافسية  
الأمريكية خارج نطاق التغيرات في قيمة العملة .

ولا ينتاب هؤلاء الخوف من تضيق الفجوة للتكنولوجية بين الولايات المتحدة  
والمنافسين الأوروبيين واليابانيين ، فالتكلفة الإنتاجية لكل ساعة عمل تقل بنحو عشر  
دولارات عن نظيرتها في اليابان وبنحو ٢٠ دولاراً عن نظيرتها في أوروبا . يضاف  
إلى ذلك الفجوة الشاسعة بين قيمة ما تنفقه أمريكا على الأبحاث العلمية وتطبيقاتها  
التكنولوجية التى تبلغ تسعة مليارات دولارات ، مقارنة بثلاثة مليارات دولارات  
فقط في أوروبا ومليار دولار في باقي دول العالم مما يجعل تحقيق التقارب في الأمد

(١) A Second American Century. Mortimer Zuckermen مجلة فورين أفيرز

Foreign Affairs عدد مايو - يونيو ١٩٩٨ ، ص ١٩ .

للتصير أمراً مستبعداً ، وبالنظر إلى أن أمريكا تحظى بنصيب الأمد في الاستثمارات العالمية في مجال الكمبيوتر والتكنولوجيا المعلوماتية ، إذ تستوعب ٤٠% من الاستثمارات في هذا القطاع - فإنها في وضع يمكنها من الاستفادة بدرجة أكبر من التجارة الإلكترونية المتوقع أن ترتفع قيمتها إلى ٣٤٠٠ مليار دولار في السنوات المقبلة ، فالاستثمار في هذا القطاع يعتبر استثماراً بطيئاً لكنه ذو عائد عالٍ ، وقد بادرت أمريكا بالاستثمار مبكراً ؛ لتكون في المركز الأول عندما يبدأ السباق ، وأصبحت تسيطر الآن على ٩٠% من مواقع شبكة الإنترنت العالمية ، ولأن الاقتصاد الأمريكي في حالة حركة ديناميكية مستمرة فإن الفجوة بينها وبين أقرب المنافسين ستتمتع ؛ ليتأكد بذلك مفهوم السيادة الأمريكية في القرن القادم ،

وفي مقابل انخفاض ربح الشركات الأمريكية إبان فترة السبعينيات الذي كان مثار سخرة اليابانيين والأوروبيين ، فقد ارتفع مستوى الربح إلى ٢٠% ويعد استثمار جانب كبير من هذه الأرباح في استثمارات جديدة ترفع من مستوى إنتاجية العمالة الأمريكية ، والفضل في ذلك كله - على حد اعتقاد المتفائلين - يعود إلى روح المبادرة والنزعة الفردية للتملك ، والهرجائية التي يتحلّى بها الأمريكيون ، والمرونة البالغة في امتصاص كل ما هو جديد . فالمواقع المتقدمة التي كان يشغلها رجال الصناعة في القرن التاسع عشر مثل « روكفلر » و« كارنيجي » و« مورجان » أصبحت يشغلها الآن رجال المال وصانعو برامج الكمبيوتر مثل « جورج سوروس » و« بيل جيتس » و« تيدنر » و« لاري إيليسون » الذين يتقدمون قائمة أغنى أثرياء أمريكا التي تعدها مجلة « فوربز - Forbes » سنوياً .

وبفضل روح المبادرة ، أُنشئت أكثر من ١,٨ مليون شركة صغيرة في عقد التسعينيات مقابل ١,٥ مليون شركة في عقد الثمانينيات وأغلبها شركات محدودة الحجم تستند إلى القاعدة « المعرفية » بدلا من الإنتاج الضخم ، وإلى أساليب إدارية مرنة التحرك من أسفل إلى أعلى مقارنة بالأساليب الأوروبية الجامدة التي تعتمد على صدور التعليمات من أعلى إلى أسفل .

وقد انعكس ذلك على التطور الهائل الذي شهدته البورصة وأسواق المال الأمريكية في الفترة نفسها . فقد تضاعفت قيمة « مؤشر دوجونر » لأسهم أهم ٣٠

شركة أمريكية ٤ مرات خلال ست سنوات ، وزادت قيمة الأسهم المطروحة في سوق نيويورك ومسوق «نازدك» الذي تتداول فيه أسهم شركات القطاع التكنولوجي بمقدار ٤ آلاف مليارات من الدولارات (٤ تريليون دولار) خلال السنوات الأربع الماضية<sup>(١)</sup>.

ويمثل هذا أكبر عملية تراكم للثروة في تاريخ الولايات المتحدة ، ولهذا يوجه الأمريكيون ٢٨ ٪ من ثرواتهم للتعامل في أسهم البورصة مقارنة بـ ١٢ ٪ فقط عام ١٩٩٠ . وهناك الآن ٢٠ مليون أسرة أي ٥٠ ٪ من الأسر الأمريكية تقامر بأموالها في بورصة الأسهم والسندات ، وتطبق آمالها ومستوى معيشتها على أداء صناديق الاستثمار مثل «فيدليستيس - Fidelities» و«الينس كابيتلز - Capitals Alliance» التي تتعامل في محافظ استثمارية قيمتها ٦ مليارات دولار في أرجاء المعمورة من بينها أموال صناديق المعاشات التي يستند أبناء الطبقة المتوسطة على مواردها عند بلوغهم سن التقاعد ، ويعيش أبناء هذه الطبقة في حالة قلق وتوتر دائم وقد تعلقت أنظارهم على مدار الساعة بتحريك مؤشرات الأسهم صعوداً وهبوطاً ، يغذيها التغطية المستفيضة لمجريات البورصة في مختلف قنوات الشبكات التلفزيونية وعلى مواقع شبكة الإنترنت .

واستكمالاً لهذه الحلقة الفاضلة ، يركز المتفائلون على تجاوز الاقتصاد الأمريكي لمرحلة العجز المزمن في الميزانية الفيدرالية الذي كان قد قفز إلى ٢٩٠ مليار دولار في بداية التسعينيات حين كانت وزارة الخزانة تقترض ستة دولارات من بين كل عشرة دولارات تنفقها . لكن بفضل الإصلاحات وتقليص الإنفاق الذي نفذته الإدارة الأمريكية بالتعاون مع الكونجرس منذ عام ١٩٩٧ تحول العجز إلى فائض قدره ١١٥ مليار دولار في العام الحالي . وللمرة الأولى أصبح الجدل يدور الآن حول ما إذا كان سيتم توجيه هذا الفائض لخفض الضرائب عن الأثرياء ، أو إنفاق المزيد على الرعاية الصحية ورفع مستوى التعليم ، أو في تخفيض الدين العام وأعبائه .

---

(١) المرجع السابق ذكره ، ص ١٨٥ .

## الوجه الآخر

قد لا يكون من السهل لاختراق هذا السيل المنهمر من الإحصاءات والتقارير أو إزاحة هذا البريق الإعلامي الذي يحيط بكل من يتحدث بتقاول عن أداء الاقتصاد الأمريكي وتقوئه على أقرانه ، أو الخروج من مأزق أحقية النموذج الرأسمالي الأمريكي في أن يكون الملك المتوج على عرش القرن للوحد والعشرين ، لكننا إذا كشفنا الستار رويدًا رويدًا سنكتشف الكثير من التجاعيد على هذا الوجه الذي تغطيه المساحيق الإعلامية .

فالحديث عن دخول الاقتصاد الأمريكي مرحلة ما بعد للحدث حيث لا دورات اقتصادية ، ولا تقلبات حادة بل نعيم ورخاء متصل ، أمر فيه الكثير من المبالغة . فارتفاع معدل النمو إلى ٤ % مدة عامين متتاليين ليس أمراً خارقاً للعادة ، وسبق تسجيله في فترات مختلفة في الثمانينيات ، ولا يمثل تغييراً جوهرياً في معدلات النمو طويلة الأجل المتوقع أن تدور حول متوسط نسبته ٢,٥ % على مدى السنوات الخمس المقبلة ، كما أن زوال خطر التضخم ارتهن بعوامل قد لا تستمر في المستقبل مثل انخفاض أسعار البترول والمواد الأولية المستوردة بسبب الأزمة المالية الآسيوية ، وما ترتب عليها من انخفاض الطلب العالمي على البترول وتدهور أسعار العملات الآسيوية . ومثل ارتفاع سعر الدولار أمام الين الياباني واليورو الأوروبي بسبب انتعاش الاقتصاد الأمريكي مقابل ركود الاقتصادات اليابانية والأوروبية ، وكلها عوامل متجهة إلى التغيير في السنوات المقبلة لتعيد الاقتصاد الأمريكي إلى حلقة الدورة الاقتصادية وتقلباتها ، فضلاً عن أن التحكم في التضخم ارتبط بانخفاض مستوى الأجور الحقيقية وتقليص الإنفاق على مزايا الرعاية الصحية إلى جانب ارتفاع مستوى الإنتاجية في بعض القطاعات للتكنولوجيا .

الأمر الثاني يتعلق بخطرورة الفقاعة التي تعيشها البورصة الأمريكية ضاربة عرض الحائط بكل دعوات « ألان جرينسبان » رئيس مجلس الاحتياط الفيدرالي لتروخي الحذر مع الأخذ في الاعتبار التداعيات السلبية لانتهيار بورصة « وول ستريت » في ظل اقتصاد للعلومة . وكما أوضحنا سلفاً فقد كانت الأزمة المكسيكية الثانية عام ١٩٩٢ نتيجة لتداعيات انهيار البورصة الأمريكية عام ١٩٨٧ وكذلك

كانت الأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا سبباً لإفراط صناديق الاستثمار الأمريكية في تحريك رؤوس أموال مائة قصيرة الأجل دخولاً وخروجاً من البورصات الآسيوية.

وقد حذرت مجلة « الإيكونوميست » البريطانية في أكثر من عدد مؤخراً من مخاطر عدم التحرك المبكر لتفتيت هذه الفقاعة في الوقت المناسب برفع أسعار الفائدة ، لكن « جرينسبان » يتردد في الإقدام على هذه الخطوة لاعتبارات سياسية وانتخابية ، ولاعتبار جديد أصبح يشكل خطراً مؤثراً عند تحديد أسعار الفائدة ، هو تأثير مستوى معيشة الأسر متوسطة الدخل مباشرة بالتقلبات في البورصة صعوداً وهبوطاً بعد أن تحولت إلى طبقة من حملة الأسهم ، وأصبح العاملون والمديرون يحصلون على جانب من المزايا المالية الإضافية في شكل أسهم ، وتؤكد « الإيكونوميست »<sup>(١)</sup> أن الأسهم في البورصة الأمريكية مقومة بأعلى من قيمتها الحقيقية ولا يبررها مستوى ربح شركات الإنترنت مثل « أمازون » و« ياهو » التي تغذي الفقاعة في القطاع للتكنولوجيا بمضاعفة أسعار أسهمها في البورصة ثلاث مرات خلال فترة وجيزة ، والسبب في ذلك هو أن أغلب مساهرة البورصة الآن هم من الهواة المغامرين الذين يحترفون الرهان على مستقبل مجهول أكثر من حسابات الواقع الفعلي ، ولم ينوقوا بعد ألم الانهيارات في البورصة التي يعرفها أقرانهم السابقون منذ أزمة الثلاثينيات .

لكن أكثر ما تحذر منه المجلة العريقة في تحليلاتها الاقتصادية هو هذه العلاقة الخطرة بين الفقاعة في البورصة وأسلوب تغذية التعاملات المتسجعة في صالات القمار - أي البورصات - عن طريق السيولة المفرطة والانفجار الملبى ، والذي يعكس بدوره جسامه مشكلة الاختلال المالي في الاقتصاد الأمريكي ويضاعف من عمق الركود عند حدوثه .

فالمشكلة الأساسية هي أنه على الرغم من ضخامة الناتج القومي الإجمالي ، فالأمريكيون يستهلكون أكثر مما ينتجون ، ويستثمرون أكثر مما ينشرون ، وقد انعكس ذلك في ضخامة الدين العام والخاص في وقت واحد . فقد قفز الدين العام من

(١) مجلة Economist عدد ٢٥ سبتمبر ١٩٩٩ ، ص ١٥٥ .

١١٠٠ مليار دولار عام ١٩٩٢ إلى ٥,٢ ألف مليار من الدولارات في العام الحالي، يخص منه المواطنون الأمريكيين ٣٠٦ ألف مليار من الدولارات ، أما الباقي فيتم تمويله من مشتريات الأجانب وعلى رأسهم اليابانيون - لئندات الخزانة الأمريكية، مما يزيد من تبعية أمريكا لمقرضيه الأجانب . وعلى الرغم من أن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت من ضعف الناتج الإجمالي في منتصف الثمانينيات إلى ٤٠ % في الوقت الراهن ، وعلى الرغم من ارتفاع هذه النسبة إلى ٦٠ % في الدول الأوروبية مع الأخذ في الاعتبار عدم إنفاق الحكومة الأمريكية على برامج الرفاهة الاجتماعية مثل مثيلاتها الأوروبية - إلا أن هذا الدين يشكل عصاراً ضاعطاً ليس فقط من خلال ما تمثل خدمته من أعباء ، ولكن لأنه يقيد حركة السلطات الفيدرالية في تحقيق التوازن الكلي للاقتصاد . فلابد من الإبقاء على الدولار عند مستوى مرتفع حتى يحافظ على جانيته لدى الأجانب المشتريين لئندات الخزانة . وكذلك أسعار الفائدة التي يتم رفعها في بعض الأحيان بشكل يعيق الاستثمار الداخلي . فأمريكا تقترض حوالى ١٥٠ مليار دولار كل عام أى بنسبة ٣ % من إجمالي الناتج القومي ، لكن هذا الدين في سبيله إلى التناقص مع تحقيق الفائض في الميزانية الفيدرالية وبدء الحوار بشأن استخدام هذا الفائض المتوقع استمراره في التخلص من الدين العام خلال فترة تتراوح ما بين ١٠ إلى ١٥ عامًا بافتراض استمرار معدلات النمو الحالية ، لكن سيظل للدين العام دورٌ في دعم وتأجيج الطلب الداخلي بما يسمح باستمرار الانتعاش أطول فترة ممكنة .

لكن الجانب الآخر من المديونية يمثل مشكلة كبرى ، وهو الامتار السلبى للأفراد والشركات . فقد شجع انخفاض أسعار الفائدة المواطنين على الاستدانة لأغراض الاستهلاك الترفى والاستثمار في الأسهم ثم الاستدانة بضمان الأسهم . وبلغ معدل الامتار السلبى ٥,٥ % في عام ٩٩ بعد أن كان إيجابياً وبنسبة ٤ % في بداية التسعينيات . وارتفع الدين العالى من ٨٥ % إلى ١٠٢ % من الدخل القابل للتصرف فيه . وبالمقابل ارتفع الدين الخاص للشركات لأكثر من ٤٠٠ مليار دولار أى بنسبة ٥ % من الناتج المحلي الإجمالي وهو معدل لم يسبق تسجيله في العقود الأربعة الماضية .

والمثير أن نصف هذه الأموال المقترضة قد تم إنفاقه في تغذية المضاربة في اليورصة، وشراء أسهم الشركات عند تعرضها للهبوط بدلا من تخصيصها لشراء للمعدات والآلات، وذلك بالإضافة إلى المضاربة على أسعار العقارات بشكل ينذر بالخطر، ومن بين ١٢ مؤشرا على احتمالات انفجار الفقاعة في البورصات استنادا إلى الخبرات الأمريكية واليابانية السابقة، يضاء الضوء الأحمر في عشرة مؤشرات على الأقل في «وول ستريت» ولا أحد يستطيع للتكهّن بتوقيت انفجار الفقاعة إلا أنه من المؤكد أن دويها للركودى سيكون أقوى مما حدث في أزمة الثلاثينيات، أولا بسبب هذا الارتباط الجديد والمباشر بين مستوى معيشة نصف العائلات الأمريكية وما يحدث في صالات القمار في اليورصة، وثانيا لأن تقليص قدرة الأفراد والشركات على سداد ديونها المتضخمة مع حلول الركود سيؤثر على النظام المصرفي ويفضى إلى إفلاس البنوك والشركات، لينتشر الذعر بسرعة البرق إلى أنحاء العالم فيما أصبح يعرف بظاهرة «جناح الفراشة» فمجرد خفقة جناح الفراشة في نيويورك يثير زوبعة في باريس وطوكيو ولندن<sup>(١)</sup>.

وهكذا يرهن المقامرون في بورصة «وول ستريت» مصير اقتصاديات العالم، ومصير المواطنين الأمريكيين بمضارباتهم ومجازفاتهم التي لا تخضع لأى قيود؛ لأنهم في نهاية الأمر يعتمدون على مساندة السلطات الفيدرالية لهم وقت الأزمات حتى لا يتسببوا في وقوع أزمة عالمية ونهيار النظام للدخلى، وهذا ما حدث بالفعل عندما سارع «جرينسبان» في صيف عام ١٩٩٨ بالضغط على البنوك وصناديق الاستثمار لتعبئة عشرة مليارات دولار خصصت لإنقاذ أحد صناديق الاستثمار عالية المجازفة وهو صندوق «لونغ تيرم كريدت فاند - Long Term Credit Fund» من خطر الإفلاس بسبب تعرضها لخسائر من جراء الأزمة الروسية.

وإذا نحينا القناع البراق جانبًا منكشف أن معدلات النمو البراقة والأداء المبهر للقطاع التكنولوجي لم يعالجا الاختلالات المزمنة في الاقتصاد الأمريكى والمتمثل في استمرار العجز التجارى الذى تقاوم إلى معدل سنوى قدره ٢٥٠ مليار دولار، وبلغ العجز في الحساب الجارى الذى يعكس حركة التجارة في السلع والخدمات إلى

(١) الرأسمالية ضد الرأسمالية، المرجع السابق ذكره، ص ٦٦.



جانب صافى حركة رؤوس الأموال الداخلية والخارجية ٣٠١,٢ مليار دولار عام ١٩٩٩ . بل يؤكد الخبراء أن الاقتصاد المعلوماتى قد عجل بتدهور العجز للتجارى الأمريكى ؛ لأنه من الناحية العملية يسهم بنسبة ١٠ % فقط من صادرات الصناعات التحويلية التى تخلت عنها أمريكا لدول جنوب شرق آسيا . والسبب فى ذلك قد يرجع إلى نفشى عمليات القرصنة لبرامج الكمبيوتر التى تحاول أمريكا الحد منها بتشديد القوانين الدولية لحماية الابتكارات الفنية والفكرية ، ولكن أيضا لأن منتجات الاقتصاد المعرفى والمعلوماتى لها خصوصية ثقافية قد لا تجعلها قابلة للتصدير إلى الأسواق الخارجية .

والدليل على ذلك هو أن شركة « ميكروسوفت » رغم ما لديها من صفة احتكارية فى برامج تشغيل الكمبيوتر صدرت بما قيمته ٢,٩ مليار دولار فقط فى عام ١٩٩٨ أى بنسبة ٢٠ % من إجمالى مبيعاتها التى بلغت ١٤,٥ مليار من الدولارات<sup>(١)</sup> فى حين تعتمد شركة « بوينج » لصناعة الطائرات على المبيعات الخارجية فى تحقيق ٥٠ % من إيراداتها . وبمعنى آخر فإن التخصص فى الاقتصاد المعلوماتى لن يسهم فى المدى الطويل فى تصحيح الاختلال للتجارى . وهكذا تلتقى ففاعة الأسهم فى البورصة المقومة بأكثر من قيمتها الحقيقية ، وأزمة لهيار الإذخار المحلى ، وتضخم العجز فى الميزان التجارى وميزان الحساب الجارى لتشكّل مضلاع مثلث خطير يكشف هشاشة الوضع الاقتصادى - ويوشك أن يزيح التفاضل الأمريكى من مقعده ، ولكن بعد أن يكون أفرز سمومه فى جسد الاقتصاد العالمى .

فإنه على حد قول « پول منقره » بسخرية اللاذعة وعبارته البليغة « طيش القوى الذى يهدد العالم اليوم » ؛ لأن للقوة الأمريكية تعتمد على التسليح الكثيف لنفسها وعملائها لمنع ظهور عمالقة آخرين فى العالم مثل الصين ، وتعتمد على التخل متزعة بدواع إنسانية لإخضاع الأطراف من خلال سياسات مؤسسات مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومنظمة التجارة العالمية التى تعمل فى خدمة النموذج الأمريكى وتحافظ على مصالحه .

(١) جريدة سان فرانسيسكو كرونكل San Francisco Chronicle عدد ١٦ سبتمبر عام ١٩٩٩

## خداع البصر

يستند المروجون لمقولة دخول الاقتصاد الأمريكي مرحلة ما بعد الحداثة إلى التغيير الذى أحدثته تكنولوجيا المعلومات ، وثورة الاتصالات والتكديول والعولمة فى الطريقة التى تدار بها الشركات . ويضيفون أن تكنولوجيا الكمبيوتر المقترن بالعمل فى إطار السوق المفتوحة عالميًا ، يفتح المجال أمام رفع مستوى الإنتاجية إلى مستويات تمكن الاقتصاد الأمريكى من النمو المتواصل دون ضغوط تضخمية بسبب انخفاض التكلفة الإنتاجية على نحو يحد من تأثير الارتفاعات فى مستويات الأجور .

وليس هناك مجال للجدل فى تأثير الثورة التكنولوجية على أداء الاقتصاد الأمريكى . فقد ارتفع مستوى الإنتاجية فى القطاع التكنولوجى بنسب تراوحت ما بين ٢,٢ ٪ و ٣,٥ ٪ خلال الفترة ما بين عامى ١٩٩٦ و ١٩٩٩ مقارنة بمتوسط عام نسبته ١ ٪ فى الفترة السابقة . وعلى الرغم من أن هذا القطاع لا يمثل حتى الآن إلا ٨ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى ، إلا أنه أسهم فى المتوسط بنسبة ٣٥ ٪ من نمو الاقتصاد الكلى . وليس هذا بالأمر الغريب أو المثير للدهشة ، فقد زادت استثمارات الشركات الأمريكية فى هذا القطاع ١٤ مرة خلال عقد التسعينيات ، وبلغت الاستثمارات فى قطاع الكمبيوتر والاتصالات وحده ٢٢٠ مليار دولار سنويًا ، فى حين لم تتجاوز الاستثمارات فى القطاعات الصناعية الأخرى ١٣٠ مليار دولار . وليست هذه المرة الأولى التى ترتفع فيها مستويات الإنتاجية فى قطاع يتمتع باستثمار كثيف . فقد حدث هذا مرات عديدة بالنسبة لصناعات أخرى مثل صناعة السيارات والنسيج والكهرباء منذ مطلع القرن . لكن الفاصل هنا هو هل أدى ارتفاع مستوى الإنتاجية فى القطاع المتقدم ، وهو القطاع التكنولوجى ، إلى ارتفاع مستوى الإنتاجية فى الاقتصاد ككل ؟

هذا ما يحضه « روبرت جوردون »<sup>(١)</sup> أستاذ الاقتصاد لجامعة « نورث ويسترن » الذى يشير فى دراسة له إلى أن ارتفاع مستوى الإنتاجية قد انحصر فى قطاع صناعة الكمبيوتر التى تشكل ١,٢ ٪ فقط من الناتج الأمريكى ، فى حين تراجع مستوى الإنتاجية فى الصناعات التقليدية مثل صناعة الصلب .

(١) مجلة لـ Economist عدد ٢٤ يوليو عام ١٩٩٩م .

وبمعنى آخر فإنه حتى تنتقل المكتسبات فى الإنتاجية إلى مختلف القطاعات الأخرى يكون الحديث عن دخول الاقتصاد مرحلة ما بعد الحداثة أمراً سابقاً لأوانه يحيطه الكثير من الشكوك ،

يضاف إلى ذلك أن هامش التفوق التكنولوجى عبر طرفى الأطلسى بدأ يضيق ؛ لأن العبارة ليست فى الابتكارات العلمية التى تنفق عليها أمريكا أموالاً طائلة كما أسلفنا ، لكن فى التطبيق للتكنولوجى لهذه المعرفة العلمية ، ولذلك فلن تمر سوى سنوات قليلة قبل أن تلحق أوروبا واليابان بالشركات الأمريكية فى مجالات استخدامات الكمبيوتر والإنترنت وتكنولوجيا المعلومات ، بل إن الفارق فى مستويات الإنتاجية أصبح الآن فى نطاق هامش الخطأ التقليدى الذى يمكن إغفاله . وبمعنى آخر لم يحدث فى الحقيقة تغير جوهري فى مواقع القوى الاقتصادية العالمية منذ بداية هذا العقد . فالمستويات التكنولوجية متقاربة ، وما زالت الولايات المتحدة فى المقدمة تلاحقها أوروبا واليابان ، وسيظل الأمر كذلك لعقود قادمة ، لكن هذا لا يعكس حدوث تغير جوهري فى قدرة أمريكا على خلق الثروات وترجمة هذه الثروة إلى قوة هيمنة .

لكن المثير أن هذا التقدم المحدود فى القوة الاقتصادية يستخدم الآن لتبرير التفوق النوعى للمؤسسات التى دعمت هذه الثورة الجديدة ، والمقصود بذلك تمجيد المبادرة الفردية وروح المغامرة والمخاطرة العالية والأسواق المالية المتحررة من كل قيد وأسواق العمل المرنة منخفضة الأجر . ولم يكن الأمر كذلك فى العقد الماضى عندما كان الأمريكيون ينظرون بحمد إلى الشركات اليابانية المتحررة من ضغوط أسواق المال بما يمكنها من التركيز على التطوير طويل الأمد لقدراتها الإنتاجية ، ويتأملون بحسرة أسواق المال الأوروبية غير المرنة التى مكنت الشركات الأوروبية من تحقيق تراكم لرأس المال البشرى بالتدريب المستمر للعاملين بها ، لكن الوضع انعكس الآن وأصبحت الزيادة المزعومة فى الإنتاجية تفسر على أنها نتيجة للمرونة العالية فى أسواق العمل وتقليص المزايا العمالية ، وتقويض القدرة للتفاوضية للعمال عند إبرام عقود الأجور تحت وطأة مقصلة الخوف من فقد فرص العمل .

ولذلك فإن المؤشر العام للبطالة الذى انخفض إلى أدنى حد له منذ ٣٠ عاماً يخفى

تفاوته بين قطاعات إنتاجية متعددة ومناطق جغرافية متنوعة ، فإذا كان المتوسط العام للبطالة هو ٤,١ ٪ إلا أنه يرتفع إلى ضعف هذه النسبة بين الزنوج وفي المدن الداخلية للمكتظة بالعاطلين وبين الفئات التي تنفذ إلى للمهارات الجديدة المطلوبة في أسواق العمل . وكذلك يختلف معدل نمو الدخل عن معدل نمو الناتج الإجمالي بسبب تراجع معدل نمو الأجور . فأمريكا تأتي في المرتبة السابعة من حيث مستوى الدخل للفردى بعد سويسرا وألمانيا واليابان ولاندانمارك والنمسا والسويد ، والسبب في ذلك يرجع إلى تقلص قوة النقابات العمالية التي تراجع تمثيل العمال فيها من ٣٥ ٪ من إجمالي القوى العاملة في الثمانينيات إلى ١٤ ٪ في الوقت الراهن .

ويعنى آخر فإننا لسنا أمام معجزة اقتصادية أو ثورة جديدة ، ولكن تحول إيجابي في الدورة الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد الأمريكي بفضل عوامل ذات طبيعة مؤقتة ، وتفوق تكنولوجيا مؤقت ، وتحولات في سوق العمالة قلصت القدرة على زيادة الأجور ، وتطور محدود في الإنتاجية ، وقد أسهمت كل هذه العوامل في تحقيق معدلات نمو مقاربة مع المستويات التاريخية ولكن بضغط تضخيمية أقل ومستويات أعلى من العمالة .

لكن الثمن الذي دفع في مقابل ذلك كان باهظاً . فالمقابل لهذه الرأسمالية المالية الإعلامية الفاسدة هو هذا التفاوت المخيف في توزيعات الدخل الذي فاق مستوياته إبان فترة الركود في الثلاثينيات ، ويوشك أن يحول المجتمع الأمريكي من ديمقراطية تستند إلى قوة الطبقة المتوسطة إلى نظام سلطاوى شبه ديمقراطى تسوده طبقة ثرية غير مكرثة ومتعجرفة ، وطبقة مقهورة مغلوب على أمرها ، وسياسات خفية تدبرها دوائر المال والنفوذ ، ويهدد قاعدة التضامن والاستقرار الذى شكل نسيج المجتمع الأمريكى ، وهو النموذج الذى يتم نقله الآن إلى أرجاء المعمورة عبر أسلاك العولمة .

فلنتقرير الأخير لمكتب الميزانية فى الكونجرس يكشف عن تركيز خطير للثروة ؛ إذ يستحوذ ١ ٪ من العائلات الأمريكية الأكثر ثراء على ٤٠ ٪ من الثروة القومية فى عام ١٩٩٥ ، وفى مقابل ذلك يحصل ٨٠ ٪ من العائلات الأمريكية على ١٦ ٪ من الثروة القومية ، ويعزو التقرير هذا التفاوت القياسى إلى التخفيضات الضريبية التى استفاد منها الأثرياء فى الحقبة الريحجية ، إلى جانب

تراجع نصيب الأجور من الدخل القومي ، وارتفاع مستوى الأرباح الرأسمالية وتباين استفادة طبقات المجتمع من التطور التكنولوجي المعرفي وتقليص المزايا الاجتماعية .

لكن « جيمس جالبريث » في كتابه « اللامساواة المتعمدة - Created Unequal » يؤكد أن هذا التفاوت كان نتيجة لمياملات متعمدة بتخلي السلطة عن مبدأ « العمالة الكاملة » وانتهاج سياسات نقدية صارمة لمقاومة التضخم عن طريق رفع أسعار الفائدة مما أدى إلى موجات متتالية من التضخم والركود أضغفت الطبقة المتوسطة ، وإضفاء للشرعية على تقليص برامج الرفاهة الاجتماعية لنقل الموارد من الاستخدام العام إلى الاستخدام الخاص للأثرياء وأصحاب المصالح التجارية والمالية ، والتعجيل بعملية للتدويل العالمي في ظل مستوى مرتفع للدولار ، وفي ظل شروط مجحفة دوليًا بالنسبة للدول النامية في أعقاب أزمت الديون التي تعرضت لها في منتصف الثمانينيات وبداية التسعينيات . ويؤكد جالبريث في كتابه أن تخطى النظام الميساسي على دعم الطبقة المتوسطة بعد عقد السبعينيات هو الذي يضع أمريكا الآن في وضع مزودج بين العالم الأول بحكم تفوقها الاقتصادي والتكنولوجي ، وبين العالم الثالث من حيث النسيج الداخلي للمجتمع حيث تصل نسبة الفقر إلى ١٣,٧%<sup>(١)</sup>.

ولذلك فإن هذا التفاوت الاجتماعي لا يجب أن ينظر إليه على أنه مجرد سحابة داكنة في سماء فضية اللون . وتبسيط الموقف بلرجاعه إلى عوامل خارجة عن نطاق السيطرة ، مثل التطور التكنولوجي أو تدويل العملية الإنتاجية أو المنافسة الشرسة ، أمر ينطوي على مغالطة صريحة . كما أن الذين يروجون لفكرة أن الفجوة ستضيق تلقائيًا بفعل الميراث الحضاري الغربي والتقاليد الموروثة التي تنبذ الإفراط في اليزخ - يتجاهلون أن أثرياء اليوم مختلفون جذريًا عن أثرياء الأمس مثل « فاندربيلت » و« مورجان » الذين أنفقوا في بداية القرن الحالي ما يساوي ستة مليارات دولارات - بأسعار اليوم - على أعمال الخير والإحسان وبناء مجتمعاتهم تعويضًا عن استغلالهم للبشر لأبناء أمتهم ، أما أثرياء اليوم القادمون من « وادي سيليكون » ومن بورصة «وول ستريت » فهم ينسبون ثروتهم إلى براعتهم ونبوغهم الفردي وابتكاراتهم

١) « Created Unequal James K. Galbraith » النشر The Century Foundation

وليس إلى النظام الذى يسمح لهم باكتناز الثروات ، ويؤمنون بأن دورهم يتلخص فى كونهم رجال أعمال ناجحين ملتحمين بأفئدتهم فى بؤر معزولة فى العالم ، وليس فى الانتماء إلى المجتمع . ولذلك تجدهم يبدون درجة عالية من عدم الاكتراث إزاء مصير الفقراء فى مجتمعاتهم ، ويؤمنون بحياتهم بإقامة أسوار حصينة حول قصورهم تعزلهم عن الكسالى والمطفليين ولأقرب من قدرتهم على الاستمرار فى توسيع نشاطهم بغض النظر عن تضاول مستويات النمو فى مجتمعاتهم . وهؤلاء يتصلبون فى مواقفهم المناهضة لتدخل الدولة لتصحيح الاختلالات الاجتماعية ، ويمتلكون الأموال التى يمكن أن يمولوا بها الحملات الانتخابية للمرشحين مقابل دعم مصالحهم سواء من مقاعد الكونجرس أو من مقعد الرئاسة . ويبرر هذا الأرقام الفلكية التى بلغتها عملية تمويل الحملات الانتخابية منذ بداية التسميعات وأقصت الكثير من العناصر السياسية المعتدلة عن دخول معترك الحملات الانتخابية ، وجعلت كل محاولات إصلاح نظام تمويل الحملات الانتخابية تصل إلى طريق مسدود .

وفى المقابل يزداد يأس الفقراء فى الخروج من مأزقهم ويردون على تجاهل المجتمع لمحتهم بالعنف والجريمة والمخدرات ، والنزعة الدينية اليمينية المتشددة ، والامتناع عن التصويت ، مما يعمق للتناقضات فى المجتمع الأمريكى بعد انفصام العقد الاجتماعى غير المكتوب بين الأثرياء والفقراء على نحو يهدد للنسيج الديمقراطي للمجتمع .

والدليل على ذلك هو أن أرباح الشركات ارتفعت بنسبة ١٠٨ ٪ على مدى سنوات العقد الماضى فى حين لم يرتفع مستوى الأجور إلا بنسبة ٢٨ ٪ ، وتعافلت مرتبات المديرين التنفيذيين للشركات الكبرى بنسبة ٤٨١ ٪ وبلغت الثروة المشتركة « لبيب جيتس » مؤسس شركة « ميكروسوفت » و« وارن بافيت » رئيس شركة « بيركشاير هاثاواي » و« بول ألين » رئيس شركة « ميكروسوفت ألوموس » ما يقرب من ١٥٦ مليار دولار أى ما يوازي الناتج الإجمالى القومى لأفقر ٤٣ دولة فى العالم . وتفاقت الفجوة بين دخول العاملين ودخول رؤساء الشركات التى كانت نسبتها ١ : ٤٤ فى فترة الستينيات إلى ١ : ٣٢٦ فى فترة التسعينيات . وهذا الفارق بين متوسط مرتب رئيس الشركة

ومتوسط أجر العاملين لا يزيد عن ١٧ ضعفًا في اليابان و٢٣ ضعفًا في ألمانيا .  
وفي أمريكا الآن ١٧٠ مليار دولارًا مقابل ١٣ فقط في عام ١٩٨٤ ومقابل ٣٥٨  
مليار دولارًا في العالم كله يمتلكون ثروة تضاهي ما يملكه ٢,٥ مليار من سكان  
المعصرة<sup>(١)</sup> .

لذلك يرى « جالبريث » أن آليات السوق لا يمكنها أن تعالج هذا التفاوت الخطير  
في مستويات الأجور والدخول ، وأنه لابد من تدخل الدولة وبشكل حاسم لإعادة بناء  
الطبقة المتوسطة على نحو يعيد للنظام الديمقراطي تماسكه ، وذلك بالأخذ بسياسات  
« الصنفية الجديدة » والمجتمع العظيم التي دعمت الطبقة المتوسطة حتى بداية عقد  
السبعينيات . ويتطلب ذلك تدخلًا حكوميًا للعودة إلى سياسة العمالة الكاملة ، وتحقيق  
مستويات مستمرة ومستقرة من النمو وإعادة ربط السياسة النقدية بأهداف الاقتصاد  
الكلي وليس فقط باستقرار الأسعار . والعمل على تنشيط قطاعات الاقتصاد القومي  
كافة ، وعدم الاكتفاء بمنح مزايا تمييزية للقطاعات التكنولوجية القائدة ، والإنفاق  
على برامج تطوير المستوى المهني والتعليمي للفئات مهضومة الحق ، وتقريب  
التفاوت بين مستويات الأجور ثم الانتقال إلى فتحهاج سياسات تجارية دولية تقوم على  
أساس تبادل المنافع وليس تكريس علاقة التبعية .

ولعلنا لا نتجاوز الحقيقة كثيرًا إذا قلنا إن أكثر ما أدخلته الكلينتونية على القاموس  
السياسي الأمريكي هو العودة إلى سياسة التدخل الحكومي . ورغم أن كلينتون نفسه  
قد عجز عن إنجاز برنامجه بسبب صراعاته المستمرة مع كونجرس ذي أغلبية  
جمهورية عنيدة تترصد بسياساته ، إلا أن فكرة التدخل الحكومي لم تخرج من  
القاموس . لكن البحث يدور الآن عن دور أكثر كفاءة للحكومة وهو ما يطرحه  
المرشحون المتنافسون في الانتخابات الرئاسية المقبلة بمختلف تياراتهم السياسية .

وسواء كان هذا كافيًا لمواجهة الاختلال الداخلي أو لا ، فإن ما يهمنا هو أنه في  
حين تميل أمريكا داخليًا إلى العودة إلى سياسات حكومية لضبط الإقاع الداخلي ،  
فإنها تترصد بشدة إزاء أي محاولة للتدخل للتحكم في آليات النظام الرأسمالي  
السلوي ، باعتبار أن إقامة مؤسسات دولية جديدة ينتقص من هيمنتها عبر

(١) فتح العولمة المؤلف السابق ذكره ، ص ١١٠ .

مؤسسات «بريتون وولز» التي أنشأتها لخدمة مصالحها ، حتى وإن أثبتت فشلها في معالجة ما يواجهه الاقتصاد العالمي من تحديات ، فضلاً عن إصرارها على أن يتم أولاً بسط سيطرة النموذج الأمريكي بحذافيره في أرجاء المعمورة حتى تضمن هيمنة المركز الرأسمالي على الأطراف قبل أي تفكير في تغيير قواعد اللعبة .

### المجتمع والسوق

يعيش العالم اليوم تحت مظلة ما يعرف بأيديولوجية الحرية الكاملة لحركة رؤوس الأموال التي بدأت تدريجياً منذ منتصف الثمانينيات ، والتي بدونها لا يمكن الحديث عن نظام رأسمالي دولي . فالتبادل الحر للسلع والخدمات الذي ساد التعاملات الدولية منذ بداية القرن ، لم يكن كافياً لبناء الاقتصاد العالمي المترابط على النحو الذي أتاحه الانتقال الحر لأهم عناصر الإنتاج وهو رأس المال ، وما ارتبط به من نقل المعلومات وروح المبادرة الفردية والتطبيقات التكنولوجية للتقدم العلمي في طرائق الإنتاج .

ونظراً لأن انتقال رؤوس الأموال يتم في إطار علاقة التبعية التي أرساها النظام الرأسمالي بين المركز والأطراف ، فقد أصبح هيكل هذا للنظام يعمل مثل الدورة الدموية في الجسم البشري ، حيث تقوم الأسواق المالية في المراكز الرأسمالية القوية بامتصاص رؤوس الأموال من الأطراف ؛ لتعيد ضخها من جديد إليها سواء في شكل قروض مصرفية ، أو محافظ استثمارية أو استثمارات لشركات متخطية القوميات وفقاً لأولويات تحددتها مصالح المراكز الرأسمالية التي تحتفظ بوضعها كطرف قوي في المعادلة غير المتوازنة .

ولأن رأس المال المالي يتمتع بدرجة أعلى من المرونة مقارنة برأس المال الطبيعي للممثل في الآلات والمعدات ، فقد شغل انتقال رأس المال المالي موقعاً متعاضداً ومحورياً في هذا النظام ، وكان في الوقت ذاته سبباً أساسياً فيما تعرض له هذا النظام من تقلبات وأزمات متلاحقة ، بدءاً بالأزمة المكسيكية ثم الآسيوية والبرازيلية والروسية؛ لأن الصفة المهيمنة على حركته هي عقلية القطيع . فالأموال تتدفق على موقع معين عندما ترتفع درجة التفاؤل بقدراته على النمو ، وتهرب مذعورة عند أول إشارة خطر مسببة في كلتا الحالتين اضطراباً حالياً واقتصادياً



واجتماعيًا حادًا لا يعوضه ما تحقّقه من إيجابيات محدودة الأمد.

ولذلك فإن «جورج سوروس» الملياردير اليهودي - الأمريكي الجنسية المجرى الأصل - الذى جمع ثروته من خلال المضاربة على أسعار العملات وقدرته وأقرانه من المستثمرين المضاربين على تحريك كميات هائلة من رؤوس الأموال ، وذلك قبل أن ينقلب على مهنته إثر خسارته خسارة مالية فادحة ؛ ليكتب كتابه عن « أزمة الرأسمالية الدولية »<sup>(١)</sup> ، يؤكد فيه أن أزمة النظام الرأسمالى لا تعود إلى أسباب طارئة خارجة عن نطاق السيطرة ، لكنها بسبب عوامل متصلة فى النظام ذاته تفجر الأزمات بين الحين والآخر :

**العامل الأول :** يعود إلى الآليات الجديدة فى النظام الرأسمالى الدولى الذى أصبح إنشاء الشركات فيه يتم أساسًا من خلال طرح الأسهم وتداولها فى البورصة بعد أن كان دور التمويل بالأسهم أمرًا داعمًا لرؤوس الأموال الفردية والقروض المصرفية وليس بديلًا لها ، والفارق بين أسلوبى التمويل هو أن الربح قصير الأجل قد أصبح العامل المسيطر على عملية اتخاذ القرارات وبشكل أقوى عما كان عليه الأمر فى السابق . وكذلك ارتبطت قرارات المنتجين وثروات المستهلكين اللذين تحولوا بدورهم إلى حملة أسهم بمستوى ربحية الأسهم فى البورصة . ويفسر ذلك تردد شخصية معروفة بحزنها وجراتها مثل «الآن جرينسبان» رئيس مجلس الاحتياط الفيدرالى فى رفع أسعار الفائدة ، لما فى ذلك من تأثير على مستوى ربح الأسهم ، ومن ثم ثروات المستهلكين ونزعاتهم الاستهلاكية المؤثرة بدورها على مستوى الطلب الداخلى ومعدلات النمو المتحققة .

وكذلك أدى تصاعد وتيرة تدويل العملية الإنتاجية ، والحاجة إلى رؤوس أموال ضخمة لتمويل الاستثمارات الجديدة ، وتصاعد الضغوط التنافسية إلى اضطراب المنتجين إلى اللجوء إلى طرح الأسهم فى البورصة والتحول إلى شركات عامة يملكها حملة الأسهم ، ولأن الربح هو القانون الوحيد الذى يحكم المتعاملين فى البورصة ، فقد حل الربح قصير الأجل وتحقيق مكاسب مالية سريعة ومستمرة كهدف محورى يجب الأهداف الأخرى كافة والتى كانت تحكم أنشطة الشركات قبل ذلك ،

(١) أزمة الرأسمالية الدولية Crises of Global Capitalism المرجع السابق ذكره ، ص ١٠٢

مثل السيطرة على الأسواق ، أو الاستثمار طويل الأجل أو تحقيق مستويات أعلى من العمالة أو الحفاظ على علاقات متوازنة بين أصحاب العمل والعمال ، كما كان عليه الحال في النموذج الرايني والياباني الذي أسلفنا الإشارة إليه .

وأصبح الآلهة الجدد للنظام هم مؤسسات التصنيف الدولي مثل « موديز وميريل لينش » التي تصنف الشركات والبنوك والدول والمجتمعات بأسرها وفقا لمعايير يحكمها الربح قصير الأجل ، والمصدقية الائتمانية التي تتيح لرؤوس الأموال أعلى درجات المرونة في الدخول والخروج من الأسواق . ولهذا يتميز الطور الأخير من النظام الرأسمالي الدولي بهيمنته على نطاق أكثر اتساعاً من الناحية الجغرافية حيث ينتشر نفوذه في أرجاء أكثر اتساعاً من المعصورة مقارنة بالاطوار السابقة له ، ويمتيز كذلك بسيطرة هاجس الربح عليه وبإضغاثه قيمة كامنة وأقوى للنفوذ لم تكن قائمة من قبل ، حيث ظلت للنفوذ وسيلة للتبادل وليست هدفاً في حد ذاته يسعى الجميع لاكتنازه .

والرأسمالية الحالية رأسمالية توسعية لها نفس النزعات الإمبريالية السابقة التي لا تقبل ببقاء أي بقعة خارج سيطرتها ونفوذها ، وتعتبر الخارجيين عن نظامها حقى وشاردين لابد من إخضاعهم إن عاجلاً أو آجلاً . وهي لا تكتفى بالسيطرة على مواقع جغرافية ، أو موارد الطاقة لكن فريستها هي عقول البشر وأفكارهم وثقافتهم وأنماطهم المعيشية ، وعلاقاتهم الاجتماعية وعاداتهم اليومية . ومن ثم يخرج هدف الربحية من النظام الاقتصادي المحدود له دخل للسوق إلى النظام الأرحب لخلايا المجتمع كله وشرائينه والدماء المتدفقة إلى عروقه .

لكنه نظام غير مكتمل ؛ لأنه في حين أن هناك قواعد وأنظمة تحكم تفاعلاته الاقتصادية على النطاق الدولي - رغم محدودية تأثيرها مع تقلص نفوذ المؤسسات الدولية التقليدية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي - إلا أنه لا يوجد في المقابل نظام سياسى أو اجتماعى عالمى يضبط حركته ويخضعه للمساواة الديمقراطية . فالدولة القومية لا زالت الوحدة الأساسية للنظام السياسى ، لكنها لم تعد قادرة على الدفاع عن المصالح القومية لمواطنيها أو أن ترسم سياسات تأخذ في اعتبارها مصالح المواطنين في الدول الأخرى . ومن هنا ينشأ الصدام بين الدولة القومية المسؤولة عن صيانة وتماسك المجتمع الداخلى والمراكز الرأسمالية الدولية الخفية التي أصبحت

الطرف الأقوى فى معادلة غير متكافئة.

أما العامل الثانى : فيتمثل فى أن هيمنة الأسواق المالية الدولية على عملية تدوير رؤوس الأموال الدولية يدفع النظام الدولى إلى حالة دائمة من عدم الاستقرار ، ويرجع السبب فى ذلك إلى أن طبيعة آليات العمل فى هذه الأسواق لا تدفعها إلى نقطة التوازن وفقاً للنظرية الرأسمالية ، لكنها تعرضها لموجات مستمرة من التقلبات الحادة بين الصعود والهبوط ، وغالباً ما تكون فترات الركود أطول وأكثر حدة فى نتائجها من موجات الانتعاش ، وعلى سبيل المثال فقد بدأت الأزمة المالية الآسيوية بهروب مذعور لرؤوس الأموال من بورصاتها وكان من المفروض أن يؤدى هبوط أسعار الأسهم وارتفاع أسعار الفائدة إلى عودة رؤوس الأموال إليها بعد أن ارتفعت جاذبيتها ، لكن هذا لم يحدث بالدرجة الكافية؛ لأن تفكيك الأصول فى الدول الآسيوية وبيع العقارات ، وتصفية للشركات لسداد الديون أدى إلى زيادة مديونيتها وتفاقم المشكلات المصرفية ، وانهيار الثقة فى البورصات ، ومن ثم انقاعها إلى ركود أكثر عمقاً بدلاً من تحركها نحو نقطة التوازن .

وقد عرفت الدول الرأسمالية القوية هذه النزعة الكامنة نحو عدم الاستقرار فى الأسواق المالية ، فسعت منذ البداية إلى تثبيت حركتها وقدرتها التكميرية بائنتهاج السياسات الكينزية التى شرعت فى تطبيقها منذ تفجرت أزمة الثلاثينيات وحتى بداية الثمانينيات . وكان الهدف الأساسى منها هو تنشيط الاقتصاد أولاً برفع مستوى الطلب الداخلى بسياسات مالية حكومية ثم معالجة مشكلة المديونية فى مرحلة لاحقة ، لكن العكس تماماً هو الذى حدث فى معالجة الأزمة الآسيوية حيث تركزت وصفات وروشتات صندوق النقد الدولى على سرعة مداد الديون حفاظاً على مصالح الدائنين من البنوك الغربية وإجبار الدول الآسيوية على رفع القيود عن قطاعاتها الاقتصادية بدلاً من حمايتها ، مما عمق الأزمة بدلاً من إتاحة السبل لحلها . واقتصر تفكيك القيود تدريجياً مع الاتجاه نحو تدويل العملية الإنتاجية ، لتعزز بذلك نزعة عدم الاستقرار فى النظام الرأسمالى للدولى .

ولا يوجد حتى الآن نظام دولى يحكم حركة هذا النظام ويحول دون وقوع الأزمات التى تعاقبت عليه من عام ١٩٨٢ إلى عام ١٩٨٧ إلى ١٩٩٤ إلى ١٩٩٧

ونظراً للعلاقة غير المتكافئة بين المراكز والأطراف ، فإن التعبئة الدولية من أجل إقامة هذا النظام لا تلقى للتأييد الكافي ؛ لأن الأزمة التي تمسك بالأطراف لم تصل بعد إلى حد تهديد المراكز القوية للرأسمالية الدولية . ولذلك فالأزمة تعالج على نحو يضمن الوضع المالي للدائنين على حساب المدينين ومن ثم تفتتح شهية للدائنين للدخول فى مخاطرات عالية ؛ لإدراكهم أن دولهم لن تسمح لهم بالوقوع فى شرك إعلان الإفلاس . ولأن التمسك بعناصر السيادة الوطنية يحول دون صياغة قواعد للرقابة الدولية فسوف تظل صفة عدم الاستقرار صفة ملازمة لأداء الأسواق المالية الدولية التى تبدأ من عندها وتصب فى بورتها كل خيوط النظام الرأسمالى الدولى .

وهناك عوامل أخرى تدفع إلى عدم توازن النظام الرأسمالى الدولى ، منها أن الأطراف تتأثر بالسياسات النقدية والمالية التى تتفرضا السلطات المحلية فى المراكز ، فى حين أن العكس لا يحدث ، بمعنى أن الأطراف تتأثر بعوامل اقتصادية لا تملك السيطرة عليها ، فتقلبات أسعار الفائدة وأسعار العملات الرئيسية تترك آثاراً سلبية على الأطراف رغم أنها لا تتدخل فى إحداث هذه التقلبات التى تتخذ كوسيلة لحسم الصراعات بين الدولار الأمريكى والين اليابانى واليورو الأوروبى . وقد أشرنا فيما سبق إلى أن الأزمة المالية الآسيوية فجرها ارتفاع سعر الدولار أمام الين ، كما أن أزمة النقد الأوروبية عام ١٩٩٢ كان سببها عدم التوازن بين المارك الألمانى والعملات الأوروبية ، وعندما تنفجر الأزمات تميل رؤوس الأموال إلى العودة إلى مناطق الملاذ الآمن فى المراكز ولا تبرحها مسببة بذلك الجلطات فى الدورة الدموية لدوران رؤوس الأموال ومن ثم لانهيار النظام الرأسمالى للدولى .

ولكن إذا كان النظام الرأسمالى الدولى قد تعرض لمثل هذه الأزمات المتلاحقة . وإذا كان هناك اعتراف دولى بعجز مؤسساته عن الحيلولة دون وقوع هذه الأزمات ، فلماذا التشبث بفكرة تحرير حركة رؤوس الأموال ؟ الإجابة على هذا السؤال تعود بنا إلى النموذج الأمريكى وهيمنته على النظام العالمى ، ويستمد هذا النموذج قوته واستمراريته من علملين متكاملين ، أولهما : أيديولوجية الأصولية السوقية وعقيدة الإيمان بأنه مادام تدخل الدولة هو الشر بعينه : فإن الأسواق المتحررة من كل قيد هى البلمس الشافى الذى يقضى إلى التوازن من خلال اليد الخفية المباركة .

أما العامل الثاني : فهو هذه الشبكة المعقدة من المصالح المتشابكة بين بورصة «وول ستريت» ووزارة الخزانة الأمريكية التي تحل الآن محل شبكة المصالح المتشابكة بين المؤسسات العسكرية ورجال الصناعة التي حذر الرئيس أيزنهاور من أخطارها<sup>(١)</sup> فالمضاربون والمستثمرون في البورصة في حاجة دائمة إلى أسواق مفتوحة تغذى شهيتهم لجنى الأرباح ، وهم يضمنون بأموال ينفقونها على الحملات الانتخابية ، وينفذ يستند إلى جماعات الضغط المؤيدة لهم في ردهات السلطة التشريعية أن يعمل البيت الأبيض والكونجرس معاً على فتح الأسواق الخارجية أمامهم .

ولهذا نشهد هذه الحركة الدائمة لانتقال المستثمرين من بورصة وول ستريت إلى مواقع رسمية في وزارة الخزانة وعودتهم إلى البورصة مرة أخرى مثل «روبرت روبين» وزير الخزانة الأمريكي السابق و«روجر التمان» النائب السابق بوزارة الخزانة ، وكذلك انتقال «جيمس ولفنسون» للمستثمر العالمي إلى رئاسة البنك الدولي وكذلك «إرنست ستيرن» الذي عمل نائباً لرئيس البنك الدولي ثم مديراً لمؤسسة جي.بي. مورجان الاستثمارية .

وهذه الشبكة الجديدة لا تنظر إلى أبعد من مصالحها الضيقة قصيرة المدى ، وهي تعتبر أن ما هو أصلي لها هو أيضاً الأصلح للعالم كله ، ولا تقبل بأقل من أسواق رأسمالية مفتوحة عالية المخاطرة مع وقوف صندوق النقد الدولي كحارس والمقرض الأخير في أوقات الأزمات . لكن هذه الشبكة تواجه تحدياً كبيراً مع تعدد الأزمات التي تعرض لها النظام ، وتكشف نزعه إلى عدم الاستقرار ، وإذا خرج هذا الطور من الرأسمالية العالمية من معركته الحالية منتصراً ، فسوف يتحول المجتمع العالمي إلى سوق يخدم أغراض الشبكة وستتفقم تداعياته الاجتماعية السلبية . أما إذا خرج للنظام مهزوماً ، فسوف يمر العالم بتقلبات حادة اجتماعية وسياسية ، ربما يؤمن بعدها أن الأفضل تحويل الأسواق إلى مجتمعات أكثر استقراراً ، فالحقضية هي هل تتحول المجتمعات إلى أسواق ، أم تتحول الأسواق إلى مجتمعات ؟ ومفتاح الإجابة هو الخروج من سجن النموذج الأمريكي .

(١) The Capital Myth. Jagdish Bhagwati مجلة فورين أفرير Foreign Affairs ، عدد

مايو - يونيو عام ١٩٩٨ ، ص ٧ .



# مساهمة أمريكا في المجالات التكنولوجية والعلمية خلال القرنين ١٩ ، ٢٠

د. صفى الدين حامد

المسيدة / لنذا حامد

## مقدمة

لم يشهد التاريخ البشرى قوة هيمنت على الأمم الأخرى كما هو الحال في السيطرة الأمريكية على العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

ويخطئ من يظن أن هذا الوضع القائم هو نتيجة لثراء في الموارد الطبيعية أو انتصارات عسكرية أو تنمية اقتصادية ، أو حتى محصلة كل هذه العوامل فقط . فسيكشف هذا الفصل عن المساهمة الأمريكية في مضمار العلم والتكنولوجيا ، وحجم العطاء ، خاصة في مجال الاختراعات التي غيرت الحياة اليومية للإنسان العادي نوعاً وكيفاً ، وسيكشف عن أمة تتميز بحيوية متجددة، إنتاجية عالية ، عطاء غزير ، تنافس حاد ، وبينه مفتوحة للفكر والعمل والكسب والإبداع .

وقد تم تجميع هذا القدر من المعلومات التاريخية وضغطها باختصار كي يتسع لها مساحة للفصل المتاح ، بناءً على طلب محرر هذه السلسلة ، وكان للتركيز أساساً على نوعية الاختراع واسم العالم ومنحة إصدار براءة الاختراع ، بدون عرض للدراما الإنسانية والكفاح والمعاناة والإصرار الذي صاحب قصة كل اختراع واكتشاف ، من عدد يزيد على مائة في خلال قرنين من الزمن ، وقد يتسنى لنا هذا في مؤلفات قائمة بإذن الله .

## أولا : الزراعة

- ١٧٩٤: اخترع إيلي ويتنى وهو من سكان ولاية ماساشوسيتس ماكينة حليج القطن .
- ١٧٩٧: اخترع شارل نيبولد شفرة المحراث المصنوعة من الحديد الزهر للمصبوب .
- ١٨١٩: اخترع جيبثرو وود شفرة المحراث للحديد القابلة للاستبدال .
- ١٨٤٠: اخترع ميروس ماكورميك وهو من مواليد ولاية فرجينيا، ماكينة لحصاد المحاصيل .
- ١٨٤٢: اخترع جوزيف دارت وهو من سكان مدينة بافالو بولاية نيويورك أول صومعة غلال بمصعد كهربائي .
- ١٨٧٤: اخترع جوزيف جليدن للسور المصنوع من الأسلاك الشائكة .
- ١٩٠٤: اخترع بنيامين هولت المحراث الزاحف ، وقد كان هذا مقدمة للمحراث الآلي والذي يعتمد على البنزين كوقود للمحرك .
- ١٩٠٧: اخترع هنرى فورد المحراث الآلي .
- ١٩٣٤: اخترع هنرى بلير ماكينة زرع الذرة ، وهو يعتبر الرجل الزنجي الثاني في تاريخ أمريكا ممن حصلوا على براءة اختراع .
- ١٩٨٠: اخترع موسى الأمارو- عندما كان طالبا بالدراسات العليا في معهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا - تقنية إعادة التشجير عن طريق الرش الجوي لمقاومة ظاهرة إحتراق الغلاف الجوى للمحيط بالكرة الأرضية .

## ثانيا: وسائل الإعلام وهندسة الاتصالات

- ١٨٢٢: اخترع ويليام تشرشن أول جهاز آلي لتضيد الحروف المطبعية ، والتي أدت فيما بعد إلى ماكينة التضيد للسطرية .
- ١٨٢٧: اخترع روبرت هو ماكينة التضيد السطرية للطباعة والمصنوعة من الحديد الزهر .



١٨٣٥: اخترع صامويل موريس الشفرة المعروفة باسمه ، وهى عبارة عن منظومة مركبة من الخطوط والنقاط ، والمصممة لتسهيل نقل الكلمات والأرقام عبر الأسلاك ( البرق ) •

١٨٣٧: اخترع ريتشارد هو ماكينة الطباعة الأسطوانية المزودة ،

١٨٤٤: اخترع صامويل موريس نموذج للتلفراف ، ولكنه لم يسجل براءة اختراعه حتى عام ١٨٥٤ •

١٨٦٠: اخترع ريتشارد هو ماكينة للطباعة للدورة ،

١٨٦٣: طور ويليام بالوك أول ماكينة طباعة للجرائد ، وتحتوى على نظام للتغذية بالورق •

١٨٦٣: نجح توماس أديسون فى إرسال واستقبال أول برقية تلغرافية •

١٨٦٤: اخترع توماس أديسون ماكينة لإحصاء أصوات الناخبين إلكترونياً •

١٨٦٩: اخترع توماس أديسون ماكينة لطباعة الأسهم والسندات المالية •

١٨٧٣: اخترع كرسطوفر لاثام شولز الآلة الكاتبة •

١٨٧٦: اخترع لكسندر جراهام بل الهاتف الآلى ، وكان يعيش فى ولاية بنسلفانيا فى هذا الوقت •

١٨٧٦: قام توماس أديسون بتطوير الهاتف الآلى عندما أضاف جهاز الإرسال الكربونى ، وكان أديسون يعيش فى ولاية نيو جيرسى حينذاك •

١٨٧٧: اخترع إميل برلينر مكبر الصوت الكهربائى •

١٨٧٧: اخترع توماس أديسون الحاكى الآلى ( الفونوغراف ) •

١٨٨٧: اخترع إميل برلينر الحاكى الآلى للأسطوانات ( الجرامافون ) •

١٩٠٦: اخترع لى دى فورست أسطوانة الأوديون المستعملة فى الإرسال الإذاعى •

١٩١٢: اخترع لوين أرمسترونج دائرة الإرسال الإذاعى المحددة •

١٩٢٣: اخترع المهاجر الروسى الأصل فلاديمير كوسمازوريكين جهازاً إلكترونياً لتحويل الصورة الفوتوجرافية إلى مئات الآلاف من الجزئيات •

١٩٢٤: اخترع فلاميمير كوسمازوريكين الكينوسكوب ، وهو النموذج البدائي لشاشة التليفزيون الحالية وملحقاتها من أنبوبة الأشعة والقطب السالب ( الكاثود ) .

١٩٢٧: حقق فيلو فارنسموث من ولاية كاليفورنيا نجاحًا باهرًا فى تطوير جهاز التليفزيون للبنائى عندما اخترع الأسطوانة الدوارة والتي تقوم بمسح شامل للصورة المرئية .

١٩٣٢: اخترع أدوين هوارد ماجى من مدينة نيويورك مقياس للتذبذب الصوتى للبيث الإذاعى .

١٩٣٣: اخترع أدوين أرمسترونج البيث الإذاعى على الموجات الطويلة .

١٩٥٣: اخترع پيتر جلومارك نظام المرشحات الثلاثة الذى ساعد على إنتاج التليفزيون الملون ، كما أنه اخترع آلة تسجيل الفيديو الإلكترونية .

### ثالثًا: علم الأحياء والطبيعة

١٨٥٨: اخترع موسى فارمر المصباح الكهربائى ذا الفتيل الحرارى المصنوع من أسلاك البلاتين .

١٨٥٨: اخترع شارك ريختر أثناء عمله فى معهد كاليفورنيا التكنولوجى مقياسًا لتحديد قوة الهزات الأرضية الناتجة عن الزلازل .

١٨٥٩: اخترعت السيدة مارثا كوستون نظام الاتصالات الليلية بين السفن بعضها البعض أو بين السفن والأرض ، ويعرف هذا النظام بنظام البريوتيكتيك .

١٨٨١: اخترع ألكسندر جراهام بل أول جهاز بدائى للكشف عن المعادن .

١٨٩٣: اخترع إدوارد أشيمسون الخليط المعدنى المسمى بالكاربوراندلم ، وبناء عليه طور طريقة تصنيع مادة الجرافيت .

١٩٠٦: اخترع لويس نيكسون نظام الاستشعار المسمى بالسونار (SONAR) معتمدًا على انعكاس الموجات الصوتية تحت الماء .

١٩٢٦: اخترع الدكتور روبرت هنتنجز للسائل المستخدم كوقود للصواريخ .

- ١٩٣١: بتمويل من شركة ( Dupont ) ، نجح والاس هيوم كاروثرز في اختراع لدائن البلاستيك .
- ١٩٣٤: بتمويل من شركة ( Dupont ) ، نجح والاس هيوم كاروثرز في اختراع مادة النيلون .
- ١٩٣٨: اخترع روى برنكيت لدائن التفلون ( Teflon ) والمستخدم في أواني الطبخ .
- ١٩٤٧: اخترع الثلاثي باردين وشوكلي وسرتان صمام الترانسميكتور الإلكتروني والذي أستخدم فيما بعد في أجهزة الاستقبال الإذاعي .
- ١٩٦٠: أكتشف واتسون وزميله كريك نموذج الهندسة الوراثية المعروف بالـ ( DNA ) .

#### رابعاً : المواصلات

- ١٧٩٠: اخترع جون فيشن وهو من سكان ولاية كونكتكت السفينة البخارية .
- ١٨٢٥: اخترع روبرت ستيفنس قضيب السكة الحديد على شكل الحرف اللاتيني I .
- ١٨٢٩: اخترع المهاجر السويدي الأصل جون إريكسون عربة مطافئ تسير بالبخر .
- ١٨٦٨: اخترع جورج وستجهاوس فرامل الهواء .
- ١٨٧٣: اخترع أندرو هالايڊ أول ترام كهربائي .
- ١٨٧٦: اخترع المهاجر البريطاني الأصل أندرو هالايڊ الكوبرى المعلق عديم المرونة .
- ١٨٨١: اخترع جورج وستجهاوس جهاز إشارات السكة الحديد الأتوماتيكي .
- ١٨٩١: اخترع جيمس رينو المسلم الكهربائي المتحرك ، كلعبة من ألعاب مدينة الملاهي بمدينة نيويورك ، وانتشر بعد ذلك في المنشآت العامة .

- ١٨٩٦: اخترع شارل بروك أول مكثمة آلية للشوارع.
- ١٨٩٧: اخترع أندرو جاكسون بيرد للهلب الحديدى الذى يربط قاطرات السكة الحديد بعضها ببعض.
- ١٩٠٣: اخترع الأخوة رايت أول طائرة تسير بالبنزين.
- ١٩٠٥: اخترع فرانك سيبيرلنج - والذى كان يعمل فى ذلك الوقت بمصانع (Goodyear) لإطارات السيارات والمطاط - اخترع العجلة المعدنية (الجنط) يضاف لإطار السيارة ويوفر إمكانية خلع وتركيب العجلات أثناء عملية الصيانة.
- ١٩١٠: اخترع شارل كيترنج المحرك الكهربى لمحرك السيارة (المارش).
- ١٩١٢: اخترع شارل كيترنج نظام إشعال الوقود بالشرارة الكهربائية ، كجزء من صناعه محرك السيارات.
- ١٩٢٣: اخترع جاريت مورجان إشارات المرور الضوئية.
- ١٩٣٢: اخترع كارلتون كول ماجى أول عداد لانتظار السيارات.
- ١٩٦٩: اخترع الممثل السينمائى المشهور ستيف ماكوين كرسى السيارات القالب (Bucket Seat) ليمكس شكل الجسم الإنسانى.
- ١٩٨٤: استطاع رون رابلى فى خلال عقد الثمانينيات أن يحصل على سبع براءات اختراع تتعلق بصناعة قاطرات المترو الطائر ( Monorail ).

#### خامساً: الصناعات الحربية

- ١٨٣٦: اخترع صامويل كولت المسمس الدوار (Revolver).
- ١٨٦١: اخترع د. ريتشارد جاتلنج مسمساً للألعاب النارية قادراً على إطلاق مائتين وخمسين طلقة فى الدقيقة.
- ١٨٦٢: اخترع جون إريكسون أول غواصة حربية وسماها (Monitor).

١٨٩٠: اخترع جون برلونج المدفع الرشاش ، وفور الإعلان عن هذا الاختراع ،  
تبنت الحكومة الأمريكية إنتاجه .

١٩١٤: اخترع جاريت مورجان القناع الواقى من الغازات السامة .

١٩٤١: تمكنت ممثلة هوليوود المشهورة هيدى لامار - وهى من أصل نمساوى - من  
اختراع طورييد يتم التحكم فيه من بعد .

١٩٤٥: تمكن روبرت أو بينهايمر عند قيادته لفريق من العلماء والمهندسين من  
العاملين فى المشروع المسمى ( Manhattan Project ) من إنتاج أول  
قنبلة ذرية فى العالم .

### سادساً: العلوم الطبية

١٧٨٥: اخترع بينيمان فرانكلين النظارة الطبية ذات العدسة المزوجة .

١٩١٥: تمكن إرنست جامت من خلال بحوثه فى جامعة هوارد بالعاصمة واشنطن  
من اكتشافات واختراعات عدة ، أهمها فى مجال التخصيب ، الجفاف فى  
الخلايا الحية ، تأثير الأشعة فوق البنفسجية على أعداد الكروموسات وهى  
العناصر الحاملة للصفات الوراثية فى الحيوانات .

١٩٢٠: اخترع إيرل ديكسون ضمادة الجروح (Band- Aid) .

١٩٥١: اخترع بيسى بلاونت تقنية لتمكن الإنسان المريض بالشلل من إطعام نفسه  
بدون تشغيل عظمة الفك لقضم وتقطيع الطعام .

١٩٥٣: اخترع جيرتيود إيليون نوعين من العقارات المفيدة لمرض سرطان الدم  
حيث تتحكم هذه العقارات فى عملية تكاثر الخلايا السرطانية .

١٩٥٧: نجح جيرتيود إيليون فى تطوير عقار قادر على كبت النظام المناعى فى  
الجسم البشرى أثناء عملية زرع الأعضاء . وثبت بعد هذا فاعلية هذا الدواء  
فى علاج روماتزم المفاصل .

## سابقاً: الحاسب الآلى

- ١٩٥٢: اخترعت جريس هوبر أول حاسب آلى .
- ١٩٥٩: اخترعت جريس هوبر أول لغة خاصة بالحاسب الآلى وهى المعروفة بـ ( COBOL ) .
- ١٩٩١: طور تيموثى برنلى مجموعة من الاختراعات ، وأهمها أول برنامج لخدمة الحاسب الآلى ، ولغة خاصة لتبويب ملفات الحاسب الآلى والنظم المستعملة فى شبكة المعلومات العالمية المعروفة بـ ( Wond Wide Web ) .

## ثامناً : التصنيع وهندسة الإنتاج

- ١٨٠٩: اخترعت مارى كايس طريقة لفزل القطن باستخدام سلك معدنى .
- ١٨١٠: اخترع توماس بلانشارد آلة لصنع الدبابيس .
- ١٨٣٨: اخترعت مار جريت مايت- وهى من سكان ولاية ( Maine ) أداة تتحرك باستمرار بين ماكينات المصانع ، وتعلق فوراً أية ماكينة تفرز إنتاجاً به عطب .
- ١٨٤٦: حصل إيلياس هاد على براءة اختراع ماكينة الخياطة ، رغم أنه قد تم اختراعها مسبقاً فى عام ١٨٣٤ بواسطة ويليام هنت ، ولكنه لم يسجل اختراعه حينذاك .
- ١٨٤٩: اخترع جورج كورليس ماكينة لخياطة الأحذية .
- ١٨٦٨: تم اختراع آلة لتقطيع وتطبيق ولصق الورق لصناعة الأكياس الورقية .
- ١٨٧٣: اخترعت أماندا ثيوجونز طريقة لتفريغ الهواء لاستخدامها فى تغليب وحفظ الفواكه .
- ١٨٧٩: اخترعت مارى والتون جهازاً لمقاومة تلوث الهواء بتمرير الغازات العادمة داخل خزان مائى .

- ١٨٨٠: اخترعت أماندا ثيو جونز صمام الأمن المستعمل فى آبار التنقيب عن البترول  
والذى يقوم بتنظيم تدفق النفط للمائل من الأنبوية .
- ١٨٨٦: اخترعت جوزيفين كوكران أول غسالة صحون آلية .
- ١٨٨٨: اخترع جورج إيستمان الفيلم المستعمل فى آلات التصوير .
- ١٨٨٩: تم اختراع آلة لتقطيع الجلد لتصنيع الأحذية .
- ١٩٠٤: اخترعت مارى أندرسون - وكانت تسكن فى ولاية الألباما - للمحاثات الآلية  
لزعجاج السيارات .
- ١٩٢٦: اخترعت مارجورى ستيفوارت جوينر جهاز تصفيف شعر السيدات على  
هيئة موجات (Permanent Wave Machine) .
- ١٩٢٨: اخترع فردريك روهويذر مخرطة الخبز المستخدمة فى إعداد شرائح الخبز  
المغلقة للبيع .
- ١٩٣٠: نجح فردريك بلودهيت أثناء عمله فى مصانع شركة جنرال للكتريك بمدينة  
ألبانى بولاية نيويورك ، من إنتاج نظام خاص للتحكم فى كثافة الألوان ،  
وبهذا أنتج شريحة زجاجية غير مرئية وبدون تشويه للصورة الأصلية . وقد  
استخدم هذا الاختراع فى التصوير الجوى ، ومنظار الغواصات ، وفى  
للنظارات الطبية ومنظار للرصد الفلكى .

#### تاسعاً: الإنشاءات والمولد

- ١٨٣٥: اخترع شارل جودبيرر مادة المطاط ، الذى أستخدم فيما بعد فى صناعة  
إطارات السيارات .
- ١٨٦٨: اخترع ألفن فيلوز من ولاية كونكتكت شريط قياس المسافات .
- ١٨٧٢: استطاع المهاجر البلجيكى الأصل إدوارد دى سميت ، والذى كان يعمل فى  
جامعة كولومبيا فى نيويورك من إنتاج مادة الأسفلت .

- ١٩٠٢: اخترع ويليس ماريا جهاز تكييف الهواء .
- ١٩٣٠: اخترع هنرى فيليبس المسمار القلاووظ المعروف باسمه ( Phillip Head Screw ) .
- ١٩٣٧: اخترع شمسٹر کارلمسون جهاز الطباعة الفوتوغرافى والمعروف بـ (X-rox)
- ١٩٤٦: اخترع جوزيف بفورد كوكسى المنشار الكهربائى .
- ١٩٦٤: استطاع ستيفانى كوليك أثناء عمله فى معهد كارنجى ميلون ثم شركة ( Dupont ) للكيمياويات من اختراع مادة تسمى الـ ( Kevlar ) ، وهى التى تستعمل فى أغراض شتى ، منها صناعة المسترة المضادة لطلقات الرصاص، لشرعة السفن، مضارب التنس ، فرامل السيارات ، البذلة الخاصة برجال المطافئ ، وللقبعات المستخدمة لقائدى الدراجات البخارية .

## المراجع

- 1- WWW. Inventorsmuseum. Com, 2001.
- 2- Encyclopedia Britanica, 1999.
- 3- Funk & Wagnalls New Encyclopedia, 1983.



## المحتويات

الموضوع	الصفحة
• مقدمة - رضا هلال .....	٥
• الحروب الأمريكية في القرن العشرين - د. محمد قنري سعيد .....	١٥
• اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية	
• نحو روسيا المعاصرة - د. رضا شحاتة .....	٤١
• أمريكا والأمم المتحدة - د. عبد العاطي محمد .....	٨٧
• الهيمنة الأمريكية والقارة الآسيوية	
• الصين - الشرق الأوسط - إيران - لواء أ. ح. طه المجذوب .....	١٤٥
• المداخل الرئيسية لتحليل الآليات	
• عمل النظام الأمريكي - د. منار الشوربجي .....	١٧١
• أمريكا و ١١ سبتمبر ٢٠٠١ م - د. للنس إكرام لمعى .....	٢١٧
• هل أمريكا علمانية أم متدينة ؟ - عادل المعلم .....	٢٤٣
• الأصولية البروتستانتية والسياسة الخارجية الأمريكية	
• ( قانون الحرية الدينية كنموذج ) - سمير مرقس .....	٢٦٩
• الاقتصاد الأمريكي .. الجميل والقبيح - سجنى دولارمانى .....	٣١١
• مساهمة أمريكا في المجالات التكنولوجية والعلمية	
• خلال القرنين ١٩ ، ٢٠ - د. صفى الدين حامد، السيدة / لنذا حامد .....	٣٤٩

رقم الإيداع: ١٩٢٥١ / ٢٠٠١

مطابع دار الطباعة والنشر الإسلامية

المطبع من رمضان المنطقة الصناعية ب ٢ - تليفون : ٣١٢٢١٢ - ٣١٢٢١٣

مكتب القاهرة : مدينة نصر ١٢ ش ابن ماضي و الأنجلي ت : ٤٠٣٨١٣٧ - تليفون : ٤٠١٧٠٥٢





الأمم المتحدة

إذا كان من درس يمكن استخلاصه من هجوم الطائرات الانتحارية على نيويورك وواشنطن ثم حرب أفغانستان ، فهو أن الإمبراطورية الأمريكية تواجه أزمة قيادة. ففي اللحظة التي وصلت فيها أمريكا إلى وضع الإمبراطورية العالمية بعد سقوط الاتحاد السوفييتي ، ترددت في قيادة العالم ، وظلت معضلة أمريكا هي التناقض بين الاتجاه نحو الانعزالية والاتجاه نحو ممارسة دور إمبراطوري. وعندما ضربت الطائرات الانتحارية برجى مركز التجارة العالمي ، كانت أمريكا تحت إدارة بوش الابن ، قد اختارت « الانفرادية » أى الافراد بفعل ما تريده فى العالم بغض النظر عما يريده الآخرون حتى لو كانوا حلفاءها. وأثارت « الانفرادية » العداة لأمريكا. ولكن أمريكا ، عندما أعلنت الحرب ضد أفغانستان ، استعانت بجهد جماعى دولى أو تحالف دولى.

إن أزمة أمريكا ، أنها إمبراطورية ، ولكنها لا تريد أن تتحمل تكلفة الدور الإمبراطورى حتى لا تسقط تحت وطأة العجز الاقتصادى كما حدث للإمبراطوريتين الرومانية والبريطانية. ولذلك تختار « الانفرادية » ثم تقوم بتجيش العالم إذا قررت الحرب.

وفى الحقيقة إن أزمة الإمبراطورية الأمريكية تمثل أزمة للعالم كله. ومن هذا المنطلق كان كتاب « الإمبراطورية الأمريكية » ليرصد ويحلل معضلة الإمبراطورية الأمريكية ، باعتبارها معضلة العالم المعاصر.

وقد كان الدافع وراء إصدار الكتاب الإحاطة بالجوانب التاريخية والسياسية والاستراتيجية والاقتصادية والثقافية والدينية للإمبراطورية الأمريكية ، من منظور أن معرفتنا بها قوة لنا فى التعامل معها ؛ لأنها قد تظل القوة العظمى المهيمنة على العالم فى المستقبل المنظور حتى ظهور قوى عالمية تتحداها. وقد توخينا أن يقدم الكتاب « صورة معرفية » موضوعية عن أمريكا دون كراهية لها أو ولع بها. ولذلك حرصنا على أن يضم الكتاب مساهمات عديدة من كتاب وصحفيين وباحثين من خلفيات فكرية وأيديولوجية ودينية مختلفة.